



مختار

السنة الثالثة - العدد ٢٣ - أبريل ٢٠٠٣



- حارس المرمى الإيراني ورياح التغيير في المنطقة ■ الأهداف الإسرائيلية في آسيا الوسطى
- الجيل الثالث للثورة الإيرانية ■ انتخابات المحليات (ملف خاص)
- الهوية الإيرانية في قرن جديد ■ إيران والحرب على العراق

مختار ابراهيم نونة

السنة الثالثة - العدد ٣٣ - أبريل ٢٠٠٣

رئيس مجلس الإدارة
ورئيس تحرير الأهرام
إبراهيم نافع

مدير المركز:
د. عبد المنعم سعيد
رئيس التحرير:
د. محمد السعيد إدريس

المنسق:
أحمد منيسى

وحدة الترجمة
د. محمد السعيد عبد المؤمن
د. مدحت أحمد حماد
د. مصطفى موسى شرف
أ. فتحى أبو بكر المراغى
أ. محمد حسن إبراهيم

المدير الفنى:
السيد عزمى
الاخراج الفنى:
حامد العويضى

صورة الغلاف :
إيرانية تحمل لافتة كُتِبَ عليها «الموت
لأمريكا» أثناء مظاهرة بطهران فى ٢٨
مارس ٢٠٠٢

مختارات إيرانية

٢

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس . وهى أول إصدار ثقافى عربى يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة فى إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسيا وأمنيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا. أما القسم الثانى فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة فى الخليج والوطن العربى ومجمل دول الشرق الأوسط ، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا . ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية فى أحداث ، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية فى محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر . ويسعد « مختارات إيرانية » تلقى الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقا لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة .

المحتويات

افتتاحية العدد

دور « حارس المرمى » الإيراني ورياح التغيير في المنطقة د. محمد السعيد إدريس ٤
الدراسات :

- الهوية الإيرانية على أعتاب القرن الحادى والعشرين ٦
قضية العدد :

- الثورة الإيرانية وجيلها الثالث ١٢
افتتاحيات الصحف الإيرانية ١٦
شئون داخلية :

- ١- أزمة داخل مجلس تشخيص مصلحة النظام ١٨
- ٢- نهاية احتجاج زعيم دينى ١٩
- ٣- الانتخابات البلدية فى إيران ، وما بعدها (ملف خاص) ٢٢
- ٤- رسالة أغاجرى الى رئيس الديوان الاعلى للقضاء ٤٠
- ٥- أيديولوجية جمعية فدائى الإسلام ٤٢
- ٦- الفريق الاقتصادى لىحاتمى يحتاج لتغيير ولكن !: حوار مع عدد من نواب المجلس وخبراء الاقتصاد ٤٥
- ٧- خصخصة البنوك : تغيير فى المحتوى ٤٨
- ٨- ميزانية عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بين مؤيد ومعارض ٥٦
- ٩- مكانة المرأة فى المجتمع الإيرانية ٦٤
- أحداث إيرانية : ٦٦

تفاعلات إقليمية:

- ١- السيناريوهات المحتملة لمستقبل العراق وتأثيرها على إيران ٦٨
- ٢- حياذ كامل : تحليل لاستراتيجية إيران خلال الأزمة العراقية ٦٩
- ٣- النفط سبب الحرب ٧٢
- ٤- شرق أوسط جديد وتنافس من أجل المصالح ٧٣
- ٥- نظام القوى فى الخليج (الفارسى) ٧٥
- ٦- ضرورة الاتحاد النقدى بين إيران ودول الخليج ٧٦
- ٧- دليل جديد على قدم مكافحة الإمام الخمينى للصهيونية ٧٧
- ٨- التقارب والتباعد فى العلاقات الإيرانية المصرية ٧٨
- ٩- الأهداف الأمنية- السياسية الإسرائيلية فى آسيا الوسطى والقوقاز ٧٩
- ١٠- تركيا ولعبة الجغرافيا السياسية الجديدة ٨٢
- ١١- مراكز القوى فى أفغانستان بعد طالبان ٨٤

علاقات دولية :

- ١- التطور فى السياسة الخارجية الإيرانية ٨٧
- ٢- التدخل الأمريكى فى الشؤون الداخلية الإيرانية ٩٢
- ٣- بوش مصمم على تعويض إخفاقات والده ٩٦
- ٤- أمريكا والعودة الى عصر الاستعمار القديم ٩٧
- ٥- أسس العلاقات الإيرانية الأوروبية ٩٩
- ٦- العلاقات الإيرانية- الهندية خلال ربع قرن ١٠٠
- ٧- الهوية الأوروبية الجديدة ١٠٤
- ٨- الظروف الدولية والمصالح القومية الإيرانية ١٠٥

ملف روى :

- ١- انتخابات المجالس المحلية : سقوط الفكر أم التنظيمات د. محمد السعيد عبد المؤمن ١٠٨
- ٢- الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق أحمد منيسى ١١١
- ٣- الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية- الأمريكية عصام عبد الشافى ١١٥

دور «مارس المرمى» الإيراني

قبل أن يسقط ريتشارد بيرل كبير هيئة المستشارين في وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) بأيام قليلة عقب اندفاع القوات الأمريكية والبريطانية لغزو العراق حرص على أن يوضح أن سقوط صدام سيكون درساً ملهماً للإيرانيين للتحرر مما أسماه "نظام الملالي الشمولي" الذي يحكمهم. واعتبر أن الأمم المتحدة "لم تعد مهمة". وقد ولى زمانها. وأشار إلى أنها يمكن أن تكون مفيدة فقط في مجالي الشؤون الصحية وحفظ السلام.

كلام ريتشارد بيرل جاء أمام اجتماع عقدته طليعة اليمين المسيحي المحافظ التي توفر الغطاء الأيديولوجي لإدارة الرئيس جورج دبليو بوش تحت غطاء "معهد الأعمال الأمريكي" (أمريكان انتربرايز). في هذا الاجتماع كشف المشاركون فيه عن أن الحرب الدائرة في العراق ليس هدفها إطاحة نظام الرئيس العراقي صدام حسين فحسب. بل فرض رؤية جديدة للعالم. يتم بموجبها إجراء إصلاحات جذرية في الأمم المتحدة. وتغيير النظامين الإيراني والسوري. واحتواء الدول الأوروبية المتمردة على سياسة واشنطن. خصوصاً فرنسا وألمانيا.

صحيفة "فايننشال تايمز" البريطانية التي نقلت أخبار هذا الاجتماع (٢٠٠٣/٣/٢٢) قالت على لسان مايكل ليدن المسؤول في إدارة الرئيس الأسبق رونالد ريغان ومؤلف كتاب "الحرب على سادة الإرهاب" أن العدوان على العراق جزء من حرب أطول تستهدف "رعاة الإرهاب" مثل سوريا وإيران. واتهم فرنسا وألمانيا بأنهما تشجعان "أنظمة طاغية".

لقد سقط ريتشارد بيرل لكنه مازال مستشاراً لوزير الدفاع. كما أن صقور الإدارة مثل ديك تشيني نائب الرئيس. ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع. ونائبه بول وولفوفيتز. ومعهم كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي يعتقدون كلهم أفكار ريتشارد بيرل ويزيدون عليها تطرفاً.

هذه الأفكار باتت تمثل الإطار المرجعي لأداء الإدارة الأمريكية بدليل الاتهامات التي وجهها رامسفيلد يوم الجمعة (٢٨ مارس الماضي) لكل من إيران وسوريا بالتدخل في الشأن العراقي وأنها "ستحملان مسؤولية عرقلة الحملة على جازهما العراق". رامسفيلد اتهم سوريا بالسماح بعبور المعدات العسكرية للعراق. أما اتهامه لإيران فقد كان استباقياً أو "وقائياً" للردع قائلاً أنها - أي إيران - قد تخدم مصالحها في العراق عبر استخدام فيلق بدر (الذراع العسكرية للمجلس الأعلى للثورة العراقية الموالي لإيران). واتهم رامسفيلد فيلق بدر بأنه يقوم في العراق بنشاط "لا يساعدنا". وأضاف أن "الحرس الثوري الإيراني هو الذي يدرّب ويجهز ويقود هذا الفيلق".

الآخطار قادمة وبالجملّة إذن؟

نعم وهناك مؤشرات كثيرة للدلالة على ذلك يأتي في مقدمتها السعي الأمريكي لفرض احتلال عسكري للعراق. أحدث التصريحات بهذا الشأن جاءت على لسان كوندوليزا رايس التي استبعدت أي دور للأمم المتحدة أو للحلفاء الأوروبيين أو لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في عراق ما بعد صدام وقالت أن أمريكا قدمت المال والدماء من أجل ما سمته "تحرير العراقيين" وأنها - أي أمريكا - "يحق لها حكم العراق مؤقتاً قبل نقل السلطة إلى حكومة عراقية انتقالية تضم كل المجموعات العرقية والدينية".

والمعنى المباشر لفرض الاحتلال العسكري الأمريكي للعراق هو أن الولايات المتحدة ستكون معنية بالدرجة الأولى بتأمين هذا الاحتلال. بكل ما يعنيه ذلك من مهام وإجراءات سوف تفرض حتماً وضع كل من إيران وسوريا في الاعتبار. ثم التوجه بعد ذلك إلى خلق نظام عميل في بغداد يكون أداة انطلاق جديدة واستراتيجية للدور الأمريكي الذي سوف يلتقي حتماً مع الدور الإسرائيلي مروراً بسوريا ولبنان. والذي سيسعى للالتقاء بالوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان عبر إيران.

ولكي يقوم هذا النظام بدوره لابد أن توفر له واشنطن "البيئة الإقليمية المناسبة" بكل ما يفرض ذلك من إجراء تغييرات وجراحات في هياكل النظم والخرائط القائمة حسب ما يفكر صقور اليمين المحافظ المسيطر على الإدارة

ورياح التفجير في المنطقة

الأمريكية.

كيف ستتعامل إيران مع هذه التحديات؟ وكيف ستواجه إيران أعباء مؤكدة لحرب استنزاف محتملة في العراق ضد قوات الاحتلال إذا ما نجحت في إسقاط النظام الحاكم في بغداد؟

هل ستستطيع إيران عزل الشعب الإيراني وسخطه على العدوان الأمريكي، الذي امتد إلى العتبات المقدسة في النجف الأشرف وكربلاء، عن ما سوف يحدث في العراق من قلاقل واضطرابات قبل أن يستقر الوضع ويهدأ للمحتل الأمريكي؟

لقد استطاع النظام الإيراني حتى الآن ضبط حركة الشارع الإيراني ضد العدوان، كما أنه استطاع أن يقنع الإدارة الأمريكية بالتزامه بموقف حيادي، بل وقدرة عالية على ضبط النفس إزاء تجاوزات عسكرية أمريكية طالت الأراضي الإيرانية وخرقت سيادتها، فإلى متى سوف يستطيع النظام أن يحتوى حركة الشارع الإيراني من جهة ويرضى الرغبات الأمريكية من جهة أخرى؟

بوضوح أكثر:

إلى متى سيقدر النظام الإيراني على القيام بدور "حارس المرمى" حسب تعبير مسؤول أمريكي عبر عن سعادته من "التعاون الإيراني" بالنسبة للطلب الأمريكي بمنع وصول المساعدات إلى أنصار "القاعدة" و"أنصار الإسلام" الذين قد يكون بعضهم قد عبر الحدود الجبلية مع إيران.

المسؤول الأمريكي المذكور قال "لقد طلبنا من إيران لعب دور حارس المرمى وحتى الآن منعت معظمهم من العبور، وقد اختفى بعضهم لفترة، ولكنهم عادوا للظهور في شمال العراق. ولذا فإن الإحساس هو أن إيران ملتزمة". إلى متى سيقدر النظام الإيراني على تلبية بنود "أجندة الالتزام" الأمريكية؟

هذه البنود تتوالى يوماً بعد يوم. فقد دعت واشنطن طهران إلى عدم تشجيع أو تسهيل السفر من لبنان أو الأراضي الفلسطينية المحتلة وغيرها من أجزاء العالم الإسلامي إلى العراق. كما طلبت واشنطن من طهران منع مقاتلي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من دخول العراق. الأمريكيون يقولون: "نريد أن يبقوا خارج القتال الآن، منعاً لتعقيد الوضع".

إيران تعلم لماذا لا تريد أمريكا دخول قوات فيلق بدر إلى الأراضي العراقية.

إيران تعلم أن واشنطن تخشى أن يتحول فيلق بدر إلى مقاتلة الأمريكيين دفاعاً عن الأهل والعرض والدين أمام جرائم إنسانية فاحشة يرتكبها الجنود الأمريكيون في العراق وفي قلب النجف الأشرف وكربلاء.

وإيران تعلم أن واشنطن تريد أن يكون لها وحدها الفضل الأول والأخير في إسقاط نظام صدام دون مشاركة من المعارضة العراقية، وبالذات المعارضة الشيعية. كي لا تكون هذه المشاركة قيماً في المستقبل على الإدارة الأمريكية المطلقة في إعادة بناء النظام الحاكم في بغداد ورسم أدوار هذا النظام وتحالفاته، وخاصة مع كل من إيران وسوريا.

سمح الأمريكيين لحجة الإسلام عبد المجيد الخوئي رئيس مؤسسة الخوئي العالمية ومقرها لندن بالعودة إلى العراق والظهور في النجف الأشرف رسالة خطيرة لتحدي النفوذ الإيراني وسط المرجعية الشيعية في العراق، وتجاوز لدور المجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقي الموالي لإيران.

إلى متى سوف يصمد النظام في إيران أمام هذه الأجندة الأمريكية أولاً، وأمام مخطط صقور اليمين المحافظ الجديد المسيطر على الإدارة الأمريكية بالتوجه نحو إيران وسوريا عقب حسم المسألة العراقية؟

الأسئلة صعبة. ودور "حارس المرمى" الذي تريده واشنطن الآن من طهران مستحيل أن يصمد أمام رياح التغيير الإقليمية القادمة.

د. محمد السعيد إدريس

الهوية الإيرانية على أعتاب القرن الحادى والعشرين

■ بيرويز مجتهد زاده (❖) ■ إطلاعات (الأخبار) ١-١٢/١/٢٠٠٢

العباسية تتبع المذهب السنى، أصبح التشيع كمذهب للضعفاء والمظلومين والجماعات الإيرانية المحرومة موضع حفاوة، وكانت الطبيعة «الاعتراضية» للمذهب الشيعى هى السبب فى هذه الحفاوة. وبهذا الشكل أصبح التشيع بصفة عامة دين المزارعين الإيرانيين الذين كانوا مستائين من ملاك الأرض والحكام، أى الطبقات السنية المذهب التى كانت مدعومة من قبل الخلافة العباسية.

٢- التأكيد الخاص من جانب التشيع على خلافة آل البيت الذين ظلموا وذاقوا صنوف الظلم والعنف من جانب الخلافة فى دمشق وبغداد، ومن هنا تبلورت المواساة الطبيعية والخاصة بين أفراد الشعب المحروم والمظلوم فى إيران.

وفى عهد الدولة الصفوية (١٥٠١-١٧٢٢) كانت لإيران هوية ثقافية وسياسية متميزة حيث حصلت على استقلالها السياسى الكامل، وكان الشاه إسماعيل فى مقدمة مؤيدى الحركة الشيعية الجديدة التى انطلقت من أردبيل حيث أعلن أن المذهب الشيعى الإثنى عشرى هو المذهب الرسمى لإيران. وكان هدفه من ذلك التخلص من سيطرة الإمبراطورية السنية التركية العثمانية، ووقف الزحف العثمانى نحو الشرق الذى

كان لظهور الإسلام وانتشاره فى إيران أثره العميق على الهوية المستقلة لهذه الدولة حيث قدم دينا جديدا ومبادئ جديدة للمجتمع الإيرانى، وفى المقابل أخذ المسلمون عن إيران الكثير من العادات والتقاليد الثقافية الإيرانية. وقد ساهم الإسلام الشيعى فى تجديد الهوية الإيرانية وتقبل الإيرانيون التشيع الذى ينسجم كثيرا مع قيمهم الثقافية وتقاليدهم. وعملوا فى ظله على تجديد هويتهم الثقافية والسياسية، الأمر الذى مكنتهم من الحيلولة دون سيطرة الدولة العثمانية على إيران وشرق العالم الإسلامى. وبهذا الشكل اقترن التشيع بالمضامين القومية الإيرانية وساهم فى إحياء الهوية الإيرانية مرة ثانية. وفى حين تأثرت الهوية الإيرانية بشدة بالأفكار والمبادئ الإسلامية، حافظت الدولة الإيرانية على لغتها الخاصة وعاداتها وتقاليدها القديمة.

ومع تزايد الضغط على الإيرانيين من جانب الجهاز الأمنى فى الخلافة العباسية وتزايد الأعباء على كاهل الشعب، ازداد التمسك بالتشيع.

فعلاوة على الجوانب الفقهية والتاريخية، فإن الاهتمام المتزايد من جانب الإيرانيين بالتشيع كانت له أسباب جغرافية وسياسية عدة هى:

١- بينما كانت الجماعة المسيطرة فى الخلافة

يعتمد على الفلسفة التي كان يتبناها العثمانيون والقائمة على أنهم الخلفاء المسلمين وأن لهم حق السيطرة على كل أنحاء العالم الإسلامي، وكانت هذه الفلسفة ترمي إلى أن تقع إيران مرة ثانية تحت سيطرة الحكم العثماني فكان إعلان التشيع كمذهب رسمي لإيران بمثابة الحصن الحصين تجاه هذه الفلسفة.

ومع ظهور إيران كدولة وكأمة مستقلة ذات هوية متميزة عن هوية باقي الأمم دخلت الجهود والمساعى الرامية إلى بلورة الجغرافيا السياسية المستقلة لإيران مرحلة جديدة، وقد كانت هذه الجهود من قبل قاصرة على بلورة الهوية المستقلة فقط في سبيل إعادة ميلاد إيران، ولكن في العقود التي شهدت إعادة بعث إيران أضيف إليها أيضاً عنصرى الحكومة والأرض بمعنيهما الواقعي، وبهذا الشكل استمر مشروع بلورة الجغرافيا السياسية الجديدة لإيران قائماً على عنصرى «الحكومة» و«الأرض».

وإذا كانت الثورة النيابية قد تمكنت من إيقاف المجتمع الإيراني من سياسته، فإن الثورة الإسلامية كانت سبباً في بعث الصحوة القومية لدى عامة الإيرانيين، فالأحداث التي وقعت بعد الثورة والتي أدت إلى اهتزاز سيادة القانون أكثر من ذي قبل من ناحية، وفرض حرب مضنية على المجتمع الإيراني استمرت ٨ سنوات، وما صاحبها من آثار الحصار الاقتصادي والاستراتيجى لإيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى. هذه الأحداث قد ساهمت في الصحوة القومية لدى الإيرانيين. وكان الحصار الاستراتيجى القائم على الدعم المباشر أو غير المباشر من جانب باكستان لحركة طالبان لزيادة الإضطراب في شرق إيران، والدعم المباشر وغير المباشر للإمارات المتحدة في إدعائها بخصوص جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى في الخليج (الفارسي)، لزيادة التهديدات في جنوب إيران، ودعم العراق في إشعال نار الحرب في الجناح الغربى لإيران بسبب الخلاف الحدودى على شط العرب وأجزاء من خوزستان، ودعم التعاون العسكرى التركى الإسرائيلى وهو الأمر الذى أدى إلى تحليق الطائرات الإسرائيلية للقيام بعمليات تجسس بالقرى من الحدود الغربية لإيران لتهديد أمنها القومى ودعم مثلث التعاون الاستراتيجى تركيا-إسرائيل-أذربيجان، هذا الحصار الاستراتيجى كان يستهدف تهديد استقلالية أراضى إيران ووحدتها القومية، لكن على العكس حركت التهديدات البرية

والحصار الاستراتيجى المشاعر الوطنية لدى الإيرانيين وجعلتهم يستميتون في الدفاع عن استقلالهم، وقد أثر هذا الأمر تأثيراً بالغاً على تقارب الشعب مع بعضه واتحاده، فعلى مدى المائتى سنة الماضية لم تؤد أزمة إلى توحد الإيرانيين في الداخل والخارج مثلما فعلت أزمة اعتداء العراق على الأراضى الإيرانية، وكان هذا التقارب وهذه الوحدة خلال عقدى الثمانينيات والتسعينيات عاملاً مهماً آخر في صحوة الإيرانيين، وكان المجال الذى هبأ هذه الصحوة هو انتشار التعليم فى إيران. فقد رسخ انتشار التعليم عنصر المواطنة الذى صاحب الثورة الإسلامية فى أذهان الإيرانيين.

وعلى الرغم من فشل الثورة النيابية فى تحقيق الديمقراطية الشعبية، تلك الديمقراطية التى كانت تحدث عنها الثورة النيابية من خلال النماذج المستوردة والمأخوذة عن الأصل الأوروبى والتي كان أثرها قاصراً على قيم نخبة المجتمع الإيرانية، فالمجتمع القروى والتقليدى كان أكثر من ٩٠٪ من رجاله لا يعلمون شيئاً عن العالم الحديث ولم يتمكنوا من هضم وفهم هذه الظاهرة الأوربية فى شكلها الأولى.

بعبارة أخرى، لم توجد الإمكانيات اللازمة لترسيخ الديمقراطية الشعبية فى المجتمع، وعلى مدى ٤ عقود بعد الثورة النيابية، وعلى الرغم من أن نخبة المجتمع كانت تعمل على ترسيخ الديمقراطية، لكن البلاد كانت تحت الاحتلال الأجنبى، ولم تسمح السياسات الأجنبية بظهور ديمقراطية إيرانية ولذا، لم تكن هناك ديمقراطية فى إيران خلال الفترة من ١٩٤١ إلى ١٩٥٣ وقد بدأت هذه الفترة بالاحتلال الأجنبى لإيران وكان التفاعل السياسى بين النخبة «وليست القوى السياسية» أكبر لطفة لعملية ديمقراطية المجتمع حيث تحول الاختلاف فى الآراء السياسية إلى حقد وانتقام بين النخبة السياسية، وضلت الأفكار بصفة عامة الطريق. فالشعب الذى لم يعتد على الاقتصاد التقليدى، ولا يدرك شيئاً عن مدى تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى التحرك نحو الديمقراطية الشعبية لا يولى اهتماماً لعملية التصويت ولا يستعمل حقه فى المشاركة فى تسيير الشؤون السياسية، وبذلك يكون هناك فراغ هائل نظيراً للغياب الملحوظ من جانب الأمة على الساحة السياسية. وبعبارة أخرى لم تكن هناك ممارسات ديمقراطية، بل كانت هناك محاولات لترسيخ ديمقراطية فى المجتمع الإيرانية.

ثمة نقطة هامة يجب أخذها فى الاعتبار هى أن

المجتمع الإيراني في ذلك الوقت لم تكن به الآليات اللازمة لترسيخ الديمقراطية الشعبية، فالיום تم استخدام أكثر من آلية مهمة في إطار الوصول إلى ديمقراطية داخل المجتمع الإيراني.

وقد حركت الصحة العامة الحالية الطلب على الديمقراطية على مستوى المجتمع. فالיום تتحدث نخبة المجتمع ويتحدث آخرون عديدون بلغة واحدة من أجل هدف واحد، فالكل يريد الإصلاحات التي تستطيع التغلب على العوامل المعوقة للديمقراطية الشعبية في المجتمع وذلك من خلال دراسة ونقاش جوانب ثلاثة هي:

١- مدى التجانس بين الحكومة والشباب .

٢- مدى المشاركة العامة في إدارة شئون المجتمع من خلال حكومة التكنوقراطيين.

٣- كيفية ترسيخ مبدأ سيادة القانون على الشئون الداخلية في المجتمع، وسيادة المصالح القومية على السياسة الخارجية.

وقد أرست نفس هذه الصحة العامة من ناحية أخرى آلية العرض والطلب السياسي في المجتمع. وجعلت الطلب على الديمقراطية أمراً حقيقياً .

على جانب آخر، يؤدي ازدهار الديمقراطية الشعبية التي تقوم على الثقافة والقيم المكونة للهوية الإيرانية إلى تبلور ديمقراطية إيرانية محلية وهوية سياسة جديدة للمجتمع الإيراني.

وأدى تعطيل آلية العرض والطلب السياسي لتحقيق الديمقراطية إلى استحداث آلية أخرى هي آلية تفاعل القوى السياسية في المجتمع من أجل تنشيط الحوار الضروري بين القوى والنخبة السياسية. فالمجتمع الذي يشق طريق الإصلاح من تلقاء نفسه تتوزع فيه الآراء بين القوى السياسية المتعددة في المجتمع ومن ثم يتبلور تفاعل وصدام القوى، وهذا الصدام لا يمكن تجنبه في المجتمع الذي يتعطش إلى الإصلاحات والديمقراطية الشعبية. فالديمقراطية في مسيرتها الطبيعية، هي حاصل توازن وتفاعل قوى المجتمع ولن تترسخ هذه الديمقراطية لو أدى صدام القوى إلى الخروج عن طاعة القانون. فالأمة الإيرانية لازالت حتى الآن في مرحلة تفاعل القوى حيث بدأت مع نفسها حواراً سياسياً واسع النطاق. لكن هذا الحوار الشامل أحياناً يكون عنيفاً يؤدي إلى الصدام الحاد بين الأطراف المتصارعة.

فالحوار بين القوى الإيرانية يبشر بظهور قومية ذات

هوية سياسية جديدة، وليست أيديولوجية حكم. ولا يوجد بينها وبين القومية التقليدية التي نتجت عن تطور أوروبا سياسياً في القرن التاسع عشر أي وجه شبه. وستتبلور هذه القومية الجديدة من خلال تضمينها لكل القيم المكونة للهوية الإيرانية المستقلة.

٣- آلية العلاقات النشطة بين العناصر المكونة للدولة:

إن الآلية التي يجب تفعيلها من أجل ترسيخ الديمقراطية الشعبية هي آلية انتقال إرادة الأمة للحكومة في إدارة البلاد.

ومما لا شك فيه أن انتخابات رئاسة الجمهورية سنة ١٩٩٧ تعد نقطة بداية جديدة لتبلور الهوية السياسية الإيرانية، وتطور السياسة الخارجية. وعلاوة على عدم وجود مثيل لعدد المشاركين في هذه الانتخابات في تاريخ إيران السياسي والشرق الأوسط، فتقريباً شارك كل من لهم حق التصويت في هذه الانتخابات، وأعربت الأغلبية العظمى منهم على قلب رجل واحد ولسان واحد عن مشاعرهم تجاه ظروف المجتمع. كانت لهذه المشاركة نتائج إيجابية مذهلة أهمها إدراك الناخبين للأهمية الخاصة التي تحظى بها تلك المشاركة.

الهوية الإيرانية والتحديات الدولية الراهنة :

عندما تتسم السياسة الخارجية لدولة ما، بالنشاط والفاعلية اللازمة، فإن ذلك يكون انعكاساً للظروف السياسية الداخلية الواعية بالمصالح القومية. وقد أكدت الكتابات التي تركزت حول إيران على مدى عقد التسعينيات على هذا الأمر الذي يوضح مدى الاهتمام «بالمصالح القومية» كعامل أساسي في وضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية، وقد تخلت المبادئ الأيديولوجية رويداً رويداً عن مكانتها في السياسة الخارجية للمصالح القومية بمعناها الواسع.

وهذا التغيير على صعيد السياسة الخارجية من الممكن أن يكون مؤشراً على التطور الذي تشهده ساحة السياسات الداخلية والقومية الجديدة.

وقد طرحت مسألة الهوية بالنسبة لإيران والإيرانيين مرة أخرى من خلال حدثين هامين وقعوا خلال العقد الأخيرين من القرن العشرين: تمثل الأول في نجاح الثورة الإسلامية وأسلمة الهوية في عقد الثمانينيات بينما يمثل الآخر، في انهيار نظام القطبية الثنائية في عقد التسعينيات. وقد أدى هذا الأمر إلى القضاء على التوازن الدولي والذي كان قائماً على مدى خمسين عاماً.

وقد أدى انهيار دول كبرى كالاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وظهور دول جديدة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والقوقاز تجاور إيران، إلى جانب محاولة الولايات المتحدة وبريطانيا السيطرة على العالم السياسى عن طريق استحداث نظرية النظام العالمى الجديد، أدى كل ذلك إلى فرض قيود جديدة على إيران، الأمر الذى حتم عليها تغيير محتوى وأسس سياستها الخارجية، ذلك لأن تلك التطورات تعمل على صهر الهويات المختلفة فى بنية سياسية عالمية موحدة تكون تحت إمرة ما يعرف بـ «الهوية الأمريكية الأفضل»، وفى هذا الصدد تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على الترويج لمفاهيم جديدة من قبيل «المجتمع الدولى» والذى يتكون من «نادى أصدقاء الولايات المتحدة» وقد أطلق بعض العلماء اليمينيين فى الولايات المتحدة مثل نيوتن جينجريتش على مصطلح «الهوية الأمريكية الأفضل» اسم «الحضارة الأمريكية» وقد استوحى هذا الاسم من النظرية التى لا أساس لها وهى «نظرية صراع الحضارات» لصمويل هنتينجتون، التى تقوم على أن هذا الصراع سيفضى فى النهاية إلى انتصار الحضارة الأمريكية على الحضارات الأخرى، وسينتهى الأمر بانتصار «النظام العالمى الجديد» الذى تريده الولايات المتحدة، ومن ثم تخضع سائر الحضارات والهويات فيه لإمرة وتفوذ الحضارة والهوية الأمريكية المنتصرة. من ناحية أخرى، شهد عقد التسعينيات توجهها متزايدا من جانب الحكومات والشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات فى العالم المتقدم نحو التكتل، والهدف من وراء هذه المحاولة هو إقامة جسر فوق العوائق الجمركية، والدخول إلى الأسواق الحرة بدون أية عوائق. ومن الممكن توضيح عناصر وأسس العولمة كالتالى:-

- ١- التدفق الحر لرؤوس الأموال فى العالم.
 - ٢- تبنى نظام السوق الحرة على مستوى العالم.
 - ٣- انتشار عملية التبادل بدون أية موانع تجارية على مستوى العالم .
 - ٤- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ، واستغلال الخدمات العابرة للقارات.
- وتترتب على هذه الأسس العامة والجديدة آثار ونتائج إيجابية وأخرى سلبية.
- الآثار الإيجابية هى:
- ١- عملية الدمج المتزايدة للاقتصاديات على مستوى العالم، والتى ستؤدى إلى الإزدهار الاقتصادى ،

واستقرار الأمن فى العالم.

- ٢- القضاء على العوامل التى تعوق نقل البيانات والمعلومات التى ستكون سببا فى انتشار الحريات الفردية وترسيخ الديمقراطية.

- ٣- إضفاء الطابع الاقتصادى على العالم بدلا من الطابع الأيديولوجى مما يزيد من أمن العالم واستقراره.

أما الآثار السلبية فهى:

- ١- افتقاد الأمن الوظيفى بالنسبة للأفراد مما سيؤدى إلى زيادة الفقر .

- ٢- زيادة الهوة بين الأثرياء والمعدمين مما سيترتب عليه انتشار الفوضى.

- ٣- شيوع النفعية والانتهازية فى المجتمع مما سيؤدى إلى انتشار التوجهات المادية فى الثقافات.

- ٤- عملية أمركة العالم من خلال العولمة. هذا الأمر سيعرض بهوية الأمم المختلفة التى ستحاول دعم وتقوية الشخصية والهوية القومية الخاصة بها. ولم يرض هذا التحرك المفكرين العالميين ومنهم صمويل هنتينجتون الذى يعتقد أن توجه الأمم نحو حضارتها وهويتها القومية يعنى أن الحضارات تسير نحو الصدام فيما بينها.

لقد تطور عالم الجغرافيا السياسية بشكل كبير بعد انهيار القطبية الثنائية . فقد اختصرت تكنولوجيا المعلومات المسافات بين أرجاء العالم، وتم التغلب على العوائق الجغرافية والثقافية. هذا الأمر جعل الثقافة الأمريكية الحالية تصل إلى العالمية، لكنه فى المقابل أدى إلى التفاف الأمم حول هويتها القومية، لكن فى ظل الظروف الراهنة، ستقضى المبادلات التجارية المتزايدة والتى ستصبح أكثر ازديادا فى ظل منظمة التجارة العالمية على جوانب كثيرة من السيادة الاقتصادية للحكومات الوطنية.

فتصاعد ظاهرة العولمة أدى بدوره إلى دعم إنشاء تكتلات اقتصادية إقليمية، وقد شهدت نهاية الحرب الباردة تنافسا اقتصاديا غير مسبوق بين أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وآسيا، وقد شجعت الانجازات الاقتصادية التى حققها الاتحاد الأوروبى قوى اقتصادية أخرى على الدخول فى تكتلات اقتصادية خاصة بها. فقد اتفقت الولايات المتحدة الأمريكية مع كندا والمكسيك على إنشاء منطقة التجارة الحرة «نافتا» بأمريكا الشمالية على أمل أن تشمل هذه المنطقة فى النهاية كل دول القارة الأمريكية. وقد أسست دول فى

جنوب شرق آسيا مظنمة الآسيان، وقد وصل عدد أعضاء هذه المنظمة الى ١٠ أعضاء. هذا وتعد اليابان بمفردها عملاقا اقتصاديا، في حين أن الصين بعد انضمام هونج كونج إليها تفكر في إنشاء كتل صيني موحد بالاشتراك مع تايوان.

وعلى الرغم من تكوّن كومنولث الدول المستقلة الذي يضم الأمم الإسلامية والسلافية في الاتحاد السوفيتي السابق إلا أنه من الممكن ألا يستمر طويلا بشكله الحالي، الأمر الذي اضطرت معه هذه الدول الى الاتجاه نحو إنشاء كتل إقليمية.

أما في العالم الإسلامي فتسعى كل دولة في طريق مختلف. فبينما تسعى تركيا سعيا حثيثا للانضمام الى الاتحاد الأوروبي، ويتم الاعتراف بها كدولة أوروبية تتجه إيران نحو تفعيل مظنمة التعاون الاقتصادي «الايكو» بالاشتراك مع دول آسيا الوسطى والغربية. وتسعى باكستان لإنشاء مظنمة التجارة العالمية في آسيا الجنوبية «سافتا» وذلك باشتراك الدول الأعضاء في مظنمة التعاون الإقليمية بآسيا الجنوبية «سادك». أما مجلس التعاون الخليجي فيحتاج الى تغييرات بنيوية حتى يكون تكتلا اقليميا حقيقيا.

إن النظام الحالي المتغير يؤثر بشدة على البنية الجغرافية السياسية للعالم. وعلى الرغم من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى من أجل بلورة ما يعرف «بالنظام العالمي الجديد» فإن العالم المعاصر يتقدم نحو نظام جغرافي سياسي خاص متعدد الأقطاب.

وإيران مثل أي دولة أخرى لا تستطيع أن تظل صامتة إزاء ما يدور حولها، فهي تسعى للتوافق مع التطورات العالمية وصياغة هذه التطورات على أساس المطالب والمصالح القومية، وأن تكون عاملا مهما على الساحة الاقتصادية الدولية من خلال مواردها الاقتصادية. ولتحقيق هذه المكانة فلا بد من وجودها في قلب الأحداث. هذا الأمر يتطلب تطوير السياسة الخارجية من حالة رد الفعل الى حالة الفعل وأخذ زمام المبادرة. الأمر الذي يجعل التخطيط للسياسة الخارجية ضرورة حتمية. العامل الآخر الذي شجع إيران على تطوير مواقفها الأيديولوجية بشكل كامل، وإعطاء الأولوية لمصالحها القومية على صعيد العلاقات الخارجية، هو الاستراتيجية الأمريكية القائمة على عزل إيران في مناطق وجودها الطبيعي. ومن ناحية أخرى، كان النظام الدولي المتغير دافعا

لإيران مثل سائر الأمم للتوافق مع العولمة الاقتصادية والتكتلات الإقليمية، على أمل أن تتمكن من الإسهام في صياغة نظام متعدد الأقطاب في العالم السياسي يتوافق مع مصالحها.

وتتمتع إيران بموقع جغرافي متميز بين الخليج (الفارسي) ومنطقة بحر الخزر وآسيا الوسطى. وقد أثرت هذه المكانة التي لا نظير لها على صعيد الجغرافيا السياسية بشدة على سياسات إيران العالمية والإقليمية، وأثرت أيضا على سياسات القوى الأخرى إزاء إيران وهاتين المنطقتين.

وقد واجهت إيران لبلورة كتل إقليمية في الجنوب مصاعب جمة في العلاقات مع الجيران العرب من قبيل الخلاف مع الإمارات حول جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى، ومشاكل الحدود مع العراق، والاتهامات العديدة التي كانت ناجمة في الغالب عن سوء الفهم الشديد لطموحات إيران في المنطقة. كما أن إيران متهممة على الدوام في النزاع العربي الإسرائيلي، إما أنها متخيلة تماما عن مساندة العرب وإما أنها مفرطة في مساندتهم.

وكان تطور العلاقات العربية - الإسرائيلية على مدى الأعوام الماضية، هذا من ناحية، وتطور الأهمية الجغرافية السياسية لإيران من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من ناحية أخرى، جعل معظم الدول العربية في المنطقة وخاصة السعودية والكويت وقطر وعمان تتجه نحو إيران، وقد ساعد على ذلك تطور هادئ ولكنه محسوس في العلاقات الخارجية الإيرانية التي أصبحت تتحرك صوب المصالح القومية، وعلى الرغم من أن هذه التطورات إيجابية، لكن لا يمكن تعليق الأمل عليها في بلورة كتل إقليمية يضم إيران وجيرانها العرب في الخليج (الفارسي)، خاصة وأن العرب مستمرون في تسييس وتدويل المشاكل الحدودية مع إيران، هذا الأمر يضر ضررا بالغا بأفاق التعاون الحقيقي الإيراني- العربي، وبناء على هذا، فإن انعقاد الأمل على إقامة سوق مشتركة هو أمر غير واقعي بالمرّة.

كذلك أيضا تقف عثرات كثيرة في وجه تأسيس كتل إقليمية مع دول آسيا الوسطى، وفي هذا الصدد تلعب الولايات المتحدة الدور الأساسي للحيلولة دون تطوير العلاقات الإيرانية مع هذه الدول. وبسبب هذه المصاعب المتزايدة كانت الحكومة السابقة في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية تأمل في أن تصبح

منظمة التعاون الاقتصادي «ايكو» باشتراك إيران وتركيا وباكستان و٧ جمهوريات في منطقة بحر الخزر وآسيا الوسطى تكتلا إقليميا فعالا، لكن الحقيقة أثبتت عدم واقعية هذا الأمل، لأن تركيا أثبتت من ناحية، أن اهتمامها بالانضمام الى الاتحاد الأوروبي يفوق بكثير أي اهتمام بعلاقاتها الآسيوية، واتخذت قرارا بدعم العلاقات الاستراتيجية مع إسرائيل، غير عابئة بأن هذا الإجراء سيجعل جيرانها العرب في قلق مستمر وأن إيران ستشعر بالتهديد لسيادتها.

من ناحية أخرى، أثبتت باكستان أنها على استعداد للعمل ضد السياسات المعلنة من جانب حليفاتها في «ايكو» أي إيران، تلك السياسة التي كانت تدعم حركة طالبان في أفغانستان حتى تبقى في الحكم، فباكستان كانت مصرة وبشدة على دعم حركة طالبان، غير عابئة بأن استقرار طالبان في أفغانستان يعنى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار في الجناح الشرقى من إيران. ومع أخذ هذه الحقائق في الاعتبار كان يجب على إيران أن تهتم بخيارات أخرى لتأسيس تكتل إقليمي حقيقى فعال. وكان يجب عليها اجتذاب الهند كشريك تجارى واستراتيجى، ولا يجب أن يكون عدم وجود جوار جغرافى مع الهند حائلا دون قيام هذا التكتل الإقليمى.

ومما لاشك فيه أن انتخابات الرئاسة التي تمت في العام ١٩٩٧ قد خلقت رؤية جديدة للعلاقات الخارجية الإيرانية على أساس تحقيق المصالح القومية.

وتبلورت أهم هذه التوجهات السياسية الجديدة في تعامل إيران مع مسألة العلاقات مع الولايات المتحدة . لقد عملت الولايات المتحدة على مدى السنوات الماضية على تنفيذ استراتيجية قائمة على عزل إيران داخل منطقة وجودها الطبيعى. وكان جزء من هذه الاستراتيجية هو الحيلولة دون عبور خطوط النفط والغاز من الأراضي الإيرانية التي تعد أقصر وأوفر من حيث التكلفة، بل وأكثر الطرق أمنا. وكانت الولايات المتحدة قد طرحت هي وحلفاؤها مجموعة مقترحات حول عدد من الطرق لم تصل فى مجملها الى بعض مميزات الطريق الإيرانى.

ومنذ البداية أعلن المسئولون الإيرانيون أن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تمر بثلاث مراحل وبحذر شديد. المرحلة الأولى تتمثل فى خفض حدة العداء والتوتر المتبادل، والمرحلة الثانية تتمثل فى انتهاج سياسة بناء الثقة من الجانبين، وفى

هذه المرحلة يجب على الأمريكين الربط بين الأقوال والأفعال، والمرحلة الثالثة تتعلق بإقامة علاقات دبلوماسية إذا اقتضت الحاجة ذلك. وفى هذا الصدد هناك عدة نقاط يجب أن تكون موضع اهتمام من جانب إيران:

* يجب على إيران أن تهيئ الظروف اللازمة لعبور خطوط النفط والغاز من طريقها الطبيعى أى إيران، وفى غير هذه الحالة ستواجه المصالح القومية الإيرانية على ساحة المنافسات الجغرافية السياسية أضرارا بالغة.

* تستطيع إيران بفرض الاستغلال الأمثل لإمكانياتها أن تخصص أحد موانئها الصغيرة على الخليج (الفارسى) لدولة من الدول المغلقة فى القوقاز والخزر فى آسيا الوسطى ، حتى تستفيد منه فى إطار السيادة الوطنية الإيرانية وفى إطار القوانين المعمول بها فى جمهورية إيران الإسلامية ، ومن الممكن انجاز هذا الأمر فى ضوء اتفاقية الأمم المتحدة سنة ١٩٨٢ والخاصة بـ «الوصول وحقوق العبور» وهذا لن يجعل العديد من الدول الجديدة تصل الى الخليج (الفارسى) فقط ، بل سيسهل أيضا إمكانية وصول الدول العربية الخليجية الى منطقة بحر الخزر وآسيا الوسطى. إن مثل هذا الإجراء سيخلق دورا محوريا لإيران فى المنطقة وفى عالم الجغرافيا السياسية والنفط والغاز مع بدايات القرن الحادى والعشرين، وسيتهيأ المجال لبلورة تكتل إقليمي فى غاية الأهمية، تكتل تكون له مكانة مهمة فى نظام الجغرافيا السياسية القادم.

على أية حال، إن التطورات التى تبلورت مع بداية القرن الحادى والعشرين تتطلب أن تتم دراسة وتخطيط السياسة الخارجية على أساس المصالح القومية، والتوافق مع التطورات التى طرأت على الساحة العالمية، وعلى الرغم من أنه لا يمكن التنبؤ بكل الأحداث المستقبلية، لكن مع تحديد التوجهات الأيديولوجية فى السياسة الخارجية ووضع المصالح القومية وأدوات تنفيذها فى الأولوية يكون من الممكن إحراز تقدم على صعيد السياسة الخارجية.

واليوم، تحاول إيران بالفهم الصحيح والإدراك المستير للظروف والحقائق والوجود الفعال على الساحة العالمية تجاوز الأزمات السياسية الماضية ، والحفاظ على هويتها القومية بالاعتماد على تاريخ الأجداد والتوافق مع مستجدات العصر الحديث.

الثورة الإيرانية وجيلها الثالث

المرحلة القادمة، يقول المحلل السياسى على رضا أحمديان: بالنظر إلى الغضب الكامن بين أغلبية الجيل الثالث من عدم تطور البرامج الإصلاحية التى وعد خاتمي مرتين بتففيذها، يمكن أن تؤدى الى اتساع المظاهرات والاعتراضات الطلابية واتجاهها إلى العنف أو القيام بحدث غير متوقع. (همشهرى فى ٢٢/١١/٢٠٠٢).

من الواضح عودة ظهور جماعات ثورية متشددة كحزب الله، كانت قد أوقفت نشاطها مثل منظمة فدائى الإسلام التى نزلت الساحة بكل ثقلها لقيادة الجيل الثالث للثورة كما وضع من عنوان أول عدد لصحيفتهم (منشور الأخوة) (منشور برادري) التى عادت للصدور بعد توقف طويل لتقول فى أبرز عناوين الصفحة الأولى أن الجيل الجديد من فدائى الإسلام قد أمسك براية الجهاد وهو ما يعنى وفق ما جاء فى مقالات الصحيفة أنه ينوى قيادة الجيل الثالث للثورة متخذاً أسلوب الجهاد.

وفى المقابل، شجع نجاح كل من بهزاد نبوى ومحمد باقر ذو القدر ومرضى الوبرى (قادة منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية التى كانت تضم سبع جماعات جهادية مسلحة عند قيام الثورة) بوصول الأول إلى مقعد نائب

احتفلت إيران هذا العام بذكرى انتصار ثورتها الإسلامية وسط علامات استفهام كبيرة تشغل بال قادتها ومثقفىها، بل وجموع الشعب بمختلف طوائفه وفئاته وأحزابه، وتتركز علامات الاستفهام حول مستقبل قضايا الثورة والنظام بقدر أكبر من مستقبل المنطقة وأحداثها الملتهبة. ورغم أنه من البديهي أن تؤثر أحداث المنطقة والحرب الأمريكية على العراق فى مجريات الأمور داخل إيران إلا أن هذا التأثير يحدث نوعاً من المراجعة للقضايا الكبيرة التى تحتاج إلى حسم على الساحة السياسية فى إيران فى إطار المناذاة بالوحدة الوطنية فى مواجهة المستجدات الخارجية، ويأتى على رأس القضايا المثارة موقف الجيل الثالث للثورة من تطوير النظام السياسى وتوجهاته التى ستنعكس بالضرورة على الوضع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، ومن ثم فإن الجيل الأول الذى قام بالثورة قلق من انحراف الثورة عن مسارها الذى أفرز الجمهورية الإسلامية بعد عهود طويلة من الملكية الشاهنشاهية ودعم نظام ولاية الفقيه وقيادة علماء الدين للمسيرة. كما أن الجيل الثانى الذى قاد حركة الإصلاح السياسى قلق من أن يؤدى عجزه عن إتمامها إلى تطرف الجيل الثالث الذى يتطلع لقيادة الثورة فى

رئيس السلطة التشريعية. والثاني إلى مقعد نائب قائد حراس الثورة الإسلامية. والثالث إلى مقعد رئيس مجلس العاصمة، شجعهم هذا النجاح على إحياء منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية لتتخذ مكانها على الساحة السياسية وتضع جيلها الثالث على منصة القيادة تحت مظلة الإصلاحيين، وعندما سئل زعيمها بهزاد نبوى عما يقصد بقوله إننا مستمرين فى طريقنا، أجاب بأن عيون الأجنحة المنافسة للمنظمة مسلطة عليها، وهم يروجون دائما أن المنظمة لم تعد صالحة للقيام بدور مستقبلي، وأن المنظمة لم تعد شرعية بعد أن طلب ممثل الإمام الخميني فى المنظمة فى ذلك الوقت بحلها، وأن الصدام مع المنظمة ليس أمرا جديدا، ونحن ندركه جيدا ونعتقد أن بعض العناصر المعارضة للإصلاح تعتبر المنظمة حجرة عثرة فى طريقها وحائلا دون وصولها لأهدافها، ولكننا لن نسمح لها بالضغط علينا، إن وجود منافسين كثيرين على الساحة هو رد فعل لحركتنا الإصلاحية، وهم يشعرون أن ثبات موقف الإصلاحيين ومطالباتهم بزيادة صلاحيات الرئيس وتعديل قانون الانتخابات قد أوجد المجال لصدام أشد ولرد فعل أعنف مما يعنى حركة مماثلة من جانب الإصلاحيين وتوقعات بإعلان حالة الطوارئ، ولكنى أؤكد أنها مجرد شائعات لإحراج الإصلاحيين ووقف حركتهم. ولكننا مستمرين فى طريقنا. (همشهرى فى ٢٠٠٣/١/١٨).

وعندما سئل إبراهيم أصغر زاده أمين عام حزب التضامن (وهو الحزب الذى انسلك عن حزب المشاركة وتكتل الثانى من خرداد) عن سر عودته من جديد للساحة السياسية بعد فترة اعتكاف، أجاب بأنه رأى أن الوقت قد حان لجعل الحركة الإصلاحية حركة فى إطار لا يسمح بسقوط النظام، ولقد رفعنا ثلاثة شعارات أساسية هى الحرية والمساواة والأخوة فى مواجهة محاولات بعض الجنرالات والقادة للسيطرة على الساحة، لا يجوز للنخبة السكوت واللامبالاة فقد ولى زمن التسكين تحت دعوى الخروج من الأزمة، إنتى لست محرضا للطلاب ولكنى مدافع عن حقوق الناس ولا أقبل بالسكوت أمام تضييع الحقوق ولا أقبل بالراديكالية الأصولية ولا بالتطرف وإن كنت أقبل بالراديكالية الدستورية. (إيران فى ٢٠٠٣/١/١٩).

أما مكتب دعم الوحدة (دفتر تحكيم وحدت) وهو يمثل التيار القوى بين الجماعات الطلابية الإسلامية وهو تيار قومى دينى يميل إلى المثقفين الدينيين فى

فكره السياسى ويسعى للتواؤم مع حزب المشاركة فى أغلبه، لكن أقليته أكثر ميلا لمجمع علماء الدين المناضلين (روحانيون مبارز)، وتسعى حركة هذا المكتب إلى إحياء الحركة الطلابية كقوة مؤثرة على الساحة، وقد أثبتت قوتها مع الأحداث، خاصة مع صدور حكم إعدام آغا جري أستاذ الجامعة وأحد زعماء منظمة مجاهدى الثورة، مما جعل الطلاب يطلقون على المكتب (قيادة خلق التوتر فى الجامعات)، وقد قامت قوات الأمن باعتقال عدد من زعمائه، ثم أطلق سراحهم بأمر من الزعيم، ولعل توجههم الآن ينحصر فى التفكير فى كيفية تجاوز مرحلة خاتمة الإصلاحية. (همشهرى فى ٢٠٠٢/١١/٣٠).

لقد حاول آية الله خامنئى زعيم الثورة الإسلامية أن يلفت النظر إلى خطورة هذه القضية لأنها لا تهدد مستقبل النظام فحسب، بل تهدد المؤسسة الدينية والمذهب الشيعى فى إيران، لأن عملية دمج الدين بالسياسة نظرية راهن علماء الدين الشيعى بمستقبلهم عليها وأخذوا بكل حزم على يد كل من عارض هذه النظرية حتى ولو كان منهم، وجعلتهم ثقتهم فى هذه النظرية يقدمون الأمانى والحلول لجماهير الشعب التى غامرت معهم بقبولها، وقد نجحوا فى بادئ الأمر فى تحقيق وحدة وطنية بين أعراق شتى لم تتحقق بهذا الشكل من قبل ولا فى عصر الدولة الصفوية التى جعلت المذهب الشيعى مذهباً رسمياً لأول مرة فى إيران وأقامت المؤسسة الدينية على نحو لم يكن له شبيهه فى العالم الإسلامى، وقد أتاحت تلك الوحدة الوطنية للنظام الصمود أمام الضغوط الأجنبية المعادية خاصة إبان الحرب العراقية الإيرانية التى كان يمكن أن تعصف به، ورغم أن القيادة الإيرانية قد نجحت أكثر من مرة فى تطوير النظام السياسى من الداخل مع إعطاء الجيل الثانى الفرصة للتعبير عن نفسه، والحصول على نصيب من القيادة سواء من خلال السلطة التنفيذية أو السلطة التشريعية إلا أن مفاتيح التطوير الحقيقى ظلت فى يد القيادات التى تتمركز حول الولى الفقيه فى محاولة للإبقاء على عناصر النظرية ورموزها، ومن هنا ظل التطوير حلقة مفقودة فى ظل الصراع القائم بين ممثلى الجيلين الأول والثانى، ومع سعى الجيل الثانى للاستعانة بالجيل الثالث لمناصرته ظهرت قضية خطورة موقف خاص يتخذه الجيل الثالث، وقد انتقد خامنئى خلال لقائه مع العاملين فى أجهزة الإعلام (٢٠٠٣/٢/٤) ضمن

الاحتفال بذكرى الثورة أولئك الذين يحاولون تغيير ذوق الشباب في حين أن الجيل الثالث يتمتع بأنه طموح ولديه الطاقة والحيوية ومصمم على المطالبة بالعدالة، مؤكداً أن الثورة رغم ما لها من سلبيات هي حركة مستمرة من أجل تغيير جميع الأسس الخاطئة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك طالب بزيادة قيم العدالة بين الناس والإبقاء على قيم الثورة في أذهانهم والمحافظة على الهوية الدينية والثورية وفضح تهديدات الأعداء ودعم الروح المعنوية للمسؤولية والإدارة وتحديد العدو الأصلي وترك الأعداء الوهميين ودعم التفاهم الاجتماعي وإيجاد الأمن النفسي للناس وتقوية الأمل في المستقبل وزيادة حساسية الناس تجاه محاولات الأعداء إيجاد القوضى في المجتمع، كما حذر هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تحديد مصلحة النظام من أن العدو يسعى لإضعاف مكانة علماء الدين وولاية الفقيه وصرف الناس عن منجزات الثورة (همشهرى في ٢٠٠٣/٢/٢م).

وفي هذا الإطار أكد خاتمي أن من الضرورات الهامة لنجاح نموذج القيادة الشعبية الدينية الإجابة على التساؤلات والاحتياجات الملحة للجيل الثالث، وليس الحل في إنكار هذه التساؤلات والاحتياجات، بل السعى لتبليتها. فإذا رأينا أننا لا نملك القدرة على ذلك فإن علينا أن نعيد النظر في مرثياتنا (اطلاعات في ٢٠٠٢/٧/٢). ويقول عبد الواحد موسوي لاري وزير الداخلية: إن إقرار الصلة بين الجيل الأول والثاني والثالث يخلق مجال لدعم النظام، وإن القيم والمفاهيم التي يحترمها الجيل الأول تنتقل بشكل ما إلى الجيل الثاني الذي لم يشارك في صنع أحداث الثورة، وهي الآن ما يطالب به الجيل الثالث (كيهان في ٢٠٠٢/٦/٢٠).

لقد كان حوار الصحف التي تعبر عن انتماءات الجيل الثالث للثورة مثار قلق القيادات والنخبة السياسية، حيث أثارت الجراءة التي اتسمت بها صحيفة (منشور الأخوة) التي تتحدث بلسان منظمة فدائي الإسلام مجلتي إصلاحيتين هما مجلة المصابيح الأربعين (جلجراغ) وهو لقب لأحد أبناء أئمة الشيعة أيضاً وضريحه في مدينة شيراز الناطقة بلسان الجيل الثالث لحزب المشاركة الإسلامي أكبر الأحزاب الإصلاحية. وصحيفة روضة إيران (كلستان إيران) التي يرأس تحريرها أصغر رئيس تحرير إيراني وتتحدث

بلسان تكتل الثاني من خرداد الإصلاحي فقامتا بالرد على موقف الجيل الثالث لفدائي الإسلام واتهمتا بالتناقض لأنه يجعل قدوة له رائدين مختلفين فكراً وسلوكاً أحدهما (نواب صفوي) صاحب الفكر الثوري المتطرف المعادي للبرالية وصاحب السلوك الثوري العنيف والذي قام باغتيال رئيس وزراء الشاه (حسين علي منصور) وقد قبض عليه وأعدم، أما الثاني فهو الدكتور علي شريعتي أستاذ علم الاجتماع والمفكر الثوري المتزن صاحب النظرية الإصلاحية التي دخلت ضمن الفكر العام للثورة الإسلامية ضد نظام الحكم الملكي الرأسمالي المستبد.

كانت الإثارة واضحة في افتتاحية منشور الأخوة (٢٠٠٢/٩/٥) التي تقول: لقد جئنا لنقول أيها المتحصنون للصوف، أيها المتحفزون المجرمون، أيها الثغالب القذرة هاهو الجيل الجديد لفدائي الإسلام قد أمسك راية الجهاد مثل (نواب صفوي) مبايعاً مع أبناء الخميني الكبير من جنود التعبئة العامة (الباسيج) زعيمه وقائده تحت ظل ولاية إمام الزمان. ومستعداً لإقتلاع الظلم والفجور في العالم، كما حفلت الصحيفة بالعديد من العناوين المثيرة، مثل: البرنامج الثوري لفدائي الإسلام يستهدف إدارة دولة إسلامية، فلتقطع يد السارق بدلاً من أن يستريح في سجن المجون، ترويج سفور النساء في فندق الحرية بطهران، سندافع عن حقوق الفقراء حتى آخر قطرة دم، وقد أكدت المحللة السياسية بروين إمامي أن ما حدث في يوم الطالب بلور حقيقة هامة وهي أن الحركة الطلابية تعترض على كل نوع من المطلق السياسي وأنها تمضي نحو الاستفادة من تجارب السلف، وأن الجيل الثالث من أجل تحقيق أمانيه يطالب بآلية من نفس نوع وعيه وعقلانيته، ويحبو نحو تععيد الأصالة الفكرية في هيكل حركته النشطة في مواجهة مع ثقافة العنف، فضلاً عن إعادة بناء وتوسيع قواه الداخلية في إطار ممارسة الفكر والابتعاد عن المواجهة مع الحركة الإصلاحية (همشهرى في ٢٠٠٢/١٢/٧).

كان من الممكن أن ينظر قادة النظام لحركة الجيل الثالث على أنها اندفاع شبابي إلا أن ما أزعجهم هو تبني الجناح اليميني المحافظ لشباب فدائي الإسلام رغم تطرفهم الثوري الذي يقترب من اليسار المتطرف وذلك في مواجهة الإصلاحيين وجيلهم الثالث مما زاد الأمر تعقيداً لأن هذا الجيل سوف يستقل عاجلاً أو آجلاً وسوف يسحب خلفه الجيلين السابقين، ولن يكون

الصراع بين اتجاهين في الجيل الثالث فحسب، بل سيكون متعدد الأطراف أى بين أجيال تمثل الثورة بجناحيها المحافظ والإصلاحي، وقد دفع هذا الأمر قيادات النظام إلى محاولة إيجاد منافذ للخروج من هذا المأزق مثل إعادة التأكيد على ضرورة التوحيد بين الحوزة الدينية والجامعات لمواجهة التحركات الطلابية التى تستهدف هتك قيم النظام، كما سماها آية الله جنتى رئيس هيئة الرقابة على القوانين فى خطبة الجمعة (٢٠٠٢/١٢/٢٠).

كانت الدعوة إلى التوحيد بين الحوزة والجامعات كأساس استراتيجى من أسس النظام وكنقطة التقاء لتثبيت قيم الثورة قد ظهرت منذ الشهور الأولى لقيام الثورة وخطت خطوات كبيرة نحو التطبيق ولكنها اصطدمت بدعوى الانطلاق والحرية من قبل الجيل الثالث، وقد قاد آية الله خامنئى هذه المرة بنفسه إحياء هذه الدعوة مؤكداً أن الحوزة والجامعة هما منبر تشجيع وتقعيد الحركة الفكرية للشباب والإجابة على التساؤلات ودعم المناظرات العلمية وتنظير الأساليب، ودعا خامنئى الحوزة والجامعة إلى تحويل النظرية والفكر إلى قيمة عامة، مؤكداً أن حرية الفكر والقلم والبيان ليست شعارات دعائية وإنما هى من الأهداف الأساسية للثورة الإسلامية وأن الحرية والأخلاق والمنطق إذا اجتمعوا على صعيد واحد فتلك بداية دورة جديدة للابتكار العلمى والفكر الدينى السامى فى المجتمع، وقد أيد خامنئى مطلب الجيل الثالث بإنشاء ثلاثة كراسى علمية حرة لجمعيات علمية محايدة ومتخصصة فى كل الحوزات والجامعات، أحدها للتظير والثاني، للرد على التساؤلات والشبهات، الثالث للنقد والمناظرة، مضيفاً إلى هذا الاقتراح أن لا يقتصر إنشاء هذه الكراسى على بعض الفروع الفكرية الدينية أو العلوم الاجتماعية والإنسانية، بل يشمل كافة العلوم النظرية والعملية وحتى العلوم الأساسية، وأنه يجب التمهيد والإعداد الجيد ووضع الأسس لهذه الكراسى حتى لا يهبط مستواها أو أن تصبح إعلامية، كما طلب من إدارة الحوزة العلمية الدينية فى قم أن تعطى الفرصة للمراجع وآيات الله العظام والأساتذة والباحثين البارزين فى الحوزة للمشاركة فى هذا الأمر، كذلك طلب من المجلس الأعلى للثورة الثقافية ورئيسه إدراج تنفيذ هذا المشروع على رأس جدول أعماله، معرباً عن أمله فى ألا يتعرض المشروع فى مراحله التنفيذية لمعوقات بيروقراطية على أن يؤتى ثماره فى

الذكرى الخامسة والعشرين لانتصار الثورة الإسلامية. ومطالباً هذا الجيل بالحرص على الطرح المنطقى للمثل العليا بلا يأس أو تعجل حتى تثمر وتزدهر لأن الجيل الثانى عانى من الإفراط والتفريط فى حين أن سبيل التلاقى والتكامل هو فى النشاط الاجتهادى والإنتاج الفكرى العلمى والدينى وليس فى الجمود والتحجر، ولا فى العمالة والتقليد، وإن اتجاه الجيل الثالث لهذا السبيل فى حد ذاته انتصار وإنجاز وينبغى أن نقدره ونشجعه. فعندما تدرك النخبة نقطة التعادل بين الفوضى والدكتاتورية وتؤكد عليها نكون قد بدأنا عهداً جديداً، لا ينبغى أن نخشى الحرية أو أن نهرب من المناظرة أو أن نحول النقد إلى سلعة مهربة أو تشريفات للمجاملة، كما ينبغى ألا ننزلق إلى تحويل المناظرة لجدل ومراء، والحرية إلى شرك الفضيحة والتهرب من المسؤولية، فالثورة ينبغى أن تبقى وأن يثمر برنامجها التاريخى والعالمى. (همشهرى فى ٢٠٠٣/٢/٦) وقد عاد خامنئى ليؤكد هذا المعنى فى كلمته إلى الحجاج موضحاً أن القيادة الشعبية الحقيقية هى القيادة الشعبية الدينية التى تستند إلى الإيمان والمسؤولية الدينية، وهى أكثر أماناً وصدقاً وشعبية من أمثال الديمقراطية الأمريكية التى تريد أن تفرضها على العالم العربى والإسلامى والتى تجلب الخسارة بقدر ما تجلب رصاصها وقنابلها وصواريخها. (كيهان فى ٢٠٠٣/٢/١٠)

إذا كانت قيادة الثورة الإسلامية الحالية باستجابتها لبعض مطالب الجيل الثالث قد قدمت بعض التنازلات من أجل استمرار نظام ولاية الفقيه فى الحكم فإن هذا يأتى فى إطار محاولة التفاعل مع المستجدات وتطوير نفسها مع الوقت والأحداث، فمن الواضح أن شعار القيادة الشعبية الدينية الذى رفعه الرئيس محمد خاتمى كأسلوب لعمل القيادة التنفيذية فى فترة رئاسته الثانية ليس إلا تطويراً لنظرية ولاية الفقيه وإلباسها ثوباً عصرياً، ولعلها الصفقة التى عقدها خاتمى مع قيادة الثورة عند ترشيحه لفترة رئاسة ثانية والتى عبرت عنها دموعه أمام عدسات التلفزيون بعد أن قدم أوراق ترشيحه، وتأتى استجابة خامنئى المباشرة لمطالب الشباب الآن تطويراً جديداً لأسلوب التعامل الشعبى مع ولاية الفقيه، فالكراسى التى وافق عليها هى بمثابة قنوات اتصال متقدمة فتحتها لهذا الغرض، فإذا نجحت التجربة فهذا معناه استمرار النظام مرحلة أخرى بدعم من الجيل الثالث للثورة.

والاضطراب والإرهاب الذي ساد في السنوات الأولى وأدى إلى استشهد رئيس السلطة التنفيذية والقضائية إلى استقرار كامل، وأشارت الافتتاحية في هذا الصدد إلى تصريحات رئيس الجمهورية بهذه المناسبة التي أكد فيها أن قدرة إيران النووية في المجالات السلمية سوف تسهم في القضاء على الحرمان. وكانت الصحيفة قد انتقلت في افتتاحية العدد الصادر في ١٩ بهمن (٨ فبراير) إلى الرد على مقال مراسلة النيويورك تايمز الذي ادعت فيه وجود انقسام داخلي في إيران ينذر بقرب نهاية الثورة مؤكدة أن مثل هذه الافتراءات نوع من الضغط على إيران مشيرة إلى الممارسات الأمريكية ضدها منذ نجاح الثورة الإسلامية. بينما أشارت صحيفة كيهان إلى مسيرة الثاني والعشرين من شهر بهمن في ذكرى انتصار الثورة الإسلامية والتي ضمت ملايين الإيرانيين مؤكدة أنها تعبر عن إرادة الشعب الإيراني ووقوفه وراء قيادته وترد على ادعاءات الفريبيين وأعداء الثورة الذين زعموا تصدع النظام وانهيار الثورة في حين أن هذه الثورة مستمرة في مسيرتها بعد أربع وعشرين عاما من الضغوط السياسية والاقتصادية والثقافية والحرب والاحتواء، ولكنها ظلت تستكمل أسباب قوتها، مشيرة إلى حديث الرئيس خاتمي حول قدرة إيران النووية في الأغراض السلمية.

وقد ركز الموضوع الثاني في افتتاحيات الصحف على الحالة الاقتصادية في ظل ميزانية عام ١٣٨٢ هـ.ش. فقدمت افتتاحية صحيفة كيهان في عددها الصادر في ٩ فبراير ملاحظاتها على الميزانية مشيرة إلى أن الأرقام التي احتوتها تترك المواطن العادي، ومن ثم فقد وجب عليها أن تناقش الميزانية من خلال ملاحظات يدركها هذا المواطن، وتركزت الملاحظات في اهتمام الدولة بالظروف الراهنة دون نظرة للمستقبل لأنها تبين ثروة إيران القومية من نفط وسندات وقروض داخلية وخارجية واستغلال للمدخرات بينما هي مدينة للأجيال القادمة، ومع تشابه الميزانية القادمة بالميزانية السابقة فإن آثارها ستكون أسوأ على الشعب والحكومات التالية لأنها جعلت كل مواطن مدين للشركات الأجنبية في مقابل توسعة حقول الغاز ومشروعات النفط، وأنها رغم استثمارها مبلغا في القطاع الخاص يسمح بإتاحة ما بين مليون ونصف مليون، ومليون فرصة

تبدأ مجلة مختارات إيرانية من هذا العدد في تقديم نافذة جديدة على الأحداث التي تجرى على الساحة السياسية في إيران من خلال عرض لافتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية خلال شهر من الشهور الهجرية الشمسية وفق التقويم الإيراني والتي تبدأ في الثلث الأخير من الشهر الميلادي وتماثل بدايات الأبراج الفلكية، وإزاء الأحداث المتلاحقة التي تؤثر بشكل فعال على اهتمامات القيادة السياسية وتفاعلها مع النخبة وتحركها في اتجاهات مختلفة. حرصنا على متابعة افتتاحيات الصحف في هذا العدد خلال شهر بهمن واسفند اللذين تنتهي بهما السنة الإيرانية (١٣٨١ هـ.ش). حيث عرض الافتتاحيات خلال هذين الشهرين يمثل مراجعة شاملة لما دار على الساحة الإيرانية خلال عام حافل بالأحداث يتلوه عام الحسم (١٣٨٢ هـ.ش) الذي تنتهي فيه دورة الرئاسة وكذلك دورة البرلمان التي سيطر عليها الإصلاحيون، وقد لاحظنا أن افتتاحيات الصحف في تعبيرها عن هذه الاهتمامات انقسمت إلى موضوعات أربعة رئيسية، جاء على رأسها إبراز منجزات الثورة الإسلامية خلال السنوات الماضية، حيث احتفلت إيران خلال شهر فبراير بذكرى انتصار ثورتها الإسلامية. فقد جاءت افتتاحية صحيفة اطلاعات في أعدادها الصادرة في ١٢ و ١٥ و ٢١ بهمن (١٠ و ١٣ فبراير) معبرة عن أحداث انتصار الثورة منذ وصول الخميني إلى إيران، ومشيدة بما حدث في الثاني والعشرين من شهر بهمن، واعتبرته أحد أيام الله التي من فيها على الشعب الإيراني بالانتصار والعزة، مؤكدة قول الزعيم بأن نسيان هذا اليوم هو آفة الحركة الشعبية في سبيل تحقيق أمانها. في حين عبرت صحيفة رسالت في افتتاحية عددها الصادر في ١٦ بهمن (٥ فبراير) عن تجاوز الثورة لمرحلة الصدام بين الأصالة والمعاصرة أي التقليدي والحديث وتمكنها من المزج بين عناصر أصيلة وعناصر معاصرة، تماما كما نجحت في مزج الدين بالسياسة، وهو ما جعلها نموذج فريد بين الثورات، أما في افتتاحية عددها الصادر في ٢١ بهمن (١٠ فبراير) فقد عبرت عن أفضل منجزات الثورة التي تمثلت في قدرتها الساحرة على تحويل الظلم والحرمان إلى مجالات لدعم الاستقلال والنظام، فاستطاعت تغيير نتيجة الحرب المفروضة وأصبحت قوة غالبية في المنطقة، وحولت الفوضى

عمل فإنها لم تعلن إلا عن توفير ما بين ٥٠٠ و ٦٠٠ ألف فرصة فقط، فضلاً عن تحويلها ١٠٪ من المدارس إلى مدارس محورية تؤدي إلى خفض عدد المدرسين بنسبة ١٠٪، رغم أن المدارس الخاصة لم تقلح في جذب أكثر من ٤٪ من التلاميذ، كما أن زيادة الضرائب والرسوم على البنزين سوف تقع على عاتق المستهلك مما يرفع أسعار السلع عموماً والنقل والمواصلات خصوصاً، وفي إطار ذلك لم يتح للنواب فرصة كافية لتقديم مقترحات تعديل الميزانية. وتابعت كيهان هذا الموضوع في افتتاحية عددها الصادر في ٢٣ فبراير مؤكدة أن الميزانية قد تعبت شأنها شأن النواب، مشيرة إلى أن بعض بنود وملحقات الميزانية مغايرة للدستور بسبب ضغط المشاكل، كما أن الأرقام المتوقعة من الضرائب أو بيع الأسهم والسندات لن تتحقق على ضوء ما حدث في العام الماضي، مما يمنع تحقيق التوازن بين الدخل والمنصرف. أما افتتاحية صحيفة رسالت في عددها الصادر في أول فبراير فقد ناقشت موضوع القروض الخارجية مستندة إلى قول رئيس الجمهورية بعدم اعتقاده في أن الاستثمار الأجنبي يخلق فرص عمل حقيقية. وأن الموارد الذاتية تكفي لتغطية احتياجات البلاد وتوفير فرص العمل، وقد تابعت الصحيفة هذا الموضوع في افتتاحية العدد الصادر في ١٧ فبراير حيث هاجمت تبني الميزانية للقروض الخارجية وتناقضه مع جذب الاستثمار الخارجي وودائع الإيرانيين في البنوك الأجنبية بفائدة أقل من ٢٪. وقد انتقدت افتتاحية صحيفة اطلاعات في عددها الصادر في ٢١ يناير أسلوب معالجة نواب الشعب لقضية الميزانية وتناقض مداخلاتهم خاصة فيما يتعلق بموضوع الضرائب، فإذا كانت لائحة الميزانية مؤشراً على أسلوب عمل الحكومة فإن المناقشات مؤشراً على أسلوب عمل البرلمان.

أما الموضوع الثالث الذي شغل افتتاحيات الصحف فهو الموقف الإيراني من الأزمة العراقية وتداعياتها، فقد تناولت افتتاحية صحيفة اطلاعات في عددها الصادر في ٢٧ يناير تأثير أزمة العراق على دول شرق آسيا وقلقها من عدم استمرار تدفق النفط إلى مصانعها، فضلاً عن نشاط الحركات الإرهابية وتهديدها لأمن واقتصاد هذه الدول، وزيادة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، ومصير ملايين العمال الآسيويين الذين يعملون في منطقة الخليج والشرق الأوسط. في حين ركزت افتتاحية الصحيفة في عددها الصادر في ١٥ فبراير على مناقشة دبلوماسية الحياد النشط التي تتبعها إيران إزاء الأزمة العراقية مقدمة بعض الملاحظات على هذه الدبلوماسية والتي تركزت على ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الأوضاع اختلفت عن أزمتي الكويت وأفغانستان سواء فيما

يتعلق بالظروف

الدولية أو الأمنية أو المصالح الاقتصادية أو أطراف الأزمة أو العلاقات المعقدة مع العراق، وأكدت الافتتاحية على ضرورة تقديم المصلحة الوطنية على جميع الاعتبارات. أما افتتاحية صحيفة رسالت في عددها الصادر في ٢ فبراير فقد ردت على ما ورد في خطاب الرئيس الأمريكي حول الثورة الإيرانية مؤكدة أن تصميمه على الهجوم على العراق يؤكد كذب ادعائه الرغبة في السلام والصداقة والديمقراطية، وأن تعامله مع الدول التي سماها بمحور الشر يشير إلى تناقضه وكذبه، كما أن معالجته للقضية الفلسطينية تشير إلى الظلم وسفك الدماء، ثم تطالبه الافتتاحية بسحب قواته وإعادتها إلى بلاده. أما افتتاحية العدد الصادر في ١٦ فبراير فقد أكدت أن الاستراتيجية الأمريكية في فرض نظام العولمة التي كانت تقوم على مثلث: المشروع الدولية، الائتلاف الدولي ضد الدولة الهدف، المصالح القومية الأمريكية، قد أصبح مثلاً ذا ضلع واحد هو المصالح الأمريكية. في حين أكدت افتتاحية صحيفة همشهرى في عددها الصادر في ٨ مارس تطابق الموقف السعودي مع الموقف الإيراني تجاه الأزمة العراقية.

هذا وقد استحوذت انتخابات المجالس المحلية على الموضوع الرابع من افتتاحيات الصحف فقد أشارت افتتاحية صحيفة همشهرى في عددها الصادر في ٧ فبراير إلى عدم إقبال الجماهير على هذه الانتخابات مبررة ذلك بالخلافات داخل تكتل الإصلاحيين، حل مجلس العاصمة، الدعاية السلبية، وقف الصحف، إحباط عام بسبب قصور الإصلاحات. قصور قانون انتخابات المجالس وهبوط ثقل الأحزاب لدى الجماهير، وتابعت افتتاحية الصحيفة في عددها الصادر في ١٦ فبراير تحليل المناخ العام للانتخابات مؤكدة أنه ينذر بسقوط كثير من الشعارات وأن شعار الإصلاح السياسي لم يعد له نفس البريق. وهاجمت افتتاحية صحيفة رسالت (المحافظة) في عددها الصادر في ١٠ فبراير تكتل الإصلاحيين الذين يدعون قدرتهم على قيادة الشارع الإيراني معقدة أوجه فشلهم فيما سعوا إليه من شعارات وأن شعاراتهم قد فشلت في جعل المواطنين يقفون وراءهم لأن المواطن العادي تهمه لقمة العيش والمعيشة الكريمة وليس الشعارات الجوفاء. أما افتتاحية صحيفة اطلاعات في عددها الصادر في ٢٣ يناير فقد تناولت بالدراسة والتحليل موضوع حل مجلس العاصمة مؤكدة أن ما كان يدور في هذا المجلس المحلي الإسلامي لا يتفق مع أهداف المجلس ولا مع روح الدستور ولا مع الشريعة الإسلامية الغراء مما أدى إلى عدم ثقة الناس فيه وحله في النهاية.

أزمة داخل مجلس تشخيص مصلحة النظام

■ الوفاق ١٦/٣/٢٠٠٢

١٨

والأخرى تم تشكيلها من نائب المجلس درى بخف آبادى وبعض خبراء مؤسسة الإدارة والتخطيط .

توصلت اللجنتان بعد دراسة الموضوع الى أن مجلس صيانة الدستور بحاجة الى ٦ مليار تومان لتغطية النفقات المطلوبة لإجراء الانتخابات النيابية للدورة السابعة للمجلس بالإضافة الى النفقات الجارية.

وقال : لقد كانت وجهة نظر الحكومة ومجلس الشورى الإسلامى فى هذا الاجتماع تدعو الى ضرورة تسوية هذا الموضوع عن طريق مجلس الوزراء دون حاجة الى قرار يخرج به مجلس تشخيص مصلحة النظام، ولذلك انسحب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الشورى الإسلامى ورئيس لجنة الموازنة والتخطيط بمجلس الشورى من الاجتماع احتجاجا على هذا القرار. ولكن نظرا لأن رأى بقية أعضاء المجلس كان مبنيا على النظر فى هذا الخلاف فإنهم أقرروا زيادة ٦ مليار تومان على ميزانية مجلس صيانة الدستور للعام المقبل.

أما محس آرمين نائب رئيس لجنة الأمن القومى بمجلس الشورى فقد صرح بأن قرار مجلس تشخيص مصلحة النظام بزيادة ميزانية مجلس صيانة الدستور يتناقض مع صلاحيات مجلس تشخيص مصلحة النظام ويمثل التفافا على مجلس الشورى الإسلامى

عقد مجلس تشخيص مصلحة النظام اجتماعا لمناقشة الميزانية المخصصة لمجلس صيانة الدستور فى ١٥/٣/٢٠٠٢ حضره كل من الرئيس محمد خاتمى، ومهدى كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامى، ومجيد أنصارى رئيس لجنة التخطيط والميزانية.

وقد اتخذ مجلس تشخيص مصلحة النظام قراراً بزيادة ميزانية مجلس صيانة الدستور بمقدار ٦ مليار تومان بعد أن خصصت موازنة العام الجديد مبلغ ٤,٤ مليار تومان فقط لمجلس صيانة الدستور الذى يتألف من ١٢ عضواً. لتصل بذلك الميزانية الخاصة بمجلس صيانة الدستور الى ١٠ مليار تومان.

وقد انسحب كل من الرئيس محمد خاتمى ومهدى كروبي ومجيد أنصارى من الاجتماع احتجاجا على هذا القرار. وعلق محسن رضائى أمين مجلس تشخيص مصلحة النظام على انسحاب الرئيس وفريقه بقوله: طبقا لما ينص عليه الدستور إذا قدم مجلس صيانة الدستور لرئيس الجمهورية أو لرئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام طلبا لزيادة ميزانيته أو تعديلها فإن مجلس تشخيص مصلحة النظام يستطيع النظر فى هذا الموضوع.

وأضاف : لقد أنيطت هذه المهمة بلجنتين تم تشكيلهما لهذا الغرض إحدهما فى أمانة المجلس

وانتهاكا للدستور.

واعتبر آرمين هذه الخطوة غير مسبقة وقال : يعد هذا الاجراء بمثابة قراءة الفاتحة على مجلس الشورى الإسلامى.

وأشار آرمين الى سابقة الخلاف بين مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور حول الميزانية فقال: لقد حدث فى ميزانية عام ٢٠٠١ والتي كانت أول ميزانية صدق عليها المجلس السادس خلاف بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور وأنيط حل هذا الخلاف لمجلس تشخيص مصلحة النظام تماما.

وأكد آرمين على أن إحالة ميزانية مجلس صيانة الدستور لمجلس تشخيص مصلحة النظام أمر مشوب بالبدعة ويتناقض مع القانون والقواعد المتبعة.

وحول ما إذا كان يحق لرئيس مجلس صيانة الدستور تقديم طلب لتغيير ميزانية هذا المجلس أو تعديلها الى رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام أو الى رئيس الجمهورية قال: ليس لدينا أية مادة قانونية تجيز هذا الموضوع، فمجلس تشخيص مصلحة النظام يمكنه فقط البت فى المسائل التى يدور حولها الخلاف بين مجلس الشورى الإسلامى ومجلس صيانة الدستور. ووصف آرمين هذا القرار بأنه بدعة واضحة والأمر يعنى فى نهاية المطاف إبطال مفعول مجلس الشورى الإسلامى وأن نواب المجلس لا يوافقون أبدا على هذا السلوك. وأضاف آرمين : لو استمرت هذه الوتيرة دون استشارة نواب المجلس فعندها يجب قراءة الفاتحة على مجلس الشورى .

نهاية احتجاج زعيم ديني.. والتحديات المستقبلية فى إيران

مسعود بهنود ■ Payvand's Iran News, 8 March, 2003

فى منتصف ليل اليوم الأخير من يناير الماضى، استيقظ جيران رجل الدين الشهير والمناضل الكبير "آية الله منتظرى" على صوت الرافعات التى جاءت لتزيل مقر الحراسة وحواجز الطريق التى بنيت منذ خمس سنوات، لتضع بذلك حداً للإقامة الجبرية المفروضة على رجل ظل حتى وهو فى الثمانين من عمره يثير الرهبة فى نفوس بعض حكام إيران ويمنح الأمل لمن ظل يؤمن بإمكانية وجود حكومة دينية تراعى حقوق الإنسان.

وتم إنهاء الإقامة الجبرية لآية الله منتظرى قبل يومين من بداية الاحتفال بالذكرى السنوية لإنتصار الثورة الإسلامية التى لعب الرجل فيها دوراً بارزاً منذ ٢٤ عاماً.

لكن عدد من تدافع لمدينة قم لزيارته فى اليوم التالى للإفراج عنه أقل بكثير من عدد الذين تزاخموا حوله بعد خروجه من سجن الشاه فى أكتوبر ١٩٧٨ ورفعوه بأيديهم، هؤلاء أنفسهم الذين أجبروا الشاه على الفرار من البلاد فيما بعد، ووضعوا حداً لـ ٢٥٠٠ عاماً من الملكية.

واليوم، بعد الإفراج عن آية الله منتظرى، أشهر معارض للقادة الحاليين للثورة الإسلامية، هل سيكون علينا أن ننتظر مجدداً حدوث مفاجآت فى إيران؟

آية الله منتظرى الذى التقت به الـ BBC بعد ساعات قليلة من رفع الحراسة، لم يذكر شيئاً عن معاناته خلال الفترة السابقة ولم يقدم أى خطة سياسية، لكن، وبينما كان

صوته يذاع، كان كل المواطنين فى إيران : فى الشوارع والحافلات والمكاتب، يتحدثون عن أخبار الإفراج عنه. وجرؤ أتباعه على حمل صورته التى ظلت مخبأة منذ أن عزله آية الله الخميني من منصبه.

والآن، بعد الإفراج عن منتظرى ، فإن السؤال الذى يثار فى أذهان المختصين بالشئون الإيرانية فى سائر وسائل الإعلام هو عما إذا كان هذا القرار -الذى اتخذ بالتوازي مع رحلة كريس باتن مفوض الاتحاد الأوروبى ومراقبى حقوق الإنسان إلى إيران- يجد دوافعه فى الضغوط التى يمارسها الأوروبيون الذين وضعوا شروطاً لتوسيع علاقاتهم بإيران. وهل قرر قادة إيران الإعلان عن نيتهم لوضع حد لإنتهاكات حقوق الإنسان فى ظل الهجوم الأمريكى على العراق، وكون الجمهورية الإسلامية مهددة بخطر مماثل؟

هل يشكل آية الله منتظرى تهديداً خطيراً لآية الله خامنئى الذى احتل منصبه كقائد للجمهورية الإسلامية؟ هل الإفراج عن معارض بالغ التأثير والفعالية جرؤ على انتقاد "الاستبداد" الدينى بينما كان آية الله الخميني مازال حياً قد يقود إلى حركة جديدة فى إيران فى وقت فقدت فيه غالبية الجماهير أى أمل فى حدوث إصلاح سياسى؟ وهل كان دافع هذا القرار هو مجرد خشية الجهات الأمنية من أن يموت منتظرى فى ظل هذه الظروف، ومن ثم يؤدى موته إلى تغييرات غير متوقعة فى إيران؟

الإجابة على كل هذه الأسئلة قد تتضمن بعض الحقيقة، لكن يظل سؤال باقياً: ما هي نتائج هذا الحدث في إيران؟ ومن أجل إيجاد الإجابة الصائبة على هذا السؤال ينبغي علينا أن نعود إلى الوراء لنبين دور آية الله منتظري في تأسيس الجمهورية الإسلامية.

فتمسك منتظري بقناعاته وإصراره عليها هو الذي مكّنه من أن يلعب دور المعارضة في ظل نظامين سياسيين متتاليين، وهو السبب نفسه الذي جعل لاحتجازه هذه الأهمية. ورغم أن بعض هذه القناعات بها نبرة تقليدية ومعادية للحدث، فإن المجتمع الإيراني "الحديث" يكن له عظيم الاحترام.

إنه رجل الدين الوحيد بين القادة الأوائل للجمهورية الإسلامية الذي نبذ فكرة الزعامة المؤبدة لقائد الجمهورية الإسلامية. فقد عمل على تغيير مساره عبر انتقاداته واعتراضاته التي ظل يعلنها بوضوح.

ففي عام ١٩٧٨ عندما بلغت معارضة الجماهير الملكية ذروتها، أفرج النظام السابق عن رجلين من رجال الدين هما محمود طالقاني وحسين علي منتظري، وذلك بمناسبة عيد ميلاد الشاه كإشارة إلى التصالح مع الجبهة الإسلامية وبغرض تهدئة الناس.

وبعد ساعة من الإفراج عنهما انضما إلى الجماهير وطالبا بسقوط الملكية. كان طالقاني أكثر شعبية واستقلالية بينما كان منتظري أقرب لآية الله الخميني. وبعد وقت قصير من الإفراج عنه، سافر إلى فرنسا لمقابلة قائد الثورة وإعلان ولائه له. وخلال أقل من عام، بات هو رئيس البرلمان الذي كان بصدد وضع القانون الدستوري الأول للجمهورية الإسلامية.

ففي هذا البرلمان قدم منتظري أطروحة "ولاية الفقيه" وحث على الموافقة عليها من قبل مجمع الخبراء. والحقيقة، كانت فكرة وضع "رجل دين" على قمة الحكم محل رفض كثير من رجال الدين الكبار، كما كانت الفكرة تواجه اعتراضات كثيرة من قبل النصوص الشيعية التقليدية إلا أن منتظري آمن أنه مع وجود عدو خطير مثل الاتحاد السوفيتي في شمال البلاد وما لدى القوى المؤيدة للشيوعية في الداخل من نفوذ، ومع الأزمات المختلفة التي عمت البلاد بعد سقوط الملكية، فإن الدولة ستصير محصنة ضد عودة الملكية فقط إذا تولى قيادتها رجل دين قوي.

لذلك تشكلت الجمهورية الإسلامية بعد الموافقة على القانون الدستوري الذي وضع "رجل دين" على قمة السلطة ضمن حكومة جديدة لإيران بدت كأنها "ملكية دينية" في عيون المعارضة. وبعدما وافق الخبراء على هذا القانون، انتخبوا منتظري كنائب رئيس ليحل محل الخميني عندما يحين الوقت. وبالتأكيد كانت تلك مسئولية كبيرة وصعبة حملها منتظري الذي لم يكن لديه الخبرة الكافية ولا المرونة

والتسامح السياسيين المطلوبين لهذا المنصب.

وفي الذكرى السنوية الثالثة لتأسيس الجمهورية الإسلامية، عندما كانت الحرب مع العراق والأزمات الداخلية والخارجية تهدد الحكومة بحدّة، قام منتظري - الذي بدا أنه بات معتاداً على تعقيدات وتحديات الحكم - بترك مقر الحكومة والعودة إلى مدينة قم. المسار نفسه الذي اتخذه آية الله الخميني بعد عودته إلى إيران بشهرين، لكنه فشل في الاستمرار نتيجة الأزمة العامة التي كانت الدولة تشهدها.

وقد ظهرت بوادر الاتجاه المعارض لدى منتظري عندما بدأ رجال الدين الحاكمون في إقامة علاقات سياسية واقتصادية واضحة وخفية مع العالم مستغلين الفرصة التي منحتها إياهم الحرب.

وعندما ألقى السن والمرض بآثارهما على آية الله الخميني وبدأ التفكير في مستقبل البلاد حال غيابه يثور داخل دوائر رجال الدين وأتباعهم من المحافظين، حاول منتظري - متكئاً على صلاحياته الواسعة كنائب الرئيس - في الدفاع عن حقوق الفقراء والمعوّزين في القرى والمدن الصغيرة في خطبه وتصريحاته. وعمل في هذا الإطار على دعم النمط الاحتكاري لاقتصاد الدولة، الأمر الذي جعله على خلاف مباشر مع المحافظين ورجال الدين التقليديين وسماسرة البازارات (الأسواق المركزية).

وقد بدأت معارضته الأساسية والصارمة للمحافظين عندما اعترض على ردود الفعل العنيفة التي يسلكونها ضد خصومهم. لقد كان منتظري الذي حُبر الاتهام والاعتقال لأعوام خلال حكم الشاه، يؤمن بالوسائل المعتدلة وقبول توبة الشباب التابعين للتشكيلات العصابية الذين ألقى القبض عليهم وأعدموا نتيجة لاشتراكهم في عمليات الاغتيال ومظاهرات الشوارع. وعلى خلافه كان المحافظون قد رتبوا لإنقاذ البلاد من كل التهديدات بأعنف السبل الممكنة. بل احتلوا أعلى المناصب في المحاكم الثورية وفي الجيش الثوري وفي أجهزة الاستخبارات والأمن بدعم من آية الله الخميني ولم يبالوا بتحذيرات منتظري.

وقد نجحت لوقت قصير رسائل منتظري الانتقادية الحادة التي وجهها لزعيم الجمهورية الإسلامية محاولاً فيها كشف ما يحدث في السجون مما أدى إلى انتخاب فريق للتفتيش على السجون وسماع دعاوى الاستئناف، إلا أن هذا المسلك جعل المحافظين يدركون أنه لو حل منتظري محل القائد العجوز المريض، فسوف يكون عقبة كبيرة في سبيل استمرار سيطرتهم على اقتصاد وسياسة البلاد طبقاً للقوة التي يضمنها القانون للولي الفقيه. لذلك تم تعبئة جماعة من الأفراد ذوي النفوذ ضده وضمنهم أحمد ابن آية الله الخميني الذي كان المحرك الفعّال لهذه الجماعة.

وتم عزل آية الله منتظري من منصبه عندما كان الخميني

فى فراش المرضي، حيث قامت الإستخبارات بإقتحام مكتبه وأعدمت واحداً وهو مهدي هاشمي. معللة ذلك بكشف العلاقة بين هاشمي رافسنجاني والولايات المتحدة بزعامة رونالد ريغان والشهيرة باسم "إيران جيت".

فالخميني - فى الخطاب الذى أعلن فيه عزل منتظرى عن منصبه - قد وصفه بأنه - آى منتظرى - بمثابة "قطعة منه" لكنه عبر عن أسفه لمسلكه، ونصح بالانسحاب من الحياة السياسية، معطياً إياه الحق فقط فى التدريس بالمدارس الدينية. وقد كشف المحافظون عن هذا الخطاب منذ خمس سنوات تمهيداً لوضع منتظرى فى الإقامة الجبرية.

وفى الشهور الأخيرة من حياة الخميني، كان واضحاً أنه فى ظل الهدف المعلن بإعادة تجديد البلاد على إثر حرب الثمانى سنوات مع العراق، كانت القاعدة الدينية فى الحكم لديها النية لتغيير القانون الدستورى من أجل حكم البلاد بشكل مختلف فى غياب الخميني. وخلال الأيام التى انتخب فيها هاشمي رافسنجاني رئيساً للبلاد، لم يكن أحد يعلم حتى عصر يوم الرابع من يونيو ١٩٨٩، وبعد عشر ساعات من إعلان وفاة آية الله الخميني، كان على خامنئى هو الرجل الذى سيخلفه. وقد هنا منتظرى فى برقية فى اليوم نفسه، مظهرًا أنه لم يتأثر بكون آخر قد أخذ منصبه.

وفى عهد رفسنجاني، أدت ممارسات العنف والقمع ضد المعارضة وسيطرة المحافظين على أجهزة الاستخبارات والأمن، واستخدام آية الله خامنئى للقوة الإضافية التى منحها القانون الدستورى الجديد لقائد الجمهورية الإسلامية، إلى دفع آية الله منتظرى مجدداً إلى ميدان المعركة. وبعد خطبته العامة الأولى، تشكلت جماعات بعينها من قبل المحافظين وهاجمت مكتبه.

وبعد انتصار الإصلاحيين، وما تبع ذلك من الكشف عما حدث فى فترة سابقة من اغتالات للمعارضين، وفساد مالى وصفقات اقتصادية، تعالت نبرة المعارضة لدى منتظرى فى جميع خطبه وتصريحاته متهمة بوضوح أعلى سلطة حاكمة فى البلاد.

وأضحى الرجل الذى اقترح، بل وصمم على تضمين فكرة ولاية الفقيه كمادة فى القانون الدستورى، هو من يجاهر بضرورة أن يكون الولي الفقيه مجرد مراقب عادل وليس "ديكتاتوراً" يستبد بالحكم.

فى تلك الأثناء كان المحافظون -الذين هزموا فى الانتخابات وينتظرون الفرصة لإظهار قوتهم الحقيقية - قد رتبوا هجوماً منظماً على منتظرى بدأ باعتقالات واسعة المدى لأقاربه وتابعيه تمهيداً لاعتقاله هو شخصياً، لكنهم تخلوا عن هذه الفكرة بعد أن تلقوا أنباء عن إمكانية حدوث عصيان شعبى نتيجة لذلك. وقد عمل هذا الحدث على إبراز اسم "حسين على منتظرى" فى أذهان الأجيال

الجديدة كمناضل ومدافع عن حقوق الشعب.

وعلى الجانب الآخر نشط المحافظون فى تنفيذ سياسات تمنع الإصلاحيين من بلوغ أهدافهم ونجحوا فى ذلك، فكما أظهر آخر إحصاء، فقدت غالبية المصوتين الأمل فى الحركة الإصلاحية وفى القادة الإصلاحيين أنفسهم الذين أتوا إلى السلطة بأصوات الشعب. وهذا فى الواقع هو الظرف الحالى الذى أحاط بعودة آية الله منتظرى للساحة السياسية.

والحقيقة، فإنه ليس مهماً الوقوف على ماهية الدافع الذى حمل قادة الجمهورية الإسلامية لتحمل مخاطرة الإفراج عن آية الله منتظرى فى الذكرى الرابعة والعشرين لتأسيس الجمهورية الإسلامية والسماح لناقد نشط للنظام بالعودة إلى الظهور فى المشهد السياسى للبلاد، المهم هو أنه وعلى النقيض من تصورات المعارضة، فإن هذا الإفراج لن يحدث إضعافاً للحكومة، بل على العكس، سوف يمنحها الفرصة لإصلاح علاقاتها بالشعب.

فالإفراج عن منتظرى ليس فى مصلحة أولئك المؤيدين للفصل بين الدين والسياسة، لكنه سيمهد الطريق للوصل بين الديمقراطية والدين لدى أولئك الذين أدركوا أن الأصولية الإسلامية تواجه خطراً كبيراً وأن الديمقراطية هى السبيل الوحيد لإنقاذ الحكومة من الضغوط الدولية.

لقد استغل الإسلاميون التقليديون والأصوليون كل فرصة ممكنة لترويج فكرة أن الإصلاحيين ينوون تأسيس حكومة علمانية وأن المعنى الحقيقى للإصلاح هو الإطاحة بالحكم الدينى. وعبر هذه الدعاية نجحوا فى منع العامة ورجال الدين المخلصين الذين مازالوا هم المصدر الرئيسى للقوة فى إيران من الانضمام لحركة الإصلاح. لكن استمرار هذه الدعاية الزائفة سوف يكون صعباً مع الوجود المباشر لآية الله منتظرى على الساحة. فوجود منتظرى سوف يقلل من نفوذ المحافظين وسيساعد على تحرير المدارس الدينية نسيئاً من احتكارهم لها.

فمن بين الذين وصلوا إلى قم فى اليوم الأول من فبراير لزيارة منتظرى، كانت أخت "هاشم أغاجارى" الأستاذ الجامعى الذى حكم عليه بالإعدام بسبب إهانته المزعومة للإسلام وللأئمة خلال الخطبة التى ألقاها على طلبة الجامعة.

"زهرة أغاجارى" تعلم أنه لو وافق آية الله منتظرى على كون خطبة أخيها لم تحو أى إهانة للأئمة وللقيم الإسلامية، فلا تستطيع قوة أيا ما كانت دحض هذا الرأى، الأمر الذى يبين حجم النفوذ المعنوى الذى يمثله منتظرى ويستطيع من خلاله التأثير فى الصراع الحالى فى المجتمع الإيرانى الذى يحاول أن يخلق صلة بين الحكم الدينى والديمقراطية وتحسين حياته بدون ثورة.

الانتخابات البلدية في إيران، وما بعدها النتائج وردود الأفعال (ملف خاص)

قال ساوجي:

على الرغم من أنه قد تم تقديم مذكرة في هذا الصدد إلى وزارة الداخلية إلا أنه وللأسف الشديد لم يتم عمل أي شئ في هذا الصدد. وقد قمت بدوري بالاستفسار عن أسباب ذلك من عدة وزراء ولكنهم كانوا يقولون إننا سوف نمضي في تنفيذ قانون المحليات وإجراء الانتخابات الخاصة بها. كانوا يتكلمون ويتحدثون ويعدون بأن قانون المحليات سوف ينفذ ولكنه حتى الآن لم يتم أي شئ.

والحقيقة أنه قبل إجراء انتخابات المحليات لأول مرة منذ أربع سنوات كانت توجد عدة مشكلات أو عقبات تقف حجر عثرة في طريق تنفيذ قانون المحليات وإجراء الانتخابات، من ذلك الحرب المفروضة مع العراق، الصراعات القبلية المتوقعة أثناء فترة الانتخابات، الضعف الحكومي في تنفيذ القوانين أو خوف وزارة الداخلية من فقدانها بعض سلطاتها.. كل ذلك كان من جملة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي حالت دون إجراء الانتخابات المحلية.

وفي هذا الصدد كان «موحدي ساوجي» يقول: إن عددا من المحافظين وحكام الأقاليم كانوا قلقين من أن هذه المجالس المحلية سوف تحد من سلطاتهم.

هذا وقد ظل قانون المحليات معطلا لأكثر من عشرين عاما رغم أن مسئولى النظام كانوا يؤيدون هذا المطلب ويدعمونه مثل الإمام الخميني وآية الله طالقاني. وخلال زيارة الثاني إلى «سنندج» بکردستان للمساهمة في القضاء على كارثة كردستان، مدح آية الله طالقاني المدينة - سنندج - لأنها أنشأت أول مجلس شورى محلي في إيران. وكان يرد على الأشخاص الذين يزعمون أن إنشاء وتشكيل مجالس شورى محلية سوف يؤدي إلى إحداث مشكلات قومية. عرقية، كان يرد قائلا: لو لم يتم تشكيل مجلس الشورى في «سنندج» ما كان الهدوء قد عاد ونحن نرى كيف أن ذلك قد جعل «سنندج» أكثر هدوءا من جملة مناطق كردستان.

وفي نفس الأثناء أيضا كان الإمام الخميني قد أرسل لائحة مجالس الشورى إلى مجلس الشورى الإسلامي للتصديق عليها.

وفي رسالته التي بعث بها إلى مجلس الشورى

شهدت إيران في الثامن والعشرين من فبراير الماضي الدورة الثانية لانتخابات المجالس المحلية. وكانت الدورة الأولى قد أجريت في العام ١٩٩٩.

وقد أفرزت نتائج هذه الانتخابات فوزا كاسحا لصالح المحافظين الذين حصدوا معظم المقاعد في معظم البلديات في شتى أنحاء البلاد.

واعتبر الكثيرون أن هذا الفوز يعد بمثابة هزيمة ثقيلة للمشروع الإصلاحى، ولكن هذا القول يجب ألا يؤخذ على إطلاقه بالنظر إلى أن نسبة المشاركة في التصويت كانت أقل من ٢٠ بالمائة من إجمالي من لهم حق التصويت.

وفي هذا الملف نعرض لردود الأفعال المختلفة حول هذه النتائج المثيرة ومشاهد من مرحلة ما بعد الانتخابات.

أولا: النظام البلدى في إيران:

١- لمحة تاريخية حول مجالس الشورى المحلية

بمناسبة انتخابات الدورة الثانية للمحليات

إيران ٢٠٠٣/١/٢٠

منذ عام ونصف عام تقريبا توفي «موحدي ساوجي» رئيس لجنة مجالس شورى المحليات في الدورة الخامسة لمجلس الشورى الإسلامى وذلك في حادثة وقعت له أثناء قيادته السيارة. وعندما أقيمت أول دورة لمجالس شورى المحليات كان «ساوجي» يتولى - هيئة - أو لجنة المراقبة على انتخابات مجالس الشورى، وهى الانتخابات التي ارتبطت كثيرا بأراء «ساوجي» حول ضرورة تشكيل هذه المجالس.

والآن تعقد انتخابات الدورة الثانية دون وجود «موحدي ساوجي». منذ تسع سنوات تقريبا وفي عام ١٩٩٤ وبعد الانتهاء من تشكيل لجنة مجالس شورى المحليات بمجلس الشورى الإسلامى برئاسة «موحدي ساوجي»، أعطى ساوجي مهلة عام لوزارة الداخلية حتى تقوم بتشكيل مجالس شورى المحليات بكل أنحاء إيران. لكن هذه المهلة التي كان مقررا لها عاما واحدا استمرت حتى عام ١٩٩٩. في عام ١٩٩٥ وفي معرض إجابته على أحد أسئلة الصحفيين بشأن عدم تشكيل مجالس شورى المحليات

٢- البلديات فى النظام الإيرانى

إيران امروز (إيران اليوم) ٢٠٠٣/٢/٦

يعتبر إنشاء المجالس البلدية التى تم النص عليها فى الدستور بعد نجاح الثورة، أحد الآمال القديمة للقوميات والاعراق الإيرانية وذلك بفضل جهود قوى المجتمع التقدمية وبمبادرة من المرحوم آية الله طالقانى.

وقد تم النص فى الدستور على إنشاء المجالس البلدية فى عهد الثورة النيابية كمادة فى ملحق الدستور تحت مسمى مجالس العشائر والولايات، وقد تم ادخال هذه المادة فى أول دستور إيرانى يسعى من الاتراك الأذاريين الذين كان لهم دور بارز فى الثورة الإيرانية.

لكن هذه المجالس واجهت معارضة من جانب الأسرة الحاكمة. فقد عطل رضا شاه وابنه محمد رضا شاه الجانب الديمقراطى لدستور الثورة النيابية، وامتنع عن تنفيذ المادة التى تنص على إنشاء هذه المجالس.

وفى قمة ازدهار الحركة القومية وبالتحديد فى سنة ١٩٥٠ عندما كان رزم آرا رئيسا للوزراء فى ذلك الوقت، رضح لضغط القوميات الإيرانية وعزم على تنفيذ هذه المادة، لكنه قوبل بمعارضة شديدة من زعيمين من الزعماء السياسيين فى الجبهة الوطنية.

على أية حال، كانت هذه المادة حبرا على ورق ولم يرضخ نظام الشاه الاستبدادى للضغوط من أجل تنفيذ هذه المادة.

وكما قلنا، فبعد الثورة الإسلامية، وانطلاقا من قول الله تعالى «وأمرهم شورى بينهم» فقد تم إدراج هذه المجالس فى الدستور فى فصل وسبع مواد، كانت هذه المجالس تشمل القرى والمدن والتجمعات الحضرية والمحافظات وكل الدولة.

ويتمثل الفارق بين المجالس المحلية فى الدستور الثانى ومجالس العشائر والولايات التى كانت فى الدستور الأول فى أن المجالس الحالية تشمل كل أنحاء إيران الأعم من الفارسية وغير الفارسية أو لها طابع عام، فى حين كانت مجالس العشائر والولايات تتمتع بصلاحيات أكبر، ويغلب عليها الطابع القومى بشدة. وقد تأخر تنفيذ قانون المجالس الحالى لمدة ٢٠ عاما بسبب معارضة أصحاب النفوذ حتى تم تنفيذه بناءً على مبادرة محمد خاتمى فى السنة الثانية من فترة رئاسته وأجريت أول انتخابات محلية فى جميع أنحاء إيران سنة ١٩٩٨.

وفى الواقع، فقد قام خاتمى الذى يعد خليفة طالقانى إلى حد ما، بعمل بارز على ساحة الانتخابات المحلية لم يسجله التاريخ الإيراني المعاصر لأحد من أسلافه.

فالمجالس المحلية على مستوى البلاد وعلى مستوى كل القوميات الإيرانية هى الفارسية والتركية والكردية والعربية والتركمانية والبلوشية هى الى حد ما تطبيق أولى للديمقراطية، ونحن نشاهد اليوم هذه الممارسة

الإسلامى بشأن تشكيل مجالس الشورى المحلية قال الإمام الخمينى أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى استقرار الحكومة الشعبية فى إيران وكذلك دعم حاكمية الشعب وسيادته على تقرير مصيره وأن ذلك من الضرورات اللازمة للجمهورية الإسلامية الإيرانية وأكد أيضا على أهمية عدم التأخير فى تنفيذ لائحة مجالس الشورى المحلية وأن تبلغ إلى الحكومة دون أى تأخير.

على هذا النحو - واستنادا لما سبق - فإنه خلال الدورة الأولى لمجلس الشورى الإسلامى التى عقدت فى عام ١٩٨١ تم التصديق على القوانين المتعلقة بمجالس الشورى المحلية وكذلك طريقة إجراء الانتخابات وعمليات المراقبة الخاصة بها. لكن على الرغم من كل هذا الدعم من رموز الدولة فقد استمر تنفيذ قانون المحليات قرابة عشرين عاما.

إن هذا العرض التاريخى المختصر يدل لنا كيف أن تشكيل هذه المجالس قد شهد مشكلات ومقاومة عديدة بعد انتصار الثورة الإسلامية من جانب، وكيف أن عدم توفيق مجالس المحليات فى أداء دورها يمكن أن يحدث تناقضا بين دورها وبين الأهداف القومية وحاكمية الشعب وسيادته.

وقبل أربع سنوات وتحديدًا منذ تولى خاتمى رئاسة الجمهورية بدأت عدة عناصر تتشكل وتقرض ضرورة تشكيل مجالس الشورى المحلية فقد أعلن خاتمى أن ذلك سوف يمكنه من تنفيذ الإصلاحات ولهذا مارس خاتمى ضغوطا كبيرة من أجل تحكيم وترسيخ الاسس الديمقراطية ومشاركة الشعب فى أعمال حاكمية وسيادة الشعب. ومن هنا كان عبدالله نورى هو أول وزير داخلية الذى تمكن من القضاء على خوف الدوائر المختلفة فى وزارة الداخلية من تقسيم السلطة مع الشعب فأصدر قرارا بتشكيل مجالس شورى المحليات، وبعد ذلك بأسبوعين عمّد وزير الداخلية عبدالله نورى الى فتح قضية وملف انتخابات المحليات وأهميتها فى الصحف ووسائل الإعلام لأنها قد تواجه خطر الفشل ومن هنا جاءت التوقعات الخاصة بأنه قد يكون أول المرشحين فى هذه الانتخابات.

وبعد سحب الثقة من عبدالله نورى أعلن وزير الداخلية الجديد «عبد الواحد موسى لارى» عزمه الأكيد على إجراء وتنفيذ قانون الانتخابات المحلية خاصة وأن هناك توافقاً على ذلك فى وجهات النظر بين مقام المرشد ورؤساء السلطات الثلاث ومجمع تشخيص مصلحة النظام. وعندها صرح «موحدى ساوجى» قائلاً: «لأول مرة يتم العمل التنفيذى فى وزارة الداخلية من أجل إجراء انتخابات مجالس الشورى المحلية».

الديمقراطية. ويتضح هذا الأمر أكثر في المحافظات والمدن والمناطق التي تقطنها القوميات.

الجدير بالاهتمام هو أنه لأول مرة بعد انتصار الثورة تستطيع قوميات مثل القومية الكردية والعربية المقيمة بالعاصمة تقديم مرشحين لعضوية مجلس مدينة طهران، ويعد وجود الأكراد والأترك والعرب والجيلانيين، والمازندرانيين على ساحة الأنشطة الانتخابية بالعاصمة. ونشر الدعايا الخاصة بهم بلغتهم القومية في مختلف أنحاء إيران دليلاً على اتساع نطاق الديمقراطية وقبول الآخر.

في الدورة الماضية من الانتخابات المحلية شاركت مجموعة واحدة من الأترك الأذريين أما هذه الدورة فقد شارك. علاوة على الأذريين المقيمين بالعاصمة. اتحاد المؤسسات المدنية الأذرية وعدة مؤسسات أخرى للأترك الأذريين ذات هوية قومية مستقلة. وقد شارك الأكراد المقيمون بالعاصمة في الانتخابات بالقائمة التي تتضمن توقيع لجنة النواب الأكراد بمجلس الشورى الاسلامي والمجتمع الكردي المقيم بالعاصمة وبيت كرمانشاه. وترشحوا في الانتخابات بهوية كردية مستقلة. كذلك أيضاً تقدم العرب المقيمون بخوزستان بمرشح لأول مرة في تاريخ العاصمة الإيرانية، وكان هذا العضو مدعوماً من جانب بيت العرب «جمعية عرب خوزستان المقيمون بالعاصمة».

وقد كانت بيانات العديد من المؤسسات المدنية الأذربيجانية والعربية المقيمة بطهران بالإضافة إلى المواطنين الفرس مرآة تعكس كل هذه التركيبة القومية. وإذا ما رجعنا للخلف أي إلى أول مجلس لمدينة طهران فإننا لن نجد من هذه القوميات سوى شخص واحد أما في هذه الدورة فيتوقع أن يصل إلى عضوية مجلس مدينة طهران عدد أكبر من ذلك بكثير.

ويبدو أن إعداد قائمة مستقلة ومنفصلة من جانب بعض القوميات في الانتخابات المحلية بطهران ليس بقصد الفوز الكامل، بل هو بفرض تقييم وجودهم ومستوى فعاليتهم والاستفادة من هذه التجربة في التفاعلات السياسية والانتخابية القادمة. ويتضح بشكل ضمني من بيانات وأحاديث مرشحي القوميات أنهم يسعون في طهران وراء نوعين من حقوق المواطن، النوع الأول حقوق المواطنة الفردية التي تشمل كل المواطنين الطهرانيين. والنوع الآخر هو حقوق المواطنة الجماعية والحقوق القومية.

إن الضعف الأساسي الذي ينتاب المؤسسات المدنية للقوميات غير الفارسية في طهران يتمثل في كونها غير سياسية. ولذا فإن الأحزاب والمؤسسات السياسية العامة تسحب بساط المنافسة من تحت أقدامها. ويجب أن يضاف إلى هذه المسألة أيضاً ضعف الامكانيات المالية بهذه المؤسسات. ويضاف إلى ذلك أيضاً عدم التنسيق

داخل هذه المؤسسات المدنية القومية وبين بعضها البعض. على سبيل المثال الأكراد الذين لهم مؤسساتين أو ثلاث تابعين لهم، لم يردوا في البداية رداً إيجابياً على مطلب المؤسسات المدنية الأذربيجانية للتحالف في طهران وقدموا قائمة منفصلة بـ ٩ أشخاص كلهم أكراد.

والأكراد الشيعة لهم مرشحوهم الخاصين بهم. وهم يكتفون بصفة خاصة في جنوب المدينة وخاصة في مناطق دولت آباد وبازار وناصر خسرو.

من المؤكد أن المسألة لا تنتهي عند هذا الحد، فمن الممكن أن تشهد لفتات خاصة بالقوميات في معظم المحافظات والمدن.

وقد عكس هذا التعدد محمود صدرى كاتب افتتاحية جريدة همشهري (المواطن) حيث كتب في المقالة التي نشرت في عدد الثلاثاء ٢٥/٢/٢٠٠٢ يقول: إن هوية طهران اليوم هي في الواقع من حيث الكم والكيف هوية ملايين القرويين وسكان المدن والتجمعات الحضرية بإيران الذين تختلف مشاربهم وسلاتقهم لكنهم يعملون تحت لواء كل الإيرانيين. إن طهران المجتمع هي قطعة من الفسيفساء الأكبر التي تتكون منها إيران وفي الواقع فإن أولئك الذين يعيشون في طهران يعتبرون تابعين لهؤلاء الذين يعيشون في آلاف المدن والقرى الإيرانية ويتجلى هذا الأمر بوضوح خلال هذه الأيام في سلوكيات الطهرانيين الانتخابية.

من المؤكد أن الوضع في المحافظات التي تقيم فيها القوميات مختلف حيث تلعب الجمعيات والمؤسسات المدنية والأحزاب السياسية القومية دوراً مؤثراً في الانتخابات المحلية، على سبيل المثال حزب العدالة الأذربيجاني أو حزب الوفاق الإسلامي الخاص بالعرب في خوزستان والجمعية الكردية الموجودة بالعاصمة في أرومية هذه الأحزاب تلعب دوراً بارزاً بين قومياتها.

إن مشاركة كل القوميات والعرقية والأحزاب مثل حركة الحرية الإيرانية وسائر القوى الأخرى الوطنية الدينية في الانتخابات المحلية هي مؤشر على التطور التدريجي الذي حدث في توازن القوى الطبقية والقومية في إيران. هذا التطور يعد دليلاً على وجود شفافية سياسية وثقافية وتبلور نوع من الخطاب القومي ليس فقط في المحافظات التي تقيم فيها قوميات، بل في طهران أيضاً وسيرسخ تأثيره التدريجي مبدأ الديمقراطية الشعبية في إيران.

وقد حدث هذا التطور في ظل نفوذ وتأثير الخطاب الإسلامي الديمقراطي فلم يكن للخطاب الملكي والاشتراكي اللذين سادا في إيران في الماضي مثل هذه الشفافية القومية، بل كانا يتعارضان معها.

على أية حال، إن تجربة الانتخابات هي تجربة مهمة في الحياة السياسية للقوميات الإيرانية المتعددة التي

يجب أن ندرك أهميتها وأن نعمل على اكتمالها حتى تصل الى مستواها الحقيقي، وتتحول الى مجالس ديمقراطية ذات صلاحيات كاملة.

٣- بيئة الانتخابات المحلية

جام جم (المرأة المسحورة) ٢٠٠٢/٢/١٨
ثمة اعتقاد مفاده أنه كلما زاد معدل مشاركة الشعب وكلما زادت ممارساته الايجابية في الانتخابات فإن ذلك سيعيد بمثابة خطوة مؤثرة في إجهاض المؤامرات الداخلية والخارجية ضد النظام. وعلى العكس كلما انخفضت مشاركته وكلما انخفضت الحماسة الشعبية في هذا الصدد فمن شأن ذلك إحداث صراعات داخلية وخارجية للنظام.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الدستور الإيراني تناول انتخابات المجالس المحلية في أكثر من موضع منها المادة السابعة (❖) من الدستور وكذلك المادة رقم مائة (❖❖).

والواقع أن انتخابات مجالس الشورى المحلية الثانية تشهد ظروفًا مغايرة ومختلفة عن تلك التي صاحبت أول انتخابات محلية أجريت في إيران منذ قيام الجمهورية الإسلامية وذلك منذ أربع سنوات. ومن أهم الظروف التي صاحبت وواكبت الانتخابات المحلية الأولى ما يلي:
أولاً: أن الانتخابات تمت في أول عام من فترة رئاسة خاتمي الأولى، آنذاك كانت المناقشات والصراعات السياسية على أشدها بين القوى والجماعات السياسية المختلفة.

وقد كان لانتشار الصحف المختلفة، ووقوع سلسلة الاغتيالات السياسية أثراً مباشراً في تحويل المناخ الخاص بالانتخابات المحلية إلى قضية سياسية. رغم أنها في حقيقة الأمر ليست قضية سياسية وعلى الرغم من أن ذلك قد أسفر عن نتائج إيجابية بشأن معدلات مشاركة الشعب في الانتخابات إلا أن تلك الاضطرابات والصراعات السياسية أثرت بشكل مباشر في عمل المجالس وكانت سبباً من الأسباب التي أدت لفشل المجالس المحلية في أداء عملها نظراً لأن مشاركة الأفراد السياسيين وغير المتخصصين في مجالس الشورى كانت لها تبعات ونتائج كثيرة سلبية في الإدارة المحلية.

ثانياً: كان لوجود مناخ الثاني من خرداد من جانب ، والشعارات السياسية الساخنة وأيضاً الرؤية الخاصة بتقديم المساعدة لحكومة السيد خاتمي من جانب آخر، كل هذا كان من العوامل والمحفزات التي أوجبت ضرورة مشاركة الشعب في الانتخابات وكان وجود حوالي عشرين وزيراً سابقاً في انتخابات مجالس الشورى المحلية الأولى، وكذلك الوجوه والشخصيات السياسية البارزة دليلاً بارزاً

على القول بأن مناخ انتخابات مجالس الشورى المحلية الأولى كان مناخاً ملتهباً وسياسياً بالدرجة الأولى.

ثالثاً: نظراً لأن انتخابات مجالس الشورى المحلية كانت أول ميدان للصراع بين القوى السياسية بعد الثاني من خرداد فإن ذلك قد أدى بدوره إلى خلق مناخ جيد لانتخابات مجلس الشورى الاسلامي التي جرت بعد ذلك بعام واحد فقط - ٢٠٠٠ - وذلك لما أفرزته انتخابات مجالس الشورى المحلية من نتائج ايجابية.

رابعاً: إن اليأس وعدم الأمل وروح الانفعال كل ذلك كان منخفضاً بين الشعب بمختلف طوائفه وذلك نظراً لأن الأحداث السياسية التي واكبت انتخابات مجالس الشورى المحلية الأولى كانت ذات شعارات متعددة من جانب كافة القوى السياسية التي شهدت صعوداً بارزاً للتيار الإصلاحية خاصة بعد فوز السيد خاتمي برئاسة الجمهورية وهو ما أفرز بدوره مناخاً ايجابياً للوجه الدولي لإيران ولمكانة إيران الدولية مما أدى بدوره إلى خلق حالة من الأمل في انفراج علاقات إيران الدولية.

وإذا كانت الاغتيالات السياسية قد أفرزت نتائج سلبية أثرت في الحالة المعنوية للشعب ولكن هذا الأمر صار في حد ذاته سبباً لسخونة الأوضاع السياسية الداخلية وهو ما انعكس كذلك بدوره على نجاح التيار الإصلاحية في توظيف ذلك لتحقيق مكاسب كثيرة ومتعددة. وفي إطار كل هذه الظروف والأوضاع التي أجريت فيها، انتخابات مجالس الشورى المحلية الأولى شارك في التصويت في تلك الانتخابات ٥٧٪ من سكان المدن بينما شارك ٧٨٪ من سكان المناطق الريفية والقرى.

الدورة الثانية للانتخابات المحلية:

في إطار ما سبق إذا ما أردنا عقد مقارنة بين ظروف انتخابات المجالس المحلية في دورتها الأولى ودورتها الثانية فسوف ندرك أن الظروف الحالية جد مختلفة وبشكل كامل وكلي، وفي هذا الصدد يمكننا ملاحظة الآتي:

أولاً: يبدو للنظر أن العوامل المحفزة لمشاركة الشعب في الانتخابات جد مختلفة وتكاد تكون قليلة. فعلى سبيل المثال نجد أن انتخابات الدورة الثامنة قد شهدت انخفاضاً في نسبة الأفراد الذين شاركوا بالتصويت مقارنة بالانتخابات الرئاسية السابقة. وعلى الرغم من أن لهذا الأمر أسبابه المختلفة إلا أن أسباباً مثل ضعف الأمل وعدم تحقق الانجازات التي وعد خاتمي بها يمكن أن يكون ذلك كله من جملة الأسباب التي تؤدي بدورها إلى انخفاض نسبة الإقبال على انتخابات مجالس الشورى المحلية.

ثانياً: لم نشهد بعد، الظروف اللازمة لإحداث وتوفير المناخ الملائم للانتخابات، ويبدو للنظر أنه لم يعد لدى اللاعبين السياسيين والقوى السياسية المختلفة أي ميل أو

رغبة في خوض هذه الانتخابات.

لقد استطاعت القوى السياسية في الدورة الأولى جذب الشعب للانتخابات بما مارسته من عوامل جذب ومناخ مناسب. والآن فإن القوى السياسية ليس لها نشاط فعال فحسب، بل إن الشعب صارت لديه خبرة نسبية بتلك القوى السياسية وبالموضوعات والقضايا محل الصراع بين القوى السياسية من جانب آخر وهو ما جعله غير مندفع نحو المشاركة.

ثالثاً: لم تتحقق الكثير من الشعارات الكاذبة والصادقة التي عرفها وسمعتها الشعب من القوى السياسية ومن مجالس الشورى المحلية طوال دورتها الأولى، وهو ما يعنى أن هذه المجالس في دورتها الأولى لم تقم بتحقيق الأهداف المناطة بها والواردة في الدستور خاصة وأن جزءاً كبيراً من الإخفاق في تحقيق الوعود والأهداف يرجع إلى البناء الإداري من جانب، وكذلك القانون الحالي الخاص بمجالس الشورى المحلية من جانب آخر.

رابعاً: ركود المشاريع العمرانية وانخفاض الخدمات المدنية وارتفاع أسعار السكن لأكثر من ضعفين طوال السنوات الثلاث الماضية واحداث الاضطرابات المصطنعة، كل ذلك قد أدى إلى انخفاض الثقة في مجالس الشورى المحلية بين الرأي العام. حيث كان الناس ينتظرون أن تقوم مجالس الشورى بطرح وتنفيذ مشروعات أساسية للتنمية غير تلك التي شهدتها البلاد طوال السنوات الماضية حيث أصبحت مناطق كثيرة أسيرة لفشل وعدم توفيق من جانب مجالس الشورى المحلية فيما وعدت به من مشروعات وأطروحات تنموية. وفي هذا الصدد نذكر كلام محافظ قم في اجتماع المحافظين الأخير حيث قال: لقد اعتقدنا أنه بعد التصديق على قانون مجالس الشورى المحلية سوف يحدث تنسيق وإعادة تخطيط غير مسبوقين للمدن والقرى والمحافظات، لكن للأسف الشديد صارت مجالس الشورى بمثابة مجالس إدارية ليس إلا.

خامساً: وجود صراعات وقلقل داخل معظم مجالس الشورى المحلية والتي أسفرت بدورها عن عدم التنسيق بينها وبين الإدارات المحلية الحكومية ذات الطابع التنفيذي وهو ما أدى بالتالي إلى اعتراض كثير من كبار المسؤولين في الدولة من جانب، وتشويش الرأي العام في كثير من القضايا من جانب آخر وهو ما دفع رئيس الجمهورية إلى التحذير من الوقوع في فخ الصراعات في تلك المجالس وكذلك زيادة حدة التحزب من جانب آخر.

هوامش

(♦) تنص المادة السابعة من الدستور على:

طبقاً لما ورد في القرآن الكريم: «وأمرهم شورى بينهم» وكذلك «وشاورهم في الأمر» تعتبر مجالس الشورى من مصادر اتخاذ القرار وإدارة شئون البلاد وتشمل هذه المجالس: مجلس الشورى الإسلامي ومجالس الشورى في المحافظة والقضاء والبلدية والقصبة والناحية والقرية وأمثالها.

مجالات وكيفية تشكيل مجالس الشورى ونطاق صلاحياتها ووظائفها تتعين في هذا الدستور والقوانين الصادرة بموجبه.

(♦♦) المادة رقم مائة من الدستور تنص على الآتي: من أجل إشراك الشعب في التطبيق الناجح والسريع للبرامج الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والصحية والثقافية والتعليمية وسائر الخدمات الاجتماعية مع ملاحظة المتطلبات المحلية تتم إدارة شئون كل قرية أو ناحية أو مدينة أو قضاء أو محافظة بإشراف مجلس شورى القرية أو الناحية أو المدينة أو القضاء أو المحافظة وينتخب أعضاؤه من قبل سكان تلك المنطقة.

القانون يحدد شروط الناخبين والمرشحين وحدود وظائف مجالس الشورى المذكورة وصلاحياتها وطريقة انتخابها وكيفية إشرافها على الأمور ودرجات تسلسلها الإداري حيث ينبغي أن تتم على أساس مراعاة مبادئ الوحدة الوطنية والمحافظة على وحدة أراضي البلاد ورعاية نظام الجمهورية الإسلامية والارتباط المباشر بالحكومة المركزية. (المترجم)

٤- المجالس المحلية عبور من القبلية إلى المدنية

إيران ٢٠٠٣/٢/١٥

أقلت الصراعات والاختلافات التي أدت إلى حل مجلس بلدية طهران بظلالها على إمكانية المناورة والتحرك لبعض التيارات والقوى السياسية فيما يخص لقاء مسئولية الفشل وتوجيه الاتهامات في أهم مؤسسة محلية في إيران، هذا في الوقت الذي شهدت فيه مجالس شورى المحافظات - أي مجالس الحكم المحلي - نجاحات لافتة للنظر في أغلب المدن والقرى الإيرانية الأخرى.

وللأسف الشديد فإننا في إيران نمتلك تاريخاً طويلاً لمثل هذه الاخفاقات بمعنى أن الشعب الإيراني في بعض الأوقات يبدأ في حالة من الحماسة والتشوق نحو المشاركة والحضور الفعال في إدارة شئون الدولة إلا أنه مع أول تصادم بأول قضية تكون لها جذور تاريخية، نجد أن هذا الشعب المتحمس يفتر اهتمامه وتضعف عزيمته بهذه التجربة.

إن هذه التجربة التاريخية تكررت عدة مرات طوال

العقود الطويلة الماضية وهو ما يدل بوضوح على فشل الكفاح والنضال الشعبى المدنى فيما يخص تفعيل مؤسسات الحكم والإدارة المحليين.

وللأسف الشديد لم يحدث أن تم إجراء الدراسات والتحقيقات الكافية والمناسبة فى هذا الصدد حيث لازالت تجرى فى شكل تقارير صحفية بينما لا تسمح طبيعة العمل الصحفى بتناول هذا الموضوع فى شكل بحثى وعلمى صحيح وعميق.

وفى هذا الصدد لابد من التأكيد على أهمية دور الراديو والتلفزيون لهذا الأمر لكن للأسف الشديد فإن أياً منهما لم يهتم كثيراً بأداء دوره فى هذه القضية.

أيضاً يجب القول إنه خلال السنوات القليلة الماضية التى شهدت انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامى ومجالس المحليات فإن الشعب قد شارك بحماس وشوق كبيرين. لكن للأسف الشديد بسبب الممارسات والأعمال غير اللائقة من جانب بعض الجماعات والقوى السياسية فإن وجود صراع سياسى زيادة عن الحد قد أدى إلى وجود احساس متنامى لدى الشعب بفقد هذه التيارات والجماعات السياسية للاستراتيجيات ولطريقها، وكذلك للمشروعات الأخرى التى تتحدث عنها وتتبنها هذه الجماعات السياسية. ومثال على ذلك مجلس بلدية طهران الذى وجه ضربة كبيرة ومهلكة مباشرة إلى فكرة المجالس المحلية، إن الشعب يعلم جيداً أن مجالس المحليات تعد من أهم المؤسسات المستحدثة التى ترتبط بإرادته فى إدارة ومتابعة شؤنه المحلية والأهلية.

على صعيد آخر، فمن الصحيح أن قانون مجالس الشورى المحلية لازالت به تناقضات كثيرة، كما لازال يعانى من ضعف ومحدودية الصلاحيات فى ظل الظروف الحالية وهو ما لا يتلائم مع مطالب الشعب بشكل كبير، لكن المؤكد أن إهمال أو إهدار أو استبعاد هذا القانون سوف يؤدى إلى نتائج أخطر على رأسها القضاء على الانجازات التى تحققت بالفعل - من أجل الشعب - فى هذا الصدد.

وحقيقة الأمر، أن مجالس المحليات من شأنها أن تؤدى إلى العبور من الإطار الكلاسيكى الذى يحكم المجتمع الإيرانى وهو الطابع القبلى والوصول به إلى الطابع المدنى المنشود والذى لم يتحقق بالشكل اللائق حتى الآن فى إيران.

وفى هذا الصدد، يجب أن نضع فى اعتباراتنا أننا بصدد مجتمعات قبلية عشائرية وقروية ليس لها تاريخ طويل فى عملية المشاركة والسياسة الحقيقية وهو ما نراه قائماً لدى البعض من الدراسين الذين يعانون من عدم القدرة على تشكيل مجالس أو هيئات تحمل على عاتقها

إدارة التجمعات السكانية التى يعيشون فيها.

إن مثل هذا النموذج التاريخى يفرز لنا بالضرورة احتمالية وجود صراعات فيما بين أعضاء مجالس الشورى الخاصة بالمحليات خاصة فى داخل المدن الكبرى، ومن ناحية أخرى، فإن هذه المجالس تعانى هى أيضاً من ضعف ميزانيتها المالية والذى يعد العامل المباشر والرئيسى فى فشل هذه المجالس فى حل الكثير من مشكلاتها من جانب، وتلبية حاجات الشعب من جانب آخر.

من هنا نستطيع القول أن ثمة ازدواجية أخرى تعانى منها هذه المجالس وهى وجود طرق وأساليب تصفية متعددة للمرشحين وهو ما يؤدى إلى عدم دخول الأفراد الأقوياء المؤهلين إلى هذه المجالس، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن انتخاب الجماعات السياسية إن لم يتم وفقاً للاعتبارات القبلية والسياسية نفسها فمن المؤكد أننا سنتمكن من استبعاد ٤٠٪ من النتائج السلبية لهما.

ثانياً: الانتخابات وردود الأفعال:

١- مشاركة الشعب فى الانتخابات

من واقع الأرقام والإحصاءات

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٢/٣/٢ شهدت المشاركة الشعبية فى الدورة الثانية من الانتخابات المحلية، وذلك من واقع الأرقام والإحصاءات انخفاضاً ملحوظاً بالمقارنة بالدورة الأولى من نفس هذه الانتخابات.

وطبقاً للإحصاء العام فى ٢١ محافظة من ٢٨ محافظة على مستوى الدولة شارك فى الانتخابات حوالى ١١ مليوناً و ٦٩١ ألفاً و ٢١٦ شخصاً، ويفيد هذا الرقم أن حوالى ١٧، ٥٨٪ ممن لهم الحق فى الإدلاء بأصواتهم قد شاركوا فى هذه الانتخابات فى ٢١ محافظة. هذا فى حين أن احتساب نسبة المشاركة الشعبية فى المحافظات السبع طهران، أصفهان، أذربيجان الغربية، خراسان، خوزستان، قزوین، کرمان من خلال التصويت العام الذى أجرى على مستوى البلاد سيجعل نسبة المشاركة الشعبية فى الدورة الثانية من الانتخابات المحلية منخفضة.

على سبيل المثال، مدينة طهران يبلغ تعداد من لهم حق التصويت فيها حوالى ٤ ملايين و ٦٨١ ألفاً، لكن الذى أدلى بصوته بالفعل حوالى ٥٦٦ ألف و ٥٢٢ شخصاً وبالتالي تكون نسبة المشاركة حوالى ١٢، ١٪ وهذه النسبة منخفضة جداً.

وتفيد الإحصاءات المعلنة حتى الآن أن أعلى نسبة مشاركة كانت فى محافظة سيستان وبلوشستان، فقد

الديمقراطية. لقد أوضحت هذه الانتخابات، أن الحقيقة تناقض تصور هؤلاء الأشخاص، ففي المجتمعات التي يقولون عنها أنها تقتصر لأجواء الديمقراطية نرى أن المثقفين والسياسيين فيها ينادون بالديمقراطية، لكن جماهير الشعب غير راغبة في أعمال سيادتها على مصيرها ومقدراتها، والانتخابات الأخيرة أوضحت أن المدن الصغيرة كانت أكثر مشاركة وهذا يعني أن المجتمع الإيراني بشكل عام راغب في التحكم في مصيره، في حين أن القوى السياسية بالمدن الأكثر ضلوعاً في الشأن السياسي العام للدولة والتي تتمتع بإمكانات أكبر من حيث وسائل الإعلام، ومستوى معيشتها ورفاهيتها أعلى، كانت مشاركتها أقل في الانتخابات، ولهذا لا اعتقد أن عدم مشاركتهم ليس راجعاً إلى بأسهم من الديمقراطية ولا عدم وعيهم أو قلة إطلاعهم، وإنما اتخذوا قراراً سياسياً. قرارهم هذا أكبر من أن نكتفى باللوم عليه، يجب أن نتفهمه، ونذكر لماذا اتخذوا مثل هذا القرار. لعلنا نستطيع أن نهئ الفرصة لمشاركة شعبية أكبر في المرحلة القادمة.

لقد دخلنا إلى مرحلة يطلب فيها الشعب سبباً أو مبرراً للاشتراك في الانتخابات، إن أفراد الشعب يتساءلون: ما الضمان لو أننا اشتركنا في الانتخابات، أن تتحسن الأوضاع، وأن تنفذ مطالبنا وألا يعلن أن شيئاً ما لم يتغير وأن أصواتنا بالنسبة لرجال الدولة والحكم مجرد حلية يتزينون بها؟

يعتبر تاج زاده أن الرسالة الموجهة من الشعب عبر هذه الانتخابات (على الرغم من عدم المشاركة) تأتي في إطار تفعيل آليات الثاني من خرداد والثورة الإيرانية، لكن البعض يأملون في منقذ خارجي بحيث ينبغي أن يرجعنا الضغط الدولي إلى صوابنا، لكن هذه الرغبة لم تتحول حتى الآن إلى قوة أو تيار أو حزب سياسي ببرنامج محدد.

وقد أشار تاج زاده إلى أقوال السيد خاتمي حول قيام البعض بإضفاء نظرة تشاؤمية على الأوضاع قائلاً: لقد أدرك السيد خاتمي أن مشكلتنا الأساسية ليست في سوداوية البعض، وإنما السوداوية جزء يسير من المشكلة، المشكلة تكمن في خلق الأزمات وإيجاد العقبات أمام عمل الحكومة ومجلس الشورى وحتى المجالس المحلية، وكما قال السيد خاتمي كل بضعة أيام تواجه الحكومة بأزمة جديدة، انظروا إلى سلوك مجلس صيانة الدستور في التعامل مع مجلس الشورى الإسلامي، على سبيل المثال، طبقاً لقرارات المجلس الأعلى للثورة الثقافية الذي يتشكك في مشروعيته القانونية الكثير والكثير من رجال القانون، يتم رفض قرارات مجلس الشورى الإسلامي! ومن ثم يقول الشعب لماذا نختر نواباً ليس لديهم الحق

شارك في الانتخابات حوالي ٧٠٨ آلاف و ٢٩٤ شخصاً من إجمالي ٩٠٠ ألف و ٥٧٥ لهم حق التصويت، أي أن نسبة المشاركة كانت ٧٨,٦٨ ٪. وفي محافظة قم صوت ١٦٩ ألفاً و ٦٧٧ شخصاً من إجمالي ٥٤٨ ألفاً و ١٢٦ لهم حق التصويت فكانت النسبة ٣٠,٩٥ ٪.

إن مقارنة نسبة المشاركة الشعبية في هذه الدورة من الانتخابات بـ ٢٢ دورة انتخابية مختلفة أجريت في البلاد بعد انتصار الثورة الإسلامية تفيد بأن المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات كانت الأقل على الإطلاق.

وقد شهدت الدورة الثانية من انتخابات مجلس الخبراء التي تمت سنة ١٩٩٠ والتي شارك فيها ١١ مليوناً و ٦٠٢ ألف و ٦١٣ صوتاً من إجمالي ٣١ مليوناً و ٢٨٠ ألفاً و ٨٤ شخصاً لهم حق التصويت انخفاضاً ملحوظاً حيث بلغت نسبة المشاركة ٢٧,٩ ٪ وكانت أقل نسبة مشاركة شعبية على مدى ٢٢ دورة التي أقيمت في الجمهورية الإسلامية في تلك الفترة.

وفيما عدا الاستفتاء العام على تغيير النظام الذي أجرى سنة ١٩٧٩ والذي شهد نسبة مشاركة بلغت ٩٨ ٪ ممن لهم حق التصويت، شهدت انتخابات الدورة السابعة لرئاسة الجمهورية التي أجريت في يونيو سنة ١٩٩٧ ارتفاعاً ملحوظاً في التصويت باشتراك ٢٩ مليوناً و ١٤٥ ألفاً و ٧٥٤ شخصاً من إجمالي ٣٦ مليوناً و ٤٦٦ ألفاً و ٤٨٤ شخصاً لهم حق التصويت فكانت النسبة ٧٩,٩٣ ٪ وكانت هي النسبة الأعلى من بين ٢٢ دورة انتخابية أجريت بعد الثورة الإسلامية.

٢- انتخابات المحليات وإعادة النظر

في صلاحيات الولي الفقيه

بيك (الرسول) ٢٠٠٣/٣/١٤

أجرى الدكتور مصطفى تاج زاده عضو اللجنة المركزية لجبهة المشاركة الإسلامية حواراً مع وكالة الأنباء الإيرانية جاء فيه:

إن ما يقرب من ٩٠ ٪ من أهالي طهران لم يشتركوا في انتخابات المحليات الأخيرة، وهذا أمر خطر ومروع. منذ عهد الثورة الدستورية الإيرانية وحتى الآن كانت نزاهة الانتخابات وحريةها مقترنة بإقبال ومشاركة الناس فيها وكان تقييدها مرتبطاً بالمقاطعة الوطنية لها، لكن لأول مرة على مدار مائة عام مضت نرى انتخابات حرة تماماً لكن المشاركة الشعبية وخاصة بالمدن الكبرى قليلة إلى حد بعيد.

وقال تاج زاده في معرض انتقاده للأشخاص الذين يقولون أن المجتمع الإيراني يفتقر إلى أجواء تحقيق

فى التشريع؟ أو أنهم يستدلون بأن جميع أقوال المرشد فى حكم القانون بالنسبة لنا، وكل شئ يتم التصديق عليه فى المجالس يخالف أقوال المرشد مرفوض، هذه بدعة ظاهرة. فى عهد الإمام الراحل حدثت أمور كان قرار المجلس فيها مخالفاً لرأى الإمام، لكن القانون كان ذلك الذى صدق عليه المجلس.

إن تدخل مجلس صيانة الدستور فى الميزانية، أو ما يقدمونه من تفاسير شاذة عن صلاحيات مقام الإرشاد لم يجعل الأمر يصل إلى حد أن تكون الانتخابات المحلية بلا معنى فحسب، بل جعل الدستور نفسه يفقد معناه. لو أن للمرشد صلاحيات مطلقة، لآى شئ وضعنا الدستور الإيراني؟ إن القانون الدستورى يعنى تقييد صلاحيات الدولة وتحديد حقوق الشعب، ولو أن دولة ما تدون دستوراً فهذا يعنى أن تلك الدولة ليست مطلقة الصلاحيات.

ولو أن أحداً يقول بالحكومة المطلقة، فليطرح الأمر على الاستفتاء الشعبى العام ويقول أن صلاحيات المرشد مطلقة. وفى حالة ما إن صوّت الشعب لصالح تلك القاعدة، فنحن لا نريد دستوراً فى هذه الحالة. وأجاب تاج زاده رداً على تساؤل: ألم يمنح الشعب أصواته فى عام ١٩٨٩ لصالح ولاية الفقيه المطلقة؟ قائلاً نعم، لكن هذه التفاسير لولاية الفقيه لم تكن مطروحة، سنقترع مرة أخرى حول هذه الفكرة.

طبقاً لرأى الإمام الراحل والذى عبر عنه لدى عودته لإيران، فإن كل جيل يجب أن يحدد مصيره، لقد أكد الإمام بالفعل على دور الشعب. إن رأى الشعب سيوضح الأمر.

وحول نقاط ضعف أداء الإصلاحيين قال تاج زاده: إن عدم منح الشعب صوته لجهة معارضة شرعية يعنى أن هناك عقبات فعلية بحيث لا تستطيع أى قوة سياسية أن تعمل بشكل سليم، إلا بعد أن يتم إعادة النظر فى بعض سلوكيات العمل السياسى.

رأينا أنه لو تقرر إسناد جميع الصلاحيات لكيان واحد، يتم إعلان إسناد جميع المسئوليات لنفس الكيان، وبناءً على هذا، لو تحسن حال المجتمع دعا الجميع لذلك الكيان ولو ساء انتقده الجميع.

إن أهم عنصر لإنجاح أداء نظام ما هو أن يكون لكل فرد صلاحيات بقدر ما عليه من واجبات، وبالتالي لن يكون هناك حديث عن ازدواجية السلطة ولا عن خلق الأزمات وإفساد الأعمال.

إذن ينبغى فى مجتمعنا أولاً مساواة الصلاحيات بالواجبات، ثانياً القضاء على المؤسسات المتماثلة فى المهام، فى هذه الحالة يخضع أداء هذه المؤسسات لتقييم المواطنين، بمعنى أن الشعب الذى هو المالك الفعلى للبلاد سيقدر ما إن كان أداؤها جيداً أم لا، فلا نقول أن شيئاً

لن يتغير فى المجتمع مهماً كان تشكيل المجلس التشريعى، لو أننا قلنا هذا الكلام، فما الدافع لاشتراك الشعب فى الانتخابات، وماذا سيحقق من تأثير.

إن الشعب الإيراني لا يسعى وراء الفوضى والاضطرابات، والكثير منه لا يعادى هيئة بعينها بحيث يقول يجب أن تلغى هذه الهيئة أو أن تحل محلها هيئة أخرى وسنقوم بثورة لو لم يحدث هذا، إنه يريد أن يتم احترام مطالبه وإرادته، وأن تنفذ الأمور فى إطارها. وصرح تاج زاده فيما يختص بالإصلاحات الهيكلية قائلاً: لو كان المقصود من الإصلاحات الهيكلية هو أن لكل هيئة من هيئات الحكم صلاحيات محددة فى إطار القانون، فنحن نريد الإصلاحات الهيكلية، لكن ما قيل هو أن مشكلاتنا لن تحل بدون تغيير الدستور، وأنا لا أوافق على هذا، لأننى أعتقد أن مشكلة المجتمع الإيراني ليست فى الدستور، على الرغم من أن نتائج أداء بعض الأفراد ومؤسسات المجتمع تدفع إلى القول بأنه ليس هناك من سبيل سوى تغيير الدستور.

نحن نستطيع من خلال تفاسير معينة لولاية الفقيه والديمقراطية أن يكون لدينا ديمقراطية فى المجتمع الإيراني. ولكن بتفاسير أخرى.

طبقاً للدستور الإيراني، يمكن الإشراف على جميع هيئات ومؤسسات مجالس المجتمع، لكن مع الأسف لم يتم حتى الآن تفعيل كافة الهيئات المنتخبة، بمعنى أن مجلس الخبراء طبقاً للدستور يستطيع الإشراف على عمل المرشد والهيئات التابعة له، مثلما صدّق مجلس الخبراء شكلياً فى جلسته الأخيرة على تشكيل لجنة تشرف على جميع الهيئات التابعة للمرشد، لكن المشكلة تكمن فى أن أعضاء مجلس الخبراء المنتخبين هم أنفسهم المسئولون عن هذه الهيئات.

وصرح تاج زاده بقوله: نحن الآن فى غمار قضية هامة، ولو استمر هذا الحال، فسيؤدى إلى تزايد يأس الشعب وخروجه على نظام الجمهورية الإسلامية والإصلاحات والمعارضة المشروعة، بناءً على هذا، من الممكن أننا لو رأينا أنه ليس هناك فائدة ترجى فلن نتقدم بمرشحين فى الانتخابات القادمة.

ثم إنى أعتقد أن الإصلاحيين قد دخلوا الساحة هذه المرة وهم معصوبو الأعين، واعتمدوا على عبارة إن شاء الله ستحل المشاكل، اقترأحى هو أن علينا الدخول إلى الساحة السياسية بشروط محددة، وإن لم يحدث، نقول للشعب أننا لا نرى فائدة فى الاشتراك فى الانتخابات.

إن الانتخابات التى تأتى بمجلس لا يغير الأوضاع والبرامج السياسية أياً ما كان تشكيله فإن مجرد الاشتراك فيها هى محض لهو وهراء.

لقد دخلنا إلى مرحلة جديدة مع انتخابات المحليات الأخيرة بحيث ينبغى تحديد نسبتنا عبر صناديق

الاقتراع، بمعنى أن الأمر ليس قاصراً على الإشراف التعديلي لمجلس صيانة الدستور، في كونه يقر بصلاحيات المرشحين لخوض الانتخابات، بل يمتد الأمر لبحث أساليب هذا الإشراف الذي يحول دون أضفاء الشرعية على هذه المجالس المنتخبة.

فلو حدث أن المجلس انعقد ولم يستطع أداء أي عمل، بأي حجة نستطيع دعوة الناس للمجيئ إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم.

سلاحنا الوحيد هو الرأي العام، ونعتقد أن البعض يفكر في أن انخفاض المشاركة الشعبية وزيادة التهديدات الخارجية التي تواجه إيران أمر ستظهر آثاره تدريجياً بحيث يجبر السادة إما على مشاركة شعبية أكبر والالتزام بتنفيذ آراء الشعب على نحو أفضل أو مشاركة أقل وفي النهاية تهديدات داخلية ودولية، وعليهم أن يختاروا واحدة من الاثنين.

لو لم نخضع لرأي الشعب سنخضع مجبرين للقوى الخارجية. وهذا ليس معناه أننا نريد من القوى الخارجية أن تصنع لنا شيئاً، أو أننا نضغط على خصومنا عبر التهديد بالقوى الخارجية، لكن قولنا هو أنه طالما أن الرأي العام في المجتمع الإيراني لا يقف إلى جوارهم فلن يستطيعون أن يحكموا، ما لم تكن وراؤهم قوى أجنبية.

إن موقع إيران وإمكاناتها على نحو يجعل الكثير من الدول يطمع فيها. بناءً على هذا، فالحكومة الإيرانية تستطيع فقط بمساندة الشعب الوقوف في مواجهة هذه الأطماع. وفي غير هذه الحالة ستفقد القوى الأجنبية مخططاتها.

٣- نظرة على تجربة الإصلاح

٢٠٠٣/٢/١٥ Salam iran

أجريت الدورة الثانية لانتخابات المحليات في بداية هذا الشهر، ومع أن إقبال الشعب الإيراني على الاشتراك في هذه الانتخابات يدخل في حدود المقبول حيث بلغت المشاركة الشعبية في الدورة الثانية حوالي ٤٩٪، فيما بلغت في الأولى ٦٤٪. ولكن انخفاض معدل المشاركة في الانتخابات بدوائر عواصم الأقاليم والمدن الكبرى له معان كبرى ذات مغزى وعلى حد قول الرئيس خاتمي يدق ناقوس الخطر للجميع.

بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية بمدينتي طهران وأصفهان ١٢٪ فقط وهما أكبر مدينتي إيران من ناحية تعداد السكان وأهم مدينتي من ناحية كثافة النشاط السياسي. وتراوحت نسبة المشاركة في مدن كبر مثل شیراز ويزد وتبريز وقم بين ١٨٪ إلى ٢٨٪. وقد كان لهذه المدن دور محوري في إنجاح الثورة الإسلامية، كما أنها تمثل قاعدة جميع الحركات الاجتماعية والسياسية

في إيران على مدار السنوات الأخيرة.

ومن بين عواصم ٢٨ إقليماً تجاوزت فقط مدن ياسوج وإيلام وشهرکرد وسمنان حد الـ ٥٠٪ في المشاركة بالانتخابات.

وعلى الرغم من أن نتائج الانتخابات تشير إلى أن معارضي الإصلاحات لم يحققوا نجاحاً يذكر في معظم الدوائر الانتخابية، كما تشير إلى سيطرة الإصلاحيين على مجالس المحليات في المدن الكبرى على مستوى الإثني والعشرين مدينة الكبرى بإيران فضلاً عن عواصم المحافظات. ولكن تزايد إجماع الناس عن الاشتراك في الانتخابات في أغلبية عواصم المحافظات يعتبر مؤشراً خطيراً يجب أن ينتبه إليه الجميع.

إن استمرار حالة انخفاض المشاركة في الانتخابات يمثل دلالة على نجاح التيارات التي كانت تسعى منذ الثاني من خرداد عام ١٩٩٧ إلى إحباط الشعب وجعله قابلاً في البيوت نائياً بنفسه عن أي نشاط سياسي، ويمكننا تقسيم هذه التيارات إلى عدة مجموعات:

المجموعة الأولى هي التي كانت تدعو إلى عدم المشاركة في الانتخابات وتحجيم المشروعية الشعبية للنظام، وتستغل اليوم فرصة عدم إقبال الشعب على الانتخابات في المدن الكبرى لحسابها الخاص، معتقدة بفكرها القاصر أن الحركة الإصلاحية باتت عاجزة ضعيفة غير قادرة على الحراك.

المجموعة الثانية وهي المتطرفون من داخل حركة الإصلاح الذين دأبوا على مدار خمس سنوات ونصف سنة مضت على توجيه أكبر همهم إلى بث صورة سوداء عن حركة الإصلاح واتهامها بالاستسلام لأعداء الإصلاحات أو فقدان الجرأة والقوة لتحقيق الأهداف الإصلاحية بدلاً من مواجهة أعداد الإصلاح، دون أن يقوموا بتقديم أي حل محدد، وفي النهاية يحبطون الشعب ويفقدونه الأمل في نجاح الحركة، وعبر هذا النهج هزموا أنفسهم.

المجموعة الثالثة هم أصحاب السلطة الذين يعتبرون دائماً أن رأي الشعب مجرد أمور شكلية لا تعدو زينة يتحلى بها النظام، ويتصورون أن الثاني من خرداد قد مكّنهم من هذه الحلية التي لا طائل منها ولا قيمة لها.

لقد حاولوا على مدار سنوات ما بعد الثاني من خرداد في المقام الأول أن يثبتوا للشعب أن رأيه لن يكون له أدنى قيمة في تحديد مصير الدولة والنظام، وثانياً أن يجعلوا الشعب يندم على إقدامه على المشاركة في العمل السياسي وذلك من خلال الاحتياجات الاقتصادية وتضخيم مشكلاته من فقر وفساد، وفي النهاية تظهر مجموعة من الوصوليين الذين يركبون الأمواج يجدون أنفسهم مظلومين في عملية تقسيم الغنائم، ومن خلال

جميعاً على التقريب ليس هذا فحسب، بل أغلقت كذلك صحيفة سلام التي كانت تصدر قبل الثاني من خرداد بسنوات.

ووجه الشعب الإيراني بأوضاع شديدة الغرابة تناقض الحال في جميع الدول التي تتمتع بالحد الأدنى من القانون والحرية، حيث يفتقر حزب الأغلبية أو الحزب الحاكم، على حد قول أعداء الإصلاح، إلى القدرة على إصدار صحيفة.

لقد رأى الشعب الإيراني بوضوح، وعلى الرغم من إعطاء صوته لسيادة القانون والحرية السياسية، رأى الأخ القذائي، الأستاذ الجامعي الثوري الملتزم الدكتور هاشم أغاجري وهو يتهم بالردة ويحكم عليه بالإعدام بسبب محاضرة لم ينف فيها أيّاً من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، ولم يتمكن قضاة محكمة الدولة العليا - تحت ضغط من ذوي النفوذ - من قبول نقض هذا الحكم المخزي إلا عن طريق نقض الإجراءات وكذلك عرض الدكتور أغاجري على الأطباء لشبهة اختلال قواه العقلية. إن الشعب الإيراني برؤيته لمثل هذه الأحكام يتبادر إلى ذهنه قرارات محاكم العصور الوسطى الكاثوليكية.

بالإضافة إلى كل هذا، يشاهد الشعب بشكل مستمر وعبر العديد من المصادر تضخيم المشكلات من فقر وفساد والتي يقال أن جميعها من جراء الإصلاحات ونتائجها.

كما يعاني الشعب من ممارسة العنف غير المبرر مع أبنائه وشبابه الذين كان جرمهم الوحيد هو التصويت إلى جانب الإصلاحات في انتخابات رئاسة الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي.

إذن فلا عجب أن ييأس الشعب الإيراني في مثل هذه الظروف من نجاح الإصلاحيين ووصولهم إلى أهدافهم، وأن يبحث عن طريق آخر يحقق من خلاله مطالبه المشروعة.

وإنني أعلن صراحة وبصوت مرتفع أن لا طريق أمام هؤلاء الناس سوى الإصلاحات، وجميع الطرق الأخرى إما أنها غير عملية أو غير مفيدة، أو أنه ليس هناك طريق أساساً. إن الشعب الإيراني على الرغم من المشكلات سالفة الذكر يعلم أن للحركة الإصلاحية إنجازات كبيرة.

وقد بدأت سياسة نبذ التوتر التي تبناها خاتمي تؤتي ثمارها على الرغم من جميع العقبات والظروف الداخلية غير المواتية بل وتدفقت الاعتمادات المالية ورؤوس الأموال الأجنبية على إيران.

وعلى الرغم من إغلاق عشرات الصحف والدوريات، فما زال حتى الآن كثير من الإصدارات التي تهتم بمطالب الإصلاحيين وتعتبر عنها.

إن وجود الشعب في الانتخابات قد أدى إلى تغير

صورة المتسلطين المستبددين المعادين للإصلاحات في انتخابات الدورة الثانية للمحليات، ولوحظ اختلاف كبير بين مرشحيهم الذين قدموهم بشكل غير مباشر مقارنة بمرشحيهم التقليديين في الماضي.

إن الشعب الإيراني يدرك أن ذات المجلس الذي ليس له القدرة على إصدار القوانين التي يرغب فيها الشعب ولا النهوض بكثير من مهامه ووظائفه هو نفسه المجلس الذي حال دون نجاح الكثير من المؤامرات المعادية للشعب والإصلاحات باتخاذ مواقف شجاعة في أوقات حرجية.

إن الشعب الإيراني يدرك جيداً أن هجره لصناديق الاقتراع، لو كان توجهها استراتيجياً له، سينتهي على المدى البعيد إلى سيطرة الاستبداد على بلاده.

لكن الإصلاحيين تعلموا درساً كبيراً من انتخابات المحليات، وهو أنهم تيقنوا من أن الشعب لم يعقد اتفاقاً مع أي من الأجنحة أو التيارات السياسية، وبعد هذه الانتخابات ينبغي على الإصلاحيين السعي إلى دعم وحدة وتكاتف صفوفهم، وإلى تطوير الحركة الإصلاحية باستخدام الحد الأقصى من جميع إمكاناتهم وصلاحياتهم القانونية، ودعم اتصالهم بالشعب على جميع المستويات أكثر مما كان في السابق، وأن يقرأوا قول الله الحكيم «الذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا».

ثالثاً : ما بعد الانتخابات :

١ - انفصال دعم الوحدة عن جبهة الثاني

من خرداد

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٢/٣/٢

صدّق مكتب دعم الوحدة في جلسته الأخيرة على الانفصال عن جبهة الثاني من خرداد، وتشكيل جبهة إصلاحية أخرى تحت عنوان «الجبهة الديمقراطية».

وقد أصدر مكتب دعم الوحدة في نهاية جلسته التي كانت تحت عنوان «الحركة الطلابية، طليعة الحركات الديمقراطية»، التي انتهت أعمالها مساء الجمعة بطهران بياناً تم توزيعه في جامعة سيستان وبلوشستان.

وقد جاء في هذا البيان نقلاً عن «رضا لبري» سكرتير جمعية الطلاب الإسلامية بجامعة أمير كبير: تبلورت جبهة الثاني من خرداد على أساس أنها حركة وتيار اجتماعي عظيم سنة ١٩٩٧ لتلبية المطالب الشعبية، وبناء على هذا، انضم مكتب دعم الوحدة إلى جبهة الثاني من خرداد.

وأضاف هذا البيان: وللأسف مع ظهور الفتور الذي انصب على الوضع العام تحولت جبهة الثاني من خرداد إلى أداة للوصول إلى السلطة، وفقدت الحركة دورها الحركي، وظهرت في الغالب بمظهر الهيئة والمنظمة المغلوبة على أمرها، وبالنظر إلى الدور التتويري الذي

تلقبه الحركة الطلابية يعتبر تحالفها مع جبهة الثانية من خرداد نقضا لأهدافها.

وبناء على هذا تم التصديق في جلسة المكتب على انفصال مكتب دعم الوحدة عن جبهة الثانية من خرداد. وسيتم تشكيل جبهة اصلاحية جديدة حتى يتم تعبئة القوى الاجتماعية وتلبية المطالب الشعبية وستسمى الجبهة الجديدة باسم «الجبهة الديمقراطية». وقد تقرر أن يقوم المجلس في جلساته القادمة بمناقشة هذا الموضوع بالتفصيل.

٢. جلايى بور: على الرغم من هزيمة الإصلاحيين فإن المحافظين لم يفوزوا أيضا

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٢/٣/٤
تحدث حميد رضا جلايى بور عالم الاجتماع والمحلل السياسى قائلا: إن نتائج الانتخابات تمثل هزيمة للإصلاحيين لكنها لا تمثل مطلقا انتصارا للجناح المنافس.

وقال أيضا إن امتناع الجناح اليميني عن إعداد قوائم انتخابية، وعدم إجراء حملات انتخابية في هذه الانتخابات هو الذى أدى إلى عدم انتصارهم. إن منتقدي الإصلاحيين قد فازوا عن طريق إلغاء المنافس وعدم المشاركة الشعبية وهذا الأمر لا يعد انتصارا في الواقع.

وقال: إن عدم وجود ائتلاف بين فصائل جبهة الثانية من خرداد يعد أحد أسباب عدم المشاركة الشعبية وهزيمة هذه الجبهة، وأدى هذا الأمر إلى عدم تمكن الشعب من تحديد أعضاء الجناح الإصلاحي من بين المرشحين.

وأضاف جلايى بور قائلا: إن السلوك الانتخابي للشعب في المدن الكبرى مثل طهران وأصفهان لا يمكن وصفه أو تبريره بكلمات من قبيل «إنفعال سياسى» أو «لا مبالاة سياسية».

وقال أيضا: في كل دول العالم تكون المشاركة الشعبية في الانتخابات المحلية منخفضة، يرجع هذا الأمر إلى أن كل شعوب العالم تعطى الأولوية للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

وأشار جلايى بور إلى أن مشاركة سكان العاصمة طهران في الانتخابات المحلية السابقة كانت بنسبة ٣٦٪، وقال إن امتناع حوالى ٤ ملايين شخص ممن لهم حق التصويت عن الاشتراك في هذه الانتخابات لا يمكن وصفه بأنه «قهر سياسى».

وأضاف هذا المحلل السياسى قائلا: إن أربعة ملايين شخص لم يشتركوا في هذه الانتخابات ولو أنهم كانوا قد

ضجروا من الجناحين اليمين واليسار وحيلهم السياسية، لكان يجب عليهم أن يصوتوا لصالح القوى القومية الدينية أو لحركة الحرية ويعربوا عن غضبهم.

وقد استنتج أن هذا الأمر يشير إلى أن هناك نوعا من «المقاومة المدنية السلبية» آخذة في التبلور في مدنتنا الكبرى خاصة مدينة طهران.

لقد كان توقع الإصلاحيين في هذه الانتخابات هو أن الشعب سيصوت لصالح الأفراد الذين هم أكثر جدية، لكن هذا لم يحدث، وتبلور نوع من المقاومة المدنية في مدينة طهران، ولم يدل مواطنو طهران برأيهم الذى هو من حقهم، ولم يهتموا بهذه الانتخابات.

لقد أبدى الشعب في انتخابات الثانية من خرداد من خلال عملية التصويت اعتراضه على بعض القضايا الكائنة، لكنه في هذه الانتخابات البلدية أعلن عن اعتراضه بعدم التصويت.

وقد أعرب جلايى بور عن أسفه من نتائج انتخابات المحليات قائلا: مع صدور رد الفعل هذا من جانب الشعب، فإن الحركة التى تبلورت في سنة ١٩٩٧ ستفقد بشكل تدريجى طابعها المدنى.

وعن الحديث عن سلوكيات الشعب الانتخابية في الأعوام الماضية قال: في الدورات الماضية كانت نخبة المجتمع تقود الشعب إلى صناديق الاقتراع، لكن هذه المرة لم يحدث هذا الأمر.

وأضاف جلايى بور: كانت النخبة تتصور أنه بإمكان التيار الإصلاحي حل مشكلات الشعب!

إن الأمر الذى ساعد الإصلاحيين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لم يكن قدرة الأحزاب التنظيمية، بل كان نشاط النخبة الذى كان في صالحهم.

وأضاف عالم الاجتماع: في انتخابات ١٩٩٧ أدلى الشعب بصوته بإصرار وفعل نفس الأمر في الانتخابات البرلمانية من أجل إثبات ذاته.

وفي الانتخابات المحلية أعلن الشعب عن وجوده بالتعاطى السلبي وعدم التصويت، وتساءل جلايى بور: لو أن الجناح الإصلاحي فاز بهذه الأصوات في الانتخابات، فكيف سيكون التعامل مع الجناح اليميني؟ وأضاف إن الأشخاص الوحيدين الذين يشعرون بالرضا عن هذه الانتخابات هم متشددو الجناح المحافظ والمتشددون الذين يعيشون خارج البلاد ويعقدون الأمل على هزيمة الإصلاحيين.

وقال أيضا: إن الجناح المحافظ ليس واثقا في الفوز بهذه الانتخابات.

وحول الانتخابات المحلية يقول أمير محبيان: لقد خلق الشعب في هذه الانتخابات نوعا من الجزر في مقابل المد الذى كان في انتخابات الثانية من خرداد.

وأضاف محبيان: بالنظر إلى فشل جبهة الثانية من

خرداد في تلبية احتياجات الشباب وعدم تحقيق طموحاتهم، ظهر نوع من اليأس في المجتمع خاصة بين هذه الطبقة.

ولهذا السبب فإن هؤلاء الشباب الذين شجعوا أسرهم على المشاركة في انتخابات الثاني من خرداد، هم أنفسهم الذين منعوا من المشاركة في هذه الانتخابات.

وأضاف أيضا: إن هذا الجيل بحكم مرور الزمان قد دخل ساحة الحياة الواقعية وتحولت مطالبه التالية مثل الحرية إلى الناحية العملية. فرأى عدم تحقيق هذا الأمر في المجتمع، لذا، تعرض لحالة من اليأس المستشري لهذه الطبقة المتخذة للقرار.

وطبقا لقول محبيان: من العوامل التي كان لها تأثيرها على أحداث الانتخابات في الدورات السابقة، تحول ساحة المجتمع إلى ساحة ذات قطبين الأمر الذي لم يحدث هذه المرة.

وأضاف رئيس تحرير جريدة الرسالة: وقد أدى هذا الأمر إلى فشل استراتيجية الثاني من خرداد في هذه الانتخابات. وفي نفس الوقت لم يفرز الجناح المحافظ أيضا. ومن الأسباب التي ذكرها محبيان التي أدت إلى عدم انتصار الجناح الناقد للحكومة في هذه الانتخابات أيضا، عدم وضوح رؤية الجناح الناقد للحكومة. وعدم امتلاك بنية فكرية، وافتقاد هذا الجناح للفكر التنظيمي ووقوف وجوهه المعروفة في موقف رد الفعل.

٣. ترقى: لم تكن نتائج الانتخابات

في صالح منتقدي الإصلاحات

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٤

تحدث حميد رضا ترقى عضو اللجنة المركزية لجمعية المؤتلفة قائلا: إن منتقدي الإصلاحيين لا يعتقدون أن نتائج الانتخابات المحلية قد جاءت في صالحهم.

وأضاف ترقى الذي كان يتحدث إلى المراسل السياسي لوكالة إيرنا «إن نتائج الانتخابات قد عكست عدم إقبال الشعب على الإصلاحيين. وعليهم أن يدركوا هذه الرسالة جيدا».

إن عدم مشاركة الشعب في الانتخابات يحمل رسائل عديدة أهمها: انصراف الشعب عن وجهات نظر زعيم الثورة بالنسبة للوجود في الساحات السياسية والاجتماعية.

وأضاف النائب السابق بمجلس الشورى الإسلامي: من الرسائل الهامة التي وجهتها هذه الانتخابات هي عدم تأثير إلغاء الإشراف التصويبي على زيادة أو انخفاض المشاركة الشعبية في الانتخابات.

إن الأمر قد جاء على عكس ما هدف اليه الإصلاحيون من إلغاء الإشراف التصويبي. فقد أدى ذلك إلى انخفاض المشاركة الشعبية في الانتخابات لأنه لم تعد هناك ثقة

في المرشحين.

وفي النهاية أكد ترقى: أنه يجب على الإصلاحيين استيعاب الرسائل التي تحملها هذه الانتخابات وإلا فسوف يواجهون هزائم ساحقة في الانتخابات التالية.

٤. حقيقت جو: كانت نتيجة انتخابات

المحليات مفاجئة للمحافظين أيضا

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٢

تحدثت فاطمة حقيقت جو النائب بمجلس الشورى الإسلامي عن دائرة طهران قائلة: إن استعراض موقف المحافظين قبل الانتخابات المحلية يظهر أن نتائج هذه الانتخابات كانت مفاجئة للمحافظين أيضا.

ووصفت مشاركة ١٢٪ من إجمالي من لهم حق التصويت في الانتخابات المحلية بمدينة طهران بأنها سابقة لا نظير لها في فترة ما بعد الثورة. وأضافت أن هذه ليست هزيمة للإصلاحيين فقط، بل إنها هزيمة للجميع.

وقالت أيضا: لقد حملت نتيجة هذه الانتخابات رسالة مريرة للجميع. مفادها أنه إذا لم نلتفت إلى مطالب الشعب، ونتجاوز هذا الأمر بسلام، ربما لن تكون هناك فرصة أخرى للاستدراك.

وأضافت النائبة في مجلس الشورى الإسلامي: مما يدعو للأسف أن فصائل المحافظين في الداخل قد تحالفت مع الجماعات المضادة للثورة، وروج كل منهما لعدم مشاركة الشعب في الانتخابات.

وطالبت عضو لجنة التعليم والأبحاث بالمجلس بإخضاع ظاهرة عدم المشاركة الشعبية في الانتخابات المحلية لدراسة دقيقة، وقالت: إن البعض يرى أن نتيجة عمل مجلس مدينة طهران غير المناسبة هي السبب الرئيسي وراء انخفاض مستوى المشاركة الشعبية، لكنني أرى أن تأثير هذا السبب أقل بكثير من الأسباب الأخرى.

وأضافت حقيقت جو: لقد شارك الشعب في الانتخابات العديدة، لكنه شعر بأن البنية السياسية في البلاد لا تمكن مرشحيه من أن يحققوا مطالبه.

وقالت أيضا: يجب تقييم الرأي العام حتى نعرف ماهو السبب وراء هذا الانخفاض غير المسبوق للمشاركة الشعبية في هذه الدورة من الانتخابات.

٥. أحمد نبوى: غياب الشعب عن

الانتخابات

فتح الباب أمام التقليديين

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٣/٣/٦

تحدث أحمد نبوى عضو هيئة التحكيم بجهة المشاركة ورئيس تحرير الجريدة الأسبوعية (نداء الإصلاحات)

قائلا: على مؤيدي جبهة الثاني من خرداد ان يتحدوا فيما بينهم ليس على أساس المصالح، بل على أساس الحاجة إلى التنمية السياسية.

وفي رده على رأى البعض بأن أصوات الشعب أصبحت شيئاً من الكماليات قال: لابد من الاهتمام بحاجات الشعب ومتطلباته لأنه الركيزة الأساسية في ترسيخ الديمقراطية.

وأضاف رئيس تحرير نداء الإصلاحات: إن إيران جزء من العالم النامي التي تسعى إلى ترسيخ الديمقراطية، ولهذا السبب فإننا مضطرون إلى الرضوخ لرأى الشعب، وعلاوة على هذا، يجب الاعتراف بآليات الديمقراطية الشعبية التي تعد الانتخابات من أهم دعائمها.

ويؤكد نبوى على أنه تمت توجيه ضربة قاصمة إلى الشعب في هذه الانتخابات لأن عدم وجود الشعب قد فتح الباب على مصراعيه أمام التقليديين.

ويعتقد نبوى أن الخطوات الأولى الصحيحة على طريق الترسيع للمشاركة الشعبية السياسية، تركز على إعطاء الضوء الأخضر للأحزاب وتفعيل الأنشطة الحزبية في إطار القانون والاعتراف بوجود الأحزاب في المجتمع، والاعتراف بالانتخابات، والاعتراف بالجمهورية كنظام. والأهم من كل هذا هو أنه يجب على الأشخاص الذين يريدون دخول الساحة السياسية ويقومون بدعم التنمية السياسية أن يتحملوا تكاليف تشكيل الحزب مهما بلغت من فوز وخسارة وإدانة واتصال بالشعب.

وذكر أيضا: وفي نفس الوقت يجب على المسؤولين أن يقرروا بأن التنمية السياسية هي من جملة أدوات الديمقراطية في إيران، وحين يتم ذلك فسوف تشهد الانتخابات القادمة إقبالا جماهيريا واسع النطاق.

وقد أعرب عضو هيئة تحكيم جبهة المشاركة، في إشارة إلى تدنى مستوى المشاركة الشعبية في الانتخابات عن أمله في أن تكون التنمية السياسية بحلول الانتخابات القادمة مؤثرة في كافة الشئون الاجتماعية والثقافية والسياسية، وأن تكون سببا في ثقة الشعب في المسؤولين والأحزاب.

وهذه الثقة مرهونة بذكاء وفطنة المسؤولين، والوجود بشكل أكثر جدية من جانب الأحزاب والجماعات السياسية التي لها وزنها، والتي هي في الوقت نفسه بعيدة عن ساحة الحكومة.

وفي اعتقاده أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية يجب أن تكون قلقة بسبب تدنى مستوى المشاركة الشعبية. ففي الانتخابات السابقة كان الشعب يدخل المعتزك السياسى من منطلق الشورى، لكن في الانتخابات المحلية شارك الشعب بهدف إبلاغ رسالة للمسؤولين والحكام مفادها أنه يجب أن يكون تفكيرهم في شئون البلد، وأن يكفوا عن إطلاق الشعارات، وأن يخضعوا بشكل حقيقى لرأى

الشعب. وعن تقييمه لتدنى مستوى المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات قال: إن هذا الأمر سيجعل الحكومة والنظام والأحزاب والجماعات السياسية مضطرة في انتخابات المجلس السابع لأن ترضخ للديمقراطية الشعبية، وسيكون الجميع مضطرا إلى إعداد برنامج نشط للدخول في الانتخابات والاعتذار للشعب.

وأضاف نبوى: عندما تنفذ مثل هذه الخطوات بالنسبة للانتخابات القادمة فإن الشعب سيشارك مرة أخرى في الانتخابات، وسيستخدم أدوات الديمقراطية الشعبية.

وقد أبدى السيد نبوى معارضته لوجهات نظر البعض الذين يرون أن مشاركة الأحزاب المختلفة في الانتخابات، تكون بحسب ثقل ومكانة هذه الأحزاب، وقال في هذا الصدد: إن بعض الأحزاب القوية قد أصبحت مفرورة بشدة، وتعتقد أن الشعب سيدلى بصوته لصالح أى قائمة يعدونها.

ويرى أن غياب الشعب عن الانتخابات، قد قوّى من قدرة الأصوات التقليدية، ولذا يجب على الجماعات التي تؤمن بالتنمية السياسية أن تستعد للانتخابات القادمة وأن تتسلح بالأدوات التي تجعل الشعب يقبل على المشاركة في الانتخابات، وحينئذ ستأخذ التنمية السياسية معناها الحقيقى.

وأضاف: يجب أن يدرك الشعب أن غيابه لم يكن انتصارا، بل هو في الحقيقة هزيمة قاسية بالنسبة له، فعلى العكس في الدورات السابقة، حيث أطاحت عملية التصويت لصالح خاتمي بمنافسيه، كان عدم التصويت هذه المرة ضربة مباشرة للديمقراطية في البلاد. ويجب على الأحزاب والجماعات أن تدرك أيضا أنها مالم تحصل على رضا الشعب، فإنه لن يشترك في الانتخابات، وقال نبوى: إن الشعب يثق في الإصلاحيين وهم متحدون ولا يثق في البرامج التي تعد بشكل عشوائى من جانبهم، وأضاف أيضا: إن الشعب بعدم تصويته لصالح الإصلاحيين أثبت أنه إذا ما اجتمع الإصلاحيون واتحدوا فسيكون لهم ثقل وأهمية، أما إذا أصبحوا جماعات شتى لن يكون لهم أى اعتبار أو قيمة.

٦. تدنى مستوى المشاركة الشعبية

يجعل مشروعية النظام في مأزق

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٢/٣/٤

يرى محمد صحفى نائب وزير الثقافة والإرشاد الإسلامى أنه إذا ما استمرت ظاهرة تدنى المشاركة الشعبية، فإن هذا الأمر سوف يسوق مشروعية النظام إلى مأزق، وأشار محمد صحفى إلى حديث الرئيس خاتمي، الذى قال فيه إن أثر فتور الشعب يتضح في إعراضه عن مجموعة النظام، قائلا: إن عدم احترام رأى

الشعب يقلل مشاركته في الانتخابات.

وطبقا لرأى خاتمي: يظهر الفتور حين يشعر الشعب أن رغباته ليست متطابقة مع رغبات الحكام الذين أوصلهم إلى سدة الحكم.

وقال صحفى مشيرا إلى بعض النظريات العملية: إذا لم تتوافر حرية التعبير في المجتمع ولم يستطع أن يحصل على المعلومات عن طريق وسائل الإعلام الداخلية ويكون هو نفسه مراقبا لعملية تبادل الأفكار، فمن المؤكد أن المجتمع سيتجه إلى وسائل الإعلام الأجنبية، وستتبلور لديه الرغبة في العزوف عن وسائل الإعلام والتيارات الداخلية.

وأضاف: إن المجتمع الذي يعاني من مشاكل سياسية واقتصادية اجتماعية هذا المجتمع تتوجه فيه طاقات الشعب إلى القضاء على هذه المشاكل وتزداد حالة الاحتقان الداخلي التي تقود المجتمع نحو النزاع والاضطراب. كما عزا نائب وزير الثقافة والإرشاد تدنى نسبة المشاركة الشعبية إلى عدم التنسيق بين المؤسسات الرقابية مثل القضاء ووسائل الإعلام والشرطة.

٧- رؤية عسكر أولادى لتدنى مستوى

المشاركة الشعبية في الانتخابات المحلية

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٢/٣/٥

أرجع حبيب الله عسكر أولادى السكرتير العام لجمعية المؤتلفة الإسلامية سبب تدنى نسبة المشاركة الشعبية في انتخابات المحليات ببعض المحافظات إلى نتيجة عمل القائمين على التنفيذ.

وقال عسكر أولادى: هناك علاقة قوية بين التوجهات الصحيحة التي لا تشوبها شائبة سياسية وبين المشاركة الشعبية في الانتخابات.

وأضاف السكرتير العام لجمعية المؤتلفة الإسلامية: وإذا ما تم تجاهل هذه العلاقة فإن تدنى مستوى المشاركة سيكون حتميا.

وقال عسكر أولادى في تحليله للانتخابات المحلية وسبب تدنى مستوى المشاركة الشعبية: لقد كانت رسالة الشعب على مستوى البلاد واضحة.

وإذا لم يتم استيعاب هذه الرسالة جيدا فسنقع في خطأ عظيم في الانتخابات القادمة.

وأضاف أيضا: إن فوز الأصوليين بالانتخابات، وتوجه الشعب اليهم له دلالة واحدة وهي أن الأنظار قد أصبحت أكثر تطلعا نحو المعايير الأيديولوجية والأصولية.

إن استيعاب هذه الرسالة يتطلب من كافة التيارات السياسية المكونة لمجمل النظام أن تدرس ماهو سبب الفتور الذي أصاب الشعب وزعزع ثقته فيها.

وأضاف عسكر أولادى: سيتضخ من خلال هذه

الدراسة أن الأداء السياسى والدعايا الكاذبة غير الواعية بمشاكل الشعب واحتياجاته الحقيقية التي يقوم بها عدد من المرشحين هي أهم سبب في زعزعة ثقة الشعب في التيارات السياسية، وأضاف عسكر أولادى: إن تدنى نسبة المشاركة الشعبية لا يجب أن يدخل في إطار تدمير الشعب من النظام والشكوى منه، بل يدخل في إطار الاعتراض على القائمين على التنفيذ المهملين غير المبالين بمبادئ النظام وقيمه.

وأضاف سكرتير عام جمعية المؤتلفة الإسلامية: إن الأشخاص الذين توافدوا على صناديق الاقتراع، قد صوّتوا في طهران وسائر المحافظات لصالح الأشخاص الذين وثقوا في إيمانهم ولياقتهم وجدارتهم وشعبيتهم.

٨- غلامعباس توسلى: رسالة الشعب رسالة

استياء

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٢/٣/٢

قال غلامعباس توسلى عضو مجلس الجماعة المسماة بحركة الحرية: إن عدم مشاركة كثير ممن لهم حق التصويت في الانتخابات المحلية يمثل رسالة للمسؤولين مفادها أنهم مستاءون.

وأضاف: هؤلاء الذين لم يدلوا بأصواتهم قد أعربوا في الحقيقة بامتناعهم هذا عن عدم رضاهم، وبناء على هذا، يجب على النخبة اقتفاء أثر عدم الرضا هذا أو معالجته.

وقال توسلى عن سبب عدم التصويت لحركة الحرية: للأسف لم يشترك أنصارنا مثل باقى طبقات المجتمع في الانتخابات، وادعى أن تعداد التصويت لحركة الحرية ليس حقيقيا.

وفي مجلس مدينة طهران الذي عقد يوم ٢٠٠٢/٣/٢٨ لم يحصل أى مرشح من جبهة الثانى من خرداد وحركة الحرية على الأصوات اللازمة للوصول إلى عضوية المجلس.

وفي هذه الأثناء لم تكن جبهة المشاركة الإيرانية الإسلامية على استعداد للدخول في تحالف مع باقى جماعات جبهة الثانى من خرداد، لذا، أعدت قائمة مستقلة، ولم يتمكن أى أحد من مرشحيها من دخول مجلس مدينة طهران.

٩- سازجار نجاد: لقد شعر الشعب أنه من

المحتمل أن يكون عدم وجوده أكثر فاعلية

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٢/٣/٤

تحدث جليل سازجار نجاد عضو لجنة جبهة الثانى من خرداد بالمجلس قائلا: لقد أحس الشعب أن رأيه لا قيمة له في تصريف شئون البلاد، وربما يكون عدم

صوت، ماذا حدث هذا العام حتى لا يشارك الشعب؟
فقال سازجار نجاد: جاوبوا أنتم على هذا السؤال.

١٠- محمد هاشمي: وجهة الانتخابات رسالة ثقيلة للياسر

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) ٢٠٠٢/٣/٣

أشار محمد هاشمي عضو اللجنة المركزية لحزب كوادر البناء في الحديث الذي نشرته له جريدة نسيم صبا نقلا عن وكالة الأنباء «إيرنا» إلى انخفاض نسبة المشاركة الشعبية إلى أقل من ٥٠٪ في مدينة طهران، وقال: إن مجلس بلدية طهران قد وقع في خطأ بتركيزه على القضايا الحزبية وإغفاله لمشكلات الشعب، وأدت نتيجة عمل الثاني من خرداد الضعيفة في تنفيذ وعودها إلى قيام الشعب بتوجيه رسالة لهم عن طريق صناديق الاقتراع

وفي تقييم لرسالة الشعب، صرح محمد هاشمي قائلاً: طبقاً لاستطلاعات الرأي التي تمت فإن مشكلات ٩٦٪ من الشعب هي مشكلات حياتية ومعيشية، والباقي يدور حول القضايا السياسية والشئون الأخرى، لكن يتضح أن المسؤولين قد خصصوا نسبة ١٠٪ من نشاطهم لمشكلات الشعب، فلم يجد الشعب حلولاً لمشكلاته. ولهذا كانت نتيجة الانتخابات أبلغ رد على هذا الوضع.

وحول أسباب هزيمة حزب كوادر البناء صرح هاشمي قائلاً: إن محور كوادر البناء في الانتخابات كان السيد كرباستشي، لكن بعد عدم تسجيل إسمه، تنحلت المجموعة التي كانت تظن أنه سيتم ترشيحه وذلك بعد علمها بالمؤامرة الشهيرة برفض مرشحي الحزب.

ووصف انخفاض نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات بأنها كانت السبب الثاني في هزيمة كوادر البناء في هذه الانتخابات، وأعلن أنه على الرغم من كل هذا فإن وضع حزب الكوادر في هذه الساحة أفضل بكثير من أحزاب أخرى مثل جبهة المشاركة، وأضاف: إن انتشار أخبار مجلس بلدية طهران ومشكلاته بين الناس وتحديد دور أعضاء حزب الكوادر في هذه المشكلات يعتبر أيضاً أحد الأسباب المؤثرة في هزيمة الحزب.

وحول آثار نتائج الانتخابات على اليسار قال: إنهم دائماً ما كانوا يدعون أن الشعب سيقول كلمته في صناديق الاقتراع، ولهذا يمكن اعتبار دعوتهم الملحة للشعب وعدم إجابة الشعب لهذه الدعوة دليلاً على تدنى مستوى الرأي العام في هذا الجناح.

وأضاف: لقد أدى تجاهل الشعب لكلا الجناحين اليمين واليسار إلى أن يصوت الشعب لصالح حزب التعمير.

وأكد هاشمي على أن عملية التصويت الضعيفة سيكون لها تأثير في تحديد وضع الانتخابات القادمة. وقال: إذا

حضوره أكثر قيمة حتى ينتبه الحكام لدور الشعب.

وكان النائب عن دائرة شيراز يتحدث في جمع من الصحفيين البرلمانين عن نتائج انتخابات الدورة الثانية من انتخابات المحليات وقال: أحياناً يكون عدم الحضور أهم من الحضور في تبليغ الرسالة.

وعزا أحد أسباب تدنى نسبة المشاركة الشعبية في هذه الانتخابات إلى الاحساس العام بعدم ثقة القيادة في رأي الشعب.

وفي رد لسازجار نجاد على سؤال مفاده ما الذي جعل رئيس الجمهورية يصل إلى نتيجة أن عدم وجود الشعب في ساحة الانتخابات هو بمثابة ناقوس الخطر؟ قال: إن ناقوس الخطر هذا كان موجوداً من قبل، لكنه لم يكن واضحاً.

وأضاف عضو لجنة الثاني من خرداد إن صبر وتحمل الشعب قد وصل إلى سنام الذروة لدرجة أن شخصية صبورة رزينة مثل خاتمي أصبحت مضطرة للتحذير والإنذار من مغبة هذا الوضع.

وصرح نائب شيراز: إن النظام من أجل أن يبقى لأبد من وجود الشعب لأن هذا الوجود من العوامل الهامة والأساسية في بقاء نظام الجمهورية الإسلامية.

إن المشاركة الضعيفة للشعب في هذه الانتخابات، يحمل رسالة جادة إلى كل الأحزاب والأشخاص الذين وهبوا أنفسهم لإيران وشعب إيران.

وسأل أحد الصحفيين: هل تعتقد أن اليمين سيأخذ العبرة من عدم الوجود هذا؟

فأجاب سازجار نجاد: إنهم قد اختاروا الطريق ولن يغيروه. لأن عدداً جديراً بالاهتمام منهم لا يؤمن برأي الشعب والديمقراطية.

وأضاف النائب عن دائرة شيراز: إن الفكر الذي لا يقبل الجمهورية، يفكر في حكم ونظام ينتقص من رأي الشعب.

وسأل مراسل جريدة رسالت: لو أن هناك أشخاصاً يؤمنون بهذا الرأي، هل تذكر أسماءهم؟

كما سأل مراسل الإذاعة أيضاً: لماذا شعر خاتمي الآن بالخطر؟ وهل يعمم الخطر الذي يهدد حزبا ما على مجمل النظام، لماذا لم يشعر بهذا الخطر في انتخابات الثاني من خرداد عام ١٣٧٦ (١٩٩٧)، هل شعر بالخطر الآن لأن حزبه وأنصاره قد أخفقوا؟

وقد أرجأ سازجار نجاد ذكر أسماء الأشخاص الذين يؤمنون بالحكم الإسلامي إلى حينه، وحول إخفاق الجناح المؤيد قال: في حالة عدم وجود الشعب في ساحة الانتخابات لا يمكن تحديد من المنتصر.

ولسنا هنا بصدد الحديث عن أنصار خاتمي، ليس المهم من انتصر لكن المهم هو لماذا أحجم الشعب عن الاشتراك في الانتخابات. فسأل مراسل جريدة رسالت: في الانتخابات الماضية بلغ عدد المشاركين فيها ٢٢ مليون

لم يستعد الشعب للمشاركة بكثافة في المستقبل فلن يكون له أي دور بعد ذلك. وأضاف: لقد ظهرت الخلافات حول هذه الانتخابات داخل جبهة الثاني من خرداد، ولهذا لو أنها نحت الخلافات جانباً في الانتخابات القادمة واتحدت فيما بينها فإنها ستحصل على أصوات أكثر. ومع الإشارة إلى أن اليمين سيشارك في الانتخابات القادمة بمزيد من الاطمئنان. قال هاشمي: إن الترتيبات التالية للقوى السياسية، وطريقة تعاملها مع نتائج الانتخابات البلدية ستكون لها الكلمة الأولى في هذا الصدد.

١١. خرم: نتائج الانتخابات المحلية محصلة لافتقاد ثقافة النقد

وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا)
٢٠٠٣/٣/٣

وصف أحمد خرم وزير النقل نتائج الانتخابات المحلية الأخيرة بأنها كانت محصلة لافتقاد ثقافة النقد. وأضاف: باستثناء بعض المواقف. عندما تقع المشكلة، بدلاً من أن نعترف بتقصيرنا ونعتذر، ننشغل بالقاء اللوم على بعضنا البعض. وقال أيضاً: كانت الانتخابات المحلية الأخيرة في الحقيقة رداً دقيقاً على نتيجة العمل غير المرضية من جانب مسئولى النظام.

١٢. آية الله يزدي: لم يكن الشعب راضياً عن نتيجة عمل الدورة الماضية للمجالس المحلية وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا)

٢٠٠٣/٣/٢

وصف آية الله محمد يزدي أحد فقهاء مجلس الأمناء تدنى مستوى المشاركة الشعبية في الانتخابات المحلية في ٢٠٠٣/٢/٢٨ بأنه ناتج عن نتيجة عمل الدورة الماضية للمجالس. وأعرب عن أمله في أن تكون نتيجة عمل هذه الدورة أفضل وأن تتلافى هذا النقص.

واعتبر يزدي أن أهم واجب منوط بالمجالس طبقاً للدستور هو حل مشكلات الشعب والمواطنين، وصرح بأنه لو وقعت المجالس في فخ الخلافات السياسية والمسائل الحزبية فمن الطبيعي أن تقع مشكلة. وستفشل المجالس في تحقيق أهدافها.

ولم يكن يزدي في نفس الوقت مستعداً لإبداء وجهة نظره حول فوز قائمة حزب التعمير الإيراني الإسلامي في انتخابات مجلس بلدية طهران.

وقال يزدي: ليست لي وجهة نظر بخصوص الأشخاص. لكننا نريد وجوهاً جديدة تستطيع العمل

بشكل أفضل.

وقد وصف عضو مجلس الأمناء قرار مجلس الشورى الإسلامي السادس بإلغاء الإشراف التصويبي لمجلس الأمناء على انتخابات مجلس الشورى الإسلامي بأنه عمل غير صحيح، وأعلن عن معارضته لهذا القرار المذكور، وقال: يجب على مجلس الأمناء أن يبدى رأيه بشكل جماعي حول هذا القرار لكنني شخصياً أعارضه.

وأضاف يزدي: في أي انتخابات سواء كانت انتخابات المدن والقرى والخبراء ورئاسة الجمهورية والمجلس، أينما تكون هناك كلمة انتخابات لابد أن يكون هناك قانون يشرف عليها لمنع التجاوزات.

وصرح: أن المقصود بالمراقبة هو الوقوف في وجه التجاوزات، وقال عضو مجلس الأمناء حول وجود بعض الشبهات في نتيجة عمل الإشراف التصويبي من جانب مجلس الأمناء وتحديد صلاحية المتقدمين: لا توجد أي شبهة في الأمر.

١٣ - ضرورة اعتبار الحقائق في قراءة نتائج انتخابات المجالس (•) Payvand's Iran News, 8 March, 2003

نقل تقرير صادر عن وكالة أنباء الجمهورية الإيرانية (إيرنا) نص خطبة جمعة ألقاها حجة الإسلام أكبر هاشمي رفسنجاني -رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام- الذي كان يؤم آلاف من المصلين في المقر المركزي لجامعة طهران، وفيها دعا محلي نتائج انتخابات المجالس المحلية الأخيرة لأن يكونوا أكثر واقعية بدلاً من الاستمرار في اتهام بعضهم البعض. وفيما يلي نص هذه الخطبة:

"إن المناقشات الدائرة الآن حول نتائج انتخابات المجالس هي مناقشات بالغة الأهمية وتحفز على إجراء تحليل أكثر شمولاً وعمقاً لهذه الانتخابات.

إننا نحتاج إلى قراءة المعطيات الواقعية التي تكتنف انتخابات المجالس، وعلى من يقدم تحليلات حول هذه القضية أن يحجم عن تقديم تصورات منحازة حزبياً مدفوعة سياسياً تستهدف فقط تأمين مصالحه الشخصية.

أنا لا أبغي اتهام فئة بعينها، لكن ربما كان الجميع مسئولاً بشكل ما، ولو أننا نريد تقديم تحليل شامل، فسوف أنبئكم بحقيقة الأمر.

بعد انتخابات ٢٣ مايو ٢٠٠١ الرئاسية، بدأت إيران تشهد تناقصاً في عدد الأصوات الانتخابية في الوقت الذي تزيد فيه الكثافة السكانية باطراد، الأمر الذي

يجب أن يرصده ويوضحه المحللون والخبراء .
في آخر انتخابات جرت خلال مدة ولايتي كرئيس للجمهورية، توجه ٢٠ مليون منتخب لصناديق الاقتراع، الأمر الذي مثل انتصاراً كبيراً لم يتكرر، فيما كان عدد المصوتين يتزايد عاماً بعد عام بمعدل ما بين مليون إلى ١,٥ مليون شخص.

أما اليوم فنحن نشهد تدهوراً كبيراً في عدد من يتجه إلى صناديق الاقتراع الأمر الذي لا يمثل ظاهرة حميدة بطبيعة الحال . ويجب علينا قبل كل شيء أن نكتشف سبب تقلص عدد المشاركين في الانتخابات المختلفة.

إن الانتخابات الأخيرة تحمل لنا عدة رسائل، ورغم أن ٥٠٪ كنسبة مشاركة في التصويت هي نسبة مقبولة عالمياً، لكننا نتوقع مشاركة أكبر من أمتنا، ذلك أن هذا النظام السياسي قد تشكل بناء على إرادة الشعب، ونحن نحتاج إلى مواصلة الاعتماد على التأييد الشعبي المستمر ومن ثم فتسبة ٥٠٪ ليست مرضية لنا.

في الانتخابات الأخيرة، سقطت تماماً بعض الادعاءات السابقة بأن الترشيحات التي يقوم بها مجلس تشخيص مصلحة النظام قد تسببت في هذه النتائج، حيث يوجد ممثلو سائر الاتجاهات من المرشحين الدينيين ورموز الحركة الليبرالية، إلى المتطرفين، وحتى هؤلاء الذين يقدمون أنفسهم كقوى معارضة للنظام كانوا جميعاً من بين المرشحين، وعملت محطات الإذاعة الأجنبية على الدعاية لهم بينما امتلأت إيران بمنشورات حملاتهم الانتخابية.

إن الأمر يحتاج لتأمل عميق، وبالنظر إلى التحليلات المقدمة في الصحافة حول هذه المسألة، فإن أحدث الافتراضات بصدد أسباب التدهور المستمر في عدد المصوتين في الانتخابات المختلفة هو الصورة بالغة السلبية التي تقدمها كل من الجماعتين السياسيتين الحاكميتين للأخرى، والتي أدت إلى اهتزاز مكانة كل منهما، مما تسبب في خسارة كبيرة للنظام ككل، الأمر الذي أدى بدوره لانخفاض نسبة المشاركة السياسية الشعبية.

ربما يكون هذا صحيحاً، لكن تقديم هذه الصورة السلبية للنظام ليست ظاهرة جديدة، فقد بدأت بعد الانتخابات الرئاسية في ٢٣ مايو ٢٠٠١، بل إن بعض الناس يحاولون إثارة علامات الاستفهام حول فترة الحرب مع العراق وأداء الإمام الخميني رحمه الله .
إن إحدى النتائج المهمة للانتخابات الأخيرة هي أن وسائل الإعلام المنتسبة للنظم المتجبرة مثل بريطانيا

والولايات المتحدة وكذلك القوى المناهضة للثورة اكتشفت أن جهودها ضاعت هباءً، وأن أصوات الناخبين الذين ركزوا عليهم بقوة تعد على أصابع اليدين، هذا بينما كانوا يتوقعون كسب ملايين الأصوات.

إن معي تقرير من تجمع خاص لجماعة معارضة ، طالبوا فيه أعضاءهم بأن يحاولوا الفوز بمليون صوت على الأقل في دائرة طهران الانتخابية ، والا يتحوا عن الانتخابات ككل.

وفي اليوم الذي تلى الانتخابات لاحظنا أن بعضهم- وهم من المعروفين جيداً في طهران والجميع يعلم طبيعة تفكيرهم- حصل على أصوات قليلة جداً، بل إن بعضاً منهم لم تظهر أسماءهم في قوائم النتائج.

لقد نصحننا الأمريكيين دائماً بعدم الانخداع ببعض الشباب الفرير الذي يندفع إلى الشوارع ويقوم بارتكاب بعض الأفعال، هؤلاء الشباب الذين هم ليسوا من أبناء مناهضي الثورة ولا من السافاك (جهاز المخابرات التابع لعهد الشاه) ولا هم حتى من أبناء الثورة الإسلامية الذين بات لديهم اليوم طرق أخرى للتفكير والتحليل.

كيف يعجز صانعو القرار الأمريكيون عن رؤية ملايين المواطنين الذين اندفعوا إلى شوارع مدن وقرى مقاطعة سيستان وبلوشستان للترحيب بقائدهم الأعظم، أو رؤية ملايين المتظاهرين المنتشرين على طول البلاد وعرضها احتفالاً بعيد الثورة الإسلامية، بينما يلاحظون بعدسة معظمة بضعة مئات من المنشقين ويختارونهم ويتبعونهم ويخصصون لهم الميزانيات ويمدونهم بوسائل الاتصال كبرامج ومحطات الإذاعة والتلفزيون ليتحدثوا وليعبروا عن أنفسهم .

إن الولايات المتحدة على ما يبدو مغفل كبير، لأنه من الحماسة أن تتبع قوة عظمى طريق هذه الفئات التافهة في الوقت الذي تتجاهل فيه إرادة الشعب الذي يمثل الأمة كلها.

إن انتخابات مجالس المدينة والبلديات هي رد عملي على ارهاب الأمريكيين حتى ولو كان هذا هو الفائدة الوحيدة لهذه الانتخابات».

هامش

(❖) عن خطبة جمعة ألقاها هاشمي رافسنجاني

فى رسالة إلى رئيس الديوان الأعلى للقضاء أعاجرى: أنا لا أنادى بضرورة الاجتهاد والتقليد فحسب ولكنى أيضاً "مقلد".

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٦/١/٢٠٠٣

الدفاع عن شخصى ولكن من أجل العمل على حفظ مقام ومنزلة القضاء والدين اللذين وجدنا من أجل تنفيذ وإحقاق وإعمال العدل والإنصاف.

فى إطار ذلك، أطلب من حضرتكم أن تبذلوا جهدكم بهدف إمعان النظر فى الرسالة التى بين أيديكم الآن، وكذلك نص كلمتى التى ألقيتها فى همدان (فى ذكرى وفاة الدكتور على شريعتى والتى بسببها قامت أزمة أعاجرى) وهى الكلمة المرفقة بهذه الرسالة وذلك حتى تتخذون الخطوات التى ترونها مناسبة فى هذا الصدد.

ولكى لا أتسبب فى زيادة أعبائكم أو إحداث بعض من المعاناة لكم، أسمحوا لى أن أعرض لكم بعض النقاط والتوضيحات التى أراها ضرورية ولازمة مع التأكيد على أن ملف التحقيقات الخاص بى - وكما تعلمون - يتضمن كل معتقداتى وأفكارى والتى جاءت فى مائة صفحة وست، حيث يمكنكم الرجوع إليها.

أولاً: لم أشبه أبداً الإسلام بالاديان المحرفة. ولكنى خلال شرح وتوضيح آراء الدكتور على شريعتى تحدثت عن بعض الأفكار المنحرفة بين بعض المسلمين ولم أقل أبداً بأن مبادئ الدين محرفة، بل قصدت تلك المبادئ العتيقة والتى تتحدث - بتحجر - باسم الإسلام.

وعليه، فإن رفض مثل هذه المبادئ الزائفة والرؤى والأفكار وسط مجموعة ما ليس له أية علاقة بالدين الأصيل والحق. فهل كان رفض "الإسلام الأمريكى" من جانب الإمام الخمينى يعنى أنه يرفض الإسلام؟ أم أن الزعيم الدينى والثورى كان يرفض الرؤية الأمريكية لأصل وحقيقة الإسلام؟

وأبداً لم يكن تأكيد المصلحين والمجددين الدينيين -

بعث هاشم أعاجرى عضو منظمة مجاهدى الثورة الإسلامية رسالة إلى آية الله محمدى جيلانى رئيس الديوان الأعلى للقضاء، أوضح فيها مواقفه وآرائه بشأن بعض القضايا والمسائل الدينية، وقد جاء فى هذه الرسالة:

حتى الآن لم أطلب أنا المدعى عليه سيد هاشم أعاجرى إعادة تجديد النظر بخصوص ملف التحقيقات الخاص بى، وقد قام وكيلى المكلف بالدفاع عنى بمقتضى صلاحياته القانونية بتقديم هذا الطلب.

لكن فى هذا الصدد يجدر القول بأن امتناعى عن تقديم هذا الطلب لم يكن متمثلاً ولن يكون فى عدم الاكتراث بالقانون أو بديوان القضاء العالى أو عدم رغبتى فى حل الأزمة وحسمها بشكل هادئ وسلمى أو تعمد الاستفادة بشكل سيئ من تطورات الأوضاع الداخلية والخارجية. لكن السبب الحقيقى لعدم إقدامى شخصياً على المطالبة بإعادة التحقيقات فى الملف المنسوب لى هو أننى كنت قد جربت وأدركت منذ بداية الأزمة أن جميع أبواب التحقيق المؤثرة والعادلة كانت منغلقة على نفسها. ولهذا فقد بقى الأمل عندى فى الخطوات القضائية المعمول بها.

وها أنتم بوصفكم واحداً من المساعدين القدماء للإمام الخمينى الراحل، وبوصفكم من المحايدين السياسيين حيث دللتم بوضوح على اتخاذكم مواقف سياسية مستقلة وعدم الدخول فى الصراعات الحزبية وهو ما جعلكم شخصية محايدة ومستقلة. ها أنتم قد توليتم منصبكم - فى إطار كل ما سبق ذكره - ولا زلتم تحفظون لأنفسكم هذه المكانة.

ومن هنا، فإننى أطلب من جنابكم ليس من باب

ومن جملتهم الإمام الخميني - على ضرورة إصلاح وتغيير الرؤى والأفكار المنحرفة والمتخلفة والمتحجرة والتي لا تمت للدين بصلة، لم يكن يعني هذا التأكيد أبداً ضرورة تبديل الإسلام بدين أو بأيديولوجيات أخرى. ووفقاً لهذا الاعتقاد وانطلاقاً من هذا التسليم فإنني لم أقل في حديثي في همدان غير هذا الكلام. ثانياً: إنني لم أنكر مطلقاً - وأبداً لا أفعل ذلك - أي ركن من أركان الدين وأبداً لم - ولن - استهزئ بأي من الأحكام النورانية للإسلام والتي من جملتها الأحكام الخاصة بعقد النكاح.

وما قلته في هذا الصدد هو أن بعض ممارسات وسلوكيات وعادات الأشخاص المتشدددين والمتشككين بطبيعتهم تعطى صورة غير لائقة عن الشريعة السمحاء.

ثالثاً: إنني لم أنكر مطلقاً - ولن أفعل ذلك أبداً - عصمة الأئمة الأطهار سلام الله عليهم أو المقام القدسي والإلهي الخاص بهم، لأنني أدرك أن نسب وإلحاق أي إهانة بهؤلاء العظام يعد بمثابة ظلم كبير لنفسى بوصفى مسلماً شيعياً عاشق ومتعلقاً بآل بيت النبي صلى الله عليه وسلم. وفي هذا الصدد فإن الجملة التي ذكرها قاضي الشعبة ١٤ - للأسف الشديد - في حديثه مع التليفزيون ناسباً إياها لي، في تكرار غريب، لم تخرج أبداً عن هذا العبد (أعاجري)

رابعاً: إنني أعتقد في التقليد الذي يعني رجوع غير المتخصص إلى المتخصص في جميع المجالات والفروع ومن جملتها مجال الأحكام الشرعية. كما أعتقد بضرورة تقليد العوام لمراجع التقليد الشرعيين، وهذا هو التقليد الذي أقبله.

وبالتالي فإنني لا أنكر ولا أعارض تقليد الاجتهاد ولم أنطق مطلقاً، بأي وجه من الوجوه، بأي إهانة بشأن "مرجعية التقليد" و "المراجع العظام" و "المقلدون" وكثيراً ما قلت وكتبت بأنني من أهل التقليد في إطار هذا المفهوم وهذا المعنى.

وفي هذا الصدد فإنني لم أصدر - ولن أفعل ذلك مطلقاً - أي إهانة للمرجعية ومراجع التقليد فحسب، بل إنني لا أجزى ولا أوافق على أي إهانة سواء للتدين أو للفرد المتدين، كما أعتبر أن المحافظة على وجود

مؤسسة مستقلة للمرجعية الدينية ضرورة لازمة. خامساً: أنا أتصور أن الاتهام بـ "الإخلال بالاستقرار والأمن" . . "والذي تم توجيهه لي يعد ظلماً لأنني عندما كنت أتحدث في "همدان" (بمناسبة ذكرى الدكتور شريعتي)، كنت أتحدث في "صالون" يضم عدداً غير كثير من الناس، وعلى الرغم من عدم اكتمال كلمتي بسبب حدوث صخب وتشويش في الجلسة من جانب عدد من المعارضين لحديثي رجعت ثانية إلى طهران دون أي رد فعل من ناحيتي. وفي هذا الصدد أسمحوا لي أن أقول إن الأشخاص الذين أضروا باستقرار وأمن المواطنين سواء في همدان أو في المدن الأخرى هم أنفسهم أولئك الذين بادروا بإقامة التجمعات والمسيرات غير القانونية في الأيام التي تلت الاجتماع بحجة الاعتراض على وعلى ما قلته.

حضرة آية الله محمدى جيلاني! للأسف الشديد.. لقد تعمد القاضي ترديد وتكرار نفس الشعارات والاتهامات التي ردها أولئك الذين قاموا برفع الدعوى ضدي، وكذلك أثبتها في لائحة الادعاء، وذلك دون الاهتمام بدفاعي الذي صدر عني أو عن وكيلي في هذا الصدد والذي تم إرفاقه بحافظة الدفاع المقدمة من جانبي لتوضيح الأمر. لهذا فإنني أعتقد أن بحث ودراسة ما سبق وأن قدمته، والوضع في الاعتبار الوثائق والمستندات الموجودة بملف القضية، يمكن أن يثبت براءتي من التهم المنسوبة إليّ وعدم صحة هذه التهم وهو ما قد يؤدي إلى صدور حكم عادل بتبرئة متهم من حكم ظالم.

ونظراً لأنني لازلت حتى الآن محبوساً في سجن همدان فإنني أردت بهذه الطريقة (أي كتابة رسالة إلى جيلاني) أن أوضح لكم بعض النقاط الهامة والضرورية .

مع خالص شكرى ودعائى لكم

سيد هاشم أعاجرى

السجن المركزى بهمدان

١٣٨١/١٠/٢٥ هـ. ش الموافق

١٥ من يناير عام ٢٠٠٣

أيديولوجية جمعية فدائي الإسلام

أحمد جل محمدى ■ إيران ١٨، ١٩/١/٢٠٠٣

٤٢

عدة، لكن أهمها على الإطلاق «الفسقة الأنانيين» الذين كانوا يهوون بالمعاول على الدين والعلوم القرآنية ويعملون باسم الدين.

ويرى نواب صفوى أن التحرر من قبضة «المفسدين» و«الجنة المجرمين» واستعادة الحقوق المغتصبة مرهون بالتضحية والنضال الذي سيرفع لواء فدائيو الإسلام. وبعد ٥ سنوات تقريباً من نشر بيان الدين والانتقام تم الانتهاء من إعداد وتدوين كتاب حول ورقة عمل جمعية فدائي الإسلام وقد سمي هذا الكتاب «بيان فدائي الإسلام» أو كتاب مرشد الحقائق أو «الممثل الصغير للحقائق النورانية العالمية الكبرى» وقد تمت التوصية بقراءته جيداً، لأنه طبقاً لزعيم معديه «سيكون له تأثير في مقدرات العالم وسيغير مجرى حياة البشرية وسينقذ كل أبناء آدم بعون الله من الضلال» حتى أنه طلب من «مسئولي الإذاعات الإيرانية أن يذيعوا هذا الحديث. ومن المؤكد أن بيان فدائي الإسلام قد قرئ في إذاعة الأمة» وأعلن فدائيو الإسلام أنه إذا ما حدث تقصير في هذا الأمر من جانبهم فإن هذا الأمر سيدون في سجل جرائمهم.

كان أسلوب «مرشد الحقائق» يشبه إلى حد كبير أسلوب بيان «الدين والانتقام» ويتكون هذا الكتاب من ثلاثة فصول، يشتمل كل فصل على موضوعات فرعية مختلفة يتم تقديمها تحت عناوين محددة:

الفصل الأول كان تحت عنوان جذور المفساد المهلكة في إيران والعالم، وقد خصص هذا الفصل لدراسة أوضاع المجتمع الإيراني والعالمي، وتم وصف المجتمع بأنه يعج بالاضطراب والفساد والفقر العام الذي يصبح أكثر عمقاً وشيوعاً بمرور الوقت.

وطبقاً لما ورد في كتاب «المرشد» كان الفساد والبطلان أوضح ما يكون على الساحة الثقافية، وجاءت «المفساد الثقافية» في مصاف أهم أنواع المفساد، ويرجع جل هذا

على الرغم من أن جمعية فدائي الإسلام أعلنت عن موافقها الأيديولوجية واستطاعت الترويج لها عن طريق توزيع البيانات وكتابة المقالات في الصحف، لكن من الممكن الوقوف بوضوح على أيديولوجية هذه الجمعية في بيان «الدين والانتقام» وكتاب «مرشد الحقائق».

وكما قلنا في العدد السابق فقد التحق نواب صفوى بأحد التنظيمات الدينية الموجودة بعد محاولة اغتيال كسرى. حتى يناضل ضد الحركة المعادية للدين والانحلال الأخلاقي. لكنه انتبه بسرعة إلى أن مثل هذه التنظيمات ليس لديها العزم الأكيد والإصرار اللازم على تحقيق هذا الأمر. وبناءً عليه قرر بمساعدة عدد من الشباب المتحمس الذي كان منضماً إلى تنظيمات مثل «جمعية النضال ضد العلمانية» و«جمعية المضحين من أجل الإسلام» و«جمعية أنصار التشيع» تشكيل «جمعية فدائي الإسلام» وفي سنة ١٩٤٥ أعلن في بيان عن قيام هذه الجمعية، كان عنوان هذا البيان «الدين والانتقام».

كان بيان «الدين والانتقام» ذا لغة لاذعة مثيرة وقد عمل نواب صفوى في هذا البيان على أن يضيف المصداقية على أحاديثه وذلك بالاستناد إلى العديد من الآيات والأحاديث الشريفة. ومن نافلة القول أن كاتب البيان لم يكن يتوجه إلى مسلمي إيران فقط بل كان يتوجه إلى كل مسلمي العالم.

وعلى الرغم من أن الموضوعات والنقاط الموجودة في هذه البيانات لم يتم عرضها بشكل منفصل ومنظم ومنسجم، لكن يمكن تحديد ثلاثة محاور في هذه البيانات هي: تقديم تصور للأوضاع المضطربة بالمجتمع، البحث عن جذور وتحليل أسباب هذا الاضطراب، وتقديم خطة لإصلاح المجتمع. وتمثلت أهم القضايا الاجتماعية التي تناولها بيان «الدين والانتقام» في الفساد وسوء الأخلاق والجهل والإلحاد.

يؤكد البيان على أن هذا الاضطراب له أسباب وجذور

النوع من المفسد إلى شيوع العلاقات الجنسية في المجتمع، وكانت هذه الظاهرة تحظى بأهمية قصوى من جانب نواب ورفاقه حيث وردت في العناوين الفرعية من الفصل الأول وفي المتن نفسه كلمات وعبارات كثيرة من قبيل النساء غير العفيفات.

ويرى كاتب المرشد أن تواجد النساء على الساحات العامة للحياة الاجتماعية هو أهم عامل من عوامل الفساد «ليل نهار تختلط النساء بالرجال في الشوارع والحدائق والأسواق والمدارس والمصانع وسائر الأماكن العامة، وليل نهار تتأجج نار الفتنة بين العوام بدون حساب» وهو لا يرى أن مثل هذه العلاقات تعنى حرية النساء.

ومن مظاهر الفساد الأخرى التي تم التأكيد عليها في «المرشد»: «المشروبات الكحولية السامة والمذهبة للعقل» و«التدخين» و«دور السينما والعرض والروايات والأشعار المثيرة للشهوة» و«الأنغام المحرمة» و«القمار» وقد تم الاستدلال على ضررها باستنتاجات علم الطب.

وعلى الرغم من أن القضايا الثقافية والأخلاقية كانت تمثل الموضوع الأساسي لكتاب المرشد، لكن وردت الإشارة إلى بعض القضايا الأخرى مثل «الرشوة» و«الربا» وطبقاً لهذه النظرية فما من نتيجة لأداء العاملين في الجهاز الإداري والمصرفي سوى الحرب على الإسلام والمسلمين. علاوة على هذا تعرض الكتاب للبطالة والفقر العام وانعدام الثقة والتشاؤم الذي شمل الأمة والحكومة.

وبصفة عامة كانت الصورة التي رسمت في كتاب «المرشد» لمجتمع ذلك العصر في إيران والمجتمع العالمي هي صورة المجتمع الذي تشتعل فيه «نار الشهوة والفساد والكذب والخيانة والفسق والفجور وكل الرذائل».

وقد جاء هذا النوع من الاختلالات تحت عنوان «عدم الإيمان والتربية الإسلامية».

أما الفصل الثاني من كتاب المرشد فقد خصص لموضوع كيفية إخماد «نار الفساد والنفاق والشهوة والكذب والخيانة والفسق والفجور وكل الرذائل» وقد جاء هذا الفصل تحت عنوان «طريق الإصلاح العام» وهو إلى حد ما «برنامج عمل لمختلف شئون الحكم والمجتمع» يجب تنفيذه بدقة بعون من الله. ويرى هذا البرنامج أن المجتمع المثالي الذي ينشده فدائيو الإسلام هو المجتمع الذي يجب أن يكون كل شئ فيه إسلامي.

إن أسلمت «مختلف شئون المجتمع والحكومة» من وجهة نظر فدائي الإسلام تتم في حالة ما إذا تم إعادة بناء كل الوزارات والأجهزة السياسية الإدارية وفقاً للقواعد والأحكام والثقافة الإسلامية. بناءً على هذا فإن البرنامج الذي جاء في الفصل الثاني من كتاب المرشد ينطوي

بالأساس على «طريقة إصلاح» ١٢ وزارة كانت موجودة في فترة نشاط الجمعية. وترى هذه الجمعية أن الإصلاح العام يتم في إطار النظم الموجودة بل إنها لم توص بحل وزارة أو تأسيس أخرى، وبعبارة أخرى كان فدائيو الإسلام يعتقدون أنه لو تم إعادة بناء وإصلاح النظام السياسي وفقاً لمعايير الإسلام فإن كل مشكلات ومفاسد واختلالات المجتمع ستحل إن آجلاً أو عاجلاً.

وعلى الرغم من أن الحلول المقترحة من جانب «المرشد» لعملية الإصلاح العامة تختص بها سلطات الحكومة الثلاث وخاصة السلطة التنفيذية إلا أن دور مؤسسة رجال الدين لم يتم إغفاله لأن إصلاح الوزارات وسائر القوى الحكومية الأخرى يجب أن يتم «وفقاً للتعاليم الإسلامية» ورجال الدين هم الجهة المختصة الوحيدة لتحديد وتفسير العمل المنوط بهذه التعاليم. وفي هذا الفصل من كتاب المرشد يرد الحديث عن موضوعات من قبيل «مرجعية التقليد» و«الشئون الدراسية» و«المنابر» و«أناشيد التعزية العامة».

وحول مرجعية التقليد، كانت أهم مسئولية تقع على عاتق هذه المرجعيات هي أن ينزعوا عن أنفسهم «لباس التقديس» لأنهم لا يصلحون لهذه المكانة وإعادة النظر في «دروس العلوم الدينية» و«البحث والتجريب» وكذلك أيضاً كانت الدعوة وقراءة الروضة، والقيام بعملية الإنشاد في كل الولايات من الوظائف الهامة التي يقوم بها رجال الدين ومستولو الحوزة. وقد جاء في إطار البحث حول «المرجعية الدينية» أنه يجب أن يكون هناك إشراف على «جماعات التعزية والإنشاد» علاوة على هذا تمت التوصية بتشكيل «هيئة تحت إشراف علماء الدين الأتقياء المثقفين للتبليغ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

وتقيد هذه النظرة والمقترحات الخاصة بمؤسسة رجال الدين أن نواب صفوى وسائر الأعضاء الفاعلين لم يكونوا راضين عن وضع هذه المؤسسة ولا عن السياسة المسيطرة على الحوزات العلمية. ومن المؤكد أن مثل هذه الرؤية النقدية كان لها أثر في توتر العلاقات بين فدائي الإسلام والحوزة العلمية بقم وبعض مراجع التقليد ورجال الدين البارزين. فكانت المواجهة العنيفة على أشدها مع أنصار آية الله العظمى بروجردى ومعه هو شخصياً. ومع هذا فقد حظيت مؤسسة رجال الدين بمكانة بارزة في أيديولوجية فدائي الإسلام.

أما بقية موضوعات هذا الفصل من كتاب المرشد فقد خصصت لطريقة إصلاح الوزارات المختلفة. وفي هذا الفصل تم عرض طريقة الإصلاح من خلال نقد الوضع القائم ونتيجة عمل الوزارات، وبينما تسحب بعض

المقترحات الإصلاحية أو «برنامج العمل» على كل الوزارات إلا أن عدداً من هذه المقترحات خصص لبعض الوزارات. ومن أهم الإجراءات التي يجب اتخاذها في كل الوزارات رفع راية الإسلام والمسجد والأذان والجماعة. بناءً على هذا يجب «أن تقام صلاة الجماعة حتى يصبح الجميع أتقياء مؤمنين» وذلك في كل إدارات الوزارات المختلفة. كذلك أيضاً جاء الأمر «بأن يعين في كل الإدارات مؤذن عذب الصوت، وأن ترفع راية خضراء مكتوب عليها لا إله إلا الله، محمد رسول الله، إلى جانب العلم الإيراني» حتى يحرك نسيم العدل راية الإسلام الخضراء والعلم الإيراني وحتى يصل صوت العدالة إلى كل أنحاء العالم. وقد تم التأكيد أيضاً على صندوق القروض الحسنة وصندوق الإعانة في كل الوزارات والأجهزة الحكومية. وبالإضافة إلى هذا البرنامج العام فقد تم نقد الوضع السائد في كل الوزارات، وجاءت وزارة الثقافة على رأس الوزارات، فقد اهتمت أيديولوجية فدائي الإسلام إلى حد بعيد بالقائمين على الثقافة والأخلاق والقيم الدينية.

ويبدأ البحث حول أداء وزارة الثقافة بنقد نظام التعليم وعرض طريقة إصلاحه. وتم التأكيد على منع الدروس غير المشروعة وإحلال المثل والقيم الإسلامية محل القيم والعادات السيئة. كما تم التأكيد أيضاً على منع تعيين المدرسين الذكور في مدارس البنات والعكس أيضاً. وقد خضع نظام التعليم العالي أيضاً لهذا النقد.

بناءً على هذا يجب للقضاء على مواطن الضعف والنقص والانحرافات الموجودة في النظام التعليمي في كافة مراحله الدراسية الابتدائية والمتوسطة والعليا أن يحل تلقين الدروس والأخلاق الإسلامية والمعارف المحمدية النورانية محل ساعات اللعب والفراغ الكثيرة في البرامج التعليمية.

وبعد البحث حول نظام التعليم، جاءت الإشارة إلى شئون وساحات أخرى خاضعة لوزارة الثقافة منها: إلغاء الأغاني والموسيقى غير الشرعية من الإذاعة والتأكيد على منع نشر الموضوعات الغير مهمة والسخافات في الصحف. وبالنسبة للسينما يجب أن تدمر كل دور السينما الحالية فهي دور للجريمة والفساد وتشيد دور عرض وسينما أخرى مطابقة للقيم الإسلامية، يفصل فيها مكان النساء عن مكان الرجال. ويعرض في هذه الدور تاريخ الإسلام والعالم والتاريخ الشيعي والأفلام المفيدة أخلاقياً.

وكانت ثاني وزارة يشملها كتاب المرشد هي وزارة العدل. وقد تم نقد هذه الوزارة ونظامها القضائي وخاصة طريقة العقاب وإدارة السجون والتباطؤ في إجراءات التقاضي. كما تناول أيضاً بالنقد والتحليل وزارة الداخلية

والواجبات التي يجب أن تقوم بها من تنظيم لإقامة صلاة الجمعة وصلاة الجماعة في كل المدن الصغيرة والكبيرة ومنع ذهاب وإياب النساء اللاتي لا يرتدين الحجاب الإسلامي والحفاظ على الفصل بين الرجال والنساء في الأماكن العامة مثل دور السينما والمسارح الإسلامية ووسائل النقل العامة والقضاء على المشروبات الكحولية والخمارات وإغلاق بيوت الدعارة وتقنين زى عام يحل محل القبة الأجنبية.

كما تعرض أيضاً للشئون الاقتصادية حيث تناول نتيجة عمل البنوك الاستثمارية وبنوك القروض الحسنة والأسلوب الأمثل لهيئة وسائل إعانة البطالة ورفاهية العاجزين.

وأشار أيضاً إلى وزارة المالية ودورها في مجال تحصيل الخراج والضرائب والجزية بشكل مطابق للفقهاء الإسلاميين. وتعرض كتاب المرشد أيضاً للوزارات الأخرى وقام بنقدها وتقديم الحلول المطابقة للأحكام الإسلامية والمعتقدات الدينية وأكد على ضرورة تعديل الأسس والدروس الطبية في جامعات العالم والجامعات الإسلامية الإيرانية ويتم ذلك التعديل في ضوء المبادئ والأحكام الإيرانية الإسلامية.

وفي القسم الخاص بوزارة البلاط تحدث الكتاب عن خصوصيات وواجبات الشاه الذي هو بمنزلة رب الأسرة ويجب أن تتوافر فيه صفات ومزايا الآوبة وأن يقوم بنفس الواجبات التي يجب أن ينهض بها الأب وأهم هذه الواجبات أن يخضع هو نفسه في سلوكياته وتصرفاته خضوعاً تاماً للأحكام الإسلامية والشيعية وأن يواظب بشكل دائم على حضور صلاة الجمعة والعديد.

ويتضمن القسم الأخير من الفصل الثاني من كتاب المرشد بحثاً قصيراً عن الحياة النيابية ومجلس الشورى الوطني يبدأ بتساؤل حول الأسس النيابية حيث يرى مؤيدو الجمعية أن الثورة النيابية كانت ثمرة لتضحيات المسلمين المساكين الذين ضحوا بأرواحهم عن جهل. فمن وجهة نظره أن الثورة النيابية كان لها الكثير من الآثار الشؤم منها إراقة الدماء الذكية لأعز الزعماء الدينيين الشيخ فضل الله نوري.

يحتوي الفصل الثالث، على توصيات مقدمة للملك ورؤساء جمهوريات العالم والسفراء والوزراء المفوضين من قبل الممالك المختلفة، وأيضاً الإذاعات والصحف وعلماء وكتاب العالم والخطباء المؤمنين وعلماء وكتاب إيران بأن ينقلوا ويترجموا كتاب مرشد الحقائق أو جزءاً منه إلى العالم الكبير وأن يبلغوا آرائه ووجهات نظره باللغة الفارسية والعربية إلى كل أبناء الإسلام وإيران.

الفريق الاقتصادي لخاتمي يحتاج لتغيير ولكن ! حوار مع عدد مع نواب المجلس وخبراء الاقتصاد

صدى عدالت (صوت العدالة) ٢٦/١/٢٠٠٣

الحكومة ثمة نقاط عدة يجب أخذها في الاعتبار وهي:

أ - أن تغيير الحكومة في الوقت الحالي لن يكون له فائدة فالاستقرار عنصر هام في تحقيق الأهداف ومن هذا المنطلق فبدلاً من التعديل لا بد من توجيه دعم أكثر للمسؤولين ودعم خططهم التنفيذية.

ب - نظراً لأهمية القضايا الاقتصادية في الدولة ودورها في جذب اهتمام الشعب فيجب أن يتابعها الرئيس يومياً ويصدر تعليماته لتصحيح الأخطاء.

ويجب أن نعتبر أن عدم وجود عناصر مناسبة ذات كفاءة هي مشكلة عامة لا تقتصر على القطاع الاقتصادي فقط فالمشكلة منتشرة في كافة القطاعات. كما لا يجب أن نقول أن هؤلاء المسؤولين هم الأفضل ولا يوجد أفضل منهم فهناك دائماً من هم أفضل في الخبرة العلمية والتنفيذية. والتغيير في الوزارة لا يعتبر إشارة إلى فشل الحكومة فالهدف هو الدفاع عن الاستقرار واعتبار المحافظة على الوضع الموجود أهم من التغيير، ولكن إذا وجدت عناصر أنسب وأفضل لم يتم اختيارها في البداية يجب أن نبحث عنهم للاستفادة من كفاءتهم واستعدادهم لتحسين وضع الاقتصاد في الدولة.

واعتقد أن رئيس الجمهورية يستطيع بسهولة أن يقرر من هم الأشخاص الذين يستطيعون تنفيذ توجهاته. فالتعاون بين المسؤولين سيتم بشكل أفضل عن طريق رئيس الجمهورية للحصول على نتائج إيجابية، مع اختيار الأفراد المتميزين والكفاءات وإيجاد سيناريو جديد لهذا الفريق بدلاً من خلق تحديات وتوترات في الدولة، الأمر الذي

يعتبر عدم التوافق والانسجام بين مجموعة اتخاذ القرار في الدولة وعدم وجود نموذج واستراتيجية واضحة للمجموعة القائمة على اقتصاد الدولة بمثابة المشكلة الكبرى التي تواجه الحكومة. هذا الأمر أوجد معضلات وعوائق في طريق عمل الأجهزة التنفيذية خلال الأربع والعشرين عاماً الأخيرة.

ولم تتحرك الدولة خلال هذه الفترة على خط فكري واحد، وقد أحدث هذا الأمر ارتباكاً في جميع أركان الدولة وهو الأمر الذي جعل المستثمرين الأجانب في موضع تشكك وتردد بالنسبة لاستقرار السياسات والقوانين والإجراءات التنفيذية وسياسة الحكومة الإيرانية.

وبالنظر لما سبق، يتضح أن المجموعة القائمة على اقتصاد البلاد غير متناسقة، ولحل هذه المشكلة لا بد من إعادة النظر في هيكل الأجهزة الاقتصادية وإعادة إصلاح أساليبها.

يجب على رئيس الجمهورية الاستماع للخبراء والمستشارين وأصحاب الرؤى من أجل تحديد التوجهات والأسس العامة للحكومة واختيار الأشخاص الذين يستطيعون تنفيذ برامجه وأهدافه.

في هذا الخصوص قامت جريدة صدى عدالت بإجراء هذا الحوار مع عدد من خبراء الاقتصاد وأعضاء المجلس حول ضرورة أو عدم ضرورة تعديل أو تغيير الفريق الاقتصادي، وهل السيد خاتمي يرغب في الحفاظ على الهيكل الحالي للفريق الاقتصادي أم لا؟

يقول إيرج نديمي نائب لاهيجان بمجلس الشورى:

فيما يتعلق بتغيير الوزارة والفريق الاقتصادي في

قد يسبب أضراراً لاقتصاد الدولة، والمصلحة العامة تقتضى عمل ذلك.

الأمر الهام هنا هو الحصول على رضا الشعب، فإذا كان التغيير والتعديل الوزاري موضع ثناء ورضا الشعب يجب أن يتم، ولو كان غير ذلك فمن الضروري عدم القيام به.

على سبيل المثال، قضية الفساد لو أن الحكومة ترغب في كسب رضا الشعب فعليها القضاء على عناصر الفساد ولا يمكن القول بأن عمل ذلك سوف يغضب الشعب.

يجب أن يرى الشعب ما يريده وما يقوله موجوداً في الواقع ولا يجب أن تقتصر الحكومة في مسؤولياتها حتى لا تتسبب في ظهور مشكلات بينها وبين الشعب ولو وجدت مشكلات يجب حلها بأسرع وقت.

ويقول سيد شمس الدين وهابي عضو المجلس عن طهران وعضو اللجنة الاقتصادية بالمجلس: إن خاتمي أكثر ميلاً للمحافظة على الوضع الموجود. وبخصوص تغيير أو تعديل الوزارة لم تأخذ رئاسة الجمهورية قراراً ولكن لو تحقق هذا الأمر بالطبع سوف نرحب به. وفي اعتقادي سيشكل ذلك حركة تجديد وسيعقبها تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي للدولة.

كما أن تغيير أو تعديل الوزارة لن يصبح موقوتاً بزمان ولا يمكن توقع زمن حدوثه ولا الأعضاء الجدد، وفي رأيي إن هذا الموضوع يمكن أن يترك لرئيس الجمهورية وسوف ترد رئاسة الجمهورية إيجابياً فيما يتماشى مع مصالح الجمهورية.

ولا يمكن أن يكون للتعديل الوزاري في الظروف الحالية تأثير جدي في الداخل أو على المستوى الإقليمي، لكن يجب أن نقتنص الفرص الأفضل وأن نستفيد منها على نحو أحسن.

ويقول المهندس بهاء الدين أوب عضو المجلس عن سنندج، وديفاندره وكامياران وعضو لجنة التعمير: في رأيي إن دولتنا تفتقد للنظام العلمي في إدارة شئونها ومن الطبيعي أن يبرز دور الأفراد وبرؤى خاصة يمكن أن يكون لهم تأثيرات إيجابية وسلبية على اقتصاد دولتهم.

وبناءً عليه أستطيع القول بأن هيكل حكومة خاتمي في الدورة الثانية لرئاسة الجمهورية لم يكن هيكلًا ناجحاً وقلمًا حدثت نجاحات في قطاعات مثل القطاع الاقتصادي كقطاع الإصلاح الضريبي

وقانون جذب الاستثمارات الأجنبية وإصدار تصريح لإنشاء بنوك خاصة. وشركات خاصة وتمثل إحدى سلبيات الفريق الاقتصادي لحكومة خاتمي في عدم إصلاح هيكل الميزانية السنوية فقد أصبح يستخدم ميزانية مكتوبة بشكل تقليدي حتى ميزانية عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ والتي إدعوا أنها أعدت بأسلوب حديث. وفي المجمل لو أن السيد خاتمي لم يتحرك في الفرصة الباقية لتعديل حكومته أو لم يدعمها بشخصيات مناسبة فإنه سوف يواجه في الساحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تحديات جمة.

ولا يمكن التنبؤ بمن سيكون موضع التغيير ومن هم الأعضاء الجدد ومتى سيتم التعديل. والجميع ينتظر أن تكسر الحلقة المغلقة للموجودين وأن يستعين خاتمي بالشخصيات الجديدة والتي لم تأخذ فرصتها للخدمة في ساحة الدولة.

وعلى الرغم من كل الاحصاءات فإن السيد خاتمي لديه الكثير من الهيئات المدنية والأوجه المبشرة. لكن للأسف يستعين بنفس الأشخاص الذين كانوا في المكان ذاته من قبل وظلوا بلا نتيجة أو تقدم.

وبالطبع لا يجب أن ننسى أن معدل النمو الاقتصادي خلال العامين الماضيين أقل من قطاعات أخرى بكثير وبناءً عليه أطلب من السيد خاتمي أن يتم هذا التعديل بسرعة.

ولا أستطيع القول بأن السيد خاتمي يريد المحافظة على الوضع الحالي وعلى الرغم من المشاورات الواسعة إلا أنه لم يحدث أي اتفاق بشأن هذا التغيير.

أما سعيد ليلاز الصحفي والخبير الاقتصادي فيقول: لم تعلن الحكومة عن أي نية لإجراء تعديل وزاري بشكل رسمي أو غير رسمي ولم نسمع أي شيء حول هذا الموضوع ولهذا لا أعتقد أن هذا الأمر جدي لكن من الممكن أن يتم البحث فيه من الناحية السياسية، وأنا لا أحبذ هذا ولا أرى ضرورة في إجراء تغيير وزاري والقطاع الاقتصادي يسير بتجّاح والمؤشرات كلها تؤكد على هذا، فمعدل نمو الاقتصاد وصل إلى ٦٪ وانخفض معدل التضخم من ١٥٪ إلى ١١.٥٪ وتزايد معدل الاستثمارات في الدولة وحدث تقدم كبير في المسائل المالية والنقدية.

وأعتقد أن الوضع الاقتصادي غير مقلق ولنفس السبب أعتقد أن بحث إجراء تعديل أو تغيير وزاري له أسباب سياسية أكثر من أي شيء آخر، أما

بخصوص الشخصيات الجديدة وموعد التغيير فليس لدى رؤية فى هذا الموضوع حيث أننى أعتبر أن الأمر لا يستدعى إجراء تعديل فليس لدينا مشكلات اقتصادية كبيرة وظروفنا الاقتصادية جيدة كما أن الظروف الدولية لا تستدعى إجراء مثل هذا التغيير. وفى تصورى إن أى تغيير فى الفريق الاقتصادى سيكون له آثار سلبية على الاقتصاد والانسجام فى التركيبة الوزارية هام لكن وجود توجهات فكرية متعددة لا يعنى وجود مشكلات أو عدم تنظيم فاختلاف الرؤى قد يكون لصالح الاقتصاد القومى أما التعبير فيمكن أن يسبب أضراراً بالغة بالعمل الوطنى.

نعلم أنه يتبقى عامان من فترة رئاسة السيد خاتمی وأعتقد أنه يحاول بذل جهوده من أجل تنفيذ برامجه وأهدافه قبل انتهاء فترته الرئاسية كما يحاول الحفاظ على الوضع السياسى والاقتصادى وعلى نفس الفريق الاقتصادى حتى يحصل على نتائج أفضل. وأظن أن السيد خاتمی يثق فى فريقه الاقتصادى وليس لديه أى تشكيك فى كفاءتهم.

ويقول الدكتور محمد خوش جهره الخبير الاقتصادى: إن البحث فى أداء الحكومة الحالية هو أمر يحظى باهتمام بالغ فالقصور والمشكلات الموجودة فى الاقتصاد القومى ناجمة عن اتخاذ سياسات متناقضة فى النواحي الاقتصادية واختلاف الرؤى.

ليس المهم حدوث تغييرات جديّة لكن المهم هو حسن التنظيم والإدارة و تغير الفكر وأعتقد أنه لن يتم تغيير الفريق الاقتصادى لخاتمی. فالمشكلات الاقتصادية لإيران مشكلات متعددة وتدرج كلها تحت بند مشكلات داخلية وهى دوماً ناتجة عن ضعف الإدارة وفشل بعض الأجهزة واتخاذ سياسات متناقضة وفقدان الاستراتيجية الفعالة للتنمية الوطنية، لكن يجب بحث العوامل الخارجية المؤثرة على الوضع الداخلى كالأزمات الإقليمية والضغط الاقتصادى العالمية واهتزاز أسعار النفط، وعلى كل حال فالخبراء يعتبرون أن أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد القومى هو عدم الانسجام واختلاف الرؤى بين مسئولى الحكومة على مستوى الإدارة الاقتصادية.

وبخصوص وزراء حكومة خاتمی وخصوصاً الفريق الاقتصادى فهو يتمتع بالتوافق والانسجام الكافى، لكن كل حكومة معرضة للفشل والانهيار ولا بد من

التغيير وهو أمر طبيعى يمكن أن تتعرض له أى حكومة.

ويقول الدكتور بهمن آرمان الخبير الاقتصادى: بالطبع لا نستطيع أن نحصر الفريق الاقتصادى لحكومة خاتمی فى رئيس البنك المركزى ورئيس الإدارة والتخطيط ووزير الاقتصاد والمالية لأنه إضافة إلى هؤلاء يوجد وزراء ترتبط أعمالهم بالاقتصاد كما توجد مؤسسات أخرى لها دور فى تنشيط الاقتصاد مثل الزراعة والصناعة والمواصلات والطاقة والنفط. وفيما يختص بهذه القضية فإن الأوضاع الاقتصادية للدولة خلال عهد خاتمی ليست طيبة وكل الأرقام والإحصاءات تدل على انخفاض معدل النمو الاقتصادى مقارنة بالفترة الرئاسية السابقة التى كانت الساحة الاقتصادية خلالها تدل على تحسن الأوضاع حتى أن رؤوس الأموال الثابتة قد تضاعفت خلالها أيضاً.

وبالنسبة لمنظمة الإدارة والتخطيط فلم تعد قادرة على العمل بفاعلية فى اقتصاد الدولة لأنه لم تجر تغييرات فى هيكل الإصلاح. وباستثناء وزير الطرق والمواصلات الذى يبذل جهداً كبيراً من أجل التنمية وتحسين الأوضاع فإن باقى الوزراء لم يحظوا بأى نجاح فى تنمية اقتصاد الدولة. لذلك يجب أن تطرح مسألة تعديل الوزارة والفريق الاقتصادى لخاتمی لأننا نريد حكومة نشيطة، تتناسق جميع مؤسساتها مع بعضها البعض. لقد أصبح تعديل الوزارة ضرورة وكل القرائن والإحصاءات تشير إلى أن الفريق الاقتصادى لخاتمی لم يكن قادراً على تقديم خدمات تتناسب مع مطالب الشعب وليس لديه خبرة للاستفادة من الاحتياطى النقدى بشكل سليم أو تنفيذ المشاريع غير المكتملة كمشروعات التنمية الصناعية. فنحن نحتاج لحكومة أكثر تماسكاً يكون لديها استعداد أفضل لدفع المخاطر عن الاقتصاد الوطنى.

إننى لست راضياً عن أداء حكومة خاتمی لأن دولة مثل إيران لديها ثروات طبيعية كثيرة وقدرات تجعل شعبها يعيش حياة أفضل لا يعانى من زيادة البطالة ومعدل التضخم.

وبناء عليه، يجب أن يعرف الشعب أن هذا الوضع السيئ للاقتصاد هو نتيجة لسياسات اقتصادية خاطئة وأن تعديل الوزارة وتعيين أشخاص أكثر كفاءة لتنمية الاقتصاد وخدمة الشعب هو أفضل من المحافظة على الوضع الحالى كما هو.

خصخصة البنوك: تغيير في المحتوى

■ سروش خسروی ■ همشهری (المواطن) ۲/۱۰/۲۰۰۳

٤٨

لكن الجديد في الموضوع هو قضية خصخصة البنوك. وعلى غرار ما اتبعته سياسة الدولة من عمليات خصخصة للشركات، بدأت تتبع نفس الأسلوب في المجال البنكي وبنفس المنطق.

جدير بالذكر أن إصدار تصريح بتأسيس بنكين خاصين لأول مرة منذ قيام الثورة الإسلامية، من قبل البنك المركزي، قد تبعته عدة إجراءات خاصة حيث أتاح سوق الأوراق المالية في إيران الفرصة لعرض أسهم البنوك الحكومية في سوق رأس المال. وفي هذا السياق تم اتباع سياسات وبرامج جديدة من قبل بعض البنوك شبيهة لبرامج القطاع الخاص، وقد استعد سوق المال الإيراني لإدخال بنوك ومؤسسات مالية غير بنكية ساحة المنافسة في القطاع المالي الاقتصادي الإيراني. وفي إطار الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في مجال خصخصة البنوك فقد نجح النظام البنكي الإيراني في انتهاز أساليب أكثر قدرة على الاستفادة مع الأخذ بآلية الحفاظ على المستثمرين واستقرار حقوق الملكية.

وفي حين يتم وضع أهداف كبرى في الشركات الحكومية فإن إمكانية تحقيق هذه الأهداف منعدمة تقريباً نظراً لما تفتقده الشركات الحكومية من رؤية محددة، ونتيجة للافتقار إلى الكفاءات.

عقبات متتالية في سبيل خصخصة البنوك الإيرانية:

تم طرح قضية خصخصة البنوك الإيرانية في ظروف كانت متماشية مع ما رآه المحللون من أن القطاع المالي الإيراني مازال بعيداً عن المستوى العالمي، حيث يتم تجاهل الواقع الذي مفاده أن القطاع المالي يمكن أن يؤدي دوراً بارزاً في تحريك القطاع الاقتصادي الراهن ومضاعفة الإنتاج، فقد تغير النظام المصرفي الإيراني بشكل تام منذ نجاح الثورة

توافق انتشار عمليات الخصخصة في اقتصادات الدول المختلفة مع بروز ظاهرة العولمة، وقد تباينت آثار عملية الخصخصة ومدى نجاحها في العديد من دول العالم. وقد انتهجت إيران سياسة الخصخصة متماشية في ذلك مع التطورات الاقتصادية العالمية. وبشكل عام تنفذ عملية الخصخصة عادة بهدف تفعيل نشاط المؤسسات الاقتصادية وتوفير دخل حكومي متزايد والارتقاء بالكفاءة وتحسين وترشيد المصادر بشكل أفضل.

وإذا نظرنا إلى العديد من دول العالم فقد تركزت الخصخصة فيها على الصناعات الثقيلة والمعادن وصناعة الطائرات والشحن والنفط والغاز و... وإلى حد ما نجحت شركات الإنتاج في إبرام صفقات تجارية مع شركات عالمية ضمن مسيرة الخصخصة. لكن تم في النهاية طرح الخصخصة في القطاع المالي خاصة البنوك بوصفها أحد الركائز الهامة في ميدان الخصخصة. فقد لعبت البنوك دوراً هاماً في تحقيق التنمية والمساعدة في توفير المدخرات لصالح الاقتصاد.

وطبقاً للدراسات التي أجريت على موضوع الخصخصة فقد تم زيادة النمو الاقتصادي للدول بفضل توجيه الودائع للمشروعات الاستثمارية المناسبة. وفي هذا الاتجاه تهتم السلطة السياسية بقضية تفعيل دور البنوك ضمن النظام المالي بالدولة بوجه عام. وقد اعتبرت عملية الخصخصة محور الأبحاث الاقتصادية في إيران الرامية إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة. وفي إيران يعتقد الخبراء أن أسباباً عديدة وراء زيادة عمليات الخصخصة حيث تشير الإحصاءات إلى أن مسيرة الخصخصة على مدى العشرة أعوام الماضية تعادل نصف ما حققته عمليات الخصخصة في عام ۲۰۰۲.

الإسلامية وأصبح ضمن مهام الحكومة الأساسية. لكن مع ذلك لم يتمكن النظام المصرفي حتى الآن من النهوض بنفسه إلى مستوى المعدلات المطلوبة. وبينما انتشرت في العديد من الأوساط عبارات من قبيل الفائدة والكفاءة، فقد واجه النظام المصرفي الإيراني مشكلات عديدة، وبصرف النظر عن المكانة الراهنة فإن السياسات الإصلاحية لنظام البنوك والخصخصة في إيران تستلزم الاهتمام باختصاصات البنك المركزي ومسئوليته.

لم يكن ثمة تنافس عملي داخل النظام المصرفي الإيراني قبل تأسيس بنكين خاصين، حيث تشير الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع إلى أن التنافس يتيح الفرصة لتحسين الأسلوب، وبينما خضعت البنوك الإيرانية للهيمنة الحكومية فإنها لم تهتم بالمنافسة عندما وجدت نفسها غير ملزمة بمقارنة أدائها مع البنوك الأخرى، وخلال تلك الفترة لم نشهد أى تقييمات أجريت حول أسلوب مديري البنوك.

من العقبات الأخرى التي واجهت النظام البنكي الإيراني يأتي عدم الشفافية في الحسابات البنكية حيث لا يتم استغلال الحسابات البنكية داخل النظام البنكي الإيراني بشكل كامل الأمر الذي يؤدي إلى تبديد جزء من الموارد المتاحة.

ومن حيث المعايير الدولية لقياس الأنشطة البنكية تعتبر البنوك الإيرانية في حالة إفلاس، لأنه لا يتم دفعها لاستغلال رأس المال بداخلها، في نفس الإطار ينخفض الوجود والنشاط البنكي الإيراني داخل منظومة الاقتصاد العالمي مقارنة بالنظم البنكية للدول الأخرى.

ومن أهم العقبات أيضاً أن نظام قواعد المعلومات لم يدخل حيز التنفيذ في معظم البنوك الإيرانية ولو بشكل مدور، وقد ساهم ذلك في تشتيت المعلومات والتأخير في جمعها وترتيبها، كما أعاق اتخاذ قرارات بشكل حاسم، فقلما كانت لدى البنك القدرة على تقديم تقارير عن نشاطه السنوي خلال مهلة الأربعة أشهر القانونية بعد العام المالي. وقلما يتم استغلال آليات إدارة معدل المخاطرة في البنوك الإيرانية. لذات السبب يجهل العديد من البنوك نسبة تعرضها للمخاطرة.

لكن ما هي الوسيلة التي تستطيع من خلالها البنوك الإيرانية والنظام المصرفي الوصول إلى المعدل

المطلوب؟ إن تفعيل نشاط النظام المصرفي الإيراني يتطلب إجراءات عديدة، للوصول إلى المعدلات المطلوبة. من الضروري أيضاً تمكين البنك المركزي من العمل بشكل مستقل من خلال قيامه بوضع البرامج التي تساعد في مسيرة إتمام مهامه الأساسية. كذلك على البنك المركزي إتاحة الفرصة أمام أنشطة البنوك والمؤسسات المالية غير البنكية في نطاق التنافس.

يجب إعطاء البنك المركزي أيضاً السلطات الكافية لضبط الأنشطة البنكية مع الاحتفاظ بمستوى رقابة عن طريق آليات مباشرة أو غير مباشرة. وفي حين يتحتم على البنك المركزي تدوين تقارير عن التعهدات البنكية، على مديري البنوك الالتزام بالشفافية بوصفها حجر الأساس في الأنشطة البنكية. كما أن على مديري البنوك وضع أسس الربح الاقتصادي على قائمة أولوياتهم آخذين بأنظمة البحث والمحاسبة التي تضمن سلامة الأنشطة البنكية مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ عمليات رقابية مستمر.

البنوك الخاصة في إيران:

تأسس أول بنك خاص إيراني في عام ١٩٤٩ وهو بنك التجارة الإيراني. وفي عام ١٩٥٢ تم إنشاء ٤ بنوك خاصة في إيران هي بنك الصادرات والمعادن - بنك طهران - بنك تأمين التجار - بنك فارس، وبينما تم تمويل رؤوس أموال ٢ بنوك من جانب أصحاب رؤوس أموال إيرانيين. تم تمويل بنك طهران فقط برأس مال إيراني أجنبي مشترك. وفي الفترة من عام ١٩٥٥ وحتى عام ١٩٦٠، تأسست ١٠ بنوك خاصة كان منها بنكان برأس مال إيراني و ٨ بنوك برأس مالي إيراني أجنبي، وبحلول نهاية عام ١٩٦١ وصل عدد البنوك الإيرانية الحكومية والخاصة والأجنبية إلى ٢٨ بنكاً. وفي تلك الفترة يمكن الإشارة إلى التزايد التدريجي لفروع البنوك الملكية وبرامج التنمية الاقتصادية والحاجة المتزايدة إلى الخدمات البنكية بوصفها أهم العوامل الرئيسية في التنمية وزيادة أعداد البنوك الإيرانية.

وبعد نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ بلغ عدد البنوك الخاصة ٢٧ بنكاً، تم تقسيمها من حيث نوع رأس المال والتأمينات إلى ٣ أقسام رئيسية هي:

- ١ - بنوك خاصة دفع رأس مالها وتعهدها بها مستثمرون إيرانيون وكان عددها ١١ بنكاً.
- ٢ - بنوك خاصة مختلطة، وكانت رؤوس أموالها

مشتركة من جانب مستثمرين إيرانيين وأجانب. وكان عددها ١٢ بنكاً.

٣ - بنوك إقليمية (مناطق) دفع رأس مالها مستثمرون إيرانيون وكان عددها ٣ بنوك فقط.

وبينما انقسمت البنوك الخاصة بالدولة من حيث النشاط البنكي إلى ٢٥ بنكاً تجارياً و ٣ بنوك تخصصية فقد ساهم المستثمرون الأجانب في ١١ بنكاً خاصاً تجارياً وفي بنكين من البنوك التخصصية وظل ١٤ بنكاً تجارياً خاصاً وبنك تخصصي تابعاً للمستثمرين الإيرانيين.

مسيرة البنوك الخاصة داخل النظام البنكي بالدولة:

يوضح الجدول رقم (١) حالة رأس المال المدفوع ونسبة مشاركة أصحاب الأسهم الأجانب في البنوك الوطنية طبقاً لإحصاءات منتصف فبراير ١٩٧٩ . وقد كان إجمالي رأس المال المدفوع للبنوك المذكورة حوالي ١١.٤ مليار ريال (١ دولار = ٨٢٠٠ ريال). شارك الأجانب في رأس مال البنوك التجارية المختلطة بحوالي من ٣٠ - ٤٠٪. وفي رأس مال البنوك التخصصية المختلفة بحوالي من ١٥ - ١٨٪. وفي إجمالي رأس المال المدفوع في البنوك الوطنية بحوالي ١٣٪ (أي ما يعادل ١٤ مليار ريال). كما كان إجمالي ودائع القطاع الخاص لدى البنوك الوطنية حوالي ٧٥٦ مليار ريال. وبشكل عام كانت أموال أو قروض البنوك الوطنية حوالي ٤٤٪ من إجمالي القروض التابعة للنظام البنكي بالدولة وهي حوالي ١٥٠٧ مليار دولار.

إن دراسة الأرباح الخاصة بالبنوك الخاصة التي تم تأميمها خلال أعوام ١٩٧٤ - ١٩٧٨ ومقارنتها بنسبة رأس المال المدفوع من تلك البنوك يشير إلى أن الدمج السنوي في المتوسط تعدى ٢٠٪. وفي البنوك المختلطة حوالي ٢٢٪ مقارنة برأس مالها المدفوع، بعبارة أخرى تم إعادة أصل رؤوس أموال البنوك سالفة الذكر إلى أصحاب الأسهم.

وتشير دراسة أجريت حول حالة أصحاب أسهم البنوك في حقبة التأميم إلى أن حوالي ٢١٤ ألف شخص حصلوا على أسهم البنوك والمؤسسات المؤممة حيث بلغت قيمة رأس مال تلك المؤسسات ما يعادل ١٥٠ مليار دولار (من دون قيمة رأس مال شركات الادخار وقروض الإسكان) وحصلت المؤسسات الحكومية على ١٠.٩٪ من إجمالي رأس المال، والبنوك على ٢٥.١٪ وأصحاب الأسهم الأجانب على

٧.٨٪ وأشخاص عادييين على ٤٠٪ وأشخاص أعيدت إليهم أموالهم طبقاً لقرارات مجلس الشورى على ١٥.٣٪.

كذلك يوضح الجدول رقم (٢) حالة البنوك الخاصة التي دخلت بورصة طهران للأوراق المالية في منتصف يونية ١٩٧٦. وفي ذات الشهر حصل على عضوية البورصة ٢٠ بنكاً فقط من إجمالي ٢٥ بنكاً إيرانياً كان منها ١٥ بنكاً تجارياً و ٥ بنوك تخصصية بالإضافة إلى أكثر من ٣٦٠٠ شخص من أصحاب الأسهم وكان ٤٩٪ من أسهم البنوك الخاصة معروضة للبيع والشراء.

قانون تأميم البنوك:

في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية حصلت كل من لائحة تأميم البنوك ولائحة تأميم مؤسسات التأمين ومؤسسات الاعتماد على موافقة مجلس شورى الثورة وذلك في منتصف عام ١٩٧٩. وتم تحويل ملكية جميع البنوك وشركات الادخار وقروض الإسكان من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي. وفي هذا السياق يمكن استعراض أهم الأسباب الكامنة وراء اتخاذ مثل هذا الإجراء:

١ - الحيلولة دون انتقال الودائع إلى خارج الدولة.
٢ - الحد من اختلاس الاعتماد العام المخصص للبنوك.

٣ - الحد من إعاقة متطلبات البنوك.

٤ - الحد من وقف المعاملات البنكية.

ويشتمل قانون تأميم البنوك على المادتين التاليتين:
مادة ١: من أجل الحفاظ على الحقوق ورؤوس الأموال الوطنية وبهدف دفع عجلة الإنتاج بالدولة وضمان توافر الودائع والمدخرات الشعبية في البنوك، تكون الموافقة على ملكية أي مشروع مشروطة بما يلي:

- التشديد على عدم انتقال رؤوس الأموال بصورة غير شرعية إلى الخارج والتشديد على الدور المحوري للبنوك في اقتصاد الدولة وارتباط اقتصاد الدولة بالمؤسسات البنكية.

- ضرورة تنسيق الأنشطة البنكية مع مختلف الهيئات بالدولة.

- ضرورة ممارسة الأنشطة بما يتوافق مع المبادئ الإسلامية.

يتم إعلام كافة البنوك القومية بهذا القانون بدءاً من تاريخ الموافقة عليه وتستطيع الحكومة تعيين

مديرى البنوك بشكل مباشر.

مادة ٢: منذ ذلك التاريخ تكون توقيعات المديرين الذين تم تعيينهم من جانب الحكومة هي الوحيدة ذات الاعتماد القانوني.

الفقرة ٤٤ من الدستور والبرنامج الثالث للتنمية الاقتصادية:

بموجب الفقرة ٤٤ من الدستور، يعتمد النظام الاقتصادي على الركائز الثلاث، القطاع الحكومي والتعاوني والخاص مع برنامج تخطيطي منظم وصحيح، ويشتمل القطاع الحكومي في هذه الفقرة على جميع الصناعات الثقيلة والصناعات الأساسية والتجارة الخارجية والمعادن الثقيلة والتأمين و... وتتم ممارسة هذه الأنشطة ضمن النظام المصرفي الذي وضع في شكل ملكية عامة وتحت سلطة الحكومة وفيما يتعلق بنشاط النظام المصرفي وارتباطه بالفقرة ٤٤ من الدستور توجد رؤيتان:

- الرؤية الأولى تتمثل في أن تواصل الحكومة إدارة شئون البنوك بالدولة وتأمين البنوك بمعنى امتلاك الحكومة للنظام المصرفي للدولة بالكامل.

- الرؤية الثانية ترى أن عبارة "تحت سلطة الحكومة" لا تعني بصورة مطلقة احتكار الحكومة وبذلك تكون عمليات الخصخصة الأخيرة مؤيدة لتلك الرؤية.

وبناءً على تعديل قانون كيفية إدارة المناطق الصناعية والتجارية الحرة الذي وافق عليه مجلس الشورى الإسلامي بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٩، وأدخل عليه مجمع تشخيص مصلحة النظام تعديلات جديدة بتاريخ ٢٠/٧/١٩٧٩ تم الإعلان عن إنشاء بنك ومؤسسة اعتمادية في صورة شركة مساهمة برأس مال داخلي وخارجي في المناطق الحرة، ثم أعيدت قراءة المادة ٤٤ من الدستور في قانون البرنامج الثالث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وطبقاً للمادة ٩٢ و ٩٨ منه، تم السماح بإنشاء مؤسسات اعتمادية غير بنكية وبنوك من جانب القطاع الخاص

النظام البنكي الإيراني:

كان النظام البنكي الإيراني يحتوي على ٦ بنوك تجارية و ٤ بنوك تخصصية، جميعها تابع للقطاع الحكومي، حتى عام ٢٠٠٠. وابتداءً من عام ٢٠٠١ فقط تم تضمين البنوك الخاصة حديثة الإنشاء في النظام البنكي بالدولة وذلك بشكل تدريجي.

وقد كان نصيب أموال البنوك التجارية من إجمالي

الأموال في عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠١، يعادل ٨,٨٪ ونصيب أموال البنوك التخصصية ١٧,٩٪. وبذلك كان الجزء الأكبر منها لصالح البنوك التجارية.

مؤسسات الاعتماد غير البنكية:

تحتوي مؤسسات الاعتماد غير البنكية في إيران على صناديق القرض الحسن ومؤسسات اعتماد أخرى ويوضح الجدول رقم (٣) أموال مؤسسات الاعتماد غير البنكية ونصيبها من إجمالي أموال النظام البنكي بالدولة خلال الفترة من عام ١٩٩٦ وحتى عام ١٩٩٨ حيث وصل نصيب أموال مؤسسات الاعتماد غير البنكية من صفر٪ في عام ١٩٩٦ إلى ١٤,٠٪ في عام ١٩٩٩، ثم وصل في عام ٢٠٠٠ إلى ضعف ما حققه في عام ١٩٩٩، وإلى حد ما كان للقطاع الخاص وجود في النظام البنكي بالدولة خلال عام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، حيث تم افتتاح بنك الاقتصاد الجديد برأس مال ٢٥٠ مليار ريال ثم البنك الثاني في أعقابه تحت اسم "بنك بارسيان".

- صناديق القرض الحسن:

تم تأسيس أول صندوق للقرض الحسن في عام ١٩٦٩ ووصلت المسيرة المتنامية لأعداد الصناديق خلال الأعوام من ١٩٦٩ وحتى ١٩٧٩ إلى ٢٠٠ صندوق، لكن ابتداءً من عام ١٩٧٩ ونتيجة الإقبال الشعبي الكبير تضاعف عدد الصناديق ١١ مرة ووصل في عام ١٩٨٦ إلى ٢٢٠٠ صندوق، ثم ٣٠٠٠ صندوق في عام ١٩٩٦.

وتوجد عدة أسباب قد أسهمت بشكل كبير في تنامي أعداد الصناديق من ضمنها:

١ - انتشار الدين في أوساط المجتمع عقب نجاح الثورة الإسلامية التي أسهمت في زيادة اهتمام الشعب بالمحتاجين والضعفاء.

٢ - زيادة التضخم في فترة الحرب المفروضة (الحرب العراقية الإيرانية) وعدم إتاحة التسهيلات اللازمة مما دفع الشعب للتوجه إلى الصناديق التي قدمت التسهيلات بأقصى سرعة وبأقل التكاليف.

٣ - عدم وجود رقابة وتحكم على الصناديق من جانب الحكومة.

٤ - دعم منظمة الاقتصاد الإسلامي للصناديق.

ويوضح الجدول رقم (٥) أنشطة صناديق القرض الحسن في الدولة بينما يوضح الجدول رقم (٤) سرعة تنامي أعداد الصناديق في الدولة.

جدول رقم (١)

حالة رأس المال المدفوع ونسبة مشاركة أصحاب الأسهم الأجانب في البنوك
القومية القومية

إسم البنك	رأس المال المدفوع (بالمليون ريال)	نصيب اصحاب رأس المال الأجانب (%)
اعتمادات إيران	٢٠٠٠	٢٥
الاعتمادات التعاونية الإيرانية	٢٠٠٠	٠
إيران شهر	٣٠٠٠	—
إيران وبريطانيا	١٥٠٠	٢٥
إيران والشرق الأوسط	٢٠٠٠	٢٥
إيران والعرب	١٥٠٠	٢٣
الإيرانيون	٢٠٠٠	٢٥
التجاري الإيراني	٣٥٠٠	٠
الدولي الإيراني	٢٢٠٠	٢٥
الدولي إيران واليابان	٣٠٠٠	٢٧٥
بارس	٢١٠٠	٠
التجارة الخارجية الإيرانية	٤٢٠٠	٤٠
التجارة الإيرانية والهولندية	٣٠٠٠	٢٠
طهران	٧٠٠٠	٢٠
دار يوش	٢٠٠٠	٢٥
شهریار	٥٠٠٠	٠
صناعات إيران	١٨٠٠٠	٠
الصناعات الإيرانية	٧٧٠٠	٠
عمران	٤٠٠٠	٠
كار	٥١٧٠	٠
الروس وإيران	١٢٥٠	١٠٠
تنمية أنريجان	٧٤٦	٠
تنمية الخزر	٥٠٠	٠
تنمية خوزستان	٥٠٠	٠
التنمية والاستثمار الإيراني	٣٣٤٤	١٨,١٨
التنمية الصناعية والمعدنية الإيرانية	١٣٤٠٠	١٥,٢٠
التعمير	٤٥٠٠	٠
مجموع البنوك التجارية والتخصصية	١١١٣٧٤	١٢,٨٤

— المصدر: دورية بنك الصناعات الإيرانية العدد ١١ - شتاء ١٩٩٩.

جدول رقم (٢)

حالة البنوك الخاصة المشاركة في بورصة طهران للأوراق المالية

اسم البنك	مجموع الأسهم كل	عدد الأسهم المتداولة من جانب اشخاص حقيقيين (%) السهم		قيمة كل سهم ب (الريال) ×
اعتمادات إيران	١٥٠٠٠٠	٦١	٩١٥٠٠٠	١٠٠٠
إيران وبريطانيا	١٠٠٠٠	٥٣	٥٣٠٠٠	١٠٠٠٠
إيران والشرق الأوسط	١٠٠٠٠	٥٥	٥٥٠٠٠	١٠٠٠٠
إيران والعرب	٢٠٠٠٠	٤٦	٩٢٠٠٠	٥٠٠
الإيرانيون	١٠٠٠٠	٥١	٥١٠٠٠	١٠٠٠٠
الدولى إيران	٢٠٠٠٠	٤٠	٨٠٠٠	١٠٠٠٠
الدولى إيران واليابان	٢٠٠٠٠	٥١	١٠٢٠٠	١٠٠٠٠
بارس	١٠٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
التجارة إيران وهولندا	١٥٠٠٠٠	٦٢	٩٣٠٠٠	١٠٠٠
طهران	٢٠٠٠٠	٦٥	١٩٥٠٠٠	١٠٠٠
داريوش	٢٠٠٠٠	٥٢	١٠٤٠٠	٥٠٠٠
شهریار	٥٠٠٠٠	٩٨	٤٩٠٠٠	٧٥٠٠
صادرات إيران	١٠٠٠٠٠	١٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠
صناعات إيران	٥٠٠٠٠	٩٧	٤٨٥٠٠	١٠٠٠٠
كار	٣٠٩٠٠	٩١	٢٨١٠٠	١٠٠٠٠
التعمير	٦٠٠٠٠	٦٢	٣٧٢٠٠	٥٠٠٠
التنمية الصناعية والمعدنية إيران	٧٠٠٠٠	٥٧	٣٩٩٠٠٠	١٠٠٠
التنمية والاستثمار الإيراني	٢١٠٠٠٠	٦٠	١٢٦٠٠٠	١٠٠٠
تنمية أنزريجان	١٠٠٠٠٠	٣	٣٠٠٠٠	٥٠٠
تنمية الخزر	١٠٠٠٠٠	٦	٦٠٠٠٠	٥٠٠
المجموع	٢٣٩٠٩٠٠	٤٩	١١٧٣٧٠٠٠	-

* المصدر: دورية بنك صادرات إيران، العدد ١١ - شتاء ١٩٩٩

** ١ دولار = ٨٢٠٠ ريال.

جدول رقم (٣)

أموال البنوك والمؤسسات الاعتمادية غير البنكية

نوع البنك	١٩٩٦ ١٩٩٧	١٩٩٧ ١٩٩٨	١٩٩٨ ١٩٩٩	١٩٩٩ ٢٠٠٠	حصتها عن عام ٢٠٠٠-١٩٩٩ (%)	٢٠٠٠ ٢٠٠١	حصتها عن عام ٢٠٠١-٢٠٠٠ (%)
تجاري	١٧٣٧٨٨	١٨١٧٨٤	٢٢٠٣٥٢	٢٦٦١٧١	٨٣,٢٣٧٦	٣٢٨٧٥٥,٣	٨١,٨
تخصصي	٢٠٦١٤,١	٢٧٣٨٥,٧	٣٧٠٧٥	٥٣١٣٥,٦	١٦,٦١٦٧	٧٢١٣٢,٣	١٧,٩
مؤسسات اعتماد (غير بنكية)	.	.	.	٤٦٥,٩	٠,١٤٥٧	١١٤٦,٨	٠,٣
المجموع	١٩٤٤٠٢,١	٢٠٩١٦٩,٧	٢٥٧٤٢٢٧	٣١٩٧٧٢,٥	١٠٠	٤٠٢٠٣٤,٤	١٠٠

* المصدر: البنك المركزي، الإيراني المجلد - ١١

٥٤

جدول (٤)

عدد صناديق القرض الحسن في الفترة في عام ١٩٦٩ وحتى عام ١٩٩٧

العام	عدد صناديق القرض الحسن	عدد الصناديق حديث الانشاء	النمو السنوي للصناديق (%)
من عام ١٩٦٩-١٩٧٩	٢٠٠	٢٠٠	-
١٩٨٠-١٩٨١	٨٠٠	٦٠٠	٣٠٠
١٩٨٢-١٩٨٤	١٤٠٠	٦٠٠	٧٥
١٩٨٤-١٩٨٥	١٦٥٠	٢٥٠	١٧,٩
١٩٨٥-١٩٨٦	٢٠٠٠	٣٥٠	٢١,٢
١٩٨٦-١٩٨٧	٢٢٠٠	٢٠٠	١٠
١٩٩٦-١٩٩٧	٣٠٠٠	٨٠٠	٣٦

* المصدر: علي ماجدي، حسن جليزي، المال والبنك من النظرية حتى وضع السياسات، مؤسسة التعامل البنكي الإيراني،

طهران ١٩٩٦

جدول رقم (٥)

حالة قروض الانتاج التابعة لصناديق القرض الحسن

المقدار	الوحدة	السام	العنوان
٢٢٤٦	-	١٩٨٧ - ١٩٨٦	العدد الاجمالي لصناديق القرض الحسن بالدولة
٣٢١٥٣٧	مليون (ريال)*	١٩٨٧ - ١٩٨٦	القيمة الاجمالية لقروض صناديق القرض الحسن بالدولة
١٤٢	مليون ريال	١٩٨٨ - ١٩٨٧	متوسط قيمة القرض لكل صندوق
٢٣	(%)	-	متوسط معدل النمو السنوي للقرض المدفوع من الصندوق
١٥٠٠	-	١٩٩٧ - ١٩٩٦	عدد صناديق القرض الحسن تحت إشراف منظمة الاقتصاد الإسلامي
٢٠٠٠	-	١٩٩٧ - ١٩٩٦	عدد صناديق القرض الحسن بالدولة ككل
١١٣٣	مليون ريال	١٩٩٧ - ١٩٩٦	متوسط قيمة القرض لكل صندوق
٣٣٩٩٠٠	مليون ريال	١٩٩٧ - ١٩٩٦	القيمة الاجمالية لقرض الصناديق بالدولة
٢٩	(%)	١٩٩٧ - ١٩٩٦	نسبة القروض الانتاجية بالصناديق
١٥	(%)	١٩٩٧ - ١٩٩٦	نسبة القروض الزراعية
٩٨٥٧٢٠	مليون ريال	١٩٩٧ - ١٩٩٦	قيمة القروض الانتاجية لصناديق القرض بالدولة
٣٧٤٥٧٠	مليون ريال	١٩٩٧ - ١٩٩٦	قيمة القروض الانتاجية لصناديق القرض بالقرى
٣١٦١٠٧	مليون ريال	١٩٩٧ - ١٩٩٦	قيمة القروض الزراعية للصناديق بالمدن
٦٩٠٠٦٧٧	مليون ريال	١٩٩٧ - ١٩٩٦	القيمة الاجمالية للقروض الانتاجية التابعة للصناديق بالقرى
٦٥٣٣٦	مليون ريال	١٩٨٧ - ١٩٨٦	القيمة الاجمالية للقروض الانتاجية التابعة للصناديق بالقرى

المصدر:

- ١- علي عسجري، بحث ونقد تأثيرات صناديق القرض الحسن في النظام المالي والبنكي بالدولة، تقرير كلية العلوم الاقتصادية، جامعة طهران ١٩٨٩ - ١٩٩٠، صفحة ١٢٥ .
- ٢ - المركز الاحصائي - احصاء المحافظات - ١٩٨٦ - ١٩٩٦ .
- ٣ - منظمة الاقتصاد الإسلامي.

ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بين مؤيد ومعارض

٥٦

المؤكد أن هذا الخفض لا يعنى أن لجنة الدمج لن تسعى الى زيادة مصادر دخل جديدة للحكومة واستطرد قائلاً. تتمثل المهام التي كلفت بها هيئة رئاسة لجنة الدمج واللجان الأخرى، في البحث في إمكان إضافة مصادر دخل جديدة للحكومة بصورة واقعية وأكثر شفافية على أن تبلغ اللجان لجنة الدمج بنتائج أعمالها.

وقال صفايى فراهاتى: من أجل تنفيذ قانون حماية الاستثمار الخارجى، سمح للمرة الأولى بإنجاز مشروعات الطاقة المائية والبخارية والغاز بطاقة ١٢ ألف ميغاوات وإنشاء مصافى تكرير البترول حتى ٢٠٠ ألف برميل . وتنفيذ مشروعات الصرف الصحى فى طهران، ومد ٢٤٠٠ كم من السكك الحديدية و ١١٠٠ كم من الطرق السريعة الأكثر اتساعاً.

وأعرب عن أمله فى أن يؤدي ذلك إلى فتح الطريق لجذب الاستثمار الخارجى وحل جزء من مشكلات البطالة فى البلد . وأضاف مقرر لجنة الدمج بمجلس الشورى الإسلامى: فيما يتعلق بالمناطق النامية (جاز موريان - سيستان - طبرستان) صدرت التعليمات لوزارة البترول بالتنقيب عن البترول والغاز فى تلك المناطق. وإذا ما تم العثور على تلك الثروات الطبيعية، فسيتم استغلالها بطريقة مثلى حتى تعمل على تنمية هذه المناطق. وصرح قائلاً: وقد تم رصد الدخل المتوقع من تجميع العائدات فى الموازنة، حيث بلغت إجمالى الأرباح التجارية والجمارك على الواردات والضرائب على السلع والخدمات، ٢٦ ألفاً و ٥٦٠ مليار ريال، بلغت بعد تنفيذ لائحة تجميع العائدات ٢٩ ألفاً و ٥٧٣ مليار ريال. وأضاف صفايى: كما صدقت لجنة الدمج على إصدار السندات الحكومية البالغ قيمتها ٥ آلاف و ٤٠٠ مليار ريال.

٢- المجلس يبدأ مناقشة الميزانية

كيهان (الدنيا) ٢٨/١/٢٠٠٣

يبدأ مجلس الشورى الإسلامى، مع وقف مناقشات لائحة تعديل قانون الانتخابات، مناقشة ودراسة ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ .

صدّق مجلس الشورى الإسلامى على ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ فى ٢٨/١/٢٠٠٣. وقد أثارت تلك الميزانية ردود أفعال متباينة تركزت معظمها حول أسباب العجز المستمر فى الميزانية وسبل مواجهتها. وكانت أهم الساحات التى شهدت تبايناً فى الآراء حول الميزانية هى مجلس الشورى الإسلامى الذى انقسم نوابه بين مؤيد ومعارض للميزانية.

فبينما أكدت مجموعة من النواب على أن تحديد أوجه الإنفاق مسبقاً قبل تحديد مصادر الدخل المتاحة هى السبب الرئيسى وراء استمرار العجز فى الميزانية كل عام وأن تخطيط الميزانية يتم بشكل نمطى تقليدى . رأت مجموعة أخرى أن ميزانية العام القادم ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ستكون أكثر قدرة على معالجة العجز الناتج عن التباين بين الدخل والإنفاق.

ونظراً للأهمية التى حظى بها هذا الموضوع على الساحة الداخلية الإيرانية وخاصة داخل مجلس الشورى الإسلامى. تم إعداد مجموعة من المقالات عن الميزانية تتضمن بدايات طرح مشروع الميزانية داخل المجلس والمناقشات والآراء التى دارت حولها وموقف النخبة منها وهى كالتالى:-

١- لجنة الدمج: توقعات الحكومة للدخل

فى

ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أكثر منطقية

سياست روز (السياسة اليوم) ٢٨/١/٢٠٠٣

صدّقت لجنة الدمج بمجلس الشورى على ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ والتى يبلغ إجمالى الدخل الحكومى بها ٢٨١ ألفاً و ٥٦٠ مليار ريال بعد أن كان قد اقترح أن يصل إجمالى الدخل الحكومى الى ٢٨٥ ألفاً و ١٦٢ مليار ريال.

وقد صرح محسن صفايى فراهاتى، مقرر لجنة الدمج، فى حديث للمراسلين: وفقاً لهذا التصديق فإن إجمالى الدخل الحكومى فى العام القادم قد تم تخفيضه عما كان مقترحاً فى الميزانية وأضاف: من

وقد قال رضا عبد الله، نائب «ماه فشان»، ورئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس، في بداية الجلسة العلنية لمجلس الشورى الإسلامي: استنادا الى المواد (١٧)، (٢٢٤) من القانون، يحصل النواب على ١٠ أيام لتقديم اقتراحاتهم فيما يتعلق بالميزانية، منذ تقديم الميزانية وملحقاتها من الحكومة الى مجلس الشورى الإسلامي. وأوضح أن رئيس الجمهورية كان قد قدم الميزانية الى المجلس قبل ٤٠ يوما تقريبا، لكن للأسف لم تقدم ملحقات الميزانية إلا منذ أسبوع. وبمعنى أدق فإنه عقب انتهاء المهلة المحددة للنواب بتقديم اقتراحاتهم بيوم واحد تم تقديم ملحقات الميزانية الى النواب ! وأضاف: الغريب أنه في الوقت الذي بدأنا فيه الحديث عن بنود الميزانية وانقسمنا بين مؤيد ومعارض قدمت ملحقات الميزانية الى هيئة رئاسة المجلس تحمل توقيع محسن صفايي رئيس لجنة الدمج، بتاريخ ٢٥/١/٢٠٠٣!

إن هذا الأسلوب لا يؤدي إلا إلى طريق مسدود، وإذا أردنا أن نسرع الخطى من أجل تقديم الميزانية في أسرع وقت ممكن، فأنا بصفتي نائبا لا يوجد عندي جواب. لذا اقترح رفع الجلسة ومنح الأعضاء فرصة لمدة ٤٨ ساعة لدراسة الميزانية وملحقاتها.

وجاء رد حجة الإسلام كروبي على نائب «ماه فشان» في الجلسة ذاتها، أن لجنة الدمج مشكلة من ٤٧ عضوا ويتم انتخاب أعضائها من كل لجان المجلس. ولذا، فإن كافة اللجان ممثلة فعليا في لجنة الدمج، ولا يمكن توجيه انتقاد لها بسبب تأخر وصول ملحقات الميزانية.

- تقرير مقرر لجنة الدمج :

قدم محسن صفايي رئيس لجنة الدمج إيضاحات متعلقة بالميزانية، وقال: أنهت لجنة الدمج عملها في إعداد الميزانية خلال ١٤ يوما من العمل المضغوط، وقد بلغت في مجملها ٨٥٩ ألفا و ٧٤٣ ألف مليار ريال، وفيما يتعلق بتحديد مصادر الدخل في الميزانية فقد روعي فيه تكليف المجلس الموقر في العام السابق في البند «ل» من المادة (١٢) من قانون الميزانية، والذي نص على الشفافية في أسعار الطاقة سواء في مجال المشتقات البترولية أو في قطاع الكهرباء. وقد أنهت اللجنة مناقشاتها بإضافة ١٣٠ مليار و ٨٠٣ آلاف و ٨٠٦ ملايين ريال من هذا القطاع الى بند الدخل، ومن المؤكد أن ذلك قد اقترح لتوضيح الصورة الكاملة للبلد من معدل اتفاقات قطاع الطاقة. وأضاف أن اللجنة أجرت تعديلا في قطاع الضرائب والعائدات في الميزانية المقترحة لتبلغ نسبته ١,٦٪ من إجمالي الميزانية، يأتي ذلك تماشيا مع سياسة الشفافية في رصد مصادر الدخل والتي كانت موضع اهتمام من اللجنة. بالإضافة الى ذلك، فقد خلت الميزانية من لائحة تجميع العائدات التي كانت تساوي ٥

آلاف مليار ريال في الميزانية.

ومع مراعاة الموارد المقترحة، يظل العجز بين الدخل والنفقات عند معدل ١٠ آلاف و ٩٥٥ مليار ريال والتي يمكن تعويضها من خلال اتباع سياسة تقشف في ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

- قاسم معماري (معارض) :

كان قاسم معماري نائب «اهر» أول المعارضين للميزانية الجديدة في اليوم الأول لمناقشتها في مجلس الشورى الإسلامي، وجاء في مداخلة أن الأحوال الاقتصادية في وقت الحرب لم تكن على هذا الحال من التقشف والضغط، واليوم مع كل هذه الإمكانيات المتوافرة في كل مكان، نطالب بسياسة تقشف، السبب فيما نحن فيه الآن هو ضعف الإدارة الذي يزداد يوما بعد يوم، وكل يوم ترتفع أسعار السلع الضرورية. وهذا مانراه في الميزانية حيث ارتفعت أسعار المنتجات البترولية بنسبة ١٠٪. كما ارتفع استهلاك الكهرباء في المنازل بنسبة ٢٥٪، أما أسعار كوبونات المياه والصرف الصحي، فقد تراوحت نسبة الارتفاع بها بين ١٠ الى ٢٠ ضعفاً. وللأسف على المستهلك أن يسدد مليون تومان قيمة الاشتراك.

وأضاف: سأحدث عن نفسي، فقد سددت كوبونات بقيمة مليون تومان، في حين أنني لا أملك حمام ساونا أو حمام سباحة.

لقد أصبح هذا الكمبيوتر، الذي يفترض فيه تيسير العمل، بلاء على الشعب، لذلك فقد جلب على الميزانية الغلاء الفاحش. ولقد ذكرت جريدة «جوان» أن المصانع تتربح من كل لتر لبن ٤٠٠٪ من قيمته. إننا مسلمون ويجب علينا أن نراعي مبادئنا، والشخص الذي يفتقر الى العدل يكفر.

- رحمانى خليل (مؤيد) :

قال على أصغر رحمانى خليل، نائب «بهشهر»، في تأييده الميزانية الجديدة، إن من خصائص ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تحجيم الاعتمادات واتباع سياسة تقشف وإعطاء اهتمام كبير للمشروعات العمرانية غير المكتملة، ونقل سلطات الحكومة الى المحافظات وتدعيم التعاون المشترك مع القطاع الخاص وتفعيل قانون حماية الاستثمار الأجنبي، وبسبب الضعف المالي لميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ قررت الحكومة تفويض كافة شئون التصدير بها الى القطاع غير الحكومي، ويعتبر تقليص ميزانية العام القادم وسيلة للنهوض بالهيكل الإدارى للبلد حتى يتم القضاء على المركزية في شئون السلطة.

وأضاف: إن أهم التحديات الجديدة للحكومة في هذه الميزانية هو ترافق التضخم في النفقات مع التنمية. وفي هذا الإطار ستجرى متابعة جدية لتنفيذ مشروعات إصلاح الهيكل الاقتصادى والتي كانت قد اقترحت في

ومع الوضع في الاعتبار فشل الحكومة في بيع الشركات الحكومية في هذا العام، لذا يجب إضافة ما يقرب من ٢٩ ألف مليار ريال (تسهيلات خارجية وسندات حكومية وبيع شركات حكومية) على عجز الميزانية .

- حسن رمضان بور (مؤيد):

قال حسن رمضان بور، نائب «شهرضا» بصفته مؤيداً للموازنة: هناك نقاط ايجابية في ميزانية ٢٠٠٣ . ٢٠٠٤، منها ما هو متعلق بديون الحكومة للعاملين والمتقاعدين، فقد خصصت الحكومة في ميزانية العام القادم مبلغ ٥٠ مليار تومان لهذا الأمر، بل زادت لجنة الدمج هذا المبلغ إلى ١٠٠ مليار تومان، ويرى بعض الوزراء وخبراء هيئة التخطيط والميزانية، أنه بإشراف المجلس على عملية سداد هذه الديون، ستنتهي في عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، وإذا ما تبقى منها شيء فسيتم سداده بالكامل في ميزانية عام ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥.

- حسن سبجاني (معارض):

تساءل حسن سبجاني، نائب دافغان في مداخلته عن مقدار الميزانية العامة للبلد، وما هي مصادر صياغة وإعداد أرقامها؟ يبلغ دخل الحكومة من الضرائب وسائر مصادر الدخل الأخرى لهذا العام ٩٩ ألف مليار ريال، في حين تبلغ النفقات ٦٦٩ ألف مليار ريال، والنتيجة هي عجز في الميزانية يقدر بمبلغ ٥٧٠ ألف مليار ريال. وعلى الحكومة لتأمين هذا العجز بالإضافة لمجموعة أخرى من الالتزامات أن تحصل على حوالى مائة ألف مليار ريال من الفائض المتحقق من بيع البترول، أما ما يلزم نفقات التعمير والبالغ ٤٢ ألف مليار ريال، فتحسب من أرصدة احتياطي النقد الأجنبي بمعدل ٢٠ ألفاً و٩٧٠ مليار ريال، والقروض الأجنبية بمعدل ١٧ ألف مليار ريال، وبيع الشركات الحكومية بمعدل ١٦ ألف مليار ريال، وبيع السندات الحكومية بمعدل ٥ آلاف و٤٠٠ مليار ريال. ومن ذلك يتضح أن الحكومة من خلال إدارتها للشئون الاقتصادية للبلد، والسعى لبيع الثروات القومية والاستدانة الداخلية والخارجية، للأسف تعمل على نقل هذه المديونية للأجيال القادمة بكل ما تحتويه من خلل اقتصادي.

- إشعار أكبر أعلمى:

تحدث أكبر أعلمى نائب «تبريز»، وقال: في صفحة ٢٨ من تقرير لجنة الدمج، وحيث إننى عضواً بهذه اللجنة، تحدثت مع أعضاء لجنة الدمج لاستطلاع رأيهم بالنسبة لبعض النقاط المطروحة، ولم أكن قد أحط بها علماً على الإطلاق، ومن بين ستة أعضاء سألتهم وجدت أنهم جميعاً لا يعلمون شيئاً عن ٥ نقاط في تقرير اللجنة. وإذا كان هذا الانطباع صحيحاً، فإنه سيكون في صفحة ٢٨ بعض البنود المذكورة لم تطرح للمناقشة

لائحة الخطة الثالثة للتنمية. وأكد على أن هناك ٥٧ ألف مليار ريال مخصصة من الاعتمادات العامة للدولة لاستكمال مشروعات التعمير، كذلك تضمنت الميزانية تخصيص مليارى دولار من مصادر أجنبية لمشروعات الزراعة. الطرق والمواصلات، قطاع المياه والبيئة، وسيتم توفير مليار دولار منها عن طريق طرح سندات بالعملة الأجنبية. كما خصصت الميزانية ١٠٠ مليار ريال في صورة قرض حكومي للعاملين بالحكومة والمتقاعدين حيث من المتوقع في ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أن تقوم الحكومة بسداد ما قيمته ألف مليار ريال للعاملين بها والمتقاعدين.

- حاجى بابايى (معارض):

كان المعارض التالى لميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤. فى أولى جلسات مجلس الشورى الإسلامى لمناقشة الميزانية هو حميد رضا بابايى، نائب همدان. الذى قال فى مداخلته: على الرغم من أننا تناقش ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلا أنه حتى الآن مازالت بعض أوجه ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ مبهمة وغير شفافة، فعجزها البالغ أكثر من ٢٠ ألف مليار ريال، تحيطه هالة من الإبهام. وأضاف: فيما يتعلق بميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ سيزيد الدخل الناتج عن البترول، والذى كان متوقفاً له ١١ ملياراً و٥٧٨ مليون و٨٠٠ ألف دولار فى الخطة الثالثة للتنمية. فى ميزانية العام القادم الى ١٥ ملياراً و٤٢٨ مليون دولار.

كذلك وبسبب تعديل سعر الصرف للنقد الأجنبى. أضيف ٢,٥ مليار دولار الى سقف مصادر النقد الأجنبى للحكومة. كل ذلك وفقاً للميزانية التى قدمتها الحكومة وتم التصديق عليها.

ووفقاً لهذا سيصل سقف النقد الأجنبى للحكومة والناتج عن دخل البترول وصندوق احتياطي النقد الأجنبى. الى ١٧ ملياراً و٩٣٨ مليون دولار. وذلك بناء على افتراض الحكومة تصدير البترول بمعدل ١,٨ مليون برميل يومياً، وذلك إذا سلمنا جدلاً بأن سعر البرميل سيكون فى عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ هو ٢٣,٥ دولار للبرميل. حيث تمثل هذه الجزئية أسوأ التقديرات فى ظل الظروف الحالية.

وأضاف: فى العام الماضى. ماهى الخطوات التى اتخذت بالتنسيق مع الخطة الثالثة للتنمية للحد من زيادة معدل التضخم وسداد حقوق العاملين؟

هذه نقطة لا بد من إيضاحها حيث تقدر الضرائب فى ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بـ ٦١ ألف مليار ريال من مصادر الدخل الحكومى. ويأتى ٥ آلاف و٤٠٠ مليون ريال من الميزانية من بيع سندات حكومية. و١٧ ألف مليار ريال من التسهيلات الخارجية، و٢٠ ألف مليار ريال من بيع الشركات الحكومية.

اطلاقاً في لجنة الدمج للتصديق عليها من اللجنة. وبشأن الـ ٥٠ مليار ريال المقرر توزيعها على اللجان المعنية، كان رأي لجنة الدمج، أن هذا القرار يكون مقروناً بتوافر عدة شروط ومن حق المحافظ حجب هذه الأموال ما لم تتحقق هذه الشروط. أما ما ورد في التقرير فلم يمر على لجنة الدمج.

٣- ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ تقليدية ونمطية

حوار مع الدكتور مرتضى الله داد

رسالت (الرسالة) ٢٨/١/٢٠٠٣

أصبحت ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ موضع بحث ودراسة من جانب الخبراء الاقتصاديين وفي هذا الصدد، تم إجراء هذا الحوار مع الدكتور مرتضى الله داد الأستاذ الجامعي والمتخصص في الشؤون الاقتصادية هذا نصه:

الدكتور مرتضى الله داد، كيف تقيم نظام تخطيط الميزانية في بلدنا؟

= بصفة عامة، لدينا مشكلة فيما يتعلق بنظام تخطيط الميزانية في بلدنا، وهذه المشكلة لا تتعلق بعام أو بعامين أو حتى بعشرة أعوام، فقد كانت هذه المشكلة قائمة حتى قبل الثورة وتتمثل في أن هيئة الإدارة والتخطيط تقوم بتحديد أوجه الإنفاق ثم على أساسها تحدد مصادر الدخل. في البداية يتم تجميع أوجه إنفاق جميع الأجهزة والهيئات الحكومية المختلفة ويتم إعداد دراسة اجمالية لها، وفي النهاية ووفقاً لأوجه الإنفاق تحدد مصادر الدخل في الميزانية ويتم إرسالها بعد ذلك إلى مجلس الشورى الإسلامي وعلى هذا يتم إعداد الميزانية بأسلوب نمطى تقليدى. لذا يستمر العجز في الميزانية كل عام.

- هل حدث ذلك في ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤؟

= نعم، فعلى الرغم من تكليف الحكومة بتطوير عملية تخطيط ميزانية الدولة وصياغة الميزانية وفق نظام علمى، لكن للأسف لم يراع هذا الموضوع في ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

- ماهو السبب في أن تخطيط الميزانية لا يتم بأسلوب علمى؟

= يرجع السبب في ذلك إلى الدخل الكبير من بيع البترول، الذى يتحقق دون جهد أو عناء، وبالتالي يصرف ويضيع هباءً ولذلك يظل العجز قائماً في الميزانية. فمازال الدخل المتحقق من بيع البترول يمثل العمود الفقرى للميزانية، وهو يمثل ما يعادل ١٥ ملياراً و ٣٠٠ مليون دولار (وهذا المبلغ بلغة الدخل يمكن أن يحل لنا

العديد من المشكلات). لقد حددت منظمة الأوبك حصة الانتاج للدول الأعضاء، وعليه، يمكننا انتاج الحد الأقصى من هذه الحصة، وقد توقع في ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أن يكون سعر برميل البترول هو ٢٣ دولاراً ثم تعدل السعر إلى ١٩ دولاراً للبرميل، ويرى الخبراء أن كلا الرقمين المذكورين لا يمكن تحقيقهما، بسبب الظروف المستجدة التى طرأت على منطقة الشرق الأوسط.

- ماهو الفرق بين التخطيط العلمى والتخطيط التقليدى للميزانية؟

= وفقاً للتخطيط التقليدى، تقوم بدراسة ميزانية الأعوام السابقة، ونحدد أوجه الإنفاق ثم نحدد مصادر الدخل، وهذه النسبة في الأغلب، تتحدد وفق قدرة كل هيئة حكومية على المساومة، والهيئة التى لها قدرة أعلى على المساومة، تحصل على نسبة مئوية أعلى من الدخل، ووفقاً للميزانية العملية، يتم تحديد المشروعات التى يمكن تنفيذها ومقدار الميزانية المطلوبة لها التى تصل بهذه المشروعات إلى النتيجة المطلوبة. ووفقاً للنظام العلمى أيضاً، يتم دراسة وتحليل وتفسير نتائج عمل كل جهاز يحصل على ميزانية، وبناءً على ذلك يتم تحديد فاعليته وما أنجزه، ونفقاته ثم يحصل الجهاز بناءً على ما تقدم، على الاعتماد اللازم لهذا الأمر.

- لكن في الوقت الحالى يتم اتباع نظام التخطيط التقليدى في إعداد الميزانية؟

= نعم، نحن نفتقد اليوم لهذا النظام. فمازال تخطيط الميزانية يتم بأسلوب تقليدى، ولذلك، تضيف الأجهزة نسبة مئوية على ميزانيتها للعام المقبل بدون محاسبة أو رقابة، فعلى الرغم من أنه يمكن أن تكون أعمال الهيئات قليلة إلا أنها تضيف نسبة مئوية أعلى للحصول على ميزانية وفق وجهة نظرهم، وأحياناً تعجز الأجهزة عن اقناع الادارة بميزانيتها.

هناك مشكلة أخرى تجدر الإشارة إليها، وهى أنه إذا تم تحديد مصادر الدخل بصورة صحيحة وواقعية، لن نحتاج إلى استخدام ميزانية التعمير لسد العجز في الميزانيات الأخرى.

- ماذا يمكن أن يتحقق في حال رصد مصادر الدخل بصورة واقعية؟

= لنفترض تقسيم مصادر الدخل هذا العام إلى ٣ أقسام وهى:

أولاً: الدخل المتحقق من بيع البترول، الثانى: الدخل المتحقق من العائدات والضرائب، الثالث: الدخل المتحقق من الخصخصة.

فيما يتعلق بتصدير البترول، الذى يحقق أكثر من ١٥ ملياراً و ٤٠٠ مليون دولار، فإذا حولنا تلك الدولارات إلى العملة المحلية، نكون قد أضفنا مشكلة أخرى إلى الميزانية، ذلك لأنه لا يتم تحديد السعر المعلن للنقد

الأجنبي بناء على سياسة العرض والطلب، إنما يتم تحديده من جانب مسئولى الشؤون الاقتصادية للبلد، الأمر الذى يهدد بزيادة معدل التضخم.

المشكلة الثانية: تأتى من الدخل المتحقق من الضرائب والعائدات، حيث يبلغ ٧٥ ألف مليار ريال، ويمثل ٢٧٪ من اجمالى الميزانية، وتتجم المشكلة فى هذه النقطة عن التردد فى سياسات وزير المالية والاقتصاد الذى أعلن أنه لا يمكن تأمين هذا الرقم من الدخل الضريبى.

هناك موضوع آخر يلفت الانتباه فى الميزانية، حيث ورد فى بند الدخل تحديد مبلغ ٤ آلاف مليار لاستيراد السيارات، ويفترض أن يتم توفير هذا المبلغ من الدخل الناتج عن الصادرات الإيرانية. كيف يمكن ذلك إذا كان حجم صادراتنا أساساً غير محدد.

- هل تفضلتم بالتوضيح، بأى منطق تضيف الحكومة كل عام دخلاً عن طريق الخصخصة؟

= تعد هذه الجزئية فى بند الدخل فى الميزانية جديرة بالدراسة على مستوى الشركات الحكومية، وللأسف يتكرر هذا الأمر منذ سنوات، فقد افترض فى ميزانية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ إن الدخل المتحقق من بيع الشركات الحكومية، بلغ ١٥ ألف مليار ريال، ولكن وفقاً للأخبار المعلقة والمتداولة فى الصحافة اليوم، بلغ هذا الدخل ١٥ مليار ريال، يعنى ما تم تحقيقه فعلاً هو نسبة ١٠٪ من المبلغ المتوقع والمعلن. مع أننا بلغنا الشهر الحادى عشر من عمر تلك الميزانية.

وعلى الرغم من قرار الحكومة فى العام الماضى، بوضع الشركات التى تحت قبضتها، تحت تصرف هيئة الخصخصة حتى تباع، إلا أن وزارة البترول لم تحرك ساكناً على طريق خصخصة الشركات التى تحت نفوذها. ولم نر شركة واحدة من شركات وزارة البترول تباع عن طريق هيئة الخصخصة، ونفس الأمر يمكن رصد له لدى الوزارات الأخرى، لذا لا يتحقق سوى ١٠٪ من المتوقع فى الميزانية تحت هذا البند، ونفس الأمر يتكرر فى ميزانية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤، فغير معروف ما هو عدد الشركات المطلوب خصخصتها وكيف يتم تقديرها؟

- كيف يمكن تحقيق الـ ١٦ ألف مليار ريال المتوقعة فى هذا البند من حصيلة بيع الشركات الحكومية؟

= فى العام الماضى، سددت الحكومة ٩ آلاف مليار ريال من مديونياتها لهيئة التأمين الاجتماعى والتقاعد. أما هذا العام، كيف يمكن للحكومة توفير مبلغ الـ ١٦ ألف مليار ريال المتوقعة فى الميزانية من حصيلة بيع الشركات الحكومية، ولماذا لم يتم تحديد القيمة النقدية لهذه الشركات وفق الأسعار المتداولة فى السوق اليوم، مما لا شك فيه أن نسبة ١٪ خطأ يمكن أن تطيح بكل الانجازات، وثمة تساؤل يتبادر إلى الذهن هنا وهو: ما هى الشركات المطروحة للبيع سواء هذا العام أو العام

القادم، لا أحد يعرف.

ومن العجيب أننا نرى هذا الأسلوب غير الشفاف يتكرر سنوياً ولذلك لا عجب أن يتكرر العجز فى ميزانية العام القادم.

- تتمثل إحدى الاشكاليات التى تعترض العمل الحكومى فى انفاق الميزانية المخصصة للمشاريع العمرانية بدلاً من المشاريع الجارية؟ ماهى وجهة نظركم فى هذا الأمر؟

= نعم، يعتبر ذلك أكبر الاشكاليات التى تواجه الحكومة، وينتج ذلك عن نظام التخطيط التقليدى للميزانية، فعند العجز فى الميزانية يتم سداد هذا العجز، للأسف، من الميزانية الخاصة بالتعمير، لذا لا عجب أن يكون لدينا ٩ آلاف مشروع تعمير غير مكتملة حتى الآن، ولا شك أن المشروع الاقتصادى الذى لا يتم وفق الجدول الزمنى المكرر له، يتحول من مشروع اقتصادى إلى استنزاف لموارد الميزانية، وكلما طالت الفترة الزمنية المقررة للانتهاء من المشروع، كلما أصبح هذا المشروع غير اقتصادى. فى مجال المشروعات العمرانية، من المؤكد أنها تزيد من فرص توفير مجالات العمل ورفع مستوى الدخل وتحقيق الرفاهية فى المجتمع، ولو أننا منذ البداية نعمل على زيادة الاعتمادات المخصصة لمجال التعمير، سنكون قد عملنا على توفير الظروف المشجعة لهذا القطاع والتى تجعله أكثر وجوداً فى الأنشطة الاقتصادية وتدوير عجلة الاستثمار.

فى ظل هذه الظروف التى تهدد البلد والمتمثلة فى مشكلة البطالة، نحن فى حاجة ماسة للوجود الفعلى والايجابى للقطاع الخاص والاستثمار وزيادة المؤثرة للميزانية الخاصة بالتعمير.

- دكتور مرتضى الله، ماهى وجهة نظركم فى زيادة أسعار المنتجات البترولية خاصة البنزين، وما هى الأبعاد الواجب مراعاتها من جراء هذه الزيادة؟

= المتوقع فى ميزانية عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، رفع أسعار البنزين والمشتقات البترولية الأخرى بنسبة ١٠٪، ولكن يجب القول أن الدعم الحكومى الموجود فى هذه الشريحة، أى فى مجال بيع البنزين، هو دعم غير هادف سواء على مستوى البنزين أو المحروقات الأخرى، وعلى الرغم من أن هذا الدعم يبلغ ١٢ مليون دولار سنوياً، إلا أنه يذهب للفئات القادرة التى تتمتع بإمكانيات متعددة، لذا فإن هذا الدعم طيلة السنوات الماضية لم يكن لصالح المستهلك من الفئة محدودة الدخل.

من ناحية أخرى، يذهب هذا الدعم مباشرة إلى أرصدة صناع السيارات، لذا يجب اتباع استراتيجية أكثر تنظيمًا حتى يوظف هذا الدعم ليقدم المستهلك أولاً، حيث من المؤكد أن يؤدى ذلك إلى تمتعنا بهواء نقى كما سينقل هذه الامكانيات لغالبية المجتمع.

٤- نقاط القوة والضعف في

ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤

على أكبر جعفري (♦)

همشهري (المواطن) ٢٠٠٣/٢/٢

لا يعنى نقد ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ معارضة الحكومة أو مهاجمة الإصلاحات، لكن لا يعنى فى الوقت نفسه مسايرة رئيس الجمهورية أو الحكومة، بل إننى اعتبر أن النقد البناء هو رسالة للإصلاحيين. ومع مراعاة الرؤى المنطقية لنواب مجلس الشورى، يعاد النظر فى صياغة ميزانيات الأعوام القادمة من أجل تخطيطها بشكل علمى ولذا يجب مراعاة التالى فى الميزانية العامة للبلاد :

١- تتعلق نسبة ال ٦٤٪ من الميزانية العامة للبلاد بالشركات الحكومية، والبنوك المؤسسات الاستثمارية التابعة للحكومة والتي نظرا لكثرة عددها، تخرج للأسف عن السيطرة والرقابة الدقيقة من جانب نواب الشعب. وخلافا لما نصت عليه المادة ٤ من الخطة الثالثة للتنمية، لم يتم حتى الآن تغيير هيكل ٥٠٠ شركة حكومية لتحويلها الى ٥٠ شركة كبيرة، حتى يتيسر إشراف ورقابة المجلس على ميزانياتها ونتائج أعمالها. نفس الشئ نشاهده فى البنوك وشركات التأمين وسائر المؤسسات الاستثمارية التابعة للحكومة، والتي بصفة عامة، تعمل خارج نظام ومقررات المحاسبات العامة وبحرية كاملة، واضعة أموال استثماراتها فى هالة من الإبهام. وتوضح التقارير المتسرية خسائر فادحة فى هذه الاستثمارات، ونظرا لانعدام الرقابة على حساباتها لا نرى من أعمالها سوى تصميمات للأبراج والمباني الشاهقة والانيقة.

٢- من المعتاد، فى نظام صياغة الميزانية، البدء بإدراج الدخل الحقيقى للبلد ثم يلى ذلك تحديد أوجه الإنفاق، لكن العكس هو ما حدث فى ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤. بمعنى أنه قد تم البدء برصد كامل لأوجه الإنفاق، ولتلبية هذه النفقات جرى البحث عن الدخل، وهنا يجب التساؤل: لماذا نفرض على أنفسنا المصير المحتوم للعجز فى الميزانية؟ فى حين أنه لو تم تحديد مصادر الدخل بشكل واقعى ثم تحديد أوجه الإنفاق، يمكن منع حدوث عجز فى الميزانية، وللتدليل على هذه الحالة نشير لعدة نماذج للتقدير غير الحقيقى للدخل:

أ- يعد تقدير الأرباح التجارية لعام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ بـ ١٧٠٩٢,٥ مليار ريال غير واقعى وهو أمر متكرر بصفة مستمرة فى الميزانية، ولاشك أن ذلك يؤدى الى تزايد العجز فى الميزانية.

ب- الدخل المتوقع من النقد الأجنبى والمتحقق من بيع

البتترول هو ١٢٣١٢٥ مليار ريال، على أساس أن سعر برميل النفط ٢٣ دولاراً للبرميل. هذا التقدير جدير بالدراسة، لكن المتوقع هو أن يكون السعر هو ١٩ دولاراً للبرميل، وسيتم تحويل الزيادة المتحققة من بيع البترول الى صندوق احتياطي النقد الأجنبى.

٣- إن الهدف من إنشاء صندوق احتياطي النقد الأجنبى، والذي أنشئ وفق ما نصت عليه المادة (٦٠) من الخطة الثالثة للتنمية، هو استخدام مدخراته فى تمويل المشروعات تحت الإنشاء، والتي تدعم الهيكل الاقتصادى للبلد وتزيد من أرصدة صندوق النقد الأجنبى، ومن ثقل الدولة على الساحة الدولية، بناءً على هذا، يتضح أنه لا يجوز استخدام أرصدة هذا الصندوق لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية أو المشروعات التى ليست تحت الإنشاء.

٤- ثمة أوجه إنفاق متوقعة لا تحظى بالتوجيه والإشراف الكافى، وعلى سبيل المثال نشير الى عدة نقاط :

أ- يمثل مشروع مطار الإمام الخمينى الدولى والذي مازال تحت الإنشاء منذ عدة سنوات دليلاً على ضياع الموارد، وغير معلوم متى سينتهى العمل فى هذا المطار، وكل ما نعرفه عن هذا المشروع، هو إسهاب كل وزير نقل ومواصلات موقر، يتولى الوزارة، فى الوعود بافتتاح المرحلة الأولى من هذا المشروع، وبعد عدة سنوات، يترك منصبه ويبقى الحال على ما هو عليه. والسؤال الآن: متى سينتهى هذا المشروع الوطنى؟ كيف يتم إنفاق ٤٤٠ ملياراً على هذا المشروع وحتى الآن لم يتم الانتهاء من تنفيذه؟

ب- مشروع مصلى طهران، وقد بلغت اعتمادات الحكومة التى صرفت على المشروع حتى الآن ٢٦٦ مليار ريال، ولكن ليس معروفاً متى سينتهى هذا المشروع؟

ج- المساعدات المقدمة لهيئة الإذاعة والتلفزيون، والتي تصل الى ٣٩٠ مليار ريال، لاستكمال المشروعات الإنشائية، فى حين ووفقاً لتقديرات العاملين ببواطن الأمور، يبلغ دخل هيئة الإذاعة والتلفزيون من قطاع الإعلان التجارى ١٠٠٠ مليار ريال، فما ضرورة هذه المساعدات؟ مع الوضع فى الاعتبار أن هناك مبلغ ١٦١٠٥١٧٥٠٠ ألف ريال لنفقات هذه الهيئات.

فضلاً عن ذلك، فإنه بسبب عدم تعاون الهيئة المذكورة مع لجنة الفحص والدراسة التابعة لمجلس الشورى الإسلامى والتي تم تشكيلها وفقاً للمادة (٨٦) من الدستور والتي تنص على أنه لمجلس الشورى الإسلامى الحق فى فحص ودراسة كافة شئون الدولة، لا تتوافر لدى نواب الشعب أية معلومات دقيقة عن أوجه إنفاق هذه الهيئة.

د- المساعدات المقدمة الى جامعة «آزاد إسلامى» غير

معلوم أوجه صرفها . وعلى الرغم من أن إنشاء جامعة «آزاد إسلامي» كان إحدى الانجازات الإيجابية بعد الثورة حيث أدت إلى جذب عشرات الآلاف من شباب الطلاب من خلال مناهجها العلمية ودورها الجدير بالاهتمام في الارتقاء بالثقافة عموماً، إلا أن هذه الجامعة وبصورة كاملة تعمل خارج إشراف وزارة العلوم ولا يعلم نواب الشعب يقينا مصادر دخلها وأوجه إنفاقها. ولا تقدم هذه الجامعة نتائج أعمالها إلى المجلس. الأكثر من ذلك أنه إذا ما توافرت معلومات أكثر عن هذه الجامعة لنواب الشعب سيعملون بالتأكيد على حل مشاكلها ويطالبون بتخصيص اعتمادات مالية أكبر، لكن بهذه الكيفية، لا يهتم النواب بتقديم المساعدات للجامعة المذكورة.

هـ- تخصيص مبلغ ٦٣ مليار ريال لقوات الباسيج في حين أن هناك مبلغاً في حدود ٣٢٦٣٣ مليار ريال مخصصة للقوات المسلحة ووزارة الدفاع. ما معنى ذلك ؟ إن غالبية نواب الشعب تقدر دور الباسيج في حماية الأراضي الإيرانية وفي بناء الدولة، ويدافعون عن هذا . لكن لماذا لا تدرج ميزانية الباسيج في ميزانية القوات المسلحة أو وزارة الدفاع ؟ وزيادة على ذلك تم تخصيص مبلغ ٢٧ مليار ريال لإقامة قواعد لقوات الباسيج ومبلغ ١٠ مليار ريال لإقامة ٥ مكاتب لشباب الباسيج وهي المبالغ المقررة لوزارة الدفاع والقوات المسلحة.

٥- السماح باستيراد السجائر: وهو إجراء غريب يتوقع إدراجه في ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ . وله العديد من السلبات :

أولاً: أن تحرير استيراد السجائر مغاير لسياساتنا السابقة والتي تمنع تدخين السجائر في المحافل العامة أو الإعلان عنها. والآن نطالب بترويجها بصورة قانونية! ثانياً: لا يخفى على أي عاقل. أن تدخين السجائر هو مقدمة لتعاطي المخدرات لدى كثير من الشباب، والتي للأسف ونتيجة لعدم وجود تخطيط سليم وانعدام الإرادة العامة (بصفة خاصة لدى القيادات العليا في البلد) . فإن المخدرات يزداد انتشارها يوماً بعد يوم.

٦- الإعلان عن إنشاء ٦ مستشفيات جديدة، في حين أنه وفقاً لتصريحات المسؤولين في وزارة الصحة، هناك ١٠٨ مستشفيات لم يتم الانتهاء من تشييدها، ألا يعتبر هذا إهدار لمصادر الدخل ؟

٧- مازال يتم توجيه المساعدات بشكل عشوائي. فبالرغم من أن هدف الحكومة والنواب هو توجيه المساعدات إلى الفئات محدودة الدخل والمساهمة في تحسين ظروف معيشتهم، إلا أنه للأسف، وبسبب انعدام الضوابط التنفيذية المحددة، توجه نسبة كبيرة من هذه المساعدات إلى الفئات المتوسطة فما فوقها.

٨- عدم الاهتمام بالتراث الثقافي والسياحة: من

المتوقع في موازنة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أن تصل ميزانية صيانة التراث الثقافي للبلد إلى حدود مبلغ ٢٣١,٥ مليار دولار. في حين أن بلدان أخرى لا تملك ما لإيران من آثار تاريخية وثقافية، تمثل صناعة السياحة عماد دخلها من النقد الأجنبي، فمثلاً، كل من أسبانيا، فرنسا واليونان تحقق كل واحدة منها سنوياً ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار من السياحة، في حين أن إيران لم تحقق خلال العام الماضي سوى أقل من مليار دولار. في الوقت الذي لو جرى الاهتمام بهذه الصناعة الطبيعية وتتميتها قطعاً سيزيد الدخل من النقد الأجنبي زيادة مناسبة، ولن يكون الاعتماد فقط على الدخل المتحقق من بيع البترول الذي من الممكن أن ينهار في أي وقت.

٩- من الإيجابيات في ميزانية ٢٠٠٣-٢٠٠٤ يمكن الإشارة إلى مايلي:

- تخصيص ٦٩٠٠ مليار ريال لشق الطرق الرئيسية والطرق الكبرى وتنمية وتطوير شبكة السكك الحديدية.
- تفويض المحافظات في اتخاذ القرار .
- جذب مشاركة القطاع الخاص.
- التوسع في استخدام المصادر الأجنبية للاستثمار في المشروعات الوطنية .
- سداد جزء من مديونية الحكومة (ما يعادل ٩ آلاف مليار ريال).

- شراء سندات (بما يعادل ٥٤٠٠ مليار ريال) .
- مد مظلة التأمين الاجتماعي لتشمل الأشخاص غير المؤمن عليهم.

وكلي أمل في التعاون الصادق بين الحكومة والمجلس لصياغة . والتصديق على . ميزانية عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ ، والتي ستكون لها آثارها الإيجابية على تحسين الظروف المعيشية لشعبنا العزيز.

٥- خلافات حول الميزانية

حوار مع رضا نوروززاده

همشهري (المواطن) ٢٠٠٣/٢/١٦

يرى السيد رضا نوروززاده، رئيس لجنة الصناعة والتعدين في مجلس الشورى الإسلامي في حوار مع جريدة همشهري أن الخلافات السياسية تختفي عند مناقشة الميزانية داخل مجلس الشورى نظراً للأهمية القصوى التي تتمتع بها الميزانية، كما أكد على أن دعم التنمية الاقتصادية يتطلب تطوير قدرات المواطنين واستغلالها بطريقة مثلى وهذا نص الحوار:

- السيد رضا نوروززاده، ماهي الأهداف التي يجب التركيز عليها في الموازنات العامة، وهل تحققت هذه الأهداف في ميزانية عام ٢٠٠٣ . ٢٠٠٤ أم لا ؟

= لم تتمكن ميزانية عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ من تلبية احتياجات المواطنين. ومن المؤكد أن الميزانية شهدت خلال العام الماضي تغييرات في طريقة إعدادها وتخطيطها، والمساءلة جارية لاتباع الأسلوب الأمثل لصياغة تلك الميزانية، حيث تعكف الحكومة على دراسة المؤشرات ووضع الخطط وتحديد أهم المشروعات وتنفيذها. والمجلس أيضا من جانبه يقضى وقتا في دراسة الميزانية وسن القوانين ووضع السياسات العامة.

- ماهي توقعاتكم بشأن التغييرات والتطورات الاقتصادية (خاصة تلك التي ترتبط بمعيشة الشعب) خلال العام القادم، وهل ستؤثر ميزانية ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ في السيطرة على التضخم والبطالة في العام القادم؟

= أتوقع ان يصل النمو الاقتصادي إلى ٦٪ وأن يتم توفير فرص عمل لـ ٥٠٠ ألف شخص، لكن لابد من الاهتمام بتدعم التنمية البشرية بالتوافق مع التنمية الاقتصادية فتحن وفقا للبرنامج، في حاجة لتوفير ٧٦٠ ألف فرصة عمل سنويا وهذا لن يتم إلا بتطوير قدرات الشباب.

ووفقا لما أعلنه وزير العمل، لدينا في إيران ٣,٥ مليون عاطل عن العمل ولذا، لا يمكن أن تحل مشكلة العمل والبطالة فقط من خلال الإفراط بالأمل في الميزانية، بل يجب إتاحة المجال وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار إلى جانب جذب الاستثمار الخارجي من خلال توفير المناخ الآمن للاستثمار، والذي سيكون له مردوده الإيجابي في الدولة. ولا شك أن التنسيق بين كل تلك الأمور وبعضها البعض سينعكس بدوره على مستقبل الدولة، لكن استمرار التوترات والخلافات، من المؤكد أنه سيترك آثاره السلبية على المؤشرات الاقتصادية، ومن الممكن عدم تحقيق الحد الأدنى من أهداف الخطة.

إن بلادنا تتمتع بموقع جغرافي متميز وتتمتع بأسواق مفتوحة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، لذا يجب استخدام كل تلك المقدمات والإمكانات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

- من وجهة نظركم، إلى أي مدى كان تأييد الخبراء للميزانية وماهي نقاط الاختلاف بين ميزانية الحكومة وتقرير لجنة الدمج بالمجلس؟

= نظرا لتوافر الخبرة في الحكومة، لذا، فإن ميزانية الحكومة عندما تعتمد من هيئة الوزراء، تكون متمتعة بالخبرة الكافية. لكن عندما تتم مناقشتها في المجلس، هناك لجان متخصصة تستفيد من وجهة نظر الخبراء في بعض النقاط والبنود التي قد تكون في حاجة إلى إضافة أو حذف أو تغيير. وعلى هذا النحو، تخضع الميزانية من أجل الوصول إلى قرار بشأنها لدراسة مطولة من الحكومة والمجلس.

- تعتبر بنود اتفاق ميزانية عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، أقل من

نصف ما احتوته ميزانية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، إلا أن دراسة ومناقشة الميزانية الأولى كانت من حيث الزمن، أطول من الثانية، ماهو السبب في ذلك؟

= إن بنود الإنفاق أمر لابد منه في الميزانية، وخفضها في ميزانية العام القادم من ٦٠ بندا إلى ٢١، قد يجعل الشعب يعتقد أن وقت مناقشتها سيكون أقل، لكن على العكس، فقد حوت ميزانية العام القادم مصادر مختلفة للدخل، ومناقشات النواب لتغطية توفير مصادر الدخل المقترحة تطيل من فترة دراسة الميزانية من الناحية الزمنية، لكن دراسة أوجه الإنفاق لا تستغرق نفس الوقت الذي تستغرقه دراسة مصادر الدخل.

- تصاع الميزانية وتصدق عليها الحكومة خلال ٥ شهور، ويجب أن تدرس هذه الميزانية ويصدق عليها المجلس وتعلن على اللجان المتعددة خلال شهرين من الزمن، ماهو تأثير عمل المجلس المضغوط على الميزانية؟

= استغرق الحكومة لوقت أطول في صياغة وإعداد والتصديق على الميزانية هو أمر طبيعي للغاية، وذلك لأن الحكومة تقوم بحصر وجهات نظر الهيئات والأجهزة المختلفة بها وتناقشها مع المسؤولين في هذه الأجهزة حتى تصل لنقطة التقاء لوجهات النظر لذلك تستغرق المناقشات وقت أطول، لكن عندما تحال هذه الميزانية إلى مجلس الشورى الإسلامي، يقوم نواب الشعب بمناقشة ميزانية مصاغة في إطار قانون التخطيط والدستور، لذلك لا يستوجب الأمر وقتا أكبر.

وتوضح دراسة الميزانية خلال السنوات الماضية أن غالبية التعديلات المقترحة من جانب المجلس كانت في قالب سياسي وحدثت أساسا في البنود المتعلقة بمصادر الدخل.

- ماهي العوامل - داخل المجلس - التي تؤثر في إجراء تعديلات في الميزانية؟

= تهيئة المناخ المناسب وقناعة النواب هما عاملان هامان في المجلس للتصديق على الميزانية وعلى مقترحات النواب.

- إلى أي مدى تحدثت خلافات سياسية أثناء مناقشة الميزانية بين أعضاء اللجان خلال جلسات المجلس؟

= من المعتاد في مناقشة الميزانية تجنب المواقف السياسية تماما، فالميزانية هي حق الشعب، ولا يمكن إهدار هذا الحق بسبب الخلافات السياسية، لكن لا شك أن الرؤى السياسية تكون مؤثرة في التصديق على بعض المقترحات التي يكون لها صدى داخل المجتمع، مثل توفير فرص العمل والاستثمار التي تعد أكثر تأثيرا من المساعدات والدعم، لكن الخلاف والصدام السياسي بالكيفية التي يوجد بها بين التيارات السياسية هو أمر غير قائم بالمرّة أثناء مناقشة بنود الميزانية داخل المجلس.

مكانة المرأة في المجتمع الإيراني

■ حوار مع زهرا شجاعى ■ أجرى الحوار زهرا عرب - جام جم (المرأة المسحورة) ٢٠٠٢/٢/١٦

٦٤

= ثمة نقص واضح في المراكز الثقافية والاجتماعية المخصصة للمرأة. فلا توجد نوادي نسائية يستطيعن من خلالها مناقشة شئونهن، كما لا توجد مراكز ثقافية تستطيع النساء من خلالها تنمية قدراتهن الثقافية. لذا يعتبر توفير الأندية الثقافية والاجتماعية النسائية عنصرا هاما في تفعيل دور المرأة في المجتمع الإيراني.

قمنا بعمل استبيان في مركز مشاركة المرأة عن احتياجاتها، وقمنا بسؤال ١٢ ألف امرأة تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ عاما فما أكثر في مدن وقرى مختلفة في كافة أنحاء البلاد. وكان أهم احتياجات المرأة توفير أندية ثقافية واجتماعية يستطيعن من خلالها تنمية وعيهن الثقافي والاجتماعي وتفعيل نشاطهن داخل المجتمع.

- وماذا عن المشكلات التي تواجه المرأة في مجال البحث عن عمل؟

= المرأة عنصرا ضروريا وفعال داخل سوق العمل لما لها من قدرات تساعد على الخروج بأفضل النتائج وثمة وظائف عدة تتطلب وجود المرأة مثل التدريس والطب وغيرها. وقد بدأت النظرة التقليدية لعمل المرأة، والتي تقوم على أن المهمة الأساسية للمرأة تتمثل في رعاية الأسرة، في التغير بعد نجاح الثورة الإسلامية التي توافقت معها زيادة إقبال المرأة الإيرانية على التعليم وهو الأمر الذي رفع من نسبة المرأة العاملة داخل المجتمع الإيراني.

- ماهي رؤيتكم لمستوى تعليم المرأة في إيران؟

= لقد ارتفع مستوى تعليم المرأة بعد نجاح الثورة حيث ارتفع معدل السيدات. ولكن على الرغم من ذلك مازال الرجل يحظى بفرص تعليمية أكبر منها، الأمر

ترى السيدة زهرا شجاعى، مستشار رئيس الجمهورية ورئيس مركز شئون المرأة، أنه يجب تغيير النظرة التقليدية لدور المرأة في المجتمع حتى يتم تفعيل نشاطها داخله لأن مقتضيات الواقع تتطلب استغلال كافة القدرات والإمكانات المتاحة سواء للرجل أو المرأة وذلك من أجل تنمية الاقتصاد الوطنى وهذا هو نص الحوار:

- السيدة زهرا شجاعى، ماهي رؤيتكم لوضع المرأة في المجتمع بعد الثورة؟

= يعتبر تدعيم وإبراز مكانة ودور المرأة في المجتمع الإيراني من أهم إنجازات الثورة الإسلامية. فقد أكد الدستور الإيراني على أهمية دور المرأة في المجتمع باعتبارها عنصرا ضروريا للتنمية البشرية والاقتصادية. وترجع الأهمية التي أولاها الدستور للمرأة إلى دورها النضالي أثناء الثورة الإسلامية وأثناء الحرب المفروضة على العراق.

- ماهي أهم المشكلات التي تواجه المرأة خاصة على الساحة الثقافية والاجتماعية؟

= وفقا للدراسات والتحقيقات التي قام بها مركز مشاركة المرأة كانت أكثر المشكلات التي تواجه المرأة هي المعتقدات والتقاليد الراسخة في أذهان البعض عن مكانة المرأة التي كانت تعطيها مكانة أقل باعتبارها جنس يأتي في المرتبة الثانية بعد الرجل وللأسف يجب القول أن بعض هذه التقاليد توجد حتى اليوم رغم التطورات والتغيرات التي طرأت على الساحتين الداخلية والخارجية حيث مازال يطرح العديد من الآراء والأفكار السلبية والمتحجرة بشأنها.

- ماهي المشكلات التي تواجه المرأة على الساحة الاجتماعية والثقافية؟

الذى يؤثر على مشاركة الجنسين فى سوق العمل. وفى المرحلة الابتدائية بلغت نسبة الفتيات المتعلّقات ٤٧,٦٪ فيما بلغت نسبة الأولاد ٥٢,٤٪. وفى المرحلة الاعدادية بلغت نسبتهن ٤٥,٣٢٪ فيما بلغت نسبة الأولاد ٥٤,٦٨٪، أما فى التعليم المتوسط فقد بلغت نسبتهن ٤٩,٧٥٪، فيما بلغت نسبة الأولاد ٥٠,٢٥٪، أى أن النسبة اقتربت بعض الشيء. وفى مرحلة التعليم العالى مازال عدد الطالبات أقل من عدد الطلاب.

فعدم تساوى فرص التعليم بالنسبة للرجل والمرأة لها أسباب عدة منها رسوخ بعض المعتقدات السلبية عن تعليم المرأة باعتبار أن المهمة الرئيسية لها فى المنزل. فيمكن القول أن مجمل الاستطلاعات والدراسات التى أجريت حول تعليم المرأة تؤكد على أن الاعتماد على النفس والثقة لدى المرأة فى ازدياد مضطرد، وهو ما ينعكس على مستوى تحصيلهن التعليمى. فمتوسط درجات الفتيات أعلى من متوسط درجات الأولاد فى المراحل التعليمية كافة، الأمر الذى يعنى أن مستوى استيعابهن للدراسة أعلى من مستوى استيعاب الطلبة.

- ماهى النتائج المترتبة على ذلك؟

= أعتقد أن هذه الظاهرة صحيحة لأن زيادة مستوى التعليم لآى فرد من أفراد المجتمع يساعد على نمو وارتفاع مستوى الوعى الثقافى والتعليمى فى المجتمع وبناء عليه، فكلما حصلت المرأة على درجة

تعليمية اعلى ترتقى مكانة دولتنا فيما يتعلق بالتنمية البشرية على الساحة الدولية.

إضافة الى أنه يجوز قبول أو تحمل وجود رجال غير متعلمين فى المجتمع يستفاد منهم فى الأعمال اليدوية، ولكن لا يمكن تحمل وجود امرأة واحدة غير متعلمة لأن هذه المرأة ستقوم بتعليم ابنائها وتربيتهم داخل المنزل.

- ماهى رؤيتكم لمشكلة البطالة خاصة بالنسبة للمرأة؟

= طبقا للاحصاءات التى أجريت فإن ٨٨٪ من السيدات الإيرانيات غير فاعلات. أى ربات البيوت من الطالبات أو السيدات اللاتى لم يتجهن إلى سوق العمل.

وتشير زيادة معدل البطالة لدى السيدات إلى أن عدد غير الفاعلات يزداد داخل المجتمع لذا، يجب سن القوانين وإزالة الأفكار والمعتقدات السلبية الخاصة بعمل المرأة حتى يتم تفعيل دورها داخل المجتمع الإيرانى.

فيما يجب ان نختم به هو أنه علينا أن نستفيد من عمل القوى البشرية على أساس الجدارة وأن نستفيد من قدرات المرأة، وربما كانت المرأة فى الماضى تتجه إلى سوق العمل من أجل الهواية أو ملء أوقات الفراغ، لكن الآن وبسبب المشاكل الاقتصادية التى تحاصرنا لابد من تفعيل دور المرأة حتى يتم الاستفادة من قدراتها فى تنمية اقتصادنا الوطنى.

أحداث إيرانية

إنشاء أسواق حدودية بين إيران وباكستان

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/٢٠

ستقوم كل من إيران وباكستان في فترة مقبلة بإنشاء أسواق حدودية بينهما باعتبار ذلك خطوة مهمة على طريق تنمية العلاقات التجارية بين البلدين إضافة الى أنها لا تؤدي فقط الى تنمية العلاقات التجارية بل أيضا تحد من ظاهرة البضائع والمخدرات والأنشطة الغير قانونية .

رئيس اتحاد رفع الأثقال المصري يدعو الى تطوير العلاقات الرياضية مع إيران

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/٢٢

دعا رئيس اتحاد رفع الأثقال المصري الى تطوير العلاقات الرياضية بين البلدين حيث أكد على أن تطوير العلاقات الرياضية بين كل من إيران ومصر بإمكانه أن يؤدي دورا في نمو العلاقات بين البلدين معبرا أيضا عن ارتياحه لنشاط المدرب السابق للمنتخب الإيراني لرفع الأثقال «غيورغي القانوف» مدرب المنتخب المصري الحالي.

استيراد إيران من القمح يصل الى النصف في العام الجاري

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/١٧

حدث هبوط في نسبة استيراد الجمهورية الإسلامية الإيرانية من القمح الى النصف وذلك بتوفيرها ٢.٢ مليون طن من الداخل خلال هذا العام حيث كان يتوقع أن تبلغ احتياجات البلاد من القمح في العام الجاري ١٠ ملايين و ٧٠٠ ألف طن إلا أنه تم توفير ٨.٥ مليون طن من هذه الكمية وبذلك يكون فائض الإنتاج المحلي أدى الى خفض حجم الاستيراد الى

الشركات الإيرانية تنشئ

٧ مصانع لإنتاج المواد

الغذائية في أفغانستان

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا»

٢٠٠٣/٣/١٧

اتشاء المعرض الإيراني الذي عقد في كابول وقعت الشركات الإيرانية اتفاق بإنشاء ٧ مصانع لإنتاج المواد الغذائية في أفغانستان تبلغ تكلفتها ٢٠٠ مليون دولار . وستقوم شركة زمزم للمشروبات الغازية بإنشاء مصنع للمشروبات الغازية في أفغانستان إضافة الى أن رجال الأعمال والمنتجين الإيرانيين والأفغان قاموا بالتوقيع على ١٩ اتفاقية تجارية مشتركة خلال الأيام العشرة من إقامة المعرض .

إيران في المرتبة الأولى لشركاء

أبوظبي في التجارة الخارجية

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا»

٢٠٠٣/٣/١٦

أكدت إحصاءات أصدرتها دائرة جمارك أبوظبي أن إيران حصلت على المرتبة الأولى لقائمة الدول المصدرة لأبوظبي خلال يناير الماضي بقيمة حوالى ١٣.٩ مليون دولار وتليها قطر في المرتبة الثانية بواقع ٨.٨ مليون دولار ثم المملكة العربية السعودية بواقع ٢.٥ مليون دولار .

إيران تسعى الى دعم التعاون الإقتصادي مع روسيا

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/١٩

وقعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية على مذكرة تفاهم للتعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني بينها وبين روسيا حيث تؤكد الاتفاقية على ضرورة دعم وتعزيز التعاون بين البلدين في مجالات تنفيذ مشاريع النفط والغاز والاستثمار المشترك في تصاميم صناعة الأجهزة المتطورة في مجال البتروكيماويات وتدريب الكوادر الإنسانية المتخصصة إضافة الى القيام بأبحاث مشتركة في مجال العلوم والتكنولوجيا والطاقة النووية المستخدمة في الأغراض السلمية.

إيران تصدر ٢٢٠ من قطع الحافلات الصغيرة

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/١٥

أعلن دكتور أحمد رفعت المدير العام لشركة «محور خودزو» الإيرانية عقد الشركة لاتفاق مع شركة جاك المصرية يصدر بموجبها ٢٢٠ من قطع الحافلات الصغيرة تشمل المحركات والدواليب المسننة ومحاور العجلات بقيمة ٢ مليون دولار الى مصر وأكد أن هذه القطع سيتم تصديرها الى مصر حتى نهاية العام الميلادي الجاري، إضافة الى أن الشركة أبرمت عقد آخر مع شركتين لإنتاج قطع غيار السيارات وذلك في إطار السياسة التي حددتها حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لتنمية صادرات البلاد.

إيران تنضم لمعاهدة حظر التعذيب رسميا

وكالة الأنباء الإيرانية «إيرنا» ٢٠٠٣/٣/١٥

انضمت إيران لمعاهدة حظر التعذيب والعقوبات الجائرة وغير الانسانية والمهينة على اعتبار ذلك الانضمام ستكون له نتائج طيبة وذلك وفقا للمشروع الذي قدمه النواب الى مجلس الشورى الإسلامى ومفاده أن الانضمام الى هذه المعاهدة سيؤدى الى تطبيق القيم الإسلامية ودعم المصالح الوطنية.

١٠ مليون طن حجم الصادرات غير النفطية خلال عام ٢٠٠٢

همشهرى (المواطن) ٢٠٠٣ / ٢ / ٣

بلغ حجم الصادرات غير النفطية في إيران خلال آخر ٩ أشهر من عام ٢٠٠٢ حوالى ١٠ ملايين و ٢٥١ ألف و ٦٠٠ طن بما يعادل ٢٧٢٤٤ مليار و ١٠٠ مليون ريال (٣ مليار و ٤٥٠ مليون و ٢٠٠ ألف دولار) وقد انخفض وزن الصادرات بالمقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠١ حوالى ١٢,٨ ٪، فيما زادت من حيث القيمة بما يعادل ١٢,٦ ٪.

وطبقا للمعلومات المتاحة يرجع انخفاض وزن صادرات البضائع غير النفطية خلال هذه الفترة الى انخفاض وزن الصادرات من الغاز والآلات الثقيلة والفولاذ والمنتجات المعدنية ومواد البناء والأسمنت، ويرجع السبب في ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية الى زيادة قيمة المفروشات اليدوية والفسقنق المقشر والفولاذ والبضائع المصنعة والمنتجات البتروكيماوية والملابس، فقد كان متوسط قيمة الكيلو من البضائع غير النفطية ٢٤ سنتا، وقد تزايدت مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠١ بمقدار ٢٠,٨ ٪.

السيناريوهات المحتملة لمستقبل العراق وتأثيرها على إيران

■ مجيد عباس اسلفى ■ صداى عدالت (صوت العدالة) ٢٠٠٣/٢/٩

٦٨

ج - اقتراب النظام الصهيوني من الحدود الأمنية الإيرانية.

د - تزايد عدد جيران إيران من ناحية الغرب.

إيران ومسألة الإطاحة بصدام حسين:

في نوفمبر ١٩٩٨ أعلنت الولايات المتحدة أن سياستها تجاه العراق ستتركز حول بذل كل الجهود من أجل تغيير النظام الحاكم وبناء عليه خصصت مبلغ ٩٧ مليون دولار من الميزانية لدعم المعارضة العراقية، لكن هذه الخطة الأمريكية تواجه العديد من المشكلات أهمها:

١ - كيفية الإطاحة بصدام حسين؟ هل سيتم ذلك عن طريق جماعات المعارضة الداخلية والشعب أم عن طريق الحرب؟ فالمعارضون العراقيون ليس لديهم القدرة على تنفيذ خطة الإطاحة بصدام حسين.

٢ - هناك أمر آخر مبهم وهو هل تريد الولايات المتحدة إسقاط صدام حسين وحده أم إسقاط حزب البعث والنظام العراقي بأكمله. وفي هذا الخصوص يؤكد الخبراء على أن الأمريكيين سيولون شخصاً آخر عميلاً لهم بديلاً لصدام حتى يظل العراق تحت سيطرتهم وسيعتبرون هذا الشخص في البداية راعياً للسلام والديمقراطية حتى يتمكن من تثبيت موقعه ويصبح ديكتاتوراً آخر في العراق أو صدام ثان.

وبالطبع فإنه لا يجب على دول المنطقة أن تتعاون مع الولايات المتحدة في هذا الاتجاه وذلك بسبب اختلاف الرؤى حول توجهات النظام الجديد في العراق. فدول

ثمة أسباب عدة تجعل العراق عرضة للتقسيم في أي وقت فالأكراد يطالبون بالحكم الذاتي دوماً، كما يعتبر السنة في الجنوب أن وجود حكومة شيعية مستقلة أفضل من الوضع الحالي بسبب تجاربهم المريرة مع النظام الحاكم في العراق، لكن على الصعيد الإقليمي تواجه قضية استقلال الأكراد معارضة شديدة خاصة من الدول المجاورة للعراق لأن ذلك سوف يسبب الكثير من المشكلات وسيهدد استقرار الأراضي التركية.

وتعارض الدول العربية وإيران مسألة استقلال الأكراد لأنه من الممكن مع وجود دولة كردية مستقلة في شمال العراق ظهور مشكلات في علاقات إيران مع الأكراد فإيران تعمل باستمرار على وحدة الأراضي العراقية.

وربما تكون إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي ستستفيد من تقسيم العراق لأنه في حالة التقسيم ستقلص احتمالات تهديد العراق للنظام الصهيوني وسوف يستفيد هذا النظام من نفوذ الأكراد للاقترب من - وتهديد - الحدود الأمنية لإيران عن طريق تركيا.

التأثيرات الأمنية لتقسيم العراق على إيران:

ويمكن حصرها في الآتي:

أ - بالنظر للبناء متعدد القوميات لإيران فإن تقسيم العراق سوف يؤثر سلباً على الساحة الداخلية لإيران.

ب - تصاعد احتمالات زيادة التوتر على الحدود بالنظر إلى وجود جماعات المعارضة الإيرانية في العراق.

المنطقة يساورها قلق واسع من جراء التأثيرات السلبية لانهيار البناء السياسى والاجتماعى وعدم استقرار الأراضي العراقية فى المستقبل. ويشير تاريخ العلاقات الإيرانية العراقية إلى أن حكومة العراق كانت دائماً حكومة ديكتاتورية وغير صديقة لإيران ومن ثم مثلت تهديداً دائماً لها. وقد ظهر ذلك جلياً فى سنوات الحرب المفروضة. لذا فإن وجود حكومة بعثية قوية ونظام ديكتاتورى جديد فى العراق سوف يمثل خطراً كبيراً بالنسبة لإيران وكل دول المنطقة ومن ثم فإن التأثير الأمنى على إيران سيكون على الصورة التالية:

أ - الاستمرار فى طرح الادعاءات السابقة بخصوص الحدود المشتركة.

ب - ظهور جاز جديد غير قابل للثقة وعنصر مخل باستقرار وأمن المنطقة لأن مثل هذا النظام سيحاول أن تكون له السيطرة على المنطقة.

ج - نقض الاتفاقيات السابقة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨.

د - إكمال حلقة الحصار التى تتكون من الولايات المتحدة إسرائيل وتركيا فى المنطقة وتهديد إيران.

هـ - سيصبح العراق مصدر تهديد لإيران فى حالة ظهور حكومة متسلطة فى العراق وعدم توافق المصالح الإيرانية الأمريكية.

الإطاحة بصدام حسين وظهور حكومة ديمقراطية:

يرتبط ظهور حكومة ديمقراطية بعد صدام بالتنسيق بين جماعات المعارضة مثل الأكراد والشيعية الذين يكونون أغلبية الشعب العراقى، وبالطبع فإن الدعم الدولى والإقليمى لإتمام هذه الخطة سيكون أهم عامل

لنجاحها.

وبالنظر لما سبق، فإن إيران ستكون الدولة الوحيدة المؤيدة لهذه الخطة لأنها سوف تواجه دولة موحدة غير مقسمة، إلى جانب وجود أغلبية شيعية فى العراق، وبذلك سوف تكون الحكومة المقبلة أكثر اقتراباً من إيران، وفى أعقاب تولى هذه الحكومة الديمقراطية الحكم فى العراق فسوف تزول التهديدات الأمنية الكثيرة من جانب الجماعات المعادية للثورة فى العراق (جواسيس إسرائيل - النظام البعثى).

لكن على الجانب الآخر لا ترحب الدول العربية وخاصة السعودية كثيراً بهذه الخطة لأنه مع ظهور حكومة ديمقراطية فى العراق من الممكن أن يكون لها ميل شيعية. كما أن الولايات المتحدة بسبب مصالحها فى الخليج (الفارسي) لن تقبل بهذه الخطة وسوف تعارضها بشدة لأنها تفضل وجود حكومة تابعة لها تخدم مصالحها ومصالح النظام الصهيونى لأن تشكيل حكومة شيعية سيفرض ضغوطاً على إسرائيل بسبب وجود حزب الله فى لبنان وهو حركة شيعية أخرى.

التأثيرات الأمنية لهذه الخطة على إيران:

أ - تزايد الوجود العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج بحجة مواجهة تهديدات البلدين (العراق وإيران).

ب - تزايد الضغوط الدولية على إيران لرفع يدها عن تشكيل الحكومة الجديدة فى العراق.

ج - إقامة علاقات مختلفة مع الحكومة الديمقراطية العراقية وبحث حل جميع القضايا والمشكلات بين البلدين.

حياد كامل: تحليل لاستراتيجية إيران خلال الأزمة العراقية

Iran Newspaper, 8 March , 2003 ■ سعيد حجارىان

الحفاظ على نظامه الحاكم. وطبقاً لآراء عدد من الخبراء والمحللين المعنيين بالشئون الدولية، ينوى النظام العراقى تبني هذا الخيار وهو يتفاوض بالفعل بهذا الخصوص. لكن المشكلة بالنسبة للعراق هنا كونه لا يستطيع الاطمئنان إلى وعود الولايات المتحدة. فالعراق ليس متأكداً من أنه لو نزع سلاحه، سوف تمتنع أمريكا عن الإطاحة بنظامه. ويرى المسئولون فى بغداد أن امتلاك كل هذه الأسلحة يمكن أن يشى الأمريكيين وحلفاءهم عن مهاجمة العراق. والبعض يعتقد أن صدام حسين إذا اطمأن إلى أن الولايات المتحدة لن تحاول الإطاحة به وبنظامه بعد نزع السلاح، فسوف يستسلم لهذا الخيار.

لا يعنى هذا المقال بالأسباب التى تدعو الولايات المتحدة لنزع سلاح العراق وتغيير النظام فيه، ولا بموقف العراق فى هذا الإطار، أود فقط أن أركز هنا على السيناريوهات المحتملة الحدوث وماهية المواقف الأكثر رشادة التى قد تتبناها دولتنا - إيران - فى ظل هذا الوضع.

يمكننا تصور أربعة سيناريوهات للوجود الواسع المدى للقوات العسكرية الأمريكية فى الإقليم والحرب النفسية المصاحبة لذلك:

١- نشر القوات العسكرية - الأمريكية والحليفة - فى الإقليم يمكن أن يقنع العراق بأن التهديدات حقيقية. وكتيجة لذلك سوف يستسلم العراق لنزع السلاح بهدف

٢- الوجود الواسع المدى للقوات العسكرية الأمريكية والحليفة قد أثار وشجع حكام بعينهم من المنطقة على إقناع صدام حسين بمغادرة العراق مع ضباطه المقربين وطبقاً لهؤلاء. فهذا هو الخيار الأفضل لكل من العراق وصدام معاً. وهنا أيضاً فإن صدام حسين ليس متأكداً من أنه لو تبني هذا الخيار فسوف لا يقتل أو يحاكم في المحكمة الدولية لمجرمي الحرب. ومن نافلة القول أنه لو حصل على ضمانات كافية فربما قبل هذا الخيار رغم أنه يبدو بعيد الاحتمال.

٣- نشر القوات العسكرية الأمريكية في الإقليم والحرب النفسية المصاحبة لذلك. وكذلك المحاولات التي يقوم بها الأمريكيون وبعض حكام المنطقة للاتصال بضباط وقادة من الجيش العراقي يمكن أن تقنع هؤلاء بالقيام بمحاولة انقلاب لتجنب حرب أهلية وحمام دم وحماية دولتهم من مصيبة موشكة. لكن. بالنظر إلى الطريقة التي يحمى بها صدام نفسه -عبر دوائر أمنية وعسكرية مختلفة - فإن هذا لا يبدو سيناريو مقبولا، رغم أنه لا يمكن تجاهله تماماً.

٤- في حالة إذا لم يتحقق أى من السيناريوهات عالية. فإن الجيش الأمريكى وحلفاءه سوف يهاجم العراق. فى هذا الحال هناك احتمالان:

(١) يمكن أن تطيح القوات العسكرية الأمريكية بنظام صدام حسين فى وقت قصير وبأقل خسائر.
(٢) تفشل القوات العسكرية الأمريكية والحليفة فى الاطاحة بنظام صدام فى وقت قصير وبأقل خسائر. وهذا بالطبع لا ينفى احتمال ظهور حالات أخرى وسيطة.

بالنسبة لموقف دول الاقليم تجاه السيناريوهات الأربعة . يمكن القول إن الدول العربية وتركيا تفضل السيناريو الثانى والثالث حيث أن هيكل القوة الإقليمية لا يتعرض لتغيير كبير ومن ثم سوف تكون مصالحهم بمأمن.

كذلك فإن تركيا تحبذ من جهتها الخيار الأول. وبالمثل يمكن أن تدعمه الدول العربية على غير رغبة حقيقية . فالخيار الأول يضمن أيضاً عدم حدوث تغيير جذرى فى هيكل القوة الإقليمية. كما أن تركيا لن تقلق من الاستقلال المحتمل لأكراد العراق.

لكن وقوع السيناريو الرابع من شأنه إحداث تغيير جذرى فى قوة وهيكل النظام العراقى وسوف يزد نفوذ كل من الشيعة والأكراد العراقيين فى الحكومة المركزية. ونظراً لصعوبة توقع الآثار الإقليمية المحتملة لهذه التغيرات. فإن كلا من تركيا والدول العربية لا ترغبان فى اندلاع الحرب فى الإقليم. لكن إذا ما تأكد الطرفان من أن الحرب لا محالة واقعة فسوف يحاولان البحث عن طرق يؤمنان بها مصالحهما.

وبالنسبة لدولتنا -إيران- فلا شك أن استمرار الحال الراهن هو أفضل شئ لنا نظراً للعداء الطويل بين

الدولتين فى السنوات الماضية. لقد كانت الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية تكبح سرعة النظام العراقى فى إعادة بناء قوته العسكرية (بصفة خاصة بالنسبة للسلاح غير التقليدى ونظام الصواريخ والأسلحة التقليدية المتطورة). لكن استمرار الوضع الراهن لم يعد وارداً فيما يبدو ، ولذلك فمن الأهمية بمكان لنا أن نتكشف خياراتنا بالنسبة للأزمة العراقية.

وكمراقب أرى أربع سياسات يمكننا تبنيها:

١- سياسة الحد الأدنى: مؤيدو هذا الخيار يعتقدون أنه ينبغي لنا أن نظل محايدين تجاه هذه الحرب، وأن نطلب من العراق الاستجابة لقرار مجلس الأمن والخضوع لنزع السلاح. بينما على أمريكا الخضوع لقرارات الأمم المتحدة بالمثل. فى ضوء هذا التصور فإن مطالبنا (فى حدها الأقصى) - مقابل هذا الحد الأدنى من التعاون- هى ضمان حقوق الشيعة العراقيين وتأسيس دولة صديقة أو على الأقل "غير عدائية" فى العراق. وليس لدينا مطالب خاصة من الولايات المتحدة، أى أن منهجنا هنا سوف يشبه كثيراً ما اتبعناه إبان حرب الخليج الثانية.

٢- سياسة الحد الأدنى+ Minimum policy plu

مؤيدو هذا الخيار يرون - بالإضافة لما قيل - أننا ينبغي أن نطالب الولايات المتحدة بتأمين مصالحنا مقابل مزيد من التعاون معها. يتضمن هذا، الافراج عن أصولنا المحتجزة فى الولايات المتحدة ورفع العقوبات الاقتصادية.

٣- سياسة الحد الأقصى التفاضلية: مؤيدو هذا الخيار يرون أننا ينبغي أن نعمل ما بوسعنا لتحقيق أقصى استفادة من الوضع الراهن ونوجه اهتمامنا لسائر مشكلاتنا المهمة مع الولايات المتحدة. ويبررون ذلك بأنه ليس من مصلحتنا أن نضيع الوقت حيث أن الولايات المتحدة -بعد العراق- سوف تحاول أن "تتعامل" معنا وسوف يكون علينا أن نعالج مشكلاتنا معها حينذاك من موقع أضعف.

٤- سياسة الحد الأقصى المعارضة: مؤيدو هذا الخيار يرون أن الولايات المتحدة تتوى محاصرتنا عسكرياً وليس هناك تبرير منطقى لاتباع سياسة سلبية تجاه الأحداث الإقليمية المهمة بما فيها الأزمة العراقية، وأنه ينبغي علينا بكل طريقة ممكنة مواجهة عدونا الاستراتيجى- الولايات المتحدة- (على سبيل المثال فى العراق ولبنان وأفغانستان...) من خلال تبني نهج إيجابى.

أنا متفق مع بعض النقاط فى السياسات الأربع المذكورة ولا أتفق مع نقاط أخرى ومحصلة هذا بالنسبة لى هو ما اعتبره النهج الأكثر رشادة والذي يمكن أن نعتبره الخيار الخامس.

٥ - سياسة الخطوتين المنفصلتين: فى ضوء الوضع الراهن وما يتضمنه من ضغوط ومخاطر، يبدو أنه ينبغي علينا تبني ما أدعوه سياسة الخطوتين:

من الواضح أن العراق لديه ما بين ١٤-١٨ (أو ربما بين ١٤-٢٥) صاروخاً من طراز سكود يمكنها حمل قنابل

بيولوجية وكيميائية وإسرائيل - بامتلاكها نظامين آرو مضادين للصواريخ وبما لديها من استعداد طبي واسع المدى - قد زودت كل مواطنيها بأقنعة واقية ضد الهجمات الكيميائية والبيولوجية، فهي بالفعل مستعدة للحرب. القوات المسلحة الأمريكية بالمثل مزودة بهذه التجهيزات الضرورية. بل إن الولايات المتحدة تحاول نشر نظام باتريوت مضاد للصواريخ في تركيا . ورغم أن الولايات المتحدة تدعى أنها تملك القوة لتدمير كل منصات إطلاق الصواريخ العراقية في الدقائق الأولى من الحرب ، لكن الاستعدادات التي تجرى في إسرائيل وفي تركيا تكشف بوضوح عن أنهم يتحسبون لاحتمالات أخرى أيضاً .

في حالة الهجوم العسكري ضد العراق فلا شك أن صدام ونظامه سوف تتم الإطاحة بهما . صدام يعلم هذا ولذلك فقد يكون من الوارد أن يحاول الموت ببطولة بإظهار الحد الأقصى من المقاومة ضد الهجوم العسكري الأمريكي والانتقام من كل الدول التي ساعدت الولايات المتحدة في هذا الشأن .

لذلك فليس مستبعداً أن يحاول مهاجمة إسرائيل ودول مثل تركيا والكويت والسعودية وإيران .. وأخذاً في الاعتبار حقيقة أننا لم نستعد بأي شكل من الأشكال لمواجهة مثل هذا الهجوم، فأنا أرى أنه ليس من مصلحتنا التعاون مع الولايات المتحدة في هذه المرحلة الأولى (قبل أو خلال الحرب).

الميزة الأهم التي قد نحصل عليها هنا معلقة بالوعود التي قد يمنحها لنا الأمريكيون باعتبار ما سيكون، مثل القيام برفع العقوبات الاقتصادية والإفراج عن أصولنا المجمدة.. إلخ، أي الأمور التي سيكونون على استعداد لإلغائها .

إن الولايات المتحدة ليست مستعدة حتى الآن لبدء محادثات جادة تتعلق برفع العقوبات الاقتصادية مقابل تعاوننا في حرب الخليج. والواقع فإن رفع هذه العقوبات يعتمد على عوامل أخرى مثل تغيير سياستنا الخارجية تجاه إسرائيل.

والأكيد أنه ليس هناك وجه للمقارنة بين أي من الضمانات التي قد تمنحها إيانا الولايات المتحدة من ناحية ، والخسائر التي قد نتكبدها في حالة إذا ما هوجمت طهران بالصواريخ الكيميائية أو البيولوجية من ناحية أخرى.

لذلك فإن مصالحننا تحتم علينا البقاء على الحياد بشكل كامل قبل وخلال الحرب. هذا ما يمليه المنطق والعقل، وذلك حتى لو أعطينا ضمانات إضافية لبغداد .

إن منطلق نهجنا الدبلوماسي مع العراق في ضوء هذا الوضع ينبغي ألا يكون من موقع القوة ولا الضعف ولا الانتهازية، بل إن نهجنا يقوم على الثقة في هذا الوقت القصير السابق على حل الأزمة العراقية، هو ما نضمن به مصالحننا القومية. وينبغي ألا ننسى أن موقفنا تجاه العراق

مختلف تمام الاختلاف عن باقي القوى والدول في محيط الجوار.

من هذا المنظور، لم يكن فقط صواباً، بل كان محتملاً أن نرحب بناجي صبرى وحتى لو دعا أعضاء برلماننا الموقرون نظراءهم العراقيين فسوف لا يكون هذا تصرفاً غير رشيد .

وبالمثل، فإنه من الخطأ أن نستقبل معارضين عراقيين أو نقوم بتأييدهم بأي شكل من الأشكال. ذلك ما لم نكتشف أن صدام حسين لا يستطيع استخدام الصواريخ البيولوجية أو الكيميائية ضدنا . في هذه الحالة فإن موقفنا تجاه العراق والولايات المتحدة يمكن أن يتغير .

أما بالنسبة لموقفنا بعد الحرب (المرحلة الثانية)، يدعى البعض أننا لو بقينا على الحياد قبل أو خلال الحرب ولم نخاطر بأي شكل من الأشكال، فلا نستطيع أن نتوقع الحصول على أي صوت في النظام العراقي الجديد . بعبارة أخرى، سوف تحصر الولايات المتحدة مجال نفوذنا إلى الحد الأدنى .

والواقع، ففي ضوء تصورات المسئولين الحاليين في البنتاجون تجاه الشرق الأوسط والمحيط الفارسي، فإن تعاوننا من عدمه (رغم الوعود التي قطعها على أنفسهم - صدقاً أو كذباً - الساسة البريطانيون وساسة آخرون إقليميون ودوليون وسلطات أمريكية رسمية وغير رسمية) سوف لا يكون له أي تأثير تجاه ما يخص امكانية أن نحظى بنفوذ داخل النظام العراقي الجديد .

المهم بهذا الصدد، هو البنية الأساسية لنفوذنا في العراق (مثل علاقاتنا مع الشيعة العراقيين وعلاقاتنا مع أعضاء البرلمان العراقيين ووجود قيادة شيعية في النجف وعلاقاتنا مع الأكراد العراقيين ومعرفتنا بالمجتمع والثقافة العراقية.. إلخ). لا شك في أننا لو قررنا أن يكون لنا تأثير داخل النظام الجديد المنتظر في بغداد، لن نستطيع الولايات المتحدة تقليص مجال نفوذنا، بل إنها - وفي ضوء المناقشات الدائرة هذه الأيام في وسائل الاعلام وفيما بين الساسة الأمريكيين - سوف تكون معنية بتوسيع دورنا البنائي المنطقي هناك. لذلك فإن أهم عامل في تشكيل دورنا في النظام العراقي المنتظر ليس تعاوننا قبل أو خلال الحرب ، لكن وجود البنية الأساسية الضرورية لنفوذنا في العراق مما سوف يجبر الساسة الأمريكيين على قبول دورنا المنطقي هناك. ويجب أن نذكر أن ما قد يمنع الأمريكيين من قبول هذا الدور في مستقبل العراق هو أن نحاول تهديد استقرار العراق في المستقبل، أو تحدى القوات الأمريكية بأي وسيلة، أو دعم الجماعات العراقية الثورية، أو فرض الحوار الأيديولوجي على الشيعة العراقيين، أو محاولة عرقلة صادرات النفط العراقية بأي وسيلة...

ويبدو أنه عبر سياسة الخطوتين تلك، نستطيع حماية مصالحننا في ظل الظروف الراهنة بأقل قدر من المخاطر.

النفط سبب الحرب

■ سيد حسين مير أفضلي ■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠٣/٢/٩

للهجوم الأمريكي على العراق بعقد اتفاقيات نفطية مع النظام العراقي بعدة مليارات من الدولارات وتسعى جميعها من أجل تحقيق الاستفادة المثلى من أزمة النفط القائمة، بل إن جيران العراق الصغار مثل الأردن، تركيا وسوريا تمضى كلها وتسعى من أجل الاستفادة من الأزمة بهدف تأمين مصالحها القومية.

وفى ظل كل هذه التطورات الظاهرة والتي تخفى وراءها احتمالات ومعادلات أكثر غموضا وإبهاما يتبادر إلى الذهن السؤال التالي ومفاده ماهو نصيب إيران وماهو دورها فى هذه الأزمة ؟ هل سيعود على إيران فقط سيل عظيم من اللاجئين؟ ماهى احتمالات وطبيعة التهديد الذى يمثلته الهجوم العسكرى تجاه إيران ؟ كيف تهدد تلك التطورات المصالح القومية الإيرانية والقضايا التجارية فى الخليج (الفارسى) ؟ وماهى المشكلات التى سوف تدفع بها مثل هذه المستجدات والأحداث باتجاه إيران ؟

إن موقع إيران بوصفها أكبر جيران العراق من حيث الأهمية الاستراتيجية وأقرب الجيران لأكثر المدن والمناطق العراقية الحساسة والهامة والاستراتيجية يجعلنا نتساءل ماهى الامتيازات التى يمكن للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تسعى وراء تحقيقها ؟

الواقع أن سياسة الحياد الفعال خلال الحرب يمكن أن تكون سياسة إيجابية فى بعدها السياسى والأمنى. فقبل وقوع الحرب أعلنت إيران، شأنها فى ذلك شأن روسيا، عن معارضتها للهجوم الأمريكى على العراق، مع اختلاف واحد هو أن روسيا لديها من الأدوات التى تسيطر عليها ما يجعلها تحقق الاستفادة المرجوة من هذه الأزمة وبالشكل الذى ترضاه.

ولكن إيران لن تستطيع جنى أى ثمار من جراء سياستها الحالية ولكنها سوف تتعرض أيضا لنتائج سلبية وضارة.

إن روسيا التى تعد من أكبر المنتجين للغاز فى العالم تنتهج سياسات من شأنها تحقيق الاستفادة المثلى أو القصوى من هذه الأزمة وفى مقدمتها الحصول على امتيازات نفطية أيضا. ورغم وجود مسافة جغرافية كبيرة جدا تفصلها عن العراق إلا أنها تسعى لتحقيق مصالح كثيرة جدا فى هذه الدولة.

والواقع أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية فى حال

نشرت دورية النفط والغاز والبتروكيماويات فى عددها الثامن عشر لعام ٢٠٠٣ أن العراق يمتلك ١١٢ مليار برميل نفط احتياطات مؤكدة و٢١٥ مليار برميل نفط احتياطات متوقعة وبالتالي يعتبر العراق ثانى أكبر مصدر للنفط فى العالم بعد السعودية.

ويعتقد بعض الخبراء أنه مع تنفيذ عمليات التنقيب واستخدام الوسائل والتقنيات الحديثة للتنقيب عن النفط فإن الاحتياطات الحقيقية العراقية سوف تزيد عن هذا المقدار.

كذلك يمتلك العراق ٦ مناطق نفطية غنية جدا وحوالى ١٧ منطقة متوسطة كما تتنوع احتياطياته النفطية من النفط الثقيل جدا (٢٤ درجة) الى النفط الخفيف جدا (٤٢ درجة).

لذا صممت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا على السيطرة على نفط العراق مهما كان الثمن ولا توجد أى قوة لديها القدرة على المواجهة مع الولايات المتحدة. لكن يشاهد ويلاحظ فى الآونة الأخيرة أن فرنسا وروسيا وألمانيا والصين قد أظهرت جميعها معارضتها للهجوم العسكرى الأمريكى على العراق. وعلى صعيد آخر هددت الولايات المتحدة أيضا بأنه فى حال استمرار هذه الدول فى معارضتها فإنها سوف تحرم من النفط بعد احتلال العراق.

ويؤكد التقرير الأخير للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أن اجتياح العالم للنفط فى السنوات القادمة سوف يمضى فى منحني متصاعد وعلى هذا الأساس فإن النفط سوف يصبح "شريان الحياة" للحضارة الغربية وستزداد قيمة هذا الذهب الأسود فى العقود التالية بشكل كبير جدا، فسوف يصبح النفط سببا للحروب والضغط الدولى وسببا لظهور وسقوط الحضارات الكبرى.

إن معادلات العقد القادم سوف تحسب وسيقوم تقديرها على أساس محورى النفط والطاقة، هذا مع إدراك نقطة أخرى هامة مفادها أن الولايات المتحدة بسيطرتها على نفط العراق مهما كان الثمن وكذلك سيطرتها على الطرق الملاحية والتجارية الرئيسية ستجفع فعليا فى السيطرة على الشرق الأوسط الذى سيصبح ميدانا للتحويلات الكبرى فى العالم.

من ناحية أخرى، قامت روسيا والقوى المعارضة

انتهاجها لسياسة نشطة ودبلوماسية فعالة ومع الوضع في الاعتبار موقعها الجيوبوليتيكي الخاص تستطيع بالفعل أن تحقق امتيازات ومكاسب عديدة من العراق، بل ومن الولايات المتحدة أيضا. كما أن العراق الآن يستطيع منح إيران - بطريق غير مباشر - مئات المليارات من الدولارات. وتوظيف جزء من هذه المليارات سوف يرفع من حالة الاقتصاد الإيراني وهو ما سوف يزيد من ضريبة ومكانة الأمن القومي الإيراني.

وفي هذا الصدد من المهم أن نفهم جيدا أن من يتمتع بقدرات وغطاء مالي قوى - في عالم اليوم - يكون قادرا بالتالي على فرض سيطرته العسكرية والثقافية على الآخرين. وإذا ما كان هذا القادر ماليا متمتعا أيضا بمزايا حضارية وثقافية عالية وقوية فإن ذلك سوف يؤدي بالضرورة إلى الحصول على امتيازات مادية ومعنوية كثيرة ومتعددة من الآخرين.

وفيما يخص العراق يجب العمل بذكاء أكبر من ذي قبل مع العدو، ويجب أن نقيم تعاوننا مشتركاً نسبياً في الظروف الراهنة. ذلك أن ضعف التخطيط والسياسات في ظل هذه الظروف وانتهاج سياسات غير رشيدة

وأعمال التشدد أو التعصب قطعاً سوف يجعلنا بعيدين عن ثقة شعبنا وسوف يجعل الإدراك السياسي للمستولين موضع شك كبير.

إن تعاون إيران مع الولايات المتحدة في الأزمة الأفغانية لم يسبب ضرراً لإيران، بل حقق الكثير من المصالح الإيرانية. ولهذا يجب أن تكون لنا سياسة شبيهة بسياسة روسيا تجاه الأزمة العراقية، فنكسب من الولايات المتحدة ومن العراق أيضاً ونحصل على امتيازات من كلا الطرفين.

من المؤكد أن اتباع مثل هذه السياسة يحتاج ويتطلب دبلوماسية نشطة وفعالة جداً من جانب وزارة الخارجية. ومن هنا أيضاً يجب عقد جلسات منتظمة ومستمرة في حضور المتخصصين من وزارة الخارجية، ولجنة الأمن القومي في مجلس الشورى الإسلامي، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، والمجلس الأعلى للأمن القومي، ووزارة الاستخبارات، وتخضع هذه الأزمة بصورة دقيقة ومفصلة للدراسة والتحليل من جانب الخبراء ولا بد أن تحظى قرارات مثل هذه اللجنة بخطوات تنفيذية دقيقة.

شرق أوسط جديد وتنافس من أجل المصالح

■ اطلاعات (الآخبار) ٢٥/١/٢٠٠٢

العظمى على أي صعيد، ويزيد على ذلك في الظروف الحالية الرغبة في استبعاد المنافسين من الساحة، يلزم تقييم أي عمل يؤدي إلى الإخلال بتوازنات المنطقة علي أنه جزء من معادلة مصالح القوى العظمى وسياسة استبعاد المنافسين.

وفقاً لهذا التصور كانت حرب الخليج الأولى التي بدأت بهجوم عسكري عراقي علي إيران بمثابة رغبة توسعية لزعيم اقليمي أدت إلى تدخل القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة في المنطقة بهدف التأثير على مجريات الأمور والوصول بها إلى النقطة التي ترغب فيها في إطار مصالحها التي حددتها لنفسها.

هذه الحرب التي فرضها نظام صدام الظالم على إيران أدت إلى تدعيم وجود القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة في المنطقة، خاصة أن واشنطن مع فقدانها لقواعدها في إيران المجاورة

مع تصاعد الحرب الأمريكية على العراق سوف يشهد الشرق الأوسط فصلاً جديداً من التحولات المتلاحقة والتغيرات السريعة، ولن يكون الأخير من نوعه. ومن وجهة نظر المحللين السياسيين يبرز النفط كأهم دافع لدى القوى العظمى للتدخل في منطقة تبعد عنها آلاف الكيلو مترات، ويجب تقييم أي تحرك سياسي - عسكري لهذه القوى العظمى وبخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا في إطار المصالح التي يبتغون تحقيقها بالمنطقة.

في مثل هذه التوجهات، يخلق بعض القادة الإقليميين الذرائع للقوى العظمى لتكثيف وجودها غير القانوني بالمنطقة وزيادة قوة تأثيرها على مجريات الأحداث من خلال تصرفاتهم غير المتزنة وحساباتهم الخاطئة الناجمة عن ميولهم التوسعية وعدم إدراكهم لواقع ومكانة الشرق الأوسط.

ومع إدراك أن المصالح هي محور تحركات القوى

للاتحاد السوفيتي السابق، كانت تسعى للحصول على ذريعة للوجود في المنطقة من جديد.

كذلك جاء الهجوم العراقي على الكويت في إطار زيادة وتكثيف وجود الولايات المتحدة وحليفاتها الدائمة بريطانيا، وبرز النفط كأهم عامل مؤثر في اندلاع هذه الحرب.

واتخذ التحالف الدولي - الذي تشكل نتيجة للإجماع العالمي على ضرورة اخراج القوات العراقية من الكويت - مكانه وسط اللاعبين الدوليين والإقليميين بالمنطقة كنوع من التنافس غير المعلن. لأن النتائج المترتبة على انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الشرقي جعلت الولايات المتحدة تضع الوصول إلى شرق أوسط بدون شريك أو منافس هدفا استراتيجيا لسياساتها. ومن هنا بدأ الاختلاف يدب بين واشنطن وبقية شركائها. وكان أول ظهور لبوادر هذا الاختلاف هو تباين توجهات كل من الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا وبقية دول العالم الكبرى حيال القضية الرئيسية بالمنطقة وهي قضية احتلال الأراضي الفلسطينية. ففي حين أن الولايات المتحدة تهتم بحماية وتأييد حكومة الليكود التوسعية الاحتلالية تطالب أوروبا. في توجه منطقي. بمراعاة الحد الأدنى من العدالة لصالح الفلسطينيين المظلومين. فيما تدافع روسيا بشكل لفظي عن حقوق الفلسطينيين وآمالهم. لأن الظروف الحالية لا تسمح للروس بقدر أكبر من ذلك للمناورة.

لكن الساحة العراقية تختلف إلى حد بعيد عن فلسطين حيث أن النفط قد حول شركاء الماضي الولايات المتحدة وأوروبا اللذين اتخذوا مواقف متباينة حيال القضية الفلسطينية إلى أعداء متنافسين في الوقت الحالي. بحيث ظهر جليا أنهما وقفوا في مواجهة بعضهما البعض على خلاف الوضع المعتاد.

بعبارة أخرى. إن مشاعر عدم الرضا وتصاعد الخلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا في المرحلة الحالية. وبين الولايات المتحدة وروسيا والصين من جهة أخرى في مرحلة لاحقة لا تعود إلى مواقف سياسية اتخذها كل طرف وفق قناعاته الخاصة.

وإنما المصالح هي التي تحدد مواقف الدول في العالم المعاصر. وفيما يتعلق بالشرق الأوسط فإن الاختلاف بين الولايات المتحدة وأوروبا وبخاصة ألمانيا وفرنسا حول قضيتي العراق وفلسطين وبعض القضايا الأخرى راجع إلى أن أوروبا تريد نصيبها من الشرق الأوسط الجديد، والذي يجب أن يكون مساو لحجمها ومكانتها الاقتصادية والسياسية، ولذلك تزداد التحركات الشرق أوسطية من قبل أوروبا وجهود دولها المكثفة وبخاصة ألمانيا وفرنسا لأداء دور في هذه المنطقة من العالم. على هذا النحو وفقا لمجمل الظروف العالمية والإقليمية يمكن التنبؤ بأن نية أمريكا وبريطانيا حليفها التقليدي للسيطرة على منابع النفط العراقي نية جادة، وأن سياسة نظام صدام تمثل أكبر ذريعة لواشنطن لتنفيذ مخططاتها. التنبؤ الثاني هو أن هدف أمريكا هو أن تطيح بصدام. وأن تحكم واشنطن العراق بشكل مباشر أو من خلال أصدقائها، لكن مما لا شك فيه أن الاعتداء العسكري على دوله ليس سهلا.

في مثل هذا السيناريو. يجب تحديد مكانة أوروبا خاصة ألمانيا وفرنسا وكذلك مكانة روسيا والصين واليابان وهل ستقدر أمريكا بمفردها على توجيه دفعة الأمور إلى الوجهة التي ترغبها. أم أنها قد حددت نصيبا مناسباً لبقية اللاعبين المؤثرين.

في الحالة الأولى. سيظهر وضع خطر بلا شك لا يمكن توقع النتائج المترتبة عليه. لكن الفجوة التي ستنشأ بين أمريكا وبقية اللاعبين الدوليين ستكون نقطة ارتكاز مناسبة تمنح دول المنطقة وبقية دول العالم الأمل في استغلال ذلك الوضع.

ولو توصلت أمريكا وبقية القوى العظمى بالعالم إلى صيغة ما لاقتسام الكعكة العراقية، فسينتظر العالم مستقبل مظلم وعواقب غير مأمونة. ذلك المستقبل الذي ستقل فيه قدرة دول المنطقة وبقية العالم على المناورة والتحرك المناسب للحفاظ على مصالحها واستقلالها ووحدة أراضيها على نحو كبير. وسيوضح المستقبل إلى أي مصير سيذهب بالبشرية مثل هذا التصور.

نظام القوى في الخليج (الفارسي)

■ شهرورز ابراهيمي ■ ماهنامه نگاه (مجلة الرؤى الشهرية) العدد ٢٥

الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة مع اشراك دول أخرى من خارج المنطقة في هذه الترتيبات مثل مصر وسوريا. وهذه المحاولات يمكن أن تؤثر آثارا سلبية على الأمن الاقليمي.

٥ - تواجه دول المنطقة أزمة شرعية باستثناء إيران.

والسؤال المطروح حاليا على الساحة السياسية الإيرانية يتمثل في ماهية التهديدات الموجهة للأمن الاقليمي نتيجة للتطورات التي طرأت على الساحة في الآونة الأخيرة؟

يمكن تقسيم التهديدات الموجهة للمنطقة إلى نوعين أساسيين هما:

١ - تهديدات خارجية ناشئة عن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة والذي تزايد بكثافة بعد حرب الخليج الثانية. فالولايات المتحدة تهدف من تكثيف وجودها العسكري في تلك المنطقة إلى عزل إيران عن محيطها الإقليمي وتأمين منابع النفط وحماية أمن إسرائيل. وتطالب إيران دوماً بانسحاب القوات الأمريكية من الخليج مع استحداث ترتيبات أمنية إقليمية بين دول المنطقة فقط دون تدخل من الخارج.

٢ - تهديدات داخلية ممثلة في مواجهة معظم دول المنطقة لأزمة شرعية سياسية ناتجة عن أسباب عدة أولها عجز معظم حكومات هذه الدول عن حماية أمنها القومي خاصة بعد حرب الخليج الثانية. وثانيها اختفاء دور دولة الرفاه الاجتماعي نتيجة ارتفاع تكاليف حرب الخليج الثانية وهو ما أدى إلى ظهور مطالب جماهيرية بضرورة إجراء إصلاحات جذرية ومنح مزيد من الحرية والمشاركة للمواطنين.

وأخيرا، يمكن القول إن منطقة الخليج مقبلة على مرحلة حاسمة جدا نتيجة الحرب الأمريكية على العراق. وإذا لم تقم دول هذه المنطقة بالتنسيق فيما بينها فيما يتعلق بسياساتها الإقليمية والدولية فسوف تواجه تهديدات أمنية مباشرة ليس من قبل العراق أو غيره، بل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي تعربد في المنطقة كما تشاء.

شهدت منطقة الخليج (الفارسي) تحولات عدة في العقود الأخيرة من القرن العشرين تغيرت فيها موازين القوى والتفاعلات الحادثة بين القوى الموجودة بالمنطقة، لكن يمكن القول أنه على الرغم من هذه التحولات والتغيرات، إلا أن هناك أربعة فواعل رئيسية كانت محور التفاعلات في كل مراحل التحول هي الولايات المتحدة، إيران، العراق ودول الخليج (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات وسلطنة عمان).

وقد ازداد الوجود الأمريكي في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية حيث قامت الولايات المتحدة بعد خروج العراق من الكويت بعقد اتفاقات عسكرية ودفاعية مع دول المنطقة أما إيران فقد بدأت في انتهاج سياسات تقاربية مع دول الخليج وأولها السعودية نظرا لإدراكها أن مبادئ الجمهورية الإسلامية وأهمها تصدير الثورة جاءت بنتائج سلبية حيث ساهمت في توتير العلاقة بين إيران وهذه الدول، إلى جانب ذلك كانت القضية الفلسطينية محورا للتقارب والتعاون بين كل من إيران ودول الخليج نظرا لتشابه موقف الطرفين. وتشكل الحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق حاليا عاملا دافعا نحو مزيد من التقارب بين الطرفين.

خصائص المحيط الأمني لمنطقة الخليج (الفارسي):

بشكل عام تتضمن الخصائص العامة للمحيط الأمني لمنطقة الخليج (الفارسي) ما يلي:

١ - لا يوجد ترتيبات أمنية ذاتية للدفاع عن منطقة الخليج وذلك بسبب الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

٢ - لا يوجد بين دول الخليج أي قدر من الثقة والاطمئنان، بل لا يوجد مبادرات لبناء الثقة بين كافة الأعضاء بالشكل المطلوب.

٣ - وجود خلافات حدودية متعددة بين دول الخليج خاصة الخلاف حول الجزر بين إيران والإمارات.

٤ - ثمة محاولات عدة لعزل إيران والعراق عن

ضرورة الاتحاد النقدي بين إيران ودول الخليج

■ فصلنامه سياست خارجی (دورية السياسة الخارجية) السنة ١٦ - العدد الأول - ٢٠٠٢ (❖)

عرّف عالم الاقتصاد روبرت مندل المنطقة النقدية المثلى بأنها عبارة عن منطقة جغرافية تكون وسيلة الدفع العامة فيها عملة واحدة ثابتة غير قابلة للتغير أو الانخفاض مقابل سائر العملات وبناء على ذلك ترتبط كلمة 'مثلى' بتحقيق هدفين كبيرين هما التوازن الداخلى والتوازن الخارجى للاقتصاد . فالتوازن الداخلى للاقتصاد يستهدف تحقيق توازن بين نسبة البطالة ونسبة التضخم ، والتوازن الخارجى للاقتصاد يستهدف تحقيق توازن مطلوب وقابل للاستمرار فى وضع الانفاقات الخارجية للاقتصاد والتي من الممكن أن يختلف مستواها بالنسبة لكل اقتصاد .

وهناك اختلاف حول فوائد الاتحاد النقدي . فهناك مدرسة أوروبية ترى أن فائدة الاتحاد النقدي تكمن فى تقليص الآثار السلبية لانخفاض سعر العملة بينما ترى مدرسة أخرى أن هدف الاتحاد النقدي أسمى وأكبر من ذلك فهو يتمثل - من وجهة نظرهما - فى تحقيق الاندماج الاقتصادى بين الدول المنضمة إليه .

هذا ويرى بعض الاقتصاديين أن تحقيق الانسجام فى طبيعة وهيكلة منطقة الاتحاد النقدي يعد بمثابة الشرط المسبق لإقامة اتحاد نقدي . وبالإضافة الى ذلك تبدو الحاجة الى وجود إرادة سياسية يمكنها إخراج هذا الاتحاد الى حيز النور ومن هنا يمكن للدول المنضمة إليه ترجمة ذلك الى واقع عملى ملموس . وبالتالي تعتبر العملة الموحدة بالنسبة لمنطقة الاتحاد النقدي بمثابة العربة الأمامية من القطار التى تجر باقى عرباته .

تكاليف الاتحاد النقدي :

هناك نوعان من التكاليف لابد من تحملهما خلال عملية إقامة اتحاد نقدي . يتمثل أولهما فى الخروج من الترتيبات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية فى الوقت الذى تتسارع فيه الخطى حالياً نحو تشكيل وتقوية ودعم هذه الترتيبات . ويتمثل النوع الثانى من التكاليف فى تقليص سيطرة الدول المنضمة للاتحاد على اقتصاداتها . هذا النوع ينقسم بدوره الى قسمين : أولهما يتعلق بتقليص استقلال الدول الأعضاء بسبب سحب سلطات كانت ممنوحة لهذه الدول واعطائها للاتحاد النقدي ، الأمر الذى يؤثر مباشرة على اقتصادات هذه الدول . أما النوع الثانى فيتمثل فى تقليص القدرة على عقد اتفاقات اقتصادية مع الدول الأخرى نتيجة الاندماج فى اتحاد نقدي أوسع . وقد تمكنت العديد من التكتلات والاتحادات النقدية الإقليمية من التغلب وتحمّل تلك التكاليف مثل الاتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا فقد سعت الدول الأعضاء الى إبرام اتفاقات فيما بينها تساعد على التغلب على مشكلاتها الأمنية والاقتصادية .

تحظى مسألة إقامة اتحاد نقدي بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي بأهمية خاصة لدى الخبراء والباحثين الاقتصاديين . وتشير الاحصاءات الى أن حجم التبادل التجارى بين إيران ودول مجلس التعاون قد ازداد خلال الأعوام الأخيرة بشكل ملحوظ . فخلال الفترة من عام ١٩٩٧ وحتى عام ١٩٩٩ بلغ نصيب دول مجلس التعاون الخليجي من التجارة الخارجية الإيرانية ٥٩٪ فى المتوسط .

وقد أسرعت دول مجلس التعاون الخليجي بعد انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية نحو دعم علاقاتها التجارية مع إيران . وأدت التطورات التى طرأت على المنطقة الى تدعيم العلاقات بشكل ايجابى . وكان من الضرورى بالنسبة لإيران ودول مجلس التعاون أن تنتهج استراتيجية نقدية تساعد على تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الطرفين . وبهذه الوسيلة يتمكن الطرفان من تأمين تجارتهم من الأضرار والأخطار التى تنشأ من جراء اضطراب سعر النفط وتدعيم النمو الاقتصادى لهما .

ولكن الاقتراح المذكور من الممكن أن يواجه عائقين يتمثل أولهما فى أن دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة الى إيران ليست منطقة مالية ونقدية مثلى . ويتمثل ثانيهما فى أن إقامة اتحاد نقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة الى إيران يفترق الى الإرادة السياسية اللازمة لإقامة مثل هذا الاتحاد .

ولمواجهة العائق الأول يمكننا الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوروبى فى عملية الاتحاد النقدي . حيث رأت الدول الأوروبية أن إقامة هذا الاتحاد سيساعد على تنمية اقتصاداتها بشكل أسرع . ونحن نرى أن دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة الى إيران تتمتع بوجود رأسمال ضخم على مستوى قطاعيها العام والخاص . ويعد ذلك ميزة نسبية تدفع فى الاتجاه نحو تشكيل اتحاد نقدي . ولمواجهة العائق الثانى يمكننا الاستفادة من دروس التاريخ وعبره ونشير الى المزايا الناجمة عن إقامة مثل هذا الاتحاد النقدي . ونشير أيضاً الى أن الإرادة يمكنها أن تغلب على المشكلات الهيكلية الأمنية . ينبغى أن نضع نصب أعيننا التطورات العالمية الجديدة والتى تتركز على إقامة التكتلات الإقليمية وتتقدم فى الوقت الراهن بخطوات سريعة . ولا يمكن تجاهلها فى ذات الوقت .

لكن ثمة سؤال يتبادر الى الذهن وهو هل مجموعة دول الخليج (الفارسي) أى دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة الى إيران منطقة نقدية مثلى ؟ وللإجابة على هذا السؤال ينبغى أن نحدد ونعرف هذه المنطقة بشكل مختصر - أى المنطقة النقدية المثلى - ثم نرصد بعد ذلك ما إذا كانت المناطق التى شكلت اتحاداً نقدياً فى العالم تمكنت من تحقيق المعايير النظرية لمصطلح المنطقة النقدية المثلى أم لا .

تعريف المنطقة النقدية المثلى:

❖ صادرة عن معهد الدراسات السياسية والدولية التابع

دليل جديد على قدم مكافحة الإمام الخميني للصهيونية

■ جمهورى إسلامى (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٣/٢/٢٠

حظت القضية الفلسطينية باهتمام كبير من جانب الإمام الخميني حتى قبل نجاح الثورة الإسلامية. وفي هذا الصدد ننشر هنا الرسالة التي بعث بها الإمام الى قداسة بابا الفاتيكان بشأن القضية الفلسطينية هذا نصها :

جناب البابا المقدس ، بابا الفاتيكان المعظم ! لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى. ذلك أن منهم قسيسين ورهبانا وأنهم لا يستكبرون. (المائدة/٨٢). لقد تركت الأخبار المؤسفة بشأن فلسطين أثارا غائرا وعميقة فى الأوساط الدينية والقومية فى إيران .

والواقع إن إثارة الفتن وإعمال الهرج والمرج من جانب هذه الفئة اليهودية لا يدعو للعجب لأن سوابقهم السيئة قد سودت وجه تاريخ البشرية.

ولهذا وبمقتضى حكم التاريخ فإنه يجب اعتبار هذه الفئة من الناس أعداءً لجنس البشرية كله.

إن الشئ الوحيد الذى يثير العجب والحيرة بشدة هو هذا الدعم الكامل من جانب الشعوب المسيحية لهذه الفئة والإعتراف رسمياً بهذه الدولة الصهيونية.

قداسة البابا! تعلمون أن نفس الناس الذين حاولوا قتل المسيح عيسى هم الذين تحدثوا وتكلموا عن "مريم الصديقة" بلا أدب وبشكل غير لائق. إن كل هذه الضربات المعنوية الموجهة والمؤلة قد لحقت بالدين المسيحى من جانب حفنة من اليهود باطلة ومنحرفة.

وفى مقابل ذلك، نجد أن الشخص الوحيد الذى نهض للوقوف أمامهم والتصدي لهم هو نبي الإسلام العظيم الذى تلقى كتاباً سماوياً مقدساً يخاطب العالمين ويشيد بعظمة المسيح وعصمة مريم الصديقة.

نعم، لقد نهض الإسلام لمواجهة جماعة اليهود وظهر بالفعل رداء عفة السيدة مريم أم المسيح من لوث إفتراءات اليهود وأكاذيبهم وتلقى نبينا الكريم 'سورة' كريمة كبيرة حول السيدة مريم وعظمتها وتعظيم

شأنها لكى يوضح حقيقتها للعالمين ولكى يفضح اليهود وأقوابيلهم.

وبعد كل هذا هل يعقل أن ترد الدول المسيحية الجميل بهذه الصورة وتقوم - فى الوقت نفسه - بالتحالف مع أعداء المسيح عيسى وتقديم يد الإخاء لهم وتساعدتهم فى الوقوف ضد الإسلام والمسلمين واغتصاب أراضيهم ؟

أهكذا تكون مكافحة الأمة المسيحية مقابل خدمة الإسلام للمسيح والسيدة مريم الصديقة ؟ أليس من العجب أن بعضا من السياسيين يمدون يد الصداقة والإخاء الى أعداء عيسى وأمه المعصومة ؟

ثمة نقطة هامة تثير التعجب الشديد فى الأوساط الدينية والقومية للمسلمين وهى : ما الذى حدث حتى نجد الأوساط الدينية المسيحية تقوم باستقبال ومعاينة ومصادقة الحكومات التى تعادى المسيح. وفى نفس الوقت تتغافل عن الأمم والشعوب التى أعلنت تجليلها وصداقتها للمسيح وتعادى أعداءه هو والمعصومة مريم ؟ وما الذى حدث حتى تصمت الأوساط الروحية والدينية المسيحية تجاه أعداء المسيح ولا تقوم بأداء واجبها نحوه ؟

ها أنا أعلن نيابة عن جميع الأمة الإسلامية، خاصة أتباع وعلماء المذهب الشيعى. أعلن غضبنا ونفورنا من هذه الجماعة اليهودية المعتدية وجميع الأشخاص الذين يؤيدونها فى هجومها على دول العالم وعلى الرموز المقدسة للدين المسيحى وأدعو الله تعالى أن ينصر المسلمين ويخذل المتجاسرين والمعتدين.

وفى النهاية أطلب من صاحب القداسة بابا الفاتيكان أن يذكر الشعوب بألا تدعم أو تساعد هذه الفئة اليهودية التى زادت من ظلمها وتعديها على أرواح ومال المسلمين المظلومين وألا يجرحوا عواطف ومشاعر عدة مئات من ملايين المسلمين فى مقابل حفنة قليلة من اليهود المعتدين وإننى أثق فى أن هذا المعنى قائم بالفعل فى قلب قداسة البابا.

التقارب والتباعد في العلاقات الإيرانية - المصرية

■ أبو القاسم مرادى ■ صدائى عدالت (صوت العدالة) ٢٠٠٣/١/٢٠

تعتبر مصر وإيران دولتين لهما جذور تاريخية وحضارية عميقة. وهذا التشابه بين الدولتين جعل لهما ثقل كبير على المستويين الإقليمى والدولى. كما يوجد رابط مهم جداً يربط الدولتين معا هو الإسلام ومن ثم فإن لهما تأثيراً كبيراً على العالم الإسلامى.

وقد كانت العلاقات المصرية الإيرانية تسير بشكل طبيعى خلال القرن الماضى حتى إبرام مصر لمعاهدة كامب ديفيد. وتوافق مع ذلك نجاح الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩. ومن ثم فقد عارضت الجمهورية الإسلامية الإيرانية هذه المعاهدة مما أدى الى توتر العلاقات بين البلدين.

ويمكن أن نشير إلى أهم أسباب الخلاف بين مصر وإيران وهى:

١ - توقيع معاهدة كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل.
٢ - اغتيال أنور السادات على يد بعض الإسلاميين.
٣ - تسمية أحد شوارع طهران باسم خالد الإسلامبولى أحد الذين اشتركوا فى اغتيال السادات.
إلا أن ثمة تطورات عدة أسهمت فى تحقيق تقارب نسبي بين البلدين أهمها قبول القرار الصادر من مجلس الأمن رقم ٥٩٨ والخاص بالحالة بين العراق وإيران حيث سعت الجمهورية الإسلامية وفى لفتة إنسانية إلى الإفراج عن الأسرى المصريين خلال الحرب العراقية الإيرانية، إلى جانب زيادة التوافق فى سياسات الدولتين والذي حدث نتيجة التطورات الإقليمية والدولية فى عقد التسعينيات إبان الهجوم العراقى على الكويت وإدانته على كافة المستويات.

كان هذا التوافق فى وجهات النظر سبباً فى تهيئة المجال لعودة بعض العلاقات بين مصر وإيران. وقد نتج عن ذلك افتتاح مكتبى رعاية المصالح بالقاهرة وطهران فى إبريل عام ١٩٩١ ومن ثم سارت العلاقات حتى عام ١٩٩٨ بهدوء إلى الأمام.

ومع وصول السيد خاتمى الى الحكم فى إيران، انتهجت إيران سياسة الانفتاح على العالم وعملت على إعادة وتوسيع العلاقات مع كثير من الدول ومن بينهما

مصر.

ففى قمة المؤتمر الإسلامى فى طهران ١٩٩٨ التى عقدت برئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية اعتبر السيد خاتمى حضور ومشاركة وزير خارجية مصر يمثل فى الواقع إشارة إلى بداية التقارب بين الجمهورية الإسلامية ومصر.

وفى نفس الإطار زار وفد مصرى من الغرفة التجارية والصناعية إيران لأول مرة فى يناير ١٩٩٨ وتباحث وتبادل الآراء مع رجال الأعمال الإيرانيين، وفى العام التالى قام وفد الفرقة التجارية الإيرانية برد هذه الزيارة إلى مصر.

بناءً على ذلك، يمكن أن نستعرض أهم العوامل التى ستؤدى إلى تدعيم العلاقات على جميع المستويات بين مصر وإيران فى المستقبل القريب وهى:-

١ - توسيع وتقوية العلاقات بين دول العالم الإسلامى.

٢ - الاتفاق على دعم الانتفاضة الفلسطينية وقيام دولة فلسطينية مستقلة فى إطار الدفاع عن الهوية الإسلامية والعربية للشعب الفلسطينى.

٣ - معارضة الدعم الواسع لإسرائيل من قبل الولايات المتحدة ومعارضة مصر بعض المواقف الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

٤ - مطالبة إسرائيل بتنفيذ جميع المعاهدات السابقة مع الفلسطينىين والتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

٥ - مواجهة مخاطر إسرائيل السياسية تجاه دول الشرق الأوسط.

٦ - المساعى المشتركة لمحاولة تجنب العراق حرب محتملة من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا ومنع حدوث كارثة إنسانية تجاه دولة إسلامية.

٧ - استمرار المساعى المشتركة والتعاون بين البلدين على المستوى الشعبى بهدف التقريب بين المذاهب الإسلامية وسيأتى ذلك عن طريق تكاتف وتعاون علماء البلدين فى هذه المهمة الإسلامية ومن ثم تقوية مواقف

الدول الإسلامية.

٨- تلعب إيران بتحكمها في مضيق «هرمز» ومصر بتحكمها في الممر المائي «قناة السويس» دورا هاما وعظيما في منطقة الشرق الأوسط ومن ثم سيكون لهما تأثير سياسي واقتصادي في المنطقة.

٩- امتلاك الدولتين لقدرات وإمكانات اقتصادية هائلة.

بالنظر لما سبق، فإن مصر وإيران تعتبران دولتين

محوريتين في العالم الإسلامي لما لوضعهما الاستراتيجي من أهمية كبيرة في المنطقة، فضلا عن وجود تراث حضاري وثقافي وديني للدولتين يجعلهما قادرين على أن يكون لهما دور بارز في بناء التوازنات الإقليمية والدولية. وأخيرا فإن الظروف الإقليمية والدولية الحالية والتي تهدد العالم الإسلامي تمثل فرصة عظيمة نحو تنمية وتقوية العلاقات المصرية الإيرانية.

الأهداف الأمنية - السياسية الإسرائيلية في آسيا الوسطى والقوقاز

■ مهران مصطفىاي ■ إيران ٢٠/١/٢٠٠٣

تتلخص الأهداف السياسية والأمنية الإسرائيلية من تدعيم علاقاتها بدول آسيا الوسطى والقوقاز ومنطقة بحر الخزر في النقاط التالية:

١- تسهيل هجرة اليهود المقيمين في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز بشكل خاص واليهود المقيمين في مناطق نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق بشكل عام إلى إسرائيل. فعلى مدى الأربع سنوات التالية على انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى عام ١٩٩٦ هاجر إلى إسرائيل ما يقرب من مليون شخص من الاتحاد السوفيتي، ترتب على ذلك أن زاد تعداد الدولة اليهودية حوالي ١٠٪، وكان معظم هؤلاء المهاجرين من خريجي الجامعات والمعاهد الفنية بالاتحاد السوفيتي.

٢- استمرار تنفيذ السياسة الخارجية الإسرائيلية تحت ما يسمى «باستراتيجية الأطراف» تلك الاستراتيجية التي وضعها «ديفيد بن جورين» والتي تجيز تحالف إسرائيل مع تركيا وإيران وأثيوبيا. ومع سقوط الشاه عام ١٩٧٩ تفككت عري هذه العلاقة ورأي بعض الخبراء الإسرائيليين أن آسيا الوسطى والقوقاز يمكن أن تحل محل إيران في تلك الاستراتيجية.

٣- مواجهة إيران، فإسرائيل تعتبر إيران أكبر خطر يهددها في المنطقة، فهي تعارض الكيان الصهيوني من الأساس. وهذا هو الهدف الذي تقتفي أثره كل من

الولايات المتحدة وإسرائيل لأن لهما مصالح جغرافية استراتيجية في جنوب منطقة بحر الخزر مهددة بسبب إيران.

٤- تشجيع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز على عدم تأييد القضية الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. وفي هذا الصدد حاولت إسرائيل مع سقوط نظام الشاه وفشل استراتيجية الأطراف أن تدعم علاقاتها مع الدول الإسلامية المعتدلة لمحاصرة إيران.

٥- وجود أسلحة نووية في قزاقستان، وخوف إسرائيل من احتمال تصديرها إلى دول معادية.

٦- السعي من أجل دعم التعاون مع جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز في المحافل الدولية بهدف كسب تأييد الدول المذكورة في المنظمات الدولية لتخفيف الضغط على إسرائيل، والقضاء على أزمة مشروعيتها الدولية والحيولة دون تبلور جبهة مضادة لإسرائيل في منطقة تنشط فيها آليات الاتصال بالدول الإسلامية، وتأمين مواقف دبلوماسية معتدلة لدول المنطقة حول النزاع العربي الإسرائيلي وعملية السلام في الشرق الأوسط.

٧- الحيلولة دون توسيع وانتشار الأصولية الإسلامية، ويبدو أن المواقف الإسرائيلية التركية المشتركة إزاء دول آسيا الوسطى والقوقاز ناتجة عن

ضرورات استراتيجية لما بعد انتهاء الحرب الباردة.

إسرائيل وآسيا الوسطى: الفرص والتحديات:

انقسم متخذو القرارات الإسرائيليون إلى فريقين بشأن آليات التعامل مع دول آسيا الوسطى: الفريق الأول يضم المهاجرين الأوائل المحافظين الذي يتبنون وجهة النظر القديمة لنظرية المركز والهوامش وهذا النوع من التفكير أرسى دعائمه بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل الذي أوصى بدعم العلاقات الاستراتيجية مع إيران. أما طريقة التفكير الثانية فيتبنها الجيل الأصغر سناً الذي ولد في إسرائيل وهو يختلف مع المهاجرين من أمثال بن جوريون. فعلى سبيل المثال يرى نيتياهو في كتابه المسمى بـ "مكان تحت الشمس" أن إيران هي أهم تهديد ويعد نيتياهو واحداً من جيل الشباب الذي يتبنى استنتاجاً ونظرية مخالفة لما يتبناه الجيل القديم. وقد بلغ تشدد الجيل الثاني وتعصبه لرأيه إلى درجة أنه يطرح ويدعم مواجهة مع إيران شبيهة بالمواجهة الأمريكية الحالية مع العراق وتعتبر هذه الرؤية في طور التبلور الآن. ولذا يرى الإسرائيليون أن وجودهم في آسيا الوسطى والقوقاز يأتي كعامل مضاد لوجود إيران بجوار إسرائيل أي لبنان.

وفي الوقت الذي كانت تتحسن فيه العلاقات بين موسكو وتل أبيب. إنهار الاتحاد السوفيتي وبدأت دول مثل أرمينيا وجورجيا في التأقلم مع الوضع الجديد. وتشق طريقها كدولة مستقلة في عالم ما بعد الحرب الباردة. وقد أوصى التقرير السري الصادر عن مجلس الأمن القومي الأمريكي بالتعاون مع وزارة الخارجية ووكالة المخابرات المركزية CIA بأن تخول لإسرائيل بعض المهام الجديدة في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز. كما أوصى هذا التقرير الذي تم إعداده تحت إشراف صموئيل برجر "مستشار الأمن القومي آنذاك بأن توجه مساعي تل أبيب في هذه المنطقة إلى الجمهوريات الإسلامية بالدرجة الأولى حتى تكون إسرائيل طرفاً فعالاً في استراتيجية محاصرة واحتواء نفوذ روسيا وإيران وبعض الدول العربية في هذه الجمهوريات. والقضاء على انتشار خطر الراديكالية الإسلامية في هذه الدول. والحيلولة دون انتقال التقنية العسكرية إلى إيران. كما أوصى هذا التقرير الإدارة الأمريكية بأن تدعم النفوذ الإسرائيلي في هذه الجمهوريات. بالشكل الذي يجعلها تدرك أن إقامة علاقة طيبة مع إسرائيل سيساعدها على جذب

الاستثمارات الأمريكية وضمان موافقة الكونجرس على التعامل مع هذه الجمهوريات. ويرى الإسرائيليون أن التعاون الأمريكي الإسرائيلي سيعود بالفائدة على إسرائيل لأن هذه الدولة لم تكن تستطيع بمفردها أن تلعب دوراً مؤثراً في آسيا الوسطى والقوقاز.

ومن وجهة نظر إسرائيل وتركيا، يعتبر دعم الإمكانات والقدرات الاقتصادية لهذه الدول طريق لإحراز مزيد من النفوذ في أسواق هذه المنطقة البكر الشاسعة. وسيمهد اتحاد رأس المال والمصادر المالية الإسرائيلية ومراكز النفوذ اليهودية المنتشرة في أنحاء العالم، مع النفوذ الثقافي والسياسي والتاريخي التركي في هذه المنطقة الطريق لتحقيق هذه المآرب الإسرائيلية التركية. وقد قال أحد الدبلوماسيين الإسرائيليين في تركيا: "إن إسرائيل بصدد التفكير في مشاركة تركيا في الاستثمار بآسيا الوسطى والقوقاز. لأن وصول إسرائيل إلى هذه الجمهوريات المستقلة حديثاً عن طريق التجار الأتراك سيكون أكثر سهولة".

إسرائيل وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز:

أجبرت التطورات المستجدة في التسعينيات إسرائيل على إعادة تقييم وتخطيط استراتيجيتها الخارجية، وفيما يلي سنعرض للعناصر التكتيكية للاستراتيجية الإسرائيلية:

- ١- حل نزاعاتها الحدودية مع الدول العربية من خلال عملية السلام.
 - ٢- إنهاء ملف الدمج وكسب الهوية كدولة شرعية في منطقتها.
 - ٣- العمل على اختلاق آزمات وصراعات دولية بالنسبة لدول الشرق الأوسط.
 - ٤- الاستفادة من مصادر ثروات المنطقة وتنفيذ مشروعات متعددة الجنسيات بدعم من المحافل اليهودية الدولية.
 - ٥- فتح بوابة آسيا، ثم تنمية العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الجنوبية، وذلك عقب الحصول على المشروعية في المنطقة.
 - ٦- الاستفادة من الفرص المتاحة للوصول إلى مكانة لها تأثيرها البالغ في صياغة الاستراتيجيات العالمية، والخروج من الحيز الضيق لمنطقة الشرق الأوسط لضمان إحراز وجود عالمي على نطاق أوسع.
- إن توجه دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية إلى جمهوريات آسيا الوسطى من أجل تعبئة وحشد التأييد للقضية الفلسطينية جعل الحكومة الإسرائيلية أكثر

تمسكاً بما ترمى إليه، وقد أدت زيارة ياسر عرفات لقزاقستان في يناير ١٩٩٢ إلى الاعتراف بالسلطة الفلسطينية من جانب قزاقستان، كما أدى توطيد العلاقات الدبلوماسية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع أوزبكستان وطاجيكستان إلى تكثيف المساعي الإسرائيلية في المنطقة للحيلولة دون دعم العلاقات بين الطرفين. لقد أقامت إسرائيل منذ بدايات استقلال هذه الجمهوريات علاقات دبلوماسية مع أذربيجان الأمر الذي أثار قلقاً عظيماً في بعض الدول حيث انتقدت الصحف الإيرانية تركيا على مساعدتها لإسرائيل في إقامة علاقات دبلوماسية مع أذربيجان، ومنذ ذلك الوقت تلعب إسرائيل دوراً فاعلاً في شئون أذربيجان سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية العسكرية، على سبيل المثال تبنت إسرائيل في النزاع على إقليم ناجورنو قره باغ موقفاً حاسماً لصالح باكو، وأرسلت إسرائيل وتركيا الأسلحة والعتاد العسكري إلى أذربيجان، ويقول محلل وكالة أنباء "تولان" "طبقاً لما قاله المسؤولون الأذريون فإنه على الرغم من أن إسرائيل تمثل تهديداً بالنسبة لدول الشرق الأوسط، إلا أنها تعد فرصة بالنسبة لأذربيجان".

وترتبط الحكومة الأذربيجانية بعلاقات طيبة مع يهود أذربيجان فقد زار حيدر علييف رئيس جمهورية أذربيجان معبد "تاتس" وتم وضع صورته على الجدار في مكتب المعبد، ومنذ مارس ١٩٩٢ انتظمت الرحلات المباشرة بين أذربيجان وإسرائيل، وتمت أول زيارة رسمية من جانب مسئولى أذربيجان إلى إسرائيل في سبتمبر ١٩٩٢ وكان على جدول أعمال هذه الزيارة خلال المباحثات الرسمية إقامة تعاون متبادل في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية. وفي فبراير ١٩٩٣ افتتحت إسرائيل سفارتها في باكو، ومنذ أغسطس سنة ١٩٩٥ بدأت وبشكل رسمي علاقات استخباراتية سرية بهدف تقييد النفوذ العسكري الإيراني في أذربيجان، ولهذا أنشئت منذ ذلك الوقت هيئة استخباراتية لتدريب رجال الأمن الأذربيجانيين والحصول على الأخبار والمعلومات عن إيران والدول الإسلامية.

وقد قال ننتيا هو رئيس وزراء إسرائيل السابق لحيدر

علييف في ١٩٩٧/٨/٢٩ : "إننا شعوب لها تاريخها، حصلنا على استقلالنا في العقود الأخيرة، وواجبنا الآن كأمم مستقلة أن نقوم بتمية دولنا، وإننى لشديد الأمل في أن يأتى اليوم الذى تقوم فيه علاقات طيبة بين الحكومة اليهودية والتركية والأذرية وإن الأمل ليحدونى في أن يستطيع كل أبناء إبراهيم أن يعيشوا في سلام ووثام تحت الشمس الواحدة التى تشرق من بحر الخزر وتغرب في البحر المتوسط". وتقوم إسرائيل بدورها في لعبة خطوط أنابيب النفط، ولهذا فهي بصدد التخطيط لإنشاء خط أنابيب يمكن أذربيجان من نقل نفطها عن طريق جارتها تركيا وجورجيا إلى الشمال الشرقى من البحر المتوسط، كما تحاول إنشاء خط آخر يصل إلى إسرائيل من تحت البحر.

إن إسرائيل على معرفة تامة وإمام كامل بالعلاقات الثقافية والتاريخية والدينية التى تربط إيران بدول آسيا الوسطى وجمهورية أذربيجان، لذا فإنها تعمل من أجل الضغط على أعلى مستويات اتخاذ القرار لإيقاف التعاون الإيراني مع هذه الدول.

هذا ولإسرائيل أيضاً نفوذ واسع في قزاقستان، فقد كان وجود بعض العناصر الأصولية التى تتادى بالقضاء على النظام الصهيونى في قزاقستان يقلق إسرائيل ولكن وبسرعة تم القضاء على أية مشكلة تطفو على السطح عن طريق التحركات الدبلوماسية والإجراءات الاقتصادية، وبدأت الزيارات الرسمية بين البلدين منذ عام ١٩٩٢، وحدثت طفرة في العلاقات الثنائية سياسياً واقتصادياً وثقافياً لدرجة أن المسئولين في قزاقستان طلبوا المساعدة من إسرائيل في مجال تطوير المنتجات الصناعية وتسويقها خارج البلاد بهدف خفض اعتمادهم على تصدير المواد الخام. وقامت شركات "بتاشينا" و"نتافيم" و"لاشيست" و"دورسكر" و"مرخار" بالعمل في مجالات الزراعة، وشركة "داوبله كونتكت" بالعمل في مجال الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية، وشركة "لاييدون" بالعمل في مجال الكشف النفطية في ساحل بحيرة آرال، إلى جانب الشركات الأمريكية، ومن الواضح أن معظم هذا التعاون كان في المجال الزراعى.

تركيا ولعبة الجغرافيا السياسية الجديدة

■ مراد كاوياني (❖) ■ إيران ٢٠٠٣/٢/١٠

"الجوية والبحرية والبرية" ومستفيدة أيضا من دعم القوى الأخرى الإقليمية وفوق الإقليمية. ستنفذ أمريكا نفس الخطة مع العراق، مع وجود اختلاف فالعراق لا توجد فيه قوة معارضة قوية مثل المعارضة التي توجد في أفغانستان أو على الأقل في الظروف الحالية لم تصل قوى المعارضة الداخلية إلى هذه الدرجة من الوحدة التي تمكنها من لعب دور مؤثر مثل دور التحالف الشمالي في الحرب الأمريكية القادمة، ولأن الولايات المتحدة تريد أن تخوض الحرب في العراق فإنها ستقع في دوامة كبيرة، لأن مجرد الاعتماد على القدرات العسكرية وكسب تأييد القوى الإقليمية وفوق الإقليمية لن يستطيع ضمان مصالح الولايات المتحدة بعيدة المدى في العراق. كما أن النظام القادم الذي سيصل إلى السلطة بدعم الولايات المتحدة لن يحظى بالقبول والمشروعية السياسية لدى عامة الشعب العراقي، وستعرض مصالح الأمريكيين وأرواحهم للخطر.

وفي الحقيقة فإنه بعد وصول حزب البعث إلى السلطة في العراق، كان التوجه العسكري هو المبدأ الأساسي في حل النزاعات القومية والإقليمية. ويدخل جيش هذه الدولة في عداد أقوى جيوش المنطقة من حيث الكم والكيف، وقد لعبت حرب الثماني سنوات مع إيران وهجوم العراق على الكويت وانسحابه منها تحت ضغط القوات متعددة الجنسيات، والهجوم المتكرر على المناطق المختلفة من هذه الدولة على مدى السنوات الماضية، دورا هاما في تنمية الثقافة العسكرية بين الشعب العراقي.

ويحتمل أن تلعب القوات الكردية دورا أساسيا في تغيير النظام السياسي الحالي في العراق، وذلك بالنظر إلى نضالها طويل الأمد وكذلك وجود الدافع الباعث على هذا الأمر والمتبلور في السياسات القمعية التي نفذها حزب البعث في حق الأكراد على مدى العدة عقود الأخيرة .. يحتمل ذلك على الرغم من ضعف هذه القوات بالمقارنة بالمعارضة الافغانية. وقد استطاع الأكراد بزعامة مسعود بارزاني وجلال طالباني وبتأييد

صرح بإشار ياكيش وزير خارجية تركيا السابق قائلا : "إننا من أجل إثبات حق ملكية تركيا في حقول النفط في محافظتي "الموصل" و"كركوك" العراقيتين والتي كانت تقع في عهد الدولة العثمانية تحت السيادة التركية، نقوم بدراسة المعاهدات التي تم التوقيع عليها في بداية القرن العشرين".

هذه الادعاءات على الرغم من أن السيد عبد الله جول رئيس وزراء تركيا السابق قد نفاها إلا أن السيد ياكيش وزير الخارجية السابق لم ينفها بعد ذلك . لذا يجب أن تتم دراسة الادعاءات التركية التاريخية والأسباب التي كان لها أثرها في طرح مثل هذا الموضوع وفي هذه الظروف الراهنة من جانب وزير الخارجية التركي السابق.

كان العراق قبل إنهيار الإمبراطورية العثمانية يقع داخل حدود هذه الإمبراطورية، وبعد الحرب العالمية الأولى وعقب تقسيم هذه الإمبراطورية أصبح العراق أحد الممتلكات التي دخلت تحت الوصاية البريطانية. ومع تأسيس الجمهورية التركية سنة ١٩٢٤ ظلت تركيا متطلعة إلى الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط ولم تكن مستعدة للتفاوض عنهما. ومن ناحية أخرى وقفت بريطانيا التي تولت الوصاية على العراق بشدة في وجه نظام الحكم الجديد في تركيا. وتصاعدت حدة الخلافات بين البلدين لدرجة أنهما أصبحا على شفا وقوع حرب من أجل السيادة على مناطق شمال العراق، لكن تركيا في النهاية قامت بالتوقيع على معاهدة مع بريطانيا في ١٩٦٢/٦/٥ تنازلت بمقتضاها عن كافة حقوقها في الموصل، في مقابل دفع بريطانيا ١٠٪ من قيمة دخل نفط هذه المناطق لتركيا.

ومع تنازل تركيا عن الموصل امتنعت بريطانيا عن محاولة إثارة طائفتين في تركيا هما الأرمن والأكراد .

من ناحية أخرى، يبدو أنه سيتم تنفيذ نفس الخطة التي استخدمتها الولايات المتحدة في الإطاحة بحركة طالبان التي كانت مسيطرة على أفغانستان، لإسقاط النظام العراقي مستفيدة في ذلك من قدرتها العسكرية

القوات متعددة الجنسيات وخاصة القوات الأمريكية حشد وتجهيز أكثر من ٦٠ ألف مقاتل تم تدريبهم على يد الأمريكيين. وتفيد عمليات حشد القوات والنشر الواسع للجنود والعتاد الحربي الأعم من الطائرات والبوارج الحربية متعددة الجنسيات في الخليج (الفارسي) والدول المطلة عليه أن الولايات المتحدة عازمة على تنفيذ الخطة الأفغانية في العراق.

وإذا قام الأكراد بالاشتراك في الحملة الأمريكية لإسقاط صدام حسين فمن الطبيعي أن يطالبوا بعد بلورة النظام الجديد بحقوقهم القومية في المناطق الكردية، وسيطالبون الحكومة المركزية التي ستكون بالأساس من العرب بمزيد من الصلاحيات والامتيازات مثل الحصول على نصيب أكبر من الدخل الناتج عن تصدير النفط والغاز المستخرج من مناطق الموصل وكركوك التي تقع في المناطق الكردية. ويحتمل أيضا أن يلعب الأكراد دورا أساسيا في التطورات السياسية الداخلية خاصة في الدول التي توجد بها أقليات كردية.

وقد أثبتت أحداث الماضي أن تركيا هي أقل دول المنطقة تقبلا للأقليات الكردية، وفي الواقع كان الأكراد أكبر عائق في سبيل الوحدة القومية لتركيا. وقد ارتكب العسكريون الأتراك العديد من الجرائم في حق الأكراد بحجة قمع المنشقين الداخليين وخاصة حزب العمال الكردستاني بتركيا والذي كان يتخذ من شرق تركيا نقطة انطلاق لهجماته وقد أدانت منظمات حقوق الإنسان هذه الجرائم عدة مرات.

كما كانت المسألة الكردية من الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي لا يقبل تركيا عضوا به ، وبعبارة أخرى فإنه منذ ظهور الدولة التركية والقضية الكردية تعد أهم التحديات القومية والدولية التي تواجهها تركيا.

وبالنظر الى هذه القضايا سالفة الذكر، فإن الأكراد يحتمل أن يلعبوا بعد صدام دورا مختلفا في لعبة تنافس القوى الإقليمية والفوق إقليمية، بل إن توابع هذا الأمر ستمتد الى تركيا. جدير بالذكر أن تعداد أكراد تركيا يساوي ٥ أضعاف تعداد أكراد العراق، أي حوالي ١٥ مليون نسمة، ومن المحتمل أن تكون العوامل الثقافية والقومية مجالا مناسبا لتدخل أكراد العراق في شرق تركيا تحت مسمى النشاط الثقافي، وسيكون لدى أكراد العراق القدرة المالية والسياسية للقيام بهذا الأمر.

إن التطورات التي ستطرأ على شمال العراق ستكون عبئا ثقيلا من الناحية الأمنية بالنسبة لتركيا. ولهذا فإن أنقرة أبدت معارضتها عدة مرات لتشكيل حكومة كردية في شمال العراق بحجة أن هذا الأمر سيعرض أمنها

القومي للخطر .

وتفيد خبرات الماضي وخاصة على صعيد السياسة الخارجية التركية أن هذه الدولة ترى أن من الأفضل تحقيق مصالحها وأهدافها في جو مشحون بالتوتر، ففي حين يبدو أن الهجوم الأمريكي على العراق قد أصبح حتميا، ونظرا لأن الولايات المتحدة لها قواعد عسكرية في تركيا وهذه القواعد سيكون لها أثرها البالغ في رجحان كفة الحرب لصالحها، فإن أنقرة قد جعلت التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية مشروطا بالحصول على قروض ومنح قيمتها ٤ مليارات من الدولارات ، وعدم تشكيل حكومة مستقلة أو تأسيس دولة كردية في شمال العراق، لأن وضع أكراد العراق الآن سيختلف عما كان عليه في الماضي من حيث القدرة على التأثير في مجريات الشؤون الإقليمية، ويدرك المسؤولون الأتراك هذا الأمر جيدا ، ولذا يهدف المسؤولون الأتراك من وراء تصريحات يشار ياكيش وزير الخارجية السابق الى الإعلان عن أنهم من أجل إثبات ملكية تركيا لحقول النفط الموجودة في الموصل وكركوك العراقيتين واللتين كانتا تحت السيادة التركية في عهد الإمبراطورية العثمانية يقومون الآن بدراسة المعاهدات التي تم التوقيع عليها في أوائل القرن العشرين من أجل توصيل رسالة الى الحكومة العراقية القادمة وإلى زعماء الأكراد في العراق، وبالتالي فإنه في حالة إذا ما تعرض الأمن القومي التركي للتهديد فإن تركيا سيكون لديها الحجة القوية "مهما كان التجاهل للمحافل العالمية" للتدخل بأساليب مختلفة من بينها الأسلوب العسكري في العراق. ويدرك المسؤولون الأتراك أن أي عمل توسعي على الأرض من المؤكد أنه سيواجهه بالإدانة من جانب دول المنطقة ومن بينها جامعة الدول العربية وإيران وسينتهي الأمر بالفشل.

ونظرا لأن تركيا تستورد القسم الأكبر من احتياجاتها من الطاقة وأنها تحتاج سنويا الى مبالغ طائلة لتوفير النفط والغاز فإنها باستيلائها على الموصل وكركوك النفطيتين ستحقق أملها القديم، لكن أي نوع من الاعتداء العسكري على العراق بفرض فصل بعض أجزائه ومنها الأراضي الكردية سيواجهه بردود فعل إقليمية وعالمية شديدة، والأهم من كل هذا أن خسائر تركيا من جراء التفكير في هذا الأمر ستكون أكبر من مكاسبها.

(♦) مراد كاوياني يعد رسالة دكتوراة في الجغرافيا السياسية بجامعة تربية المدرسين.

مراكز القوى في أفغانستان بعد طالبان

■ مراد ويسى ■ إيران ٢٠٠٣/٢/١٧

أفغانستان.

وكلا العاملين جعلاً من هراة وإسماعيل خان من أهم خمسة مراكز قوى في أفغانستان إلى جانب كابول والحكومة المركزية.

٢- قندهار «جل أقاشيرازى»:

تعتبر قندهار أهم مدينة في جنوب غرب أفغانستان، وهي المركز الأساسى للبشتون، وهي أيضاً المركز التاريخى والعرقى لهذه القبائل والمقر السابق للحكومة في أفغانستان قبل كابول.

وتعد قندهار أهم مدينة بعد كابول. حيث تقع على الطريق المؤدى إلى كويته بالقرب من محافظة بلوشستان الباكستانية. كذلك أيضاً تقع قندهار على الطريق التجارى بحر عمان - كويته، وكويته - هراة وآسيا الوسطى.

وترجع أسباب تأثير قندهار في نشأة وتكون المؤسسات السياسية والحكومية في أفغانستان إلى مكانتها كمركز سياسى خاص بهوية قبائل البشتون في جنوب غرب أفغانستان، حيث تعتبر قندهار كمركز لقبائل البشتون. أحد أهم مراكز التأثير على بنية السلطة في كابول، كما أن أحد الأسباب التى تجعل من قندهار مركز تأثير كونها المركز السياسى - العسكرى لجل أقاشيرازى زعيم القبائل البشتونية في جنوب غرب أفغانستان، وهناك نقطة أخرى تزيد من أهمية قندهار وهي القواعد العسكرية الأمريكية الهامة المستقرة في هذه المدينة. فبعد سقوط طالبان تحولت قندهار إلى أحد المراكز الهامة بالنسبة للنفوذ الأمريكى في أفغانستان. وفي هذا الإطار أيضاً، ونظراً للعلاقات الخاصة بين شيرازى والأمريكيين وجهاز استخبارات الجيش الباكستانى " I. S. I " فإن منطقة قندهار لها تأثيرات مهمة على بنية السلطة في أفغانستان.

ونظراً لأن قندهار تقع بالقرب من المناطق

على الرغم من سقوط طالبان واستقرار الحكومة المركزية الجديدة في أفغانستان برئاسة «حامد قرضائى». إلا أن ذلك لا يعنى القضاء على مراكز القوى في سائر المناطق الأفغانية.

فقد حافظ القادة الأقوياء وزعماء القبائل حتى الآن على مناطق نفوذهم في طول البلاد وعرضها، وتفضل الحكومة المركزية بسبب بعض الحساسيات أن تستخدم معهم أسلوب الإدارة على الرغم من أن حامد قرضائى يأمل في أن يخضع كل القادة وأصحاب النفوذ المحليين لسيادة الحكومة المركزية «بدون حرب» و«بالسياسة والتدبير».

ويمكن القول أن هناك ست مراكز قوى تقع خارج كابول ولازال بينها وبين التبعية الكاملة لأوامر كابول وقرضائى أشواطاً بعيدة وهذه المراكز هي:

١- هراة «إسماعيل خان»:

تعتبر هراة أهم منطقة استراتيجية في غرب أفغانستان وهي أهم النقاط التى تقع بالقرب من الحدود الإيرانية. كما تقع هراة على الطريق الذى يربط باكستان وقندهار بآسيا الوسطى.

وتلعب هراة نظراً لوجود «الأمير اسماعيل خان» كأحد قادة الحرب الأفغانية دوراً مهماً في المؤسسات السياسية والاجتماعية في أفغانستان. وتتبع أهمية وتأثير هراة في بنية السلطة الأفغانية من عاملين:

١- العامل الأول يتعلق بالجغرافيا الاستراتيجية والجغرافيا الاقتصادية والسياسية. فمدينة ومنطقة هراة هي مركز الوصول إلى إيران وآسيا الوسطى وجنوب أفغانستان.

٢- العامل الثانى يتمثل في التاريخ النضالى الذى عرفت به هذه المنطقة نظراً لأهمية القوات العسكرية التى كانت تحت إمرة إسماعيل خان كأحد الأقطاب السياسية والعسكرية في

الزراعية الهامة في أفغانستان وخاصة «ولاية هلمند» فإن لها دورا بارزا في انتاج وتجارة المواد المخدرة في هذه الدولة والمنطقة بأسرها، ولهذا فإن تأثير قندهار لا ينصب على الحكومة المركزية فقط بل ينصب على الدول المجاورة أيضا مثل باكستان وإيران.

٣- هزارة جان «كريم خليلي»:

تقع منطقة هزارة جان في وسط أفغانستان يحدها من الشمال مناطق الأوزبك الشماليون ومن الجنوب كابول ومن الشرق سهل بنجشير وطريق سالنج، ومن الغرب ولاية غور.

وهزارة جان على الرغم من طبيعتها الجبلية تعتبر منطقة شبه مغلقة، لكنها تلعب دور همزة الوصل بين كابول وشمال أفغانستان، وعاصمة هذه المنطقة مدينة باميان، ومن المدن الهامة الأخرى في هذه المنطقة مدينة يكاولنج.

وبغض النظر عن تأثير الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية لمنطقة هزارة جان على الساحة الأفغانية، فإن حضور الأحزاب والفصائل ونخبة هذه المنطقة في بنية السلطة في الحكومة المركزية جعل لها تأثير على المؤسسات السياسية والاجتماعية في أفغانستان.

ومن بين هذه الأحزاب والفصائل يمكن الإشارة إلى حركة الثورة الإسلامية بزعامة آية الله آصف محسنى وجناحي حزب الوحدة بزعامة «كريم خليلي» و«أكبرى».

وتتولى هذه الأحزاب والنخبة سالفه الذكر حتى الآن حوالى ثمانى وزارات، ومن المناصب الهامة التى يتولونها يمكن الإشارة إلى وجود «محقق» كنائب لرئيس الوزراء و«كاظمى» كوزير للتجارة و«أنورى» كوزير للزراعة.

٤- مناطق الأوزبك الشمالية «الجنرال دوستم»:

يحد مناطق الأوزبك الواقعة في شمال أفغانستان من الشرق المحافظات الطاجيكية لقندوز وتخار، ومن الجنوب مناطق هزارة جان، ومن الغرب منطقة هراة، ومن الشمال دول آسيا الوسطى، خاصة أوزبكستان.

تقع هذه المنطقة من الناحية الاستراتيجية على طريق كابول المؤدى إلى آسيا الوسطى بواسطة

طريق ونفق سالنج، ومن الناحية الاقتصادية تعد هذه المنطقة أحد الطرق الرئيسية بالنسبة للصادرات والواردات الأفغانية ويقع القسم الأكبر من ثروات أفغانستان النفطية في هذه المنطقة.

وعلى صعيد الجغرافيا السياسية تعد هذه المنطقة ممثلة لإحدى الأقليات الثقافية واللغوية في أفغانستان. ومن ناحية أخرى تقع بقعة «الروضة الشريفة» في مزار الشريف المنسوبة إلى الإمام على كرم الله وجهه التى تعد واحدة من أهم المزارات الأفغانية.

وعاصمة هذه المنطقة هي مدينة «مزار الشريف» ومن مدنها الأخرى مدينة «قارياب» و«شبرغان» وهى مركز المعادن والمنشآت الخاصة بالغاز. وعلاوة على المسائل الهامة سابقة الذكر تعتبر مناطق الأوزبك، نظرا لأنها المركز السياسى العسكرى للجنرال «عبدالرشيد دوستم» أحد قادة الحرب الأفغانية الأقوياء ذات تأثير على بنية المؤسسات السياسية والحكومية الأفغانية، ومن جملة هذه التأثيرات يمكن الإشارة إلى وجود الجنرال دوستم في بنية الحكومة المركزية كنائب لوزير الدفاع، إلى جانب وجود بعض الوزراء الأوزبك في الحكومة المركزية.

٥- منطقة قبائل البشتون تنجرهار «حاجى دين محمد»:

تعتبر ولاية «تنجرهار» وعاصمتها مدينة «جلال آباد» أهم مركز لتجمع واستقرار قبائل البشتون في جنوب وشرق أفغانستان.

ولا تحظى ولاية تنجرهار ومدينة جلال آباد بمكانة ودور هام في التطورات السياسية - العسكرية الأفغانية على مدى الثلاثة عقود الماضية فقط بل إنها، نظرا لوقوعها على طريق بيشاور عاصمة إحدى الولايات الحدودية في باكستان، ولوقوعها أيضا بالقرب من مضيق «خيبر» على الحدود الأفغانية الباكستانية، تتمتع بأهمية جغرافية استراتيجية أيضا.

وتعتبر جلال آباد أحد أهم المراكز بالنسبة للصادرات والواردات الأفغانية، كما تعتبر أحد المراكز الهامة والأساسية بالنسبة لعمليات انتاج الهيروين في أفغانستان.

وعلاوة على هذه الأسباب، تعد مدينة جلال آباد ذات تأثير كبير على بنية المؤسسات الحكومية نظرا لإقامة عدد من القادة العسكريين المشهورين زعماء القبائل البشتونية الكبرى هناك.

ومن بين هؤلاء القادة والزعماء يمكن ذكر أسرة «حاجي عبدالقادر» النائب السابق لحامد قرضاي «فقبل أن يفتال كان لعدة أشهر نائبا لحامد قرضاي وواليا على تنجرهار».

ونظرا لسطوة وقوة هذه الأسرة استمر نفوذها في الحكومة المركزية بعد اغتيال حاجي عبدالقادر مع تغير طفيف، وقد تم اختيار «حاجي دين محمد» أخو «حاجي عبدالقادر» واليا على تنجرهار.

جدير بالذكر أن هناك سياسيين وقادة مهمين آخرين من نفس هذه الأسرة وهذه المنطقة كان لهم تأثير على المؤسسات السياسية والحكومية، ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى «عبدالحق» أخو حاجي عبدالقادر الذي تم إعدامه أثناء ثورة القبائل على حركة طالبان، ويقال أنه كان مرشحا من قبل الأمريكيين لرئاسة الحكومة الأفغانية قبل قرضاي.

٦- المناطق الطاجيكية و«المارشال فهيم»:

تنقسم مناطق الطاجيك الأساسية في أفغانستان إلى ثلاثة أقسام:

١. منطقة الطاجيك غرب أفغانستان «هراة».

٢. منطقة الطاجيك في سهل بنجشير.

٣. منطقة الطاجيك في بدخشان وتغار.

يحد منطقة بنجشير من الشرق طريق سالنج، ومن الشمال هضبة كابول، ومن الغرب منطقة نورستان ومن الجنوب بدخشان وتغار.

وتعد هذه المنطقة من الناحية العسكرية منطقة استراتيجية لم يفلح الجيش الأحمر وقوات حركة طالبان في احتلالها أثناء نزاعهم مع أحمد شاه مسعود «زعيم فدائي بنجشير». وفي الواقع تعتبر بنجشير منطقة جبلية. كما تعتبر أحد مراكز إنتاج الفاكهة المجففة في أفغانستان، ويمكن تناول هذه المناطق بالتفصيل كالتالي:

أ. منطقة بنجشير:

تعتبر منطقة بنجشير نظرا لأنها أهم مركز سياسي - عسكري بالنسبة لقوات التحالف الشمالي، خاصة قوات أحمد شاه مسعود، من أهم المناطق المؤثرة على بنية المؤسسات الحكومية والسياسية.

وقد شغل طاجيك بنجشير بعد سقوط حركة طالبان أهم المناصب في الحكومة الأفغانية.

إن أهم آلية لتأثير طاجيك بنجشير على بنية السلطة هي وجودهم في المؤسسات العسكرية والأمنية والاستخباراتية، وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى المارشال «فهيم» كوزير للدفاع و«يونس قانوني» كمستشار للأمن القومي ووزير للتربية والتعليم والدكتور «عبدالله عبد الله» كوزير للخارجية.

ب. منطقة الطاجيك في بدخشان وتغار.

يستقر طاجيك شمال أفغانستان بشكل أساسي في ولايات بدخشان وتغار وولاية قندوز إلى حد ما.

وتعد هذه المنطقة أهم مراكز الإنتاج الزراعي والمنتجات البستانية.

وهذه المنطقة من الناحية الاستراتيجية تصل أفغانستان عن طريق مضيق باريك داخان بالصين، ومن ناحية أخرى تصل أفغانستان عن طريق منطقة بدخشان ومنطقة كولاباخ في طاجيكستان بآسيا الوسطى، وعلاوة على هذه العوامل فإن هذه المنطقة لها تأثيرها الواسع على بنية المؤسسات السياسية والحكومية الأفغانية نظرا لبروز بعض القادة المنحدرين منها أمثال «برهان الدين رباني» رئيس أفغانستان السابق والجنرال «داود» القائد العسكري لشمال أفغانستان.

وقد شكل طاجيك بنجشير وطاجيك شمال أفغانستان خلال الشهور الأخيرة الحركة الوطنية الأفغانية للحفاظ على استمرار وجودهم في المؤسسات السياسية والاجتماعية بعد سقوط طالبان.

التطور في السياسة الخارجية الإيرانية

■ محمد ستوده آراني ■ فصلنامه سياست خارجي
(دورية السياسة الخارجية) السنة ١٦، العدد الأول، ٢٠٠٢

المتوقعة.

٣ - عدم التحول المفاجئ في البرامج والخطوات التي تم اتخاذها لمواجهة التغيرات الاحتمالية في المستقبل. من ناحية أخرى، فإن النهج الموفق والهادف يحتاج إلى امتلاك نوع من القدرة على التحول والتوافق مع الواقع الجديد ولا نعني بالتغير هنا التغير الجذري والهيكلية والذي يحدث عادة بعد الانقلابات والثورات الكبرى والتغير في نوع الأنظمة السياسية وإنما نعني التغير التدريجي.

التطور في نهج السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية:

يمكن تقسيم التطورات المتعلقة بالسياسة الخارجية الإيرانية إلى ٢ مراحل، تبدأ المرحلة الأولى منذ نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام ١٩٧٩ وتستمر حتى احتلال السفارة الأمريكية في طهران. وقد لعب الإسلام دوراً رئيسياً في هذه المرحلة، ولكن نظراً لظهور الخلافات في قلب السلطة بين الجناح المعتدل والقوى الثورية لم تكن مواقف السياسة الخارجية الإيرانية موحدة على ساحة العمل السياسي بسبب عدم وجود اتفاق في وجهات النظر بخصوص سياسة الحياد الإيجابي (لا للشرق ولا للغرب) ومحورية الإسلام وتصدير الثورة ودعم الشعوب المحرومة، والنضال ضد الإمبريالية والاتجاه نحو الصدام مع النظام الدولي، وقد أدى هذا في نهاية المطاف إلى سقوط حكومة المعتدلين بعد احتلال الشباب الإيراني للسفارة الأمريكية.

تحظى مطالعة وقراءة السياسة الخارجية لدولة من دول العالم بأهمية خاصة، ودوماً ما يطرح تساؤل هام أمام المفكرين والباحثين وهو كيف نستطيع قراءة السياسة الخارجية ومعرفة التطورات التي طرأت عليها.

وقد وضع الكثير من المفكرين نظريات عدة تفسر تطور السياسة الخارجية منهم على سبيل المثال فريدمان واستار وغيرهم.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين واضعي السياسة الخارجية والبيئة المحيطة بهم وهم يهدفون إلى تحقيق الأهداف وحماية المصالح القومية بالتوافق مع هذه البيئة المحيطة بهم.

في هذا السياق يرتبط نجاح السياسة الخارجية بشروط عدة من أهمها البعد عن انتهاج سياسة غير واقعية وعدم اتخاذ خطوات غير منطقية، ومن هذا المنطلق فإن انعدام إمكانية التحول الضروري في الوقت اللازم يؤدي إلى انعدام الكفاءة على صعيد السياسة الخارجية، ويجب علي واضعي السياسة الخارجية أن يهتموا دوماً بالتطورات والظروف الجديدة والمتغيرة.

ويرى المفكر السياسي جان لافول أن الشروط الضرورية لنجاح السياسة الخارجية تتمثل فيما يلي:

١ - امتلاك عنصر المخاطرة والقدرة على تحقيق الأهداف المبتغاة وبحث ماهية التغيرات التي تقع في الوقت الراهن أو التي من الممكن أن تقع.

٢ - امتلاك القدرة على التعامل مع التطورات غير

وتمثلت المرحلة الثانية في الفترة التي بدأت بعد احتلال السفارة الأمريكية واستمرت حتى قبول قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ وانتهاء الحرب الإيرانية العراقية. وقد أكد نهج السياسة الخارجية الإيرانية على مبادئ عدة يأتي على رأسها: تصدير الثورة ودعم الشعوب المحرومة والنضال ضد الامبريالية.

ومع قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وبداية الحرب العراقية الإيرانية برز نهج معارضة وتحدي النظام الدولي أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية وكذلك مقاومة التهديدات والقيود المفروضة على إيران. وتمثلت أهم سمات السياسة الخارجية الإيرانية في الدفاع عن سيادة الأراضي الإيرانية وعدم التبعية للخارج ومعارضة الوضع القائم على الساحة الدولية.

وبدأت المرحلة الثالثة بعد قبول إيران قرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨. وشهدت هذه المرحلة بالمقارنة بالمرحلتين السابقتين تطورات رئيسية في النهج الذي اتبعته السياسة الخارجية الإيرانية، فقد بذلت إيران مساعيها للمحافظة على قيمها وأهدافها بالنظر إلى التطورات والظروف القائمة فأقامت علاقات راسخة وواسعة النطاق مع دول المنطقة ومع سائر الحكومات. وفي هذه المرحلة يمكننا القول بأن أهم المهام التي كانت ملقاة على عاتق واضعي السياسة الخارجية الإيرانية هي:

١ - الانسجام بين الأهداف المبتغاة من جهة، وبين الإمكانيات والمقدرات التي تملكها إيران على المستوى الدولي والإقليمي من جهة أخرى.

٢ - السعي من أجل انتهاج دبلوماسية تستهدف المحافظة على المكاسب والحيولة دون ظهور منازعات جديدة.

٣ - تقوية البنية العسكرية والأمنية للجمهورية الإسلامية بهدف البعد عن الأخطار المحيطة.

٤ - التنمية الاقتصادية للدولة من خلال تعبئة واستغلال القدرات المتاحة بشكل أمثل.

٥- دعم جهود التعاون والمشاركة مع كافة الحكومات ونبذ التوتر في إطار مبادئ تحقيق المساواة وعدم التدخل في شئون الآخرين والاحترام المتبادل.

وفيما يتعلق بأولويات السياسة الخارجية الإيرانية انقسمت الآراء إلى قسمين: القسم الأول تصدرت سلم أولوياته موضوعات من قبيل التنمية الاقتصادية وإعادة إعمار المناطق التي تضررت بفعل الحرب، وجذب الاستثمارات والتكنولوجيا، ومع انتخاب السيد هاشمي رفسنجاني ووصوله إلى سدة الحكم كرئيس للجمهورية

الإسلامية بدأت مسيرة تحول الاقتصاد من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد قائم على الخصخصة، وعلى صعيد السياسة الخارجية فقد جذبت سياسة بناء الثقة المتبادلة مع حكومات العالم الخارجي الاهتمام، فقد اعتبر التوتر في العلاقات بين إيران وكافة دول العالم هو العامل الرئيسي في تقييد مسيرة التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا المتقدمة إلى إيران ولذا بذلت الجمهورية الإيرانية قصارى مساعيها، وذلك في إطار المبادئ الثلاثة: العزة - الحكمة - المصلحة، من أجل التقليل من الاصطدام والمنازعات على هذا الصعيد.

وأولت الجمهورية الإسلامية الاهتمام بسياسة بناء الثقة المتبادلة وإزالة سوء التفاهم والقضاء على التهديدات السياسية والعسكرية والإقلال من الأزمات وإقامة علاقات مباشرة مع كافة الدول.

ومع وصول السيد محمد خاتمي إلى رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ١٩٩٧ تمتع الخطاب السياسي (الخطاب الثاني: المحور السياسي) بأهمية كبيرة على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية، فقد اعتمد هذا الخطاب على عاملين غاية في الأهمية هما: حوار الحضارات، ونبذ التوتر والعنف في العلاقات مع سائر الدول.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى انتهاء نظام القطبية الثنائية على الصعيد الدولي، ودخول النظام الدولي مرحلة جديدة من الاتجاه نحو توزيع القوى وقواعد اللعبة السياسية، ومن البديهي أن التطور على الساحة الدولية يؤدي بالضرورة إلى تطور نهج وسلوك اللاعبين السياسيين على هذه الساحة، ولإبراز التطور في هيكل توزيع القوى وتوضيح هيكل النظام الدولي الحالي وتأثيره على تطور نهج السياسة الخارجية الإيرانية من الضروري بحث مكانة ووضع اللاعبين الأساسيين في النظام الدولي أي روسيا وأوروبا الموحدة واليابان والصين والولايات المتحدة الأمريكية.

الهيكل الحالي للنظام الدولي وموقع إيران منه:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي دخل النظام الدولي - كما قلنا سلفاً - مرحلة جديدة في إعادة تشكيل خريطة وهيكل توزيع القوى على الساحة الدولية، وتحول من التركيز على المسائل والقضايا العسكرية والأمنية إلى التركيز على المسائل الاقتصادية وهي المرحلة التي تزايدت فيها الحرب الباردة الاقتصادية على المصادر والموارد الاقتصادية، واتجه نهج السياسة الخارجية لكافة الحكومات أكثر من ذي قبل إلى المنافسة والقضايا الاقتصادية الدولية والعالمية.

وفي ظل هذا الوضع الذي حدثت فيه منافسات اقتصادية شديدة وشرسة بين اللاعبين الرئيسيين في

العلاقات الدولية اعتبر امتلاك أحد اللاعبين السياسيين لقوة اقتصادية كبرى بمثابة العامل الذي يؤهله للقيام بدور دولي أو إقليمي كبير.

وعلى هذا النحو وفي ظل التحديات والظروف الجديدة كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تترك جزءاً من الساحة إلى قوى أخرى منافسة. ففي هذه الحالة يتحرك هيكل النظام الصناعي من وجهة نظر اقتصادية نحو النظام متعدد الأطراف حيث تعتبر أوروبا الموحدة واليابان والصين وروسيا من المنافسين الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد كان قيام الولايات المتحدة بدور كبير في إدارة شؤون العالم وضمن ذلك دورها في حرب الخليج (الفارسي) والدور المؤثر في حرب البوسنة والهرسك والمحافظة على الكيان الصهيوني والسعي من أجل احتواء كوريا الشمالية. كل ذلك مكّنها إلى حد بعيد من زيادة تسلطها وهيمنتها على الصعيد الدولي.

وفي ظل تلك الظروف والأوضاع اضطرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية وباعتبارها أحد اللاعبين في العلاقات الدولية إلى الاستفادة من الفرص والظروف الدولية لدعم وحماية أهدافها ومصالحها القومية والمحافظة على نفسها أمام الضغوط والمشكلات التي تواجهها ما تقوم به من تنمية شاملة.

وفي هذا الصدد تركت التطورات البنيوية التي طرأت على الساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي تأثيرات عميقة على الجغرافيا السياسية لإيران لأن انهياره السريع أدى إلى تغيير في المعادلات السياسية والترتيبات الأمنية والاقتصادية الإقليمية والدولية، فقد ظهرت دول آسيا الوسطى إلى حيز الوجود، وتعرضت الحدود الشمالية لإيران لتغيرات سياسية جديدة، وبالرغم من أنه مع انهيار الاتحاد السوفيتي انهار معه التهديد الأمني السوفيتي لإيران إلا أن ذلك أدى إلى ظهور نزعات قومية وعرقية جديدة، وإلى تأسيس حكومات جديدة، وأدى كذلك إلى تنافس القوى الأجنبية وخصوصاً الدول الغربية على أعمال النفوذ وتكريسه في هذه الدول - آسيا الوسطى والقوقاز - مما أدى بدوره إلى زيادة التهديد الأمني والاقتصادي والسياسي لإيران.

ومن البديهي أن تقوم إيران في ظل هذا الوضع بالتعاون مع روسيا والصين والهند ودول آسيا الوسطى على الأصعدة الاقتصادية والتجارية والأمنية والسياسية، ومن الممكن أن يكون ذلك خطوة نحو دعم المصالح القومية الإيرانية والتوازن الإقليمي والتأثير في هيكل النظام الدولي في المستقبل. فإيران والصين لديهما حضارة قديمة وروابط وعلاقات قديمة، والصين لم تقم مطلقاً بدعم الحصار الاقتصادي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على إيران. وخلال العقد

الماضي تم دعم وتقوية العلاقات بين الدولتين بالرغم من وجود بعض الخلافات في وجهات النظر على بعض الأصعدة، وكانت الصين دوماً تدعم وتساند الشعوب المحرومة وشعوب العالم الثالث، وفي هذا السياق كانت تدعم نضال الشعب الفلسطيني تجاه إسرائيل، كما كانت تعارض النظام أحادي القطبية ومسيرة العولمة التي تركز الهيمنة الأمريكية أحادية الجانب، وقد هيا كل ذلك الأرضية المناسبة للتعاون الاستراتيجي الثنائي بين إيران والصين.

من ناحية أخرى، حظيت علاقات إيران وروسيا كذلك بأهمية جديدة بالملاحظة على كافة الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية، فكلتا الدولتين لديهما مصالح سياسية وأمنية واقتصادية مشتركة في تدعيم وتقوية العلاقات بينهما.

وعلى ضوء ذلك، فإن التطور على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية وتبنى سياسة نبذ العنف استهدف إزالة سوء الفهم وتهيئة الأرضيات الملائمة، للتعاون الثنائي والشامل في الساحة السياسية والأمنية والاقتصادية مع الصين وروسيا. ويمكننا القول إلى حد بعيد أن ذلك يعد باعثاً نحو تقليل التهديدات وإزالة القيود ويشكل أرضية ملائمة لزيادة فعالية وتأثير إيران على هيكل النظام الدولي. وعلى هذا الصعيد فإن سياسة نبذ العنف التي تتبناها إيران مع دول الاتحاد الأوروبي يمكن أن تكون كذلك فرصة مناسبة لمعارضة الولايات المتحدة والاستفادة من منافسة الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد.

العولمة وتطور نهج السياسة الخارجية الإيرانية:

ارتبط التغير والتطور في نهج السياسة الخارجية للحكومات على الصعيدين الإقليمي والدولي بظهور العولمة فهذه الظاهرة لا تؤثر فقط على الجوانب السياسية والثقافية والاقتصادية والأمنية، بل تؤثر على مجمل البيئة المحيطة بصانع القرار وتؤثر على الدول المختلفة سواء كانت صغيرة أم كبيرة.

وقد أدت ظاهرة العولمة إلى ظهور تحديات رئيسية على الساحة الثقافية والاقتصادية والسياسية والأمن القومي للدول، ووفرت في نفس الوقت فرصاً جديدة لإعادة اكتشاف القيم والهويات والحدود والأمن القومي.

ومن غير الممكن قبول قراءة ومطالعة السياسة الخارجية للدول دون النظر والاهتمام بظاهرة العولمة التي برزت في عصر يتسم بالثورة الإعلامية والمعلوماتية من كومبيوتر إلى إنترنت . . إلخ.

وإذا أخضعنا ظاهرة العولمة للبحث والدراسة في أي زاوية فسنجد أن كافة الحكومات والشعوب قد تأثرت بها على الأبعاد كافة (السياسية والاقتصادية والثقافية). وأن ذلك التأثير في حالة تزايد مستمر، حيث مازالت

الحكومة والدولة عاجزة تماماً على الوقوف في وجه تحديات العولمة.

وفي ظل تلك الظروف تتأثر الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مثلها مثل كافة دول العالم، بالعولمة وإذا لم تتمكن إيران من المحافظة على نفسها تجاه آثار العولمة المتزايدة - عن طريق الدبلوماسية الثنائية أو الشاملة - فسوف يتم تهميشها في المستقبل وهي التي تحملت أضراراً غير قابلة للتلافى على الصعيد الدولي. ويؤكد العديد من الخبراء على أنه إذا ازداد التوافق والانسجام والنفوذ الاقتصادي المتبادل بين الدول فإن مجموعة الدول التي ليست لها القدرة أو التي لا ترغب في الاندماج في النظام العالمي ستتزوى بشدة وسيتم تهميشها وستزداد الهوة بين الفقراء والأغنياء وستكون العولمة لصالح الذين يملكون الثروات التي يحتاجها العالم.

وعلى ضوء سياسات أعمال الثقة ونبذ العنف وتدعيم التعاون والتي تتبعها إيران على الأصعدة المختلفة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية مع سائر الدول يمكن أن تحوّل هذه السياسات الجمهورية الإسلامية إلى أرضية ملائمة للنمو والتنمية الاقتصادية. وفي ظل هذا الوضع يمكن أن يكون التعاون الإيراني مع الدول الصناعية والمتقدمة بهدف الحصول على التكنولوجيا الضرورية وجذب الاستثمار عاملاً مساعداً لإيران في الحصول على منافع ومكاسب اقتصادية كبيرة دون الاعتماد على النفط.

إن اتباع إيران لسياسات نبذ العنف مع دول الخليج (الفارسي) وتشجيع التعاون الثنائي أو الشامل مع الدول الأعضاء في منظمة الإيكو ودعم وتقوية العلاقات الإيرانية الروسية والصينية.. كل ذلك يساعد على إيجاد وخلق ودعم علاقات التقارب والعلاقات الثقافية والسياسية. وفي ذات الوقت يساعد إيران على مواجهة التحديات والضغط التي تمارسها بعض الدول تجاهها. فإيران الإسلامية لا يجب عليها إجراء مباحثات الحوارات فقط، بل يجب أن تكون موجودة على الساحة الدولية وأن تستعد للوجود في الأسواق العالمية. وفي المحصلة النهائية يمكن رصد التطور في نهج السياسة الخارجية الإيرانية بالنظر إلى ظاهرة العولمة كما يلي:

١ - في عالم المنافسة الاقتصادية يعتبر انتهاج سياسات نبذ العنف والتوتر مع الدول المتقدمة والصناعية عاملاً مساعداً وداعماً لنقل التكنولوجيا الضرورية والاستثمارات والسلع الرئيسية. الأمر الذي يؤثر بدوره في زيادة النمو والتنمية الاقتصادية الإيرانية.

٢ - إن إزالة ونبذ العنف وإجراء المحادثات البناءة الهادفة مع الدول المتقدمة يمكن أن يزيد من الوضع

والمكانة الدولية لإيران.

٣ - يمكن لنبذ العنف والتوتر واتخاذ سياسات قادرة على التحول التدريجي أن يحمي المصالح المشتركة والثنائية والشاملة.

٤ - إن نبذ التوتر الإقليمي يعد عنصراً دافعاً نحو الإدارة المثلى للنظام الأمني الإقليمي، الأمر الذي سيمكن من القضاء على المنازعات والتحكم في الإنفاق العسكري ونقل هذا الإنفاق إلى قطاع الصناعة والاقتصاد.

٥ - يؤدي خلق وإيجاد الاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليمي إلى توفير الأرضية اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

٦ - بالنظر إلى العلاقة بين اقتصاد الدولة والدخل من الصادرات النفطية فإن تدعيم التعاون والتقارب مع دول المنطقة يمكن أن يساعد على التخطيط المنسجم والمتواصل للتنمية والنمو الاقتصادي.

٧ - إن تقوية ودعم التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول الإسلامية وتفعيل نشاط منظمة الإيكو ودعم العلاقات الاستراتيجية الإيرانية مع كل من روسيا والصين يمكن أن يؤدي كل ذلك إلى دعيم مكانة إيران على الساحة الدولية.

٨ - يرتبط القضاء على الأخطار والتهديدات التي تواجه منطقة الخليج (الفارسي) بالسياسات السلمية التي يجب أن تتهجها دول المنطقة من أجل المصالحة والتقارب.

٩ - بالنظر إلى النمو المتزايد في المعرفة والمعلومات والتأكيد على الهويات القومية والوطنية فعلى الدول الإسلامية أن يكون لديها القدرة عن طريق نبذ العنف وخلق أرضية للاتحاد والائتلاف ضمن المحافظة على هوياتهم الأصلية من أجل إعادة بلورة الأطر الثقافية وتلبية احتياجات ومطالب شعوبها.

١٠ - يمكن أن تساعد سياسة نبذ العنف على دعم وتقوية وتفعيل نشاط منظمة المؤتمر الإسلامي.

١١ - يمكن لسياسات نبذ العنف وإزالة سوء الفهم أن تؤثر في الحيلولة دون نشوب الأزمات الإقليمية المستقبلية وانتقالها إلى حيز الوجود.

سياسات الإصلاح الاقتصادي والتطور في نهج السياسة الخارجية الإيرانية:

انتهجت الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياسة الإصلاح الاقتصادي وذلك لتفعيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وخفض مستوى تدخل الحكومة في الاقتصاد وخلال سياسات الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الدولة خلال الأعوام (١٩٨٠ - ١٩٨٨) بذلت الحكومة مساعيها عن طريق تقديم الدعم للوصول إلى استقرار الوضع الاقتصادي في فترة الحرب فقامت بتحديد الأسعار حتى لا تتعرض البلاد لأزمة

اقتصادية في هذه المرحلة، ثم تبنت برنامج خصخصة الاقتصاد. ويمكن الإشارة إلى خطوات مسيرة الخصخصة التي تبنتها الحكومة كالتالي:

- ١ - خصخصة الصناعة وكافة الأنشطة الإنتاجية الصناعية وغير الصناعية.
- ٢ - تحقيق الانضباط في الأنشطة الاقتصادية على صعيد الخدمات المالية والمصرفية.
- ٣ - تفعيل وتنمية وتحديث بورصة طهران.
- ٤ - تشجيع وجذب الاستثمارات الخارجية.
- ٥ - جذب القروض الخارجية.
- ٦ - إنشاء المناطق التجارية الحرة في سائر أرجاء البلاد.
- ٧ - المحافظة على قيمة الريال.
- ٨ - خفض التدريجي للدعم.
- ٩ - تحرير التجارة الخارجية.
- ١٠ - تحرير الأسعار.
- ١١ - إعادة المتخصصين والاستثمارات الإيرانية الموجودة بالخارج.

هذا وقد تم اتخاذ الخطوات التالية لتحرير الاقتصاد:

- ١ - تقليص السيطرة على الأسواق المالية.
- ٢ - تفويض تحديد الأسعار إلى آليات السوق.
- ٣ - إلغاء الدعم وتعديل القيم والأسعار المدعومة.
- ٤ - تحرير التجارة الخارجية وإزالة التعريفات والرسوم الجمركية.
- ٥ - تبني نظام تعويم العملة.
- ٦ - الاستفادة من مشاركة المستثمرين الأجانب في المشروعات القومية.

وقد أقرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية في جدول أعمالها سياسات تحرير الاقتصاد واستهدفت من جراء ذلك جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية ودعمت مشاركة القطاع الخاص بنسبة من ٢٥ إلى ٣٠٪ في الأنشطة الاقتصادية في أواخر الثمانينيات.

وقد ازدادت هذه النسبة لتصل إلى ما بين ٧٥ إلى ٨٠٪ في أواخر عقد التسعينيات، ومن خلال ذلك تمكنت من جذب مليارات الدولارات للاستثمار في المشروعات القومية. وقد اتجهت الحكومة نحو الاستفادة من ما قيمته ٢٠ مليار دولار من رأس المال الخارجي في الخطة الخمسية الأولى، وقد ازداد هذا المبلغ ليصل إلى ٢٧ مليار دولار في الأعوام التالية، كما خفضت من القيود على الاستثمار الخارجي المباشر، واستهدفت بذلك دفع مسيرة التنمية الاقتصادية وتنفيذ الخطط الخمسية للتنمية.

وقد تم التركيز على قطاعات وميادين بعينها وكان من ضمنها البتروكيماويات والكهرباء، وقد استلزم لإنشاء

وتنمية المشروعات القومية إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الصناعية وإصلاح قوانين الاستثمار بصورة ازداد معها سقف الاستثمار الخارجي في المشروعات المشتركة إلى ٤٩٪ من كل مشروع.

وطبقاً للمشروع المقترح للتعاون بهدف جذب الاستثمارات الخارجية من خلال وزارة الخارجية بلغ إجمالي الاستثمارات الخارجية للدول خلال الأعوام (١٩٩٣ - ١٩٩٧) ما يعادل ٧٨٢,٢ مليون دولار كما تمت إقامة مناطق حرة تجارية واقتصادية وتعد هذه المناطق بمثابة الجسر الذي يربط بين الصناعات الداخلية والخارجية، الأمر الذي يمكن أن يساعد على جذب الاستثمارات الخارجية، وأن يكون بمثابة الباعث على زيادة الصادرات، وفي هذا السياق اهتمت إيران بإيجاد وتوفير مزايا للمستثمرين الأجانب. واستهدفت من ذلك جذب الاستثمارات. والشاهد على هذه المزايا ما تم تنفيذه في منطقة قشم التجارية (نفقات محدودة على الطاقة تشمل سنتين لكل كيلو وات، والمعافاة من الضرائب على الدخل الحاصل من الاستثمارات الاقتصادية، وإلغاء الضرائب على الصادرات والواردات)

خلاصة القول، إن تنمية وتطوير العلاقات الإقليمية والدولية استهدفت زيادة التنمية الاقتصادية في هذه المرحلة. وينظر إلى ذلك على أنه ضرورة ملحة فعلى المستوى الإقليمي تم دعم التعاون مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وخصوصاً السعودية، وتم دعم وتقوية منظمة الإيكو ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد ساعدت إقامة علاقات ثنائية مع السعودية ودعم هذه العلاقات في عدم خفض سعر البترول الأمر الذي كان سيؤثر بالسلب على اقتصاد الدولتين. بالإضافة إلى أن العلاقات مع سائر دول المنطقة الجنوبية للخليج الفارسي تفتح المجال أمام توفير سوق كبير للصادرات الإيرانية.

وعلى المستوى الدولي، تم تطوير العلاقات مع الدول الأوروبية، وقد بذلت إيران قصارى مساعيها في هذا الصدد لفتح المجال لتقوية ودعم العلاقات الخارجية وجذب الاستثمارات الخارجية عن طريق العلاقات واسعة النطاق مع الدول الأوروبية، وقد ذكر الرئيس الإيراني محمد خاتمي في جمع من رجال الصناعات والتجار الفرنسيين أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية عازمة على تلافى التخلف الذي حدث من جراء سياسات نظام محمد رضا بهلوي، وأنه لتحقيق هذا الهدف يتحتم عليها القيام بأعمال ضخمة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية الإيرانية

■ جمهوري إسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢/٣/٢٠٠٣

ونتيجة لذلك عمدت إدارته إلى إنجاز العمليات السرية وتدبير الانقلابات في دول العالم المختلفة وتدعيم وكالة المخابرات المركزية وتصعيد الحرب الباردة وتوسيع الأحلاف العسكرية وذلك من أجل مواجهة الشيوعية. وفي إطار هذه النظرية أيضاً حظيت التطورات السياسية الإيرانية باهتمام ايزنهاور ووزير خارجيته دالاس نظراً لأن إيران تعد واحدة من الحلقات المهمة في استكمال استراتيجية بناء الخط الحديدي في مواجهة الاتحاد السوفيتي.

من هنا كانت التطورات الناتجة عن تأميم صناعة النفط الإيرانية، وتحركات حزب توده، ومعارضة مصدق لاقتراحات تشرشل - ترومان لحل أزمة النفط قد أدت بدورها إلى إثارة المخاوف الأمريكية بشأن خطر امتداد النفوذ الشيوعي وسيطرة الاتحاد السوفيتي على إيران مما جعل السياسيين الأمريكيين يعتبرون أن سقوط إيران في المعسكر السوفيتي الشيوعي قد بات قريباً جداً.

وبناءً على هذا، وفي مارس ١٩٥٣ أعطى الأمريكيون إجابة ورداً إيجابياً على الخطة البريطانية وأعلنوا عن استعدادهم للتعاون المشترك مع بريطانيا للقيام بالانقلاب المزمع في إيران والإطاحة بمصدق. وبالفعل رصدت الولايات المتحدة مبلغ مليون دولار ووضعته تحت تصرف اللجنة المسئولة عن الانقلاب لتغطية تكاليف الإطاحة بحكومة الدكتور مصدق.

وعلى أساس مشروع اللجنة المذكورة تم اختيار اللواء زاهدي السعد من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا لتزعم مجموعة الانقلاب وبعد نجاح خطة الانقلاب تم تهيئة وإعداد المناخ والمجال اللازمين من أجل التصدي وقمع أي رد فعل في مواجهة الانقلاب المنتظر، وعلى هذا فإن انقلاب ١٨/٨/١٩٥٣ يعتبر نقطة بداية السيطرة الأمريكية الكاملة على إيران وهي السيطرة التي استمرت ٢٥ عاماً.

وبعد انقلاب أغسطس ١٩٥٣ عمدت الحكومة الأمريكية إلى تقديم مساعدات لحكومة اللواء زاهدي

يعود تاريخ الوجود الأمريكي في إيران إلى أواخر القرن الـ ١٩. وقد بدأت العلاقات الثنائية بين الدولتين من خلال تقديم المساعدات والخدمات التعليمية والصحية الأمريكية إلى إيران. وقد تطورت هذه العلاقات في النهاية إلى علاقات سياسية كاملة بلغت ذروتها في فتح السفارات في كل من الدولتين في عام ١٨٨٣. ورغم هذا الوجود الأمريكي إلا أنه ونظراً لسياسة العزلة التي انتهجتها الولايات المتحدة لم تستطع وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية أن تلعب دوراً مؤثراً على الساحة الدولية. لكن خلال الفترة من عام ١٩٤٠ وحتى عام ١٩٥٤ حل الأمريكيون محل القوات البريطانية في إيران وتمكنوا بسرعة من السيطرة على المناصب القيادية العليا مثل الأمن الداخلي والاقتصاد وغير ذلك.

بعد ذلك سعت الولايات المتحدة لكي تلعب دوراً فعالاً في الساحة السياسية الإيرانية بوصفها جزءاً من حائط الصد المانع للنفوذ الشيوعي وذلك في إطار نظرية "ترومان".

وفي ٢٠/١/١٩٥٠ أعلنت الإدارة الأمريكية أن هدفها هو التصدي لانتشار نفوذ الشيوعية في إطار السياسة الأمريكية العالمية الجديدة وأن السبيل إلى ذلك يتمثل في تقديم المساعدات المالية والفنية لدول العالم الثالث النامية.

إن الحيلولة دون انتشار نفوذ الشيوعية - كهدف أمريكي - صار سبباً، في عصر ايزنهاور، لاشتراك الولايات المتحدة في تدبير انقلاب ١٨/٨/١٩٥٣ ضد الحركة الوطنية الإيرانية لتأمين صناعة النفط.

نظرية ايزنهاور :

بعد انتهاء فترة رئاسة الرئيس الأمريكي "ترومان" فاز الرئيس ايزنهاور - بتأييد من الجمهوريين - في الانتخابات الرئاسية الأمريكية. وكان ايزنهاور قد سعى للابتعاد عن السياسات الانفعالية لترومان في مواجهة الشيوعية وذلك خلال فترة انتشار نفوذ اليمين المتطرف وتحقيقه للنصر والوصول إلى رئاسة الجمهورية منتهجاً استراتيجية هجومية فعالة.

بلغ مقدارها ٨٤,٥ مليون دولار وذلك حتى عام ١٩٥٤. وخلال العقد التالي للانقلاب قدمت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية بلغت قيمتها ١٢١,٤ مليون دولار سنوياً. من ناحية أخرى، خصصت وكالة المخابرات الأمريكية C.I.A مبالغ مالية أخرى كثيرة ووضعتها تحت تصرف المرشحين الذين يرغبون في الوصول لمجلس الشورى القومي والذي بدأت أولى دوراته بعد الانقلاب في أوائل عام ١٩٥٤.

ودعماً للتعاون الاستخباراتي والامن بين البلدين قامت الولايات المتحدة في سبتمبر ١٩٥٣ بإرسال أحد جنرالات الجيش والذي كان يعمل في الـ C.I.A إلى إيران وأسندت له مهمة تشكيل وتدريب وتعليم وحدات استخباراتية أخرى جديدة وهذه الوحدات كانت تعمل بإشراف القيادة العسكرية لطهران والتي كان يرأسها الجنرال تيمور بختيار.

وفي ديسمبر ١٩٥٣ تم الانتهاء من تشكيل هذه الوحدات الاستخباراتية، وبعد ذلك عمد الجنرال الأمريكي إلى تقديم التدريبات الخاصة لمواجهة الأحداث الأمنية الداخلية والتي منها متابعة المعارضين لنظام الحكم وكيفية وآلية إجراء التحقيقات واستخدام شبكة العملاء والاستخبارات. وكانت هذه الوحدات تعد أول وحدات أمنية عملياتية في إيران وهي التي كانت بمثابة النواة الأساسية التي تشكل منها جهاز المخابرات والأمن الداخلي الذي عرف في التاريخ باسم جهاز "السافاك".

وخلال الفترة من عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٦ وصل إلى إيران عدد غير مسبوق من المستشارين الفنيين الأمريكيين. فبعد أن كان عدد المستشارين من وكالة المخابرات الأمريكية C.I.A، والذين كانوا يعملون في إيران، يقل عن عشرة أشخاص ارتفع هذا العدد خلال السنوات الثلاث التالية إلى ٣٠٨ أشخاص. من ناحية أخرى، كان من أهم نتائج الانقلاب بالنسبة للولايات المتحدة وبريطانيا عقد اتفاقية بيع النفط والغاز أو ما صار يعرف بكنسورتيوم النفط والغاز مع الحكومة الإيرانية. وفي الواقع فإن واحداً من المهام التي أنيطت بمنفذى الانقلاب ضد مصدق هو حل أزمة النفط وذلك عن طريق عقد اتفاقية مع الحكومة الإيرانية. وفي نفس الاتجاه أيضاً فقد تم إسناد هذه المهمة إلى "على أميني" وزير المالية في حكومة زاهدي بوصفه أوفى صديق يحفظ المصالح الأمريكية في إيران.

وفي شهر يوليو ١٩٥٤، أي بعد عام من الانقلاب تم

التوقيع على اتفاقية كنسورتيوم بين على أميني وهيوارديج الأمريكي مندوباً عن شركات النفط الأمريكية الأطراف في هذا الكنسورتيوم.

وطبقاً للاتفاقية المذكورة اختصت شركات : أمريكيان استاندرد نيوجرسى، استاندرد كاليفورنيا، سركونى فاكيوم، تكساس وجولف كل منها بحصة ٨٪ من الأسهم.

إن حل أزمة النفط والقضاء على حزب توده هيأ إيران للدخول في الأحلاف العسكرية مع الولايات المتحدة وهي خطوة أخرى كانت تعتبر ضمن أهداف سياسة ايزنهاور تجاه إيران.

وفي ٩/١١/١٩٥٦ أعلنت الحكومة الإيرانية رسمياً عزمها على الانضمام لحلف بغداد مع كل من العراق و تركيا.

وكان أعضاء هذا الحلف الذين كانوا يحظون بدعم أمريكي هم: العراق، تركيا، باكستان وبريطانيا وكان هدف حلف بغداد - بعد سقوط النظام الملكي في العراق والذي تحول إسمه إلى حلف السنتو المركزي - هو نفس هدف حلف الناتو المتمثل في تكوين حزام دفاعي في المناطق المقابلة للنفوذ الايديولوجي والسياسي والتهديدات العسكرية للاتحاد السوفيتي. وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها عضواً في اللجان العسكرية والاقتصادية من وراء انشاء حلف بغداد العسكري إلى ايجاد قناة اتصال بين حلف الناتو وحلف السنتو. وفي نفس الوقت وبعد نجاح انقلاب عبد الكريم قاسم في العراق في يوليو ١٩٥٨ وخروج هذه الدولة من حلف السنتو خشى شاه إيران من نفوذ الشيوعية ومن فقدان الأمن للنظام الشاهنشاهي الإيراني ولهذا ففي ٤/٢/١٩٥٩ وقع اتفاقاً ثنائياً مع الولايات المتحدة وهو الاتفاق الذي ضم ستة مواد أساسية وقام بتوقيعه كل من "حسن أرفع" السفير الإيراني في أنقرة و"فلشر وارن" السفير الأمريكي في تركيا. ووفقاً لهذه الاتفاقية تعهدت الولايات المتحدة باتخاذ خطوات تهدف إلى حماية الأراضي الإيرانية مستفيدة في ذلك من القوة العسكرية وذلك في حال تعرض الأراضي الإيرانية للخطر. وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ مباشرة لتتحول بذلك طبيعة العلاقات الإيرانية الأمريكية من علاقات عادية رسمية إلى علاقات أقل جذري ونوعى في طبيعتها. وفي ظل هذا الوضع تشكلت مجموعة من خمسة أفراد من المستشارين

العسكريين الأمريكية كانوا بمثابة أضلاع أساسية في كثير من العمليات الاستخباراتية والتخريبية المضادة للاتحاد السوفيتي والعراق انطلاقاً من الأراضي الإيرانية.

وفيما يخص القطاع الثقافي سعى راديو صوت أمريكا بالإضافة إلى عدد من المؤسسات الإعلامية والثقافية المرتبطة بعلاقات صداقة مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط إلى نشر وتبرير السياسة الخارجية لايزنهاور ودعم التوجيه الأمريكي داخل إيران.

فقد عمدت مؤسسة أصدقاء أمريكا بالشرق الأوسط إلى وضع برامج لمساعدة الإيرانيين بهدف الحصول على نفوذ داخل إيران ودعم التنسيق مع المنظمات الأخرى مثل منظمة إيران وأمريكا ومنظمة أبناء طهران والمنتدى الدولي التجاري بطهران ومنظمة 'نادى الروتاري' في طهران وقد عملت جميعها بالتعاون مع منظمة أصدقاء أمريكا في الشرق الأوسط بهدف خلق رأي عام إيراني مؤيد للسياسات والنفوذ الأمريكيين في إيران.

وفي الوقت نفسه، تمثلت إحدى الخطوات الأمريكية في عصر ايزنهاور والتي فشلت بسبب عدم التعاون مع الحكومة البريطانية في طرح خطة انقلاب عسكري بقيادة اللواء 'قرنى' ضد الشاه، ويعتبر قرنى من الضباط الذين شاركوا في انقلاب ١٩٥٣/٨/١٨ ضد 'مصدق' وكان قد نجح بحماية وتأييد الولايات المتحدة في الوصول إلى منصب قيادة أركان القوات المسلحة الإيرانية. وفي نفس الوقت كان يعتبر من أهم المسؤولين الاستخباريين في الدولة.

وفي عام ١٩٥٩ سعى اللواء 'قرنى' لطرح فكرة تدبير انقلاب عسكري ضد الشاه بهدف الإطاحة به وإقامة حكومة عسكرية، وقد فشلت هذه الخطة رغم حماية وتأييد الولايات المتحدة وذلك بسبب وصول معلومات بواسطة البريطانيين إلى الشاه فقد أبلغوه أن 'قرنى' وفقاً للوثائق الموجودة لديهم يفكر في الإطاحة بالشاه وهو ما دفع الشاه لاستباق الأحداث فألقى القبض عليه وأودعه في السجن، ولكن نظراً لوساطة الولايات المتحدة في هذا الأمر فقد صدر الحكم ضده بالسجن ٢ سنوات فقط.

نظرة جون كينيدي:

في فبراير ١٩٦٢ دخل 'جون كينيدي' البيت الأبيض كرئيس أمريكي جديد. ومنذ اليوم الأول لدخوله البيت الأبيض أولى اهتماماً بارزاً ومختلفاً بشأن

الأزمات السياسية في دول العالم الثالث الأمر الذي دفعه لأن يسعى إلى طرح استراتيجية جديدة بشأن الشرق الأوسط.

لقد كان جون كينيدي يؤمن بأهمية تقليل المساعدات العسكرية المقدمة لدول العالم الثالث وعدم الاعتماد على الانقلابات العسكرية فيها. بل على العكس كان يعتقد في ضرورة إنجاز وإجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية مهمة في دول العالم الثالث.

أما في إيران فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت منذ تولي 'كينيدي' الحكم قد عمدت إلى فرض ضغوط شديدة على البلاط الملكي بهدف احترام الحريات السياسية وإجراء إصلاحات حقيقية والإطاحة بالكوادر الفاسدة من الهيئة الحاكمة وذلك حتى يتمكن البلاط الشاهنشاهي من تهيئة المناخ اللازم بهدف القضاء على قيم وأفكار الماركسيين في داخل إيران.

في هذا الاتجاه أعلن كينيدي في عام ١٩٦١ عن تخصيص مساعدات أمريكية لإيران بلغ مقدارها ٢٥ مليون دولار.

وقام الشاه بهدف استرضاء الولايات المتحدة بحل مجلس الشورى القومي في دورته العشرين، كما قام بإيداع عدد من قادة الجيش والداخلية الفاسدين في السجن، وقام بطرح برنامج للإصلاحات الشاملة داخل إيران واضعاً الإصلاحات الخاصة بالأراضي الزراعية - والتي عرفت بالإصلاح الزراعي - على رأس برنامجه. وخلال فترة رئاسة على أميني للوزراء تم تنفيذ برنامج الإصلاحات في إيران بالتوافق مع وجهة نظر جون كينيدي. وكانت البرامج المختلفة مثل بيع الحصص والأسهم في المصانع الحكومية على الشعب ومساهمة العمال في إدارة المصانع وكذلك إصلاح قانون الانتخابات وإنشاء جيش والقضاء على الأمية وهو ما كان قد عرف آنذاك "بالثورة البيضاء" للشاه. في نفس هذا الوقت كانت أية مخالفة أو معارضة لهذه الإصلاحات تعتبر بمثابة ردة وعودة للخلف وذلك في ظل التأييد الأمريكي لتوجهات الشاه، ولهذا كانت تلك المعارضات تجابه بشكل مباشر وسريع وحاد ومثال على ذلك ما حدث في ثورة يونيو ١٩٦٤.

ليونيد جونسون وقانون الكابيتولاسيون :

بعد اغتيال كينيدي تولى ليونيد جونسون الرئاسة وخلال الفترة من عام ١٩٦٤ ولمدة ٦ سنوات تقريباً

استمر جونسون على نهج كينيدي تقريباً.

وفي ١٩٦٥/٩/٢٢ قام مجلس الشورى القومى الإيراني بعد منافسات ومباحثات طويلة بين السفارة الأمريكية فى طهران والحكومة الإيرانية بالتصديق على قانون الحصانة والذي عرف بقانون الكوبيتولاسيون وبمقتضاه حصل المستشارون والعسكريون الأمريكيون العاملون فى إيران وكذلك أقاربهم على الحصانة القضائية الممنوحة للدبلوماسيين.

وقد طرح موضوع الكايتولاسيون منذ رئاسة "أسد الله علم" للوزارة وتم التصديق عليه فى فترة تولى "حسن على منصور" للوزارة. وقد تسبب إعطاء الحقوق الدبلوماسية لكل الأمريكيين فى إحداث موجة كبيرة جداً من الاعتراضات الشعبية والتي نتج عنها أيضاً نفى الإمام الخمينى بوصفه زعيماً للمعارضة وزعيماً للثورة ضد الشاه.

السياسة الأمريكية تجاه إيران فى عهد ريتشارد نيكسون :

فى شهر أكتوبر ١٩٦٨ انتخب ريتشارد نيكسون كرئيس جديد للولايات المتحدة الأمريكية وأعلن فى ١٩٧٠/٧/٢٤ عن سياسة جديدة تجاه إيران وذلك أثناء وجوده فى جزيرة "جوام". فقد ربط بين تقديم المساعدات لدول المنطقة ومنها إيران وبين الاستفادة من الوسائل والتجهيزات والإمكانات الموجودة فى كل منها للدفاع عن المصالح الأمريكية وأن تتولى الولايات المتحدة أيضاً مسئولية الدفاع عن المنطقة انطلاقاً من هذه الدول وهى السياسة التى عرفت بسياسة "الإحلال الإقليمى". ومن أشهر الأدلة التى كشفت عن هذه السياسة الأزمة الشديدة التى حدثت فى فيتنام وعانت منها الولايات المتحدة.

لقد تملك الخوف من الأمريكيين بشدة وذلك بسبب ما اصطلح على تسميته بـ "فتنة" السياسة الخارجية الأمريكية، فلم يكن الأمريكيون يريدون إرسال قوات إلى المنطقة لأن كارثة التورط الأمريكى فى فيتنام وما أصاب الجيش الأمريكى فيها قد أحدث قلقاً شديداً لدى الأمريكيين.

ولهذا فمنذ عام ١٩٧٠ قامت الولايات المتحدة بإحلال القوات الإيرانية محل القوات الأمريكية فى الدفاع عن مصالحها وهو ما نتج عنه بيع أسلحة متقدمة ومعقدة جداً لإيران بلغت قيمتها ٢٠ مليار دولار وذلك حتى قيام الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩.

إن أول تجربة لهذه السياسة الجديدة أى نظرية "الإحلال الإقليمى"، أى أن تحل دولة ما محل القوات الأمريكية فى نزاع ما والتى حققت النتيجة المرجوة منها خاصة مع تسليح الجيش الإيرانى ورفع كفاءته، تمثلت فى قمع ثورة الشيعيين فى "عمان" لإنقاذ التاج والعرش العمانى.

ومع هذا فقد واجهت هذه السياسة فشلاً ذريعاً فى عام ١٩٧٩ مع قيام الثورة الإسلامية فلم تجد الولايات المتحدة مفرًا من التخلّى عنها.

السياسة الأمريكية فى عهد كارتر :

فى سنة ١٩٧٦ انتهت مدة رئاسة فورد وتولى جيمى كارتر مرشح الحزب الديمقراطى رئاسة الولايات المتحدة فى أعقاب فضيحة ووترجيت التى حدثت لنيكسون وقد ترك التغير القيادى فى الولايات المتحدة أثراً مباشراً على نظام الشاه فالنظام الذى كان يتحرك فى إطار سياسة نيكسون وكانت سلطته تتجاوز نطاق الجغرافيا الإيرانية بشكل كبير والذي سيلعب دوراً كبيراً فى حماية المنطقة وقمع أى صوت يعلو من داخل إيران، كل ذلك قد تغير فجأة مع وصول مرشح الرئاسة الأمريكية من الحزب الديمقراطى والذي كان يردد فى شعاراته الانتخابية أنه لن يبيع أسلحة للحكومات التى لا ترعى حقوق الإنسان.

وعلى هذا الأساس صارت نظرية كارتر التى تقوم على الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات السياسية تستلزم بالضرورة أن يكون ذلك متوائماً مع بسط ونشر الديمقراطية.

لكن هذه السياسة عانت من تناقض عميق فى مواجهتها مع الثورة الإسلامية الشعبية الإيرانية ولأن كارتر فى مواجهته للثورة كان ينتهج سياسة القبضة الحديدية ويتدخل بشكل مباشر فى إيران ناقضاً سياسته أيضاً بشكل مباشر فقد أوشك على إحداث فيتنام أخرى وقد أدى هذا الأمر فى النهاية إلى القضاء على الشاه وبالتالي زوال جميع المصالح الأمريكية فى إيران.

وفى النهاية دفع كارتر ثمنًا باهظاً بخروج الشاه خاصة وأنه كان قد ساعد وعمد إلى تولية أحد الرجال القوميين لرئاسة الوزراء وهو شهبور بختيار، ثم أرسل الجنرال "هايزر" لتشجيع قادة الجيش الإيرانى على التعاون مع شهبور بختيار. لكن مع كل هذا واجهت جميع محاولات كارتر هزيمة ساحقة مع نجاح الثورة الإسلامية بزعامة الخمينى.

بوش مصمم على تعويض إخفاقات والده

■ سياست روز (السياسة اليوم) ٢٠٠٢/٢/١٦

نقى الدكتور برويز مجتهد زاده الأستاذ الجامعي ورئيس مؤسسة يورو سويك في لندن في حوار مع وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) أن يكون للولايات المتحدة برنامجا سياسيا لتغيير الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط بما يتوافق مع المصالح الأمريكية. وأكد على أن جورج بوش قرر تعويض إخفاقات والده في الحرب ضد العراق عام ١٩٩١. وأضاف د. مجتهد زاده: لقد وضع التوجه الأمريكي أمام الجميع ومفاده أنها تسعى لاستخدام القوة المسلحة ضد الشعوب لإقامة نظام دولي جديد وفق ما ترتبه حيث يمكن لهذه الاستراتيجية أن تمنحها مساحة أكبر وقوة ردع للعديد من الشعوب الأخرى.

وفيما يتعلق بالحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق، يمكن القول أن هناك معارضة دولية واسعة ضد هذه الحملة، وأن هناك سببين لهذه المعارضة أولهما يتمثل في أن هذا الهجوم العسكري يمكن أن يؤدي إلى تقسيم العراق ويجر المنطقة بدورها إلى الاضطراب، وثانيهما يتمثل في أن الهجوم على دولة لتغيير النظام الحاكم بها يعتبر بمثابة إرساء لتطور جديد في العلاقات الدولية والتي ستسمح بعد ذلك بالتكرار مستقبلا. إن الولايات المتحدة في تشكيلها للنظام الدولي الجديد، لا تقيم وزنا للأمم المتحدة وسائر المؤسسات الدولية والرأي العام العالمي، وترغب في مواصلة اللعب دوليا وفقا للقواعد الأمريكية، لهذا السبب. لا نجد الولايات المتحدة الأمريكية في حاجة لموافقة دولية من تلك المنظمات على مهاجمة العراق، ولا تضع في اعتبارها أهمية بالغة للرأي العام العالمي أيضا.

وقد كان هناك عاملان رئيسيان مؤثران لمنع الهجوم العسكري الأمريكي على العراق أولهما التعاون الصادق من جانب النظام البعثي العراقي مع مفتشى الأسلحة الدوليين للتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل والتي تم تخزينها في هذا البلد لسنوات عدة. والثاني يتمثل في اتخاذ خطوة صادقة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لوضع برنامج محدد لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية تحت إشراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. لكن وكما وضع للعالم اليوم فإن كلا الطرفين لا يتعامل مع الآخر بصدق، فصدام حسين يعتقد أن أسلحته للدمار الشامل هي الضامن لبقائه في السلطة، والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على تغيير نظام العراق من منطلق إحكام قبضتها ولتثبيت سيادتها على قمة العالم السياسي.

أما المجتمع الدولي، فيجب التذكير بأنه أيضا منقسم إلى مجموعتين وفقا للصراع السياسي، فالولايات المتحدة وبريطانيا وعدد من الدول في مجموعة، وفرنسا وروسيا وألمانيا مع مجموعة أخرى من الدول في المجموعة الثانية. لذا لن يقع على عاتق الأمم المتحدة وحدها السعي في إقناع الولايات المتحدة

الأمريكية بالتخلي عن فكرة نزع سلاح الدمار الشامل العراقي. وأضاف: المعارضة المستمرة من الدول الكبرى في العالم وكذا الدول الكبرى المجاورة للعراق، يمكن أن تلعب دورا مؤثرا في هذا الصراع. لكن يجب أن يكون ذلك على أساس من المصادقية وليس وفقا للميول الذاتية والمنافسات السياسية. عندئذ يجب مراعاة أنه في حال تفعيل مثل هذا الدور، أشك في إمكان إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية عن استراتيجيتها تجاه العراق بسهولة. واستطرد قائلا: كما قلت فإن توافق سياسات الدول المعارضة للحملة الأمريكية مع الدول المجاورة للعراق يمكن أن يكون مؤثرا في هذه اللعبة، لكن للأسف هذه الدول تعاني من مشاكل، فأوروبا منقسمة على نفسها، هناك أكثر من ٨ دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي تؤيد الهجوم العسكري الأمريكي ضد العراق، منها إيطاليا، إسبانيا، وبريطانيا، في الوقت الذي تعارض فيه ألمانيا وفرنسا وعدد آخر من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مثل اليونان هذه الخطة، ومع تأكيد على أهمية موقع إيران في الأزمة العراقية ومدى حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لتأييد طهران، أعرب زاده عن اعتقاده بأنه يمكن للدبلوماسية الإيرانية الحكيمة أن تستفيد من هذا الوضع لأقصى درجة، وبدلا من اتباع سياسة الحياد الإيجابي، يمكن لإيران أن تحصل على مطالبها من الولايات المتحدة الأمريكية وتأمين المصالح القومية الإيرانية من خلال موقفها من العراق، كما تستطيع أن تبعث برسالة إلى صدام حسين مفادها أن صداقة وتأييد إيران لا تأتي مجانا.

وأكد أن رفع مستوى العلاقات مع العراق لمستوى تبادل الزيارات بين وزراء الخارجية لابد أن يرتبط باستجابة العراق لشروط إيرانية وهي:

١ - أن يعلن العراق رسميا إنهاء أي ادعاء له في الأراضي الإيرانية، ووقف العداء والدعايات الشيطانية تجاه الإيرانيين، وإنهاء المساعي المستميتة لتغيير اسم الخليج ومنطقة خوزستان. وبذا يكون قد انتهى الصدام والعداء مع إيران والإيرانيين والذي استمر لأربعين عاما.

٢ - قبوله بالشروط المعلنة من الجانب الإيراني للسلام مع إيران، وإعلانه أنه البادي بالحرب المفروضة، وتقديم اعتذار رسمي للشعب الإيراني، والتعهد بعودة العراق إلى حدود اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ وخاصة حدود نهر "اروند" والتي كان العراق قد اقترحها في الرسالة التي أرسلها صدام حسين نفسه إلى رئيس جمهورية إيران بتاريخ ١٤/٨/١٩٩٠، وأن يتعهد العراق رسميا بسداد آلاف المليارات تعويضا عن الخسائر التي سببها في الحرب المفروضة على إيران.

٣ - تبادل أسرى الحرب الإيرانيين فورا.

أمريكا والعودة إلى عصر الاستعمار القديم

■ على شكوى ■ انتخاب (الاختيار) ٢٠٠٢/٣/٢٠

منذ سقوط الاتحاد السوفيتي وانقسامه إلى ١٥ دولة جديدة أصبح مستقبل النظام الدولي في حالة غموض وإبهام، كما صار مستقبل الأمم المتحدة أسيراً لنفس الغموض.

وهذا الأمر في حد ذاته أصبح سبباً لقلق السياسيين والاستراتيجيين. فالعالم الذي عاش منذ الحرب العالمية الثانية في إطار نظام القطبية الثنائية أصبح يواجه مرة واحدة وضعاً جديداً ألا وهو زوال قوة عظمى من الساحة العالمية. في هذا الوضع الجديد بدأت تظهر إلى الوجود سياسة جديدة تتبناها القوة العظمى الأخرى وهي أمريكا تقوم على السعى إلى ما يمكن تسميته بأمركة العالم ونظراً لعدم وجود «تهديد» مباشر لهذه القوة العظمى صارت الحاجة ملحة إلى خلق أو استحداث تهديدات مفتعلة. من ناحية أخرى، ولنفس هذا السبب بات بنیان الكتلة الغربية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي يخضع لتساؤلات حول مستقبله وتعاونه مع القوى الأخرى مثل اليابان. كما سيطر هاجس سقوط هذه الكتلة على الدول الفاعلة بها. ومن أجل المحافظة على اتحاد الكتلة الغربية كان من الضروري السعى لاختلاق أعداء جدد من بينهم نظام الجمهورية الإسلامية في إيران الذي بدأ النظر إليه بوصفه تهديداً جديداً ضد البشرية والحضارة الغربية. ولكن نظراً للماهية والكينونة المختلفة للثورة الإسلامية عن الحركة الشيوعية والفارق الجدي بين إيران والاتحاد السوفيتي بشأن إثارة القلق في شعوب الكتلة الغربية، نظراً لهذا الأمر بدأ يحدث انقسام سياسي وتباين نوعي للمصالح القومية في الكتلة الغربية، تجاه إيران. في هذه الأثناء عمدت أمريكا إلى طرح أيديولوجيتها الخاصة بتشكيل نظام عالمي جديد مطالبة بضرورة

أن يكون هذا النظام العالمي أحادي القطبية ومحوره واشنطن. الجدير بالذكر أن جورج بوش الأب في أول خطاباته بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كان قد أكد على أن أمريكا صارت تحمل على عاتقها في ظل الظروف الدولية الجديدة وبعد انتصارها في الحرب ضد الاتحاد السوفيتي دون الدخول في معارك تحمل رسالة أشمل وأسمى من أجل السلام في العالم، وأنه يجب على جميع الحكومات أن تدعم واشنطن في تحملها لهذه المسؤولية الجديدة. كما أكد أيضاً على أنه لم تعد توجد قوة عظمى أخرى لها ما لأمريكا من مكانة دولية وأنه لهذا السبب لا بد أن تعمل أمريكا على حماية مصالحها في العالم من خلال منظمة الأمم المتحدة التي يجب عليها العمل في هذا الإطار الأمريكي. وفي الحقيقة فإن هذه الاستراتيجية التي تحدث عنها بوش الأب كانت بداية أساساً لنظام عالمي جديد يقوم في الأصل على حماية المصالح الأمريكية خاصة وأنه كما سبق القول لا توجد دولة من كل دول العالم لها ما لأمريكا من مصالح.

لقد استوجبت سياسة الهيمنة الأمريكية ضرورة السعى من أجل تحقيق الآتي:

١ - السيطرة على الشرق الأوسط والخليج (الفارسي) وآسيا الوسطى وعلى مصادر الطاقة في العالم ربما يدفع في الوقت ذاته منافسي أمريكا في أوروبا واليابان وروسيا والصين إلى قبول هذا النظام الجديد من جانب والعمل في إطار السعى لإحداث نوع من التحالف الاستراتيجي بين مصالحهم والمصالح الأمريكية.

٢ - انتهاج سياسة أمريكية يكون من شأنها طرح شعارات مثل رعاية حقوق الإنسان، ودعم الديمقراطية، مكافحة الإرهاب، والسيطرة على

أسلحة الدمار الشامل، التي أصبحت في الواقع بمثابة شعارات تخفى وراءها الطموحات والأطماع الأمريكية.

من هنا جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتمثل فرصة فريدة لأمريكا على كافة المستويات، حيث سعت إلى إخفاء بدء تنفيذ طموحاتها فيما رفعت من شعارات سبق ذكرها والتي يضاف إليها شعار استراتيجية غسل عقول الشعوب (أمركة الشعوب) أي إحداث تغيير جذري في أذهان شعوب المنطقة وبشكل واضح مفاده أن سياسات البيت الأبيض سواء داخل أمريكا أو خارجها خاصة في الشهور الأولى التي تلت أحداث ١١ سبتمبر إنما تهدف في الأساس إلى تحقيق الشعارات المذكورة عالمياً. ولنفس هذا السبب فإن الحملة الأمريكية على أفغانستان لم تجابه سوى بأقل مقاومة. ولكن تدريجياً أخذت الأهداف الأمريكية المتمثلة في السيطرة على العالم تظهر بوضوح، وها هو التدخل الأمريكي في العراق صار يثبت بالدليل بعد أن ظهرت الأهداف والأطماع الأمريكية. أن أمريكا صارت تواجه صعاباً عدة من جعلتها عدم تعاون الأمم المتحدة والدول الكبرى والرأي العام العالمي.

رغم ذلك فإن سياسة البيت الأبيض يصرون على ضرورة استحداث النظام العالمي وفقاً لرؤيتهم وباتوا يدركون أنهم صاروا لا يتمتعون بفرصة كبيرة من أجل تحقيق طموحاتهم ويدفع أمريكا في ذلك التعاون الذي بدأ يتشكل بين القوى الدولية الأربع الأخرى وهي الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين واليابان. ومن وجهة نظر جورج بوش الابن فإن سيطرة الديمقراطيين لمدة ٨ سنوات على الحكم في أمريكا قد منحهم فرصة مهمة. ومن هنا فإن الوصول إلى تحقيق الأهداف التي كانت قد أعلنت بواسطة جورج بوش الأب سوف يحتاج إلى تكاليف عالية يجب أن تدفع الآن. وإحدى هذه التكاليف

تخريب آلية العمل في الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي كان إلى عهد قريب يعمل من أجل حفظ وتقوية أمريكا. والواقع أن أمريكا مع إغفالها المتعمد لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن قد خطت خطوة مهمة نحو انتهاج سياسة السيطرة على العالم، بل وحتى إحداث صدام جماعي بين أعضاء مجلس الأمن.

إن أمريكا في إدارتها للأزمة مع العراق قد قررت العودة فعلياً إلى عصر الاستعمار القديم لأنها صارت تعتقد بضرورة عدم الاهتمام بالأمم المتحدة وأهمية عدم إعطاء أدنى اهتمام للرأي العام العالمي وكذلك عدم الاعتراف بحق الشعوب والحكومات في ممارسة السيادة على نفسها. وفي النهاية صارت مقتنعة بالتدخل العسكري المباشر كأداة رئيسية لتحقيق سياستها بشأن إقامة النظام العالمي الجديد.

الأسوأ من هذا أن أمريكا صارت تتحدث عن أهمية تولى حاكم عسكري رئاسة الدولة التي تسعى لإسقاط نظامها مثلما يحدث مع العراق. إن هذه السياسة ستؤدي قطعاً إلى إثارة الرأي العام العالمي، بل وبالتأكيد الحكومات في العالم كله في مواجهة أمريكا.

والمؤكد أن الشعوب والحكومات لم تعد قادرة على حماية مصالحها بالاعتماد على المنظمات والمؤسسات الدولية وهو ما سيدفعها بالتالي إلى السعي لانتهاج أساليب وطرق أخرى تتمثل نتائجها في زيادة أعمال العنف وتعريض السلام العالمي للخطر. ولهذا السبب نفسه نجد أن الحلفاء التقليديين لأمريكا مثل فرنسا وكندا وألمانيا قد قرروا عدم التعاون معها في هذه المرحلة. وأعلنت هذه الدول صراحة عن عدم صواب السياسات الأمريكية الاستعمارية القديمة من أجل تشكيل امبراطورية عالمية.

أسس ومعوقات العلاقات الإيرانية - الأوروبية

■ محمد رضا قربانى ■ سياست روز (السياسة اليوم) ٢٠٠٣/٢/٨

منذ عام ١٩٩٥ وعلى مدار ٩ دورات من المحادثات، درست جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الأوروبي السبل المختلفة لتعميق العلاقات بصفة عامة من النواحي السياسية والاقتصادية. ونظرا لوجود بعض المعوقات، والتي كان مصدرها الجانب الأوروبي، لم تتحقق النتائج المطلوبة من تلك المحادثات. ولقد دفعت المحادثات التمهيدية في عام ١٩٩٥، الحوارات البناءة للاستمرار، واليوم أصبح متابعة تعميق العلاقات في هذين المجالين أمرا بالغ الأهمية، وقد شهدت الدورات التالية من المباحثات بين إيران والاتحاد الأوروبي توقيع اتفاق تجارى واتفاق تعاون بين الجانبين في العام الماضى فى بروكسل.

ومن ناحية أخرى، فقد صدرت عن الاتحاد الأوروبي أيضا، في العام الماضى، إشارات إيجابية في الاتجاه نحو تعميق العلاقات مع إيران.

فقد عارض الاتحاد الأوروبي إقحام اسم إيران في محور الشر الذى أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية. كما عارض وضع إيران على قائمة الدول الداعمة للجماعات الإرهابية. فضلا عن ذلك اتفقت وجهات نظر الجانبين في عدد من القضايا مثل: مكافحة الإرهاب، التصدى لتجارة المخدرات، نزع السلاح، ضرورة متابعة فعاليات الأسلحة النووية وإنتاج أسلحة الدمار الشامل. كما رفض الاتحاد الأوروبي الانقياد الأعمى خلف الولايات المتحدة الأمريكية في الهجوم على أفغانستان، بل أيضا أعلن معارضته للهجوم على العراق. فهذه العوامل، تزيد من تقارب وجهات النظر بدرجة أكبر بين جمهورية إيران الإسلامية والاتحاد الأوروبي. ومما لا شك فيه أن الخلافات في وجهات النظر مازالت قائمة حول ما يتعلق بحقوق الإنسان ومسيرة السلام في الشرق الأوسط. وهو في حد ذاته

يحتل أكبر العوائق التى تقف في سبيل تعميق العلاقات بين الطرفين.

على أى حال، يجب على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في رأيه حول ما يتعلق بحقوق الإنسان، فتعتبر جمهورية إيران الإسلامية عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلد الآخر هو شرط مسبق لتطوير أية علاقات دولية. ومن هنا، ترفض إيران تحت أى مسمى، تدخل الدول الأخرى في شئونها الداخلية. من ناحية أخرى، ووفقا للأسس القانونية الحاكمة للنظام الإسلامى، لا يمكن قبول الرؤى المفروضة من جانب أى طرف خارجى لذا، يجب على أوروبا إعادة النظر في هذه النقطة ودراستها مجددا. فما لدى جمهورية إيران الإسلامية، هو نظام ديمقراطى دينى، وقوانينها مستمدة من التعاليم الدينية والإلهية، أما فيما يتعلق بالقواعد المطبقة في جمهورية إيران الإسلامية، فهي مأخوذة من الفقه الإسلامى، لذا، لا يجب على الاتحاد الأوروبي الإصرار على التدخل في الشؤون الداخلية مثل حقوق الإنسان، ثم لماذا عندما تطرح قضايا حقوق الإنسان، ينصب الطرف الأوروبى نفسه قاضيا لدراسة هذا الموضوع، ولا يتم مناقشة مثل تلك الحقوق ووضعها في أوروبا. ومع ذلك فلا ريب في أن تعميق العلاقات مع أوروبا، هو من أولويات سياستها الخارجية.

لكن في نفس الوقت، المساس بأسس استقلال النظام الإسلامى لا يمكن تقديمه كقريان - تحت أى ظرف من الظروف - تحت أقدام تعميق تلك العلاقات لأن نيل "الاستقلال" كان من الثمرات التى لا عوض عنها للثورة الإسلامية والذي لا يمكن ببساطة أن يكون مجالا للمساومات مع الجانب الأوروبى.

العلاقات الإيرانية - الهندية خلال ربع قرن

■ انتخاب (الاختيار) ٢٥، ٢٦ / ١ / ٢٠٠٣

الأبواب الموصدة في سبيل تقنين العلاقات الثنائية بين الدولتين.

من ناحية أخرى، عمد المحللون والخبراء المختصون في الدولتين إلى إجراء مناقشات كثيرة في مارس ٢٠٠١، وذلك أثناء زيارة رئيس الوزراء الهندي بيهارى فاجباي إلى إيران واعتبروا أن هذه الزيارة بمثابة فصل جديد في العلاقات الثنائية بين الدولتين يتزامن حدوثه مع بداية قرن جديد.

على صعيد آخر، أكد آية الله سيد علي خامنئي مرشد الثورة الإيرانية خلال استقباله «فاجباي» آنذاك على أن إيران والهند لابد أن تتطورا علاقاتهما وفقا للقواسم المشتركة بينهما في المجالين الثقافي والتاريخي، وبالتالي فإن العلاقات التاريخية - التي لا نظير لها - بين الدولتين والمقتضيات الإقليمية والعالمية سوف تؤدي بالضرورة إلى تنمية علاقات الدولتين وسوف تنتهي إلى ترسيخ العلاقات في كافة المجالات بشكل متعاضد.

وقد استمرت زيارة رئيس الوزراء الهندي لإيران ٤ أيام وصاحبه خلالها وفد رفيع المستوى. التقى خلالها كبار المسؤولين الإيرانيين.

وزيارة السيد خاتمي إلى الهند أكملت بدورها حلقة الاتصال رفيع المستوى. وأكدت من جانب آخر على إصرار الدولتين على المضي قدما في سبيل إنجاز وإحداث تعاون طويل الأمد بينهما.

وخلال العامين الأخيرين نجح المسؤولون في الدولتين - في قطاعات مختلفة - في إتخاذ خطوات جدية من أجل تنمية العلاقات.

في يونيو عام ٢٠٠١ تم عقد الدورة الرابعة للجنة المشتركة بين الدولتين والخاصة بالنفط والغاز. خلال تلك الدورة تم الاتفاق على أهمية نقل الغاز عن طريق إيران، وعلى تسريع إجراء الدراسات الخاصة بإنشاء خط الغاز العابر للأراضي الإيرانية وضرورة تحديد النفقات والتكاليف اللازمة لإنشائه.

واتفقت الدولتان خلال اجتماع في نيودلهي عقد في يونيو ٢٠٠١ على إثر زيارة الدكتور محمد حسين عادلي نائب وزير الخارجية للشئون الاقتصادية على أهمية دراسة إمكانية إجراء استطلاع رأي مشترك بين الدولتين بشأن وضع وتحديد الطرق والأساليب الخاصة بعقد

يعتقد الكثير من المراقبين والخبراء في منطقة وسط آسيا أن زيارة الرئيس محمد خاتمي إلى الهند تعد حدثا مهما جدا في العلاقات الثنائية بين الهند وإيران، والعلاقات بينهما صارت مهياة للدخول في مرحلة جديدة. فالحقيقة أن العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الهند شهدت نموا ملحوظا في الآونة الأخيرة نتيجة للتفاهم المشترك حول القضايا الدولية والإقليمية.

والواقع أنه خلال السنوات القليلة الماضية ارتفع معدل تبادل الزيارات رفيعة المستوى بينهما، وكانت أول زيارة من هذا النوع هي زيارة الرئيس هاشمي رفسنجاني في عام ١٩٩٤ للهند خلال رئاسته للجمهورية، التي كانت أول زيارة من نوعها منذ إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران. مما جعلها بمثابة نقطة تحول رئيسية في العلاقات الثنائية بين الدولتين.

وخلال السنوات الأخيرة أكد كبار المسؤولين في الدولتين دوما على أهمية توافر الإرادة السياسية لتنمية العلاقات الثنائية بينهما. وكذلك التأكيد على أهمية ودوام التنسيق بين الدولتين على المستويين الإقليمي والدولي. فقد تحدث كبار المسؤولين في الهند عدة مرات بشأن العلاقات مع إيران. حيث أكدوا على أن هناك إمكانيات واستعدادات كبيرة لزيادة التعاون الثنائي بين الدولتين في كافة المجالات. وعلى أن الدولتين تتمتعان بوجود قواسم وتفاعلات مشتركة فيما يخص عددا كبيرا من القضايا الإقليمية والدولية. وهي التفاهمات التي يعتقد المسؤولون في الهند بضرورة ترميتها وترسيخها.

كما أكد المسؤولون في الهند على أنه مع الاهتمام بسياسة حل الخلافات الإيرانية مع دول الجوار والدور الجديد لإيران على الصعيدين الإقليمي والدولي سيتم تطوير العلاقات بين إيران والهند على مشارف القرن الجديد. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى دعم مجالات التعاون بينهما. في نفس الاتجاه تدعو الجمهورية الإسلامية دوما إلى تطوير علاقاتها الثنائية مع الهند، وقد اتخذت عدة خطوات ايجابية في هذا الصدد.

لقد قال الكثير من الخبراء والمحللين السياسيين أن الإرادة السياسية في إيران والهند تهدف إلى نمو العلاقات الثنائية وأن هذه الإرادة يمكنها أن تفتح جميع

الاتفاقيات بين الدولتين فيما يخص تجارة الترانزيت وأيضاً توفير الضمانات المتبادلة بينهما وذلك من أجل تأمين إنشاء خط أنابيب تحت الأرض لنقل النفط والغاز.

وخلال تلك الزيارة أكد السيد «جاسوانت سيانج» وزير الخارجية الهندية آنذاك - الذى يشغل حالياً منصب وزير الشؤون المالية فى الهند - على أهمية اجراء الدراسات الخاصة بمشروع نقل الغاز للهند بقوله: إن إيران بوصفها منتجا وشريكا مهما للهند من ناحية، والهند بوصفها سوقاً استهلاكياً ضخماً للغاز من ناحية أخرى، يمكن لكل منهما أن يعمل بشكل فعال من خلال المشروع الخاص بنقل الغاز.

وزيارة محسن أمين زاده مستشار وزير الخارجية الإيرانية فى شهر أكتوبر ٢٠٠١ إلى نيودلهى ومحادثاته مع «براجيش ميشرا» مستشار الأمن القومى الهندى تعد من جملة التطورات الأخرى التى شهدت العلاقات بين الدولتين.

وذكرت وسائل الإعلام الهندية بعد هذه الزيارة أن الهند وإيران بصدد إيجاد آلية جديدة يستطيع علماء الدولتين - فى إطارها - إجراء دراسات تقييمية للقضايا الرئيسية والحياتية موضع الاهتمام المشترك بين الدولتين. وأكدت وسائل الإعلام على أن كلتا الدولتين مهمتان وتستطيعان معا لعب دور مهم فى دعم السلام والاستقرار فى المنطقة، وأن العلماء والمتخصصين فى كلتا الدولتين يستطيعون القيام بإجراء دراسات مهمة فى هذا الصدد.

وتتمثل الخطوات المهمة الأخرى فى مشاركة إيران فى المؤتمر الاقتصادى الهندى الثامن عشر من ديسمبر عام ٢٠٠١ الذى شارك فيه عدد كبير من الخبراء والباحثين من دول مختلفة.

فهذه المشاركة الإيرانية تعد من الأحداث المهمة فى العلاقات بين الدولتين فيما يخص البعدين الاقتصادى والتجارى.

وتحدث أيضاً مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية الإيرانية وقال: تلعب الهند دوراً مهماً فى القضايا الاقتصادية والشؤون الدولية وإيران تبذل قصارى جهدها من أجل دعم التعاون المنشود والمأمول مع الهند ومن أجل تحقيق المصالح الثنائية المشتركة.

فى ذلك المؤتمر أيضاً تحدثت السيدة «تشو كيلا آيار» نائب وزير الخارجية الهندى آنذاك وقالت إن نيودلهى لديها علاقات فعالة مع إيران، وأن الهند تعتبر إيران شريكاً تجارياً مهماً لها، وخلال إعلان تأييدها لبروتوكول التعاون الذى تم توقيعه اثناء زيارة رئيس الوزراء الهندى لإيران أكدت على أن هذا البروتوكول يعد بمثابة فرصة حقيقية من أجل التعاون الثنائى بين

الدولتين فى كافة القطاعات والمجالات مثل الصناعة والخدمات والعلوم والفنون. وفى هذا الصدد أيضاً أعلنت السيدة «آيار» عن أسفها بشأن العجز التجارى القائم بين الدولتين الذى يصب فى صالح إيران وقالت: إنه بالرغم من كل القدرات المتاحة لدى الدولتين فإنه وللأسف الشديد لم تتم بعد الاستفادة الكاملة وبالشكل اللائق فيما يخص المجالات غير النفطية، وذلك فى إشارة إلى انخفاض الواردات الإيرانية من الهند مقابل ارتفاع الواردات الهندية من إيران خاصة النفط والغاز. وتتم أيضاً مناقشة مدى امكانية قيام الدولتين بإنشاء خط طيران مباشر بينهما. وقد تحقق ذلك بالفعل فى شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٢.

وتدخل زيارة «زنجنه» وزير النفط الإيرانى فى الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر ٢٠٠٢ إلى نيودلهى ومشاركته فى المنتدى الهندى الدولى الرابع للنفط والغاز، بوصفه مسئولاً خاصاً، فى عداد الأحداث المهمة المرتبطة بالطاقة بين الدولتين.

وقد أكد وزير النفط الإيرانى والهندى خلال لقائهما معا على أهمية دعم وزيادة العلاقات الثنائية فيما بينهما فى قطاعى النفط والغاز.

وأكد وزير النفط والغاز الهندى عن رضائه بشأن البرامج التنفيذية الخاصة بالدراسات المتعلقة بإنشاء خط أنابيب الغاز الإيرانى للهند عن طريق البر والبحر، وضمن إشارته إلى الاستثمارات الهندية فى مجال حفر واكتشاف النفط فى المناطق الهندية المختلفة أبدى استعداد الهند لتبادل التجارب والخبرات مع إيران فى هذا الصدد.

خلال اللقاء أيضاً أكد «زنجنه» ضمن تصريحاته فى نيودلهى على أن القرب الجغرافى بين إيران والهند يمهد الطريق من أجل إيجاد وإحداث تعاون نوعى ورئيسى بين الدولتين بخصوص الطاقة. مضيفاً أن السياسات العامة لإيران فى مجال الطاقة، خاصة النفط والغاز، تهدف أساساً إلى نزع فتيل الأزمات والصراعات الإقليمية والعمل بشفافية أكثر بين المنتجين والمستهلكين.

ولقد خصص المنتدى الدولى الهندى الرابع للنفط والغاز جزءاً من برنامجه لمناقشة موضوعات البنية التحتية وطرق نقل الطاقة ومن جملتها بحث ودراسة خط نقل الغاز الإيرانى إلى الهند.

وقد وقعت كل من الشركة الوطنية للنفط وشركة الغاز الهندية «جيل» على اتفاقية فى مجال دراسة إنشاء خط أنابيب الغاز وزيادة التعاون فيما بينهما فى المجالات الأخرى.

وكما سبق القول، فقد نجحت كل من الدولتين فى ديسمبر ٢٠٠١ فى توقيع اتفاق إنشاء خط جوى مباشر بين نيودلهى - طهران والعكس، وقد وقع هذه الاتفاقية كل

من «على رضا منظرى» المستشار القانونى والدولى للشركة الوطنية الإيرانية للطيران و«سانات كول» المدير العام لشركة الطيران الوطنية الهندية. ووفقا لهذه الاتفاقية فقد اختصت الهند بثلاث رحلات طيران اسبوعيا من طهران إلى نيودلهى وبالعكس. والجدير بالذكر أن اتفاقية الطيران الموقعة بين الهند وإيران فى عام ١٩٨٠ قد تم تعديلها بمقتضى هذا الاتفاق الجديد بين الطرفين.

وفى أوائل شهر يناير ٢٠٠٢ بحث «مسعود خوانسارى» مساعد وزير الطرق والنقل الإيرانى مع «شربيا دنابك» وزير النقل البحرى الهندى آنذاك وكذلك «بى. سى. كانورى» وزير النقل والطرق البرية. بحث معهما تطورات أوضاع النقل بين إيران والهند.

وفى اللقاء الذى عقد على هامش مؤتمر وزراء النقل والطرق فى كل من إيران والهند وروسيا بشأن إنشاء الطريق الدولى «كريدور» للربط بين الشمال والجنوب، اتفق الطرفان الإيرانى والهندى على أهمية التعاون بين وزارتى النقل والطرق وتوفير المناخ المناسب لتنمية هذا التعاون بكل الطرق الممكنة.

وشهدت نيودلهى زيارة إيرانية أخرى لـ «غلام حسين بلنديان» المستشار الأمنى السابق لوزير الداخلية الإيرانى الذى سافر على رأس وفد من أجل اجراء مناقشات مع مسئولى الأمن والشرطة بالهند وكان من موضوعاتها مكافحة نقل وتهريب المخدرات وقد التقى «بلنديان» بـ «لعل كريشنا ادوانى» مساعد رئيس وزراء الهند وزير الداخلية آنذاك.

فى تلك الزيارة أكد الطرفان، على ضرورة مكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة وتبادل المجرمين وتجارة المخدرات على كافة المستويات. كما أعلن مسئولو وزارتى الداخلية فى الدولتين عن استعدادهما التام لتبادل الخبرات والمعلومات الأمنية من أجل استمرار التعاون الثنائى فى هذا الصدد.

وأكد وزير الداخلية الهندى على ضرورة تنفيذ اتفاقيات للتعاون بين الدولتين فى مجال الأمن الداخلى وأنه يأمل فى أن يحظى التعاون الثنائى بينهما فى مجالات الأمن الداخلى، والمخدرات والتهريب بنمو متزايد فى المستقبل.

وقد سافر «محمد سعيد نزاد» إلى الهند من أجل المشاركة فى مؤتمر الاتحاد الدولى للطرق الحديدية فى يناير ٢٠٠٢. وفى زيارته تلك بحث السيد «نزاد» سبل دعم التعاون الخاصة بالنقل البرى والسكك الحديدية وإقامة تعاون أكثر فاعلية بين هيئتى السكك الحديدية فى الدولتين خاصة فيما يخص طريق «كريدور» الذى يربط الشمال بالجنوب.

إن زيارة عدة وفود ولجان علمية وجامعية خاصة

خلال شهرى فبراير - مارس ٢٠٠٢ قد جعلت قضية تنمية العلاقات موضع اهتمام أكثر من ذى قبل بين المحافل والأوساط العلمية والتفزيونية المختصة وذات الصلة.

وتعد زيارات كل من وزيرى الشؤون الخارجية الإيرانية والهندية، والزيارة الرسمية للدكتور «حسن روحانى» سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى والدكتور «مصطفى معين فر» وزير العلوم والبحث العلمى من جملة الأحداث المهمة جدا التى بدأت فى التتابع منذ مارس ٢٠٠٢ وحتى الآن.

إن وزيرى الخارجية الإيرانية والهندية خلال لقائهما فى شهر مايو ٢٠٠٢ قد أكدا على أهمية تبادل وجهات النظر بين الدولتين حول القضايا الإقليمية ودعم السلام والأمن وكذلك ضرورة إحداث توافق هندى إيرانى بشأن التطورات الدولية. وفى مباحثاتهما أكد كل من «كمال خرازى» و«حاسوانت سيانج» على الأبعاد المختلفة لمسيرة العلاقات الثنائية بين البلدين فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وأكدوا عزمهما على ضرورة الاستفادة من جميع الإمكانيات والقدرات المتاحة مع أهمية تبادل الخبرات بينهما. خلال هذه الزيارة أكد «خرازى» على ضرورة بسط نشر الاستقرار والأمن فى المنطقة، وقال: إن تقوية عوامل الاتصال بين شعوب المنطقة يعد عاملا مهما جدا من أجل تحقيق السلام والتنمية الدائمة فى هذه المنطقة الحساسة من العالم.

أيضا وقع «خرازى» ونظيره «سيانج» على مذكرة التفاهم التى كانت قد بحثتها اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى بين إيران والهند فى دورتها الثانية عشرة. وهذه المذكرة تعد من الخطوات المؤثرة جدا فى مسيرة التعاون الإيرانى الهندى فى مجالات الصناعة والتجارة والزراعة وجمع المعلومات الأمنية - الاستخباراتية، وكذلك النقل والمواصلات والاتصالات والمجالات الثقافية.

خلال هذه الزيارة أعلن وزير الخارجية الإيرانية: «إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر أن وظيفتها الأساسية تتمثل فى القضاء على الصراع بين الهند وباكستان وهو ما يمكن أن يؤدى إلى تحقيق خطوات وإنجازات غاية فى الأهمية وغير مسبوقه فى المنطقة وأنها لن تتخلى أبدا عن بذل أى جهد فى هذا الصدد».

فى هذا اللقاء أكد الوزير الهندى على أن زيارة «خاتمى» قد جاءت فى الوقت المناسب واعتبر فاجباى أن العلاقات بين الدولتين هى علاقات صداقة وأنها فى نمو وازدياد كبيرين، وأضاف: إن سياسة الحكومة الهندية تتمثل فى تعميق التعاون والاتصال مع إيران وأن نيودلهى لديها الاستعداد التام والكامل فى هذا الصدد.

من ناحيته وخلال زيارته للهند فى يونيو ٢٠٠٢ والتى ترأس فيها وفد رفيع المستوى والتى استمرت ٤ أيام أكد

الدكتور حسن روحاني سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني خلال لقاءه مع فاجبای رئیس وزراء الهند و«سیانج» وزیر الخارجية «وجورج فرناندز» وزیر الدفاع و«براجیش میشر» مستشار الأمن القومي الهندي، أكد روحاني على أهمية تبادل وجهات النظر بين إيران والهند فيما يخص الوضع الأمني الدولي والإقليمي. وفي لقائه مع حسن روحاني ذكر وزیر الدفاع الهندي أن الهند على استعداد كامل لدعم التعاون مع إيران فيما يخص الشئون الأمنية والدفاعية وأضاف: إن وجود مجالات كثيرة للتعاون في القضايا الإقليمية والدولية تدل على وجود تطابق في وجهات النظر والمصالح بين إيران والهند.

وفي إطار تأييده للاتجاه الإيراني لإنهاء الصراع الهندي الباكستاني أكد وزیر الدفاع الهندي على أن السلام والعلاقات الحسنة مع باكستان من جملة السياسات الرئيسية التي تهدف حكومته لتحقيقها وأن الإرهاب هو العامل الأصلي والرئيسي لزيادة التوتر بين الدولتين.

من جانبه ذكر «روحاني» خلال لقائه وزیر الدفاع الهندي أن الروابط التاريخية بين الأمتين الهندية والإيرانية تستوجب أن تستوعب العلاقات بينهما المجالات المختلفة وأضاف: في كثير من القضايا الإقليمية والدولية توجد مناطق وقواسم مشتركة بين طهران ونيودلهي وأن الأمن في المحيط الهندي والخليج (الفارسي) من جملة هذه النقاط الهامة. وقال أيضا إن إيران بعد الثورة الإسلامية قد استقرت على أنه من أجل الدفاع عن دولتها لا بد لها أن تعمل على إحياء التعاون مع جيرانها خاصة الهند وأن تعاون إيران مع الهند لم يكن ولن يكون أبدا ضد أي دولة ثالثة. وكما سبق القول فقد أكد سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي في هذه الزيارة على ضرورة خفض حدة الصراع في العلاقات الهندية الباكستانية وقال إن إيران لديها قلق متزايد بشأن توتر العلاقات بين إسلام آباد ونيودلهي وسوف تبذل كل الجهود الممكنة والتعاون من أجل تخفيض حدة الصراع بينهما.

وحول خطر الإرهاب في المنطقة والعالم قال: إن تصدينا للإرهاب يستوجب أن تعمل دول المنطقة على إحداث مزيد من التعاون في المجالات المختلفة خاصة التعاون الجماعي من أجل التصدي لهذا الخطر الكبير.

وفي ختام زيارته أكد على أن إيران والهند يمكنهما بذل المزيد من الجهد للتصدي للإرهاب الدولي في المنطقة وكذلك السعي لتشكيل تحالف في إطار الأمم المتحدة للتصدي لهذا الخطر.

كما أعلن أن تعاون كل من طهران ونيودلهي يعد ذا

أهمية حيائية من أجل التعاون والاستقرار في آسيا. كذلك اتفقت إيران والهند على تبادل وجهات النظر بين مجلسي الأمن القومي في كل من الدولتين.

وفي أوائل شهر أكتوبر ٢٠٠٢ التقى وزیرا العلوم والبحث العلمي في كل من إيران والهند في نيودلهي وأجريا مباحثات بشأن تنمية التعاون في المجالات العلمية والتعليمية والبحثية والعملية، وقد تم عقد اتفاقية تعاون في هذا الصدد بين الدولتين أثناء زيارة الوزير الهندي إلى إيران والتي تلت زيارة مصطفى معين فر مباشرة وذلك على رأس وفد علمي رفيع المستوى.

لقد أكد الطرفان على أهمية تنمية التعاون العلمي والتعليمي والبحثي وذلك من خلال تشجيع الاتصالات العلمية المباشرة بين الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى في كل من الدولتين، كما أكد على سعي الوزارتين لحماية وتقديم المساعدات اللازمة في هذا الصدد.

من ناحية أخرى، اتفقت إيران والهند في محادثاتها على تشكيل لجنة مشتركة تخضع لإشراف وزیري العلوم والبحث العلمي مباشرة، واتفقتا كذلك على تشجيع مشاركة ممثلي الوزارتين وأعضاء المؤسسات البحثية الأخرى بهدف متابعة وتقييم التعاون الإيراني الهندي في مجالات التعليم والبحث العلمي.

في هذه الزيارة أعلن الوزير الهندي عن أمله في أن تمضي كل من الدولتين في مجال التحقيقات والبحوث والعلوم والبحث العلمي بخطوات سريعة، ومع زيارة «كانوال سيبال» نائب وزیر الخارجية الهندية إلى طهران في أواخر شهر أكتوبر الماضي ولقائه كبار المسؤولين الإيرانيين، من جملتهم سكرتير عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني، وزیر الخارجية الإيرانية ورئيس لجنة شئون الخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى الإسلامي، في هذه الزيارة تمت مناقشة زيارة السيد خاتمي إلى الهند، وأهمية تناولها بالشكل اللائق في وسائل الإعلام في الدولتين، وقال المسئول الهندي إن الهند تمضي قدما من أجل تطوير علاقتها في جميع المجالات وأن دور إيران في آسيا الوسطى لدعم الاستقرار والأمن في أفغانستان غاية في الأهمية، كما تعد إيران من الناحية التجارية دولة مهمة جدا فيما يخص تجارة الترانزيت.

وطوال مدة زيارة «سيبال» إلى طهران قامت الصحف الهندية الرئيسية بنشر تقارير صحفية هامة وموسعة حول انعكاسات نتائج زيارة هذا المسئول الهندي على العلاقات بين البلدين، وقالت إن خاتمي سوف يصل للهند قريبا وأن العلاقات الهندية - الإيرانية تسير في منحني تصاعدي.

الهوية الأوروبية الجديدة

■ عماد الدين بارسا ■ بازتاب (انعكاس) ٢٠٠٣/٣/٣

مغايرة لما كان عليه القادة والحكام الأوروبيين فقد ادعى أن غلق الحدود الشرقية أمام الانضمام للاتحاد الأوروبي يثير الاضطراب والفوضى ليس فقط في وارسو وبودابست وبراغ، بل في رومانيا وبلغاريا أيضا. بريطانيا تفكر فقط في تكوين أوروبا العظمى الجديدة تحت زعامتها وصولا إلى تحقيق منصب الممثل الأمريكي المقوض في أوروبا.

ولم يحالف رامسفيلد الصواب في إطلاق عبارة «قديمة وعديمة القيمة» فقد أثار ذلك حفيظة دول مثل فرنسا وألمانيا وبلجيكا. وقد بدأت هيمنة الولايات المتحدة على أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الحليف الرئيسي للحلفاء أثناء الحرب، ويعتقد المفكرون أن أوروبا لم تكن تلعب دورا مؤثرا في الصراعات التي نشبت في بعض المناطق الأوروبية مثل وارسو وبودابست وبراغ وبوخارست وصوفيا والبلقان، بل يؤكدون على أن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة ذات الدور المباشر في تلك الأحداث، حيث منحت أول ضمانات أمنية إلى أوروبا الجديدة ضد الاتحاد السوفيتي السابق، وقد تم فتح أبواب حلف الناتو في البداية على يد الولايات المتحدة. إلى جانب ذلك يعتبر عدم وجود تنسيق وتوافق في السياسات من مظاهر ضعف أوروبا، حيث تتعارض سياسات الدول الأوروبية مع بعضها البعض، وقد رأينا بعض هذه الدول تعارض السياسة الأمريكية والكندية الرامية إلى رفض رئاسة ليبيا للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، إلى جانب رفض بعض الدول وعلى رأسها فرنسا وألمانيا الحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق. وقد بات من الواضح أن الألمان يواصلون موقفهم المعارض للحرب في مختلف المحافل السياسية، بينما تستغل فرنسا حق الفيتو ضد أي قرار في مجلس الأمن، وعلى نفس المنوال تسير موسكو.

ولقد أدى انقسام أوروبا إلى طرفين أحدهما تتزعمه بريطانيا ويؤيد الحملة العسكرية على العراق، وثانيهما تتزعمه فرنسا وألمانيا وترفض تلك الحملة، فأدى هذا الانقسام إلى نشوب صراعات وخلافات داخلية اجتاحت أوروبا وأصبحت عائقا يحول دون اتخاذ سياسة أوروبية واحدة.

كثير الحديث مؤخرا في مختلف المحافل عن أوروبا الجديدة وأوروبا القديمة وعن التكتلات الإقليمية المتبلورة حديثا، فكانت أكثر التصريحات إثارة في هذا الصدد ما ورد على لسان دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي عندما قال: إن أوروبا القديمة تتشكل وتتكون من الدول التي مازالت تنتهج سياسات معارضة للسياسات الأمريكية، بينما تتكون أوروبا الجديدة من الدول التي تتوافق سياساتها مع السياسات الأمريكية التي تقوم بدور الحليف المخلص، وقد ألمح رامسفيلد إلى أن فرنسا وألمانيا دولتان تمثلان أوروبا القديمة بينما أطلق على بقية الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي تتوافق مصالحها مع الولايات المتحدة إسم أوروبا الجديدة. وعقب هذه التصريحات قرع المسؤولون الفرنسيون والألمان ناقوس الخطر أمام الاتحاد الأوروبي مؤكدين على ضرورة اتخاذ سياسة خارجية مشتركة مع الإسراع في تنفيذ مشروع الوحدة الذي يتعدى العملة الموحدة إلى الوحدة العسكرية واللغة الموحدة. وقد تجرع هؤلاء السياسيون آلام الادعاءات التي أضعفت من مكانة وهوية دولة مثل فرنسا وعانوا من اضمحلال فرصة الوحدة التي باتت تقوى من السلطة الأوروبية كما تحدث هؤلاء كثيرا عن حصان الولايات المتحدة الجامح الذي استشرى خطره داخل الشرق الأوسط وحتى في دول الاتحاد الأوروبي الرئيسية مثل إيطاليا فاتها أبواب الاتحاد أمام دول غير مستقرة مثل جمهورية التشيك والمجر وهولندا وجميعها قام بتوطيد علاقاته بالولايات المتحدة أكثر من أي دولة شرقية أخرى. ويعتقد الخبراء أن سياسة الدول الأوروبية غير متناسقة وأنها لازالت تابعة لهيمنة الولايات المتحدة وبريطانيا التي لم تحل محلها أي قوة أخرى.

ففي فترة قصيرة نجح رئيس وزراء بريطانيا توني بلير في اجتذاب آراء وتأييد دول مثل اسبانيا وإيطاليا والبرتغال والدنمارك، ولأول مرة نجح في امتلاك زمام المبادرة من الألمان الذين كانوا بصدد تكوين تحالف جيواستراتيجي مع دول أوروبا الوسطى والشرقية التي اوشكت على الانضمام للاتحاد الأوروبي. وقد هيمن بلير بذلك على سياسات هذه الدول. وقد انتهج سياسة

الظروف الدولية الراهنة والمصالح القومية الإيرانية

■ سيد حسين مير أفضلي ■ همبستكي (التضامن) ٢٠٠٣/٢/١٦

تنهض للمطالبة بحقوقها في ظل هذه الأوضاع التي يعيشها العالم حالياً.

وفيما يخص أزمة العراق والمصالح القومية الإيرانية فإن بعض القدرات الكبرى المهمة والخاصة التي تتمتع بها إيران يمكن أن تصبح سبباً مباشراً ورئيسياً في تحقيق مصالح متعاظمة من هذه الأزمة من جانب، وتعظيم دور ومكانة إيران الإقليمية والدولية من جانب آخر.

نحن في هذه الأزمة يجب أن نقوم بابتكار أساليب جديدة للتعاظم مع الأزمة بطريقة ايجابية بمعنى أنه لا يجب علينا العمل بالنهج الكلاسيكي الذي تمارسه حكومتنا طوال الفترة السابقة. إن "الابتكار" في العمل الدبلوماسي والسياسي يجب أن يكون هو أساس التحرك، كما يجب أن يكون هذا "الابتكار" مصحوباً بالدقة والرؤية الثاقبة.

إن تركيا والأردن وسوريا قد صارت في وضع الاستفادة المثلى من هذه الأزمة. إن هذ الدول الثلاث المذكورة من الدول المستوردة للنفط، وعليه فإن خفض سعر النفط يعد مطلباً حيوياً لها. إلى جانب ذلك اشترت الأردن مؤخراً عدة طائرات F-16 من الولايات المتحدة، وحصلت على مساعدات اقتصادية منها كما حصلت تركيا من الولايات المتحدة أيضاً على عدة مليارات من الدولارات كمساعدات. بل إن سوريا يبدو أنها قد صارت هي الأخرى مهيةة للحصول على امتيازات كبيرة من الولايات المتحدة بل إنها حصلت بالفعل خلال الأزمة العراقية في التسعينيات على امتيازات كبيرة منها.

إن كثيراً من الدول تستطيع الاستفادة من الولايات المتحدة مقارنة بإيران أي أن انخفاض مستوى تعاون إيران مع الولايات المتحدة قد أصبح سبباً لقيام الأخيرة بتقديم وإعطاء امتيازات كبيرة وكثيرة لجيران إيران، بل وإلى سائر الدول الأخرى، وهو الأمر الذي يعني أن ثمن عدم تعاون إيران مع الولايات المتحدة ثمن فادح على صعيدين الأول هو زيادة قدرات دول الجوار الجغرافي المحيطة بإيران والثاني هو زيادة التكاليف الإيرانية من أجل دعم أمنها القومي.

من ناحية أخرى يمتلك العراق ثروات عظيمة وهو ما أدى بدوره لعقد اتفاقيات بعشرات المليارات من الدولارات بين القوى الإقليمية والدولية وبين النظام العراقي.

إن نظرة إلى التطورات والأحداث العالمية المضطربة جداً، وكذلك إلى سياسات القوى الكبرى في العالم وهي الولايات المتحدة وحلفاؤها تضعنا في امتحان صعب وخاصة إذا ما فهمنا وأدركنا التطورات التي طرأت على الساحة في الآونة الأخيرة.

إن التهديد الأمريكي بالحرب على إيران والعراق وكوريا الشمالية والنار نصف المشتعلة - والتي أحياناً ما تكون تحت الرماد - بين الهند وباكستان، واشتداد الأحداث واستفحالها بين الجيش الإسرائيلي وبين الأطفال والنساء والرجال الفلسطينيين المظلومين، والأكثر من هذا التداخل والاختلاط غير المسبوق للمصالح العليا للقوى العظمى في العالم وما يصاحبه من إشعال حروب في عدة أماكن حساسة في العالم خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وسعى الولايات المتحدة من أجل الاستفادة من القدرة العسكرية الفريدة التي لا مثيل لها من أجل الحصول على امتيازات اقتصادية.. كل هذا جعل العالم يعود إلى حروب القرون الوسطى. كما جعل من إيران منطقة جغرافية تقع في مركز الثقل في وسط هذا الخضم وهذا المعترك العالمي الكبير.

من المثير أن هذه المياه التي تغمر العالم الآن تحمل في طياتها وداخلها رائحة الورد، ولكنها في المقابل تحمل أيضاً نكبات وخسائر كبيرة، ومن ناحية ثالثة تحتوي هذه المياه في أعماقها على أنواع متعددة من الثروات العظيمة الضخمة الكبيرة والغالية أيضاً والتي تدفع العالم للتصارع والتصادم من أجل الحصول عليها.

ونحن - أي إيران - يبدو أننا نعيش على شاطئ هذه المياه، وما أكثر القدرات والأدوات التي يمكننا من خلالها تحقيق الاستفادة الكبيرة خاصة مع توظيف الإمكانيات والقدرات الموجودة لدينا من جراء وقوفنا ووقوعنا على شاطئ هذه المياه، وهو ما يعني أن فرصتنا في الحصول على حصة كبيرة من ثروات هذا المعترك العالمي أمر أقرب إلى التحقق.

لقد عانت إيران طوال القرن الماضي من مظالم كثيرة من القوى العظمى خاصة روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة. آنذاك لم تكن أمتنا يقظة وكانت تعيش في حالة سبات عميق الذي استمر على مدار القرن العشرين كله، لكنها صارت يقظة الآن ولديها من القدرة ما يجعلها

إن حكومات مثل روسيا، وفرنسا قد بلغ نفوذها في العراق إلى درجة أنه في حال احتلال العراق بواسطة الولايات المتحدة ورغم وجود معارضة فرنسية، وروسية وصينية. فإن هذه الدول ستكون قادرة خلال الفترة التي سوف تسيطر فيها الولايات المتحدة على العراق علي ضمان وتنفيذ الاتفاقات التي وقعت بها بالفعل مع النظام العراقي الحالي.

من المؤكد أن مثل هذه الأقوال لا يجب أخذها بشكل مسلم. لكنها على أية حال لا تخلو من دلالات هامة على قدرات هذه الدول ومستقبل مصالحها في المنطقة. من هنا، فإنه يجب على إيران الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها بالفعل وأن تسلك في سبيل ذلك الطريق الملائم وأن تؤدي لعبتها بالشكل اللائق.

في هذه الظروف الحساسة فإن التصدي لقضايا ثانوية فرعية سوف يؤدي إلى إحداث وإنزال ضربات على الوطن وعلى الأمة الإيرانية قد لا يمكن تعويضها في المستقبل.

وعلى هذا فلا أقل من أن تتشكل لجنة خاصة تكون لها القدرة على التوقع والإدراك بشكل صائب من أجل إرشاد ورسم طريق للسياسة الإيرانية في هذه الأزمة.

من المؤكد أيضاً أن لعبة الشطرنج قد صارت معقدة للغاية لدرجة أن الشعب العراقي أصبح لا يعرف هل الحرب سوف تقع أم لا، في حين يكمن في داخله يقين آخر يتناقض مع ذلك وهو أن الحرب واقعة لا محالة. ولهذا فإنه من الضروري التنسيق بين مؤسسة السياسة الخارجية الإيرانية والقوى المعارضة للحكومة العراقية التي تمثل كل منها جزءاً من الشعب العراقي.

وكما أن الولايات المتحدة وسائر القوى الأخرى قد نجحت في عقد اتفاقات بعدة مليارات من الدولارات واستفادت بشكل لا تق من الأزمة الحالية بالشكل المطلوب، فإنه يجب على الحكومة الإيرانية أيضاً أن تكون في داخل هذه السلة وأن تعتمد إلى المطالبة بتعويضات كبيرة لطالما طالبت بها نتيجة للخسائر المادية والمعنوية التي عانت منها إيران خلال الحرب المفروضة مع العراق طوال ثماني سنوات. من المهم أيضاً في هذا الصدد أن تضمن إيران تحقيق نتائج إيجابية متمثلة في الحصول على حصتها من هذه "الكعكة العراقية" النفطية. أيضاً يجب على إيران أن تقوم بعقد اتفاقات محكمة مع القوى العراقية المعارضة بهدف تأمين مصالحها الاقتصادية والسياسية. بل يجب عليها أيضاً عقد اتفاقات نفطية مع الحكومة العراقية الحالية من خلال أعمال وممارسة الضغط عليها بهدف تأمين المصالح الاقتصادية والأمنية مع هذه الحكومة الحالية ذاتها.

إن جهاز الدبلوماسية الإيرانية قد ارتكب عدة أخطاء كبيرة في الماضي. ولكنه يستطيع الآن تصحيح بعض تلك

الأخطاء التي أفقدت إيران الكثير من المزايا. على سبيل المثال لقد وقعنا في أخطاء كثيرة خلال أزمة إقليم قره باغ ولم نستفد بالشكل اللازم - حتى الآن - من دول آسيا الوسطى، بل إننا وحتى الآن لازلنا نعانى من وجود بعض المشكلات مع هذه الدول.

في حرب إقليم قره باغ كانت إيران مؤيدة لأذربيجان وبدون هذا التأييد سيسقط الإقليم ويضم إلى أرمينيا. لكن إيران لم تستطع الاستفادة من الأزمة ولم تستطع الحصول على امتيازات من حيدر علييف كان من الممكن أن تحققها وأن تحظى بها. ويكمن سبب ذلك في ضعف جهاز الدبلوماسية الإيرانية فقد خسرت إيران تلك الامتيازات وضاعت من يدها فرصاً ذهبية غير قابلة للتعويض، بل لن تعويضها، والآن فإن أذربيجان بانتهاجها سياسات عدائية لإيران ودعمها الكامل للسياسات التركية سببت مشكلات كثيرة لنا.

كما أنها هي الدولة الوحيدة التي تدخل في صراع مباشر مع إيران حول بحر قزوين وصارت توجه تهديدات مباشرة لمصالحنا الخارجية.

إن الدول المطلة على بحر قزوين هي: روسيا، إيران، تركمانستان، أذربيجان، كازاخستان. ومن بين كل هذه الدول فإن أعنف اختلاف يوجد بين إيران وأذربيجان.

فليس لإيران مشكلات خاصة مع روسيا، بل إنهما تقتربان في وجهة نظرهما وكلتا الدولتين تعارضان بشدة الوجود الأجنبي في بحر قزوين وكلتاهما يتعارض أيضاً فكرة المطالبة بتدويل مياه بحر قزوين.

أيضاً ليس لإيران مشكلات مع تركمانستان، بل إن الدولتين تتقاربان في كثير من النقاط. والدولة الثالثة - كازاخستان - لا توجد بينها وبين إيران اختلافات مماثلة. إن المشكلة الإيرانية الوحيدة تتمثل في المزاخمة الشديدة لأذربيجان فصارت هذه الأخيرة بمثابة "الدولة المشكلة" لإيران في بحر قزوين.

فهذه الدولة تقف في مواجهة إيران في ظل دعم أمريكي، تركي وإسرائيلي. وإذا ما أصبح بحر قزوين بحراً دولياً فسوف تطبق بشأن مياهه قوانين البحار الدولية وبالتالي فلن تتمكن من التمتع بحصتها الحقيقية فيما يخص مصادر وثروات بحر قزوين.

من ناحية أخرى، فإذا ما تم تدويل مياه هذا البحر فسوف تتضرر روسيا بشكل مباشر لأن نهر "فلجا" الذي يربط بحر قزوين بالمياه الدولية يعبر ويمر من الأراضي الروسية، وفي مثل هذا الوضع فسوف تطبق قوانين المياه الدولية على نهر "فلجا" وهذا الأمر في حد ذاته يمثل تهديداً للسيادة القومية الروسية وبالتالي فإن روسيا لن تقبل مطلقاً بأن يتم تدويل مياه بحر قزوين.

وقد انتهت مسألة تدويل بحر قزوين تماماً وبالتالي تنحصر المشكلة الرئيسية الخاصة ببحر قزوين في عملية

تقسيم ثرواته الطبيعية، وهو الأمر الذي يعنى الحاجة إلى وجود تفاهم خاص بين الدول الخمس المتشاطئة في بحر قزوين.

إن إيران تحت أى وجه لن تقبل بحصة تقل عن ٢٠٪ من ثروات هذا البحر ولكن من الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى نشوب صراع بين إيران وأذربيجان. في ظل هذه الظروف القائمة بالفعل. ما الذي يجب فعله من جانب إيران ؟

وفي حالة سيطرة الولايات المتحدة على العراق سوف تنخفض قيمة النفط وفي ظل هذا الانخفاض سوف ترتفع وتتضخم التكاليف الحقيقية الخاصة بالأنشطة النفطية في بحر قزوين ولن تكون لفترة طويلة موضع استحسان من جانب الشركات النفطية الكبرى.

إذاً ما الذي يجب فعله من جانب إيران ؟

إذا لم تتخل إيران عن مواقفها ومبادئها الأساسية، وإذا لم تقم بعقد اتفاقات محكمة ومسبقة مع روسيا في هذا الصدد، فإن قضية نفط بحر قزوين وطرق نقلها للأسواق الدولية سوف يتم اختزالها بشكل مباشر.

الجدير بالذكر أنه وفقاً لآخر التقارير فإن الاحتياطيات النفطية المؤكدة في هذه المنطقة تتراوح بين ١٧ - ٢٢ مليار برميل تختص كازاخستان وحدها بـ ٦٠٪ منها.

أما احتياطيات الغاز المؤكدة فتصل إلى ١٥,٥ - ٢٠ تريليون م^٣ تختص تركمانستان وحدها بـ ٦٠٪ منها أيضاً. إن الاحتياطيات النفطية الموجودة تتجه بكل المنطقة إلى اضطرابات متصاعدة ومن المأمول أن تؤدي الاكتشافات النفطية في منطقة بحر قزوين إلى تقليص حدة الصراع المحتدم على النفط في منطقة الخليج (الفارسي) وسيؤدي ذلك بدوره إلى استقرار أكبر للمنطقة خاصة وأن الإنتاج النفطي لمنطقة بحر قزوين سوف يصبح مستقلاً وبعيداً عن التطورات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط.

إن انغلاق هذه المنطقة وعدم وجود طرق لربطها بالأسواق العالمية يعد أكبر مشكلة تقف في طريق الاستفادة من ثرواتها. وعليه، فإن نقل نفط هذه المنطقة عن طريق إيران إلى الخليج (الفارسي) يعد من أسهل الطرق الممكنة وأرخصها اقتصادياً، بل وأكثرها أمناً. وفي هذا الصدد يعتبر عقد اتفاقيات بين إيران وروسيا طريقاً لحل هذه المشكلة. أي أنه من الممكن ربط بحر قزوين بالخليج (الفارسي) عن طريق إيران وبالتالي ربط دول آسيا الوسطى بالخليج في هذا الصدد يجب التركيز على مناقشة هذه النقاط. أما فيما يخص التوقعات بشأن إبرام اتفاقيات جديدة بين دول بحر قزوين المتشاطئة، وهو ما سوف ينتج عنه انخفاض حصة إيران إلى ٢٠٪ فإنه يجب على إيران أن تؤكد على حقوقها المشروعة مستخدمة في ذلك جميع الوسائل والأدوات المتاحة لها.

أيضاً تستطيع إيران أن تعقد اتفاقيات لخمس أو عشر سنوات مع دول الجوار في بحر قزوين تحظى من خلالها بامتيازات متعددة ومن بين هذه الدول روسيا التي تؤيد هذا الطرح. وهنا يمكن أن تقدم إيران امتيازات وعوامل جذب لدول بحر قزوين. مثلاً تستطيع إيران جذب انتباه الولايات المتحدة وكذلك أذربيجان فيما يخص خطوط نقل الغاز من بحر قزوين عن طريق إيران للأسواق الدولية عارضة ضمانات لكل من الدولتين، وفي المقابل تستطيع إيران أيضاً أن تعقد اتفاقية مشتركة مع أذربيجان فيما يخص حصتها الجديدة في بحر قزوين أي ٢٠٪.

إن انتقال النفط والغاز عن طريق إيران له عدة مميزات هي أولاً: سوف يكون الطريق أرخص وأسرع، وثانياً: ستصبح إيران سوقاً هامة، وسوف يؤدي ذلك ثالثاً إلى دعم الأمن القومي الإيراني نتيجة لانخفاض حدة الصراع حول النطاق الجغرافي الإيراني. إن إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول المتشاطئة في بحر قزوين بدون إيران سيضعها تحت ضغط وبالتالي لابد من العمل على الحد من هذه الاتفاقات، بل ولا بد أن تنضم إيران لمثل هذه الاتفاقات. وعلى هذا فإنه في حال عقد مثل هذه الاتفاقات بين دول مثل روسيا وتركمانستان وكازاخستان فمن الضروري العمل على ألا يؤدي ذلك لإلحاق أضرار بنطاق الأمن القومي الإيراني من جانب، كما يجب ألا يؤثر على المصالح الاقتصادية والقومية الإيرانية من جانب آخر. المؤكد أن إيران تتمتع بالقدرات اللازمة لتطوير علاقاتها وتعاونها مع هذه الدول الثلاث إما بشكل ثنائي أو في إطار متعدد الأطراف، ومن هنا فإن قيام إيران بشكل أو بآخر بعقد اتفاقيات ثنائية مع دول أخرى أو أن تتعاون مع الدول الكبرى سوف يمكن إيران من أن تستوعب الآثار السلبية لها فيما لو أقامت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف مع كل من روسيا، تركمانستان وكازاخستان وذلك فيما يخص بحيرة العالم النفطية - أي بحر قزوين - من جانب وكذلك استيعاب النتائج السلبية للسياسات الأذربيجانية من جانب آخر وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه دول بحر قزوين في تأثير القوى العظمى مثل الولايات المتحدة على جيراننا. ومن ثم يجب على إيران أن تتجهج دبلوماسية فعالة مرة أخرى فيما يخص أزمة العراق وأن تتوافق مرحلياً مع الولايات المتحدة فيما يخص المصالح المشتركة التي تجمعها مع الولايات المتحدة. ومن هنا يمكن الحصول على امتيازات لازمة لإيران بخصوص بحر قزوين وهذا الأمر في حد ذاته يعد من أفضل الفرص القائمة التي يمكن اغتنامها من أجل الدفاع عن المصالح القومية الإيرانية.

انتخابات المجالس المحلية؛ سقوط الفكر أم سقوط التنظيمات؟

■ د. محمد السعيد عبد المؤمن

أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

من ضرورات نظام الجمهورية الإسلامية يتوجب على المجلس فوراً القيام بإعداد لائحة تنفيذية من أجل إدارة الشؤون المحلية للقرى والمدن في جميع أنحاء إيران. وتقديماً بعد إقرارها إلى الحكومة لتنفيذها، وقد تم إقرار قانون المجالس المحلية في (١٤/٤/١٩٥٨ هـ. ش. ١٩٨٠/٧/٥) وأجريت الانتخابات في (٢٠/٧/١٩٥٨ هـ. ش. ١٩٨٠/١٠/١٢) في ١٥٦ مدينة، ولكن انتخابات باقى المجالس لم تتم، ولم يمض أكثر من شهر حتى دب الخلاف فى مجلس قيادة الثورة حول موضع هذه المجالس من النظام، فقد رأى فريق ضرورة أن تكون أحد صروح إدارة شؤون المجتمع بحيث تكون جميع الشؤون فى يد المجالس، ورأى فريق آخر ضرورة أن تكون مؤسسة مستقلة كأحد أركان الإدارة فى نظام الجمهورية الإسلامية، وقد حاول فريق ثالث أن يوفق بين الفكرتين فطرح فكرة ترقية الأعضاء من مستوى القرية إلى مستوى المحافظة، لكن مجلس قيادة الثورة فى صياغته النهائية للدستور قرر فى المادة الثالثة أن إدارة شؤون البلاد يجب أن تستند إلى رأى العام من خلال الانتخابات، سواء انتخاب رئيس الجمهورية أو نواب مجلس الشورى الوطنى أو أعضاء المجالس وغيرها أو الاستفتاء العام حول المواضع التى يرد ذكرها فى المواد الأخرى، وقد تم، بعد بحث طويل فى مجلس الشورى

آثار عدم الإقبال الجماهيرى على انتخابات المجالس المحلية الإسلامية موجة من التوتر فى الشارع السياسى الإيرانى سواء لدى القيادة السياسية أو القيادات الحزبية أو نخبة المثقفين باعتبار أنه يوحى بمؤشرات كثيرة ليست فى صالح النظام ولا فى صالح الأحزاب ولا فى صالح الحركة الإصلاحية، ويؤذن ببداية مرحلة من الانفصال بين الشعب وقياداته. لقد كانت المجالس الشعبية حلم الجماهير منذ مائة عام، أى منذ قيام الثورة الدستورية فى إيران. ومع انتكاس هذه الثورة تعطل الحلم، فلما جاءت الثورة الإسلامية الأخيرة عاد هذا الحلم يراود الجماهير التى ضحت من أجل هذه الثورة حيث كانت هذه الفكرة موضع مناقشات قيادات علماء الدين مع الخمينى فى منفاد بياريس وكان من أكبر المتحمسين لها كل من آية الله عبد الكريم موسى أردبيلى وآية الله سيد محمود طالقانى، الذى قال فى حديث له عند انتصار الثورة (١/٢/١٣٥٨ هـ. ش. ٢١/٤/١٩٨٠) لقد وعد الإمام والعلماء بهذا وإنى أرى ضرورة وجود مجالس محلية فى كل محافظة ومدينة وقرية. يختار الناس أعضائها لتقرير مصيرهم بأنفسهم. وقد أصدر الخمينى أمراً إلى مجلس قيادة الثورة بعقد هذه المجالس جاء فيه: «من أجل استقرار حكومة شعبية فى إيران وتقرير الشعب لمصيره الذى هو

الإسلامي، إقرار قانون المجالس المحلية في سبع مواد من الدستور. ثم قامت الحرب العراقية الإيرانية لتعطّل تنفيذ إقامة المجالس المحلية، كما شغل إعادة تعمير البلاد بعد الحرب القيادة عن إقامتها رغم التعديلات العديدة التي أدخلت على لائحتها.

وقد شهد عهد خاتمي إجراء الدورة الأولى لهذه المجالس التي كانت تجربة مثيرة من تجارب القيادة الشعبية للنظام، وتمثل انتخابات التاسع من شهر اسفند (٢٨/٢/٢٠٠٣) الدورة الثانية من عمر هذه المجالس، وعلى عكس ما كان متوقعا فإنها لم تلق الحماس الواجب من جانب جماهير الشعب، تقول الكاتبة رامين راد نيا في مقالها تحت عنوان انتخابات باردة، الذي نشرته صحيفة همشهري (شبه الرسمية) في ٧/٢/٢٠٠٣: تختلف انتخابات التاسع من شهر اسفند (٢٨/٢/٢٠٠٣) التي تجرى في جو بارد يتناسب مع برودة الانتخابات، عن انتخابات رئاسة الجمهورية عام ١٣٨٠هـ ش (٢٠٠١) ومجلس الشورى الإسلامي عام ١٣٧٩ (٢٠٠٠). ولعل أبرز الفروق هو شدة الخلاف بين الأحزاب الإصلاحية التي تصل إلى حد الانشقاق عن التكتل، وعدم الاتفاق على قائمة مرشحين مما يطرح على الرأي العام قدرة الإصلاحيين على محك ترجيح المصلحة العامة على المصالح الفردية، والفرق الثاني هو عزوف الناس عن الاشتراك في الانتخابات للخلاف الذي انتقل إلى المجالس، وقصور الإدارة الذي أدى إلى حل مجلس العاصمة، فضلا عن الدعاية السلبية للمرشحين، ووقف الصحف، وإحباط محاولات الإصلاح السياسي، وقصور قانون انتخابات المجالس.

ورغم ما بذلته قيادة الانتخابات من جهد لتأمين انتخابات نظيفة فإن اللفظ الذي ساد الساحة السياسية عشية الانتخابات قد أثر سلبيا على عدم إقبال الجماهير على صناديق الاقتراع خاصة في المدن الكبرى كطهران وأصفهان وكerman ومشهد وغيرها، حيث بلغت نسبة المشاركة ١٢٪ من عدد الأصوات المقيدة بالجدول، في حين بلغت هذه النسبة في القرى أقل من ٥٠٪. وقد كشفت الأحداث عن تراجع شعبية تكتل الثاني من خرداد الذي يمثل صرح القيادات الإصلاحية بعد أن دب الخلاف بين جماعته الثماني عشرة، وانشق عنه حزب كبيران هما خدام التعمير والمشاركة الإسلامي، فضلا عن ظهور تكتلين آخرين هما ائتلاف الخضر ويضم حركة أصحاب القمصان الخضر، وحركة سلام إيران الأخضر، وحركة السمياد الأخضر، والجمعية النسائية لأنصار البيئة، وجمعية المجتمع الأخضر، وجمعية شباب الحوار بين الثقافات والحضارات، ثم ائتلاف أنصار التعمير (آباد ران). يقول الكاتب محمد مهاجرى في مقال نشرته صحيفة كيهان (الدنيا) في ٢/٢/٢٠٠٣:

يجب أن نقبل الواقع الذي يؤكد على أن الدورة الأولى للمجالس الإسلامية لم تكن مرضية، وأن المناخ العام في الساحة السياسية ينذر بسقوط كثير من الشعارات التي رفعت في الانتخابات، حيث ينبغي لشعارات التنمية السياسية أن تتراجع وتفسح المجال لشعارات التنمية الاقتصادية، وأن تتوقف الألاعيب السياسية التي كانت تمارس في الدورة السابقة، ومن ثم فإن الجدية مطلوبة في مواجهة المشكلات ومعالجة الآثار السلبية. وكان الزعيم قد قدم توصياته للجماهير قبل إجراء عملية الاقتراع بأن يقوموا بالاقتراع بعيون مفتوحة ولا ينتخبوا إلا الخبير اللائق الأمين على مصالحهم، وأن يتابعوا عمله. (همشهري في ٢٦/٢/٢٠٠٣).

لم تكن نتائج انتخابات المجالس المحلية الإسلامية مرضية لأي من الأطراف المتنافسة، واعتبرها رئيس لجنة الانتخابات تحذيرا وطنيا مؤكدا أن أخطر شئ هو أن يتحدث الناس بسكوتهم. كما اعتبرها الرئيس خاتمي أيضا تحذيرا شعبيا جديا. وقال: لامبالاة الناس معناها أن أمانهم ليست أمانى القيادات، وهذا خطر كبير على النظام، فالعجز عن التنفيذ والإدارة شيان مختلفان، ومن هنا فإن الانتخابات درس يثير القلق حول مستقبل النظام، إن قيام بعض الجماعات السياسية بإشعار الناس بالإحباط، والتصرفات الخاطئة للبعض، وعدم احترام القانون، يؤدي إلى انحراف الرأي العام ويهيئ المجال لمهاجمة الثورة والنظام. (اطلاعات في ٤/٣/٢٠٠٣). وقد عبر الزعيم خامنئي عن أسفه إزاء العملية الانتخابية وقال في لقائه بمجلس الخبراء: للناس شكوى من بعض المجالس. ولابد أن يتحسن أداء هذه المجالس حتى يقبل الناس على الانتخابات، لماذا نسمح لمن يخالف تعاليم الإمام بأن يرشح نفسه؟ لقد رفضته الجماهير. (إيران في ٥/٣/٢٠٠٣). وقد قام آية الله هاشمي رفسنجاني في خطبة الجمعة بتحليل ما جرى في العملية الانتخابية فقال: بدلا من أن نتبادل الاتهامات علينا أن ننظر إلى الوقائع، ومن يريد تحليل نتائج الانتخابات فلا يحللها بشكل أحادي أو حزبي أو من خلال توجه معين أو حسب رغبته، إننا منذ الثاني من خرداد عام ١٩٩٧. نشهد عزوفا من الناخبين، إن آخر انتخابات أدرتها كان عدد الحضور فيها ثلاثين مليونا وهذا لم يتكرر رغم أن عدد الناخبين يزيد كل عام حوالى المليون ونصف مليون، إننا نشهد تراجعاً في المشاركة من الناخبين وهذا ليس أمراً محموداً، ورغم عدم تدخل مجلس الرقابة على القوانين واشتراك جميع الاتجاهات السياسية ابتداء من القوميين وحركة الحرية إلى المتطرفين حتى أولئك الذين عرفوا أنفسهم بأنهم معارضون للنظام، فضلا عن الذين تدعمهم الإذاعات الأجنبية. إلى جانب أنواع الدعاية المختلفة، إن أحد أسباب عدم إقبال الناس على

الانتخابات هو قيام الجناحين الأساسيين للنظام بإعطاء صورة سوداء للوضع في البلاد، حيث يسبب أحدهم الآخر الأمر الذي يؤدي إلى ضرب أساس النظام، وهؤلاء الكالحنون لم يسلم منهم لا الثاني من خرداد ولا فترة الحرب ولا حتى حضرة الإمام، إن أحد النتائج الهامة للانتخابات أن أجهزة الإعلام الاستكبارية قد فهمت أن هناك لامبالاة بسبب قلة يعدون على الأصابع نعرف ما يسعون إليه ويفكرون فيه، وقد ظهرت أسماؤهم بوضوح بعد الانتخابات، والناس تعرف أفكارهم، فكم صوتا حصلوا؟ حتى إن بعضهم لم ينجح في الحصول على أصوات! لقد قلنا مرارا لأمريكا لا تفرحوا ببضعة صبيان ينخدعون فينزلون إلى الشارع ويقومون بتحركات عدة، فهم إما ضد الثورة أو مع الساواك أو أنهم ثوريون لهم أفكار أخرى، لكن من خصائص الانتخابات الإيجابية أن صناديق الاقتراع ترد على أمريكا. (كيهان في ٢٠٠٣/٣/٨).

وقد اختلفت ردود فعل نتائج الانتخابات بين القيادات الحزبية. ففي الجناح الإصلاحي أكد على شكوري راد أن نتائج الانتخابات رسالة موجهة من الجماهير للأحزاب وأن الواجب هو فهم هذه الرسالة ووضعها في الاعتبار، وأن ينقد الإصلاحيون أنفسهم ويطوروا تكتل الثاني من خرداد، للوصول بالجماهير إلى وضع معيشي مقبول. (همشهرى في ٢٠٠٣/٣/٣). وأعلن محسن ميرداماد أن على كل حزب أن يهتم بإصلاح نفسه، أما بهزاد نبوى فقد اعترف صراحة بهزيمة الإصلاحيين مؤكدا أن الناس يعتقدون أن الإصلاحيين لم يستطيعوا أن يفعلوا شيئا، وأن المجالس عمل روتيني في نظر الناس لأن الأعضاء الذين أرسلناهم للمجالس كانوا عديمي الخبرة قليلي الشفافية. (همشهرى في ٢٠٠٣/٣/٨). في حين يرى محسن آرمين أن نتائج الانتخابات لم يكن معناها عدم التصويت لصالح الإصلاحيين لأن الناس لو كانوا يريدون ألا يصوتوا لصالح الإصلاحيين لوجدنا في الساحة الانتخابية بديلا بقدر كاف، ولكن معناها أن الناس قالوا ما الفائدة؟ فلا اليمين انتصر ولا اليسار انهزم لكن الذي ينبغي أن نسلم به هو أن بطاقة اعتماد الإصلاحيين قد انتهت وأن عليهم أن ينظروا للأمر بواقعية ويفكروا في ضعفهم وقصورهم. (همشهرى في ٢٠٠٣/٣/٩). كما أكد مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الإسلامي على أن نتائج الانتخابات ليست هزيمة للإصلاح، لأن الإصلاح في بطن النظام والدستور ولا يمكن هزيمته، وليس من حق أحد أن يتكلم باسم الإصلاح، وليس عزوف الناخبين عن الاشتراك في هذه الانتخابات مقياسا لعزوفهم عن كل الانتخابات، وإنى أؤكد أنهم سوف يشاركون في

الانتخابات القادمة، ولن يهجروا الساحة إذا تحسن الأداء. (اطلاعات في ٢٠٠٣/٣/١٥).

وعلى الجانب اليميني المحافظ، أكد سيد محسن يحيوي أن الانتخابات ليست استفتاء على التطرف، وأكد على أكبر موسى خوئيني أن نتائج انتخابات المجالس سوف تغير تنظيم القوى السياسية، وأكد أكبر علمي أن محاولة الإصلاحيين نشر اليأس بين الناس كان لها رد فعل عكسي، وأكد عباس على الهيارى على أن نتائج الانتخابات تمثل تحولا للجماهير عن الأحزاب الإصلاحية، وأكد سيد رضا زواره على أن عدم إقبال الناس على الانتخابات ناتج عن ضيقهم ببرامج المسؤولين عن الإصلاح، ويعتقد محمد هاشمي أن جبهة الثاني من خرداد ليست ديمقراطية، وأن الهزيمة الحقيقية هي للأجهزة التنفيذية، وقد شبه الكاتب محمد مهاجرى قادة الأحزاب الإصلاحية بالجنرالات الذين خسروا المعركة لأنهم خاضوها بفرور وبدون روح معنوية، خاضوها بجنود متعبة وخطط خاطئة وتوقعات غير ناضجة، وأنهم لم يستطيعوا أن ينكروا الواقع مؤكدا أن هزيمتهم في الانتخابات هي هزيمة أفكار وليست هزيمة أفراد، لأن أولويات الناس ليست التنمية السياسية لأن التنمية السياسية فقدت معناها في السنوات الأخيرة وأصبحت تعادل التفرقة والعنف وحرب الأعصاب، لقد تعبت الناس من الألاعيب السياسية وشكل عدم إقبالهم على الانتخابات رسالة واضحة للساسة، لقد حاول بعض الإصلاحيين إقناع الناس بأن المجتمع قطبان أحدهما محافظ والآخر إصلاحي، في حين جاء البعض إلى المجالس لتصفية الحسابات، لقد حان الوقت لكي يعيد الجناح الحاكم بناء أفكاره. (همشهرى في ٢٠٠٣/٣/٨).

وقد دعا الزعيم خامنئي من نجحوا في انتخابات المجالس المحلية الإسلامية إلى الطهارة والالتحام بالجماهير، وعدم الإقبال بلا داع وتعطيل مصالح الناس، أو الاستفادة من أساليب غير أخلاقية في التعامل مع الجماهير، لأن هناك من المشاكل ما ينبغي حله على الفور بالكفاح ومحاربة الفساد. (اطلاعات في ٢٠٠٣/٣/١١).

وعلى كل حال، فإن نتائج انتخابات المجالس المحلية الإسلامية في إيران قد أدت إلى تهيئة الساحة السياسية في إيران لوقفه مع النفس تقوم بها القيادة والجناحان المتنافسان والنخبة من أجل مراجعة الأفكار والخطط والمواقف، خاصة مع الضغوط التي تمارسها الظروف المحيطة بإيران والمنطقة على التوجهات الإيرانية، والأخطار الداهية التي تواجهها الثورة الإسلامية في الداخل والخارج، ومن ثم فنحن نتوقع سقوط أفكار كثيرة قبل سقوط التنظيمات.

الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق

■ أحمد منيسى

محاوّر متنافسة على زعامة النظام الإقليمي الخليجي. وقد حاول العراق أكثر من مرة خلال النصف الثاني من القرن الفائت تكريس وضعه كقائد لهذا النظام على حساب القوتين الآخرين. وظل هذا الهدف أحد أهم أولويات السياسة الخارجية العراقية برغم تغير شخوص من يحتلون قمة النظام السياسي في بغداد. وقد انبثق هذا المسعى العراقي عن شعور عميق لدى الدولة العراقية بأحققتها وجدارتها في تبوؤ هذه المكانة استناداً إلى جملة من الحقائق الموضوعية على الأرض ترجح كفة العراق بالمقارنة مع دول الخليج الأخرى. وهو الشعور الذي تصاعد بعد أن انتقل العراق من نظام ملكي محافظ إلى آخر ثوري في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي.

فبعد تأسيس النظام الثوري في العراق عام ١٩٥٨ على خلفية الثورة التي أطاحت في ذلك العام بالنظام الملكي - الذي كان قد طالب في أواخر عقد الثلاثينيات هو الآخر بضم الكويت - عمل العراق على توسيع نفوذه الإقليمي في منطقة الخليج التي كانت دولها ما زالت ترزح تحت الاستعمار البريطاني. وقد جاءت محاولة العراق لضم الكويت في العام ١٩٦١ ضمن هذا المسعى العراقي.

وفي العام ١٩٦٨، وعندما شهد العراق

مر الموقف الإيراني من الأزمة العراقية بتطورات متعددة ومتناقضة منذ دخلت هذه الأزمة مرحلتها الدقيقة بعد تصاعد التهديد الأمريكي بغزو العراق، إلى أن وقعت الحرب الأمريكية بالفعل على العراق في العشرين من مارس الماضي.

فبعد أن كانت إيران قد أعلنت أكثر من مرة أنها ترفض الغزو الأمريكي للعراق، وكان هناك نهج متشدد شديد الوضوح ضد هذا الغزو في السياسة الخارجية الإيرانية، عادت إيران لتلتزم الصمت حيال التطورات الأخيرة في تلك الأزمة، وقبل أن تقع الحرب، الأمر الذي تم تفسيره على أنه تراجع في هذا النهج، على خلفية توافق ربما يكون قد حدث بينها وبين الولايات المتحدة استناداً إلى توافقها السابق في الحرب الأمريكية ضد أفغانستان. ثم جاءت المبادرة الأخيرة التي أعلنتها طهران في أوائل الشهر الماضي لتعود بالموقف الإيراني مرة أخرى إلى قلب الأحداث.

هذا الغموض والتناقض في الموقف الإيراني يجد تفسيره في طبيعة الإشكاليات القائمة في العلاقات الإيرانية العراقية من جهة، وإشكاليات العلاقات الإيرانية الأمريكية من جهة أخرى.

إشكاليات العلاقات العراقية الإيرانية :

مثلت إيران والعراق إضافة إلى السعودية ثلاثة

الانقلاب الذي قام به أحمد حسن البكر ضد حكم الرئيس عبد الرحمن عارف، جاء في البيان الأول لقادة الانقلاب في صدد تحديد سياساتهم الخارجية : «إن حزب البعث لديه مسئولية تاريخية في الانطلاق بالوحدة العربية الشاملة من منطقة الخليج، والانقضاء على رموز التبعية والعمالة وكل من تسول له نفسه الوقوف في وجه المشروع النهضوي البعثي، وأن على أنظمة الخليج أن تنهياً للتعامل مع عراق آخر غير الذي درجت عليه». وكان هذا النهج الجديد في السياسة الخارجية العراقية يحمل في الوقت نفسه تهديداً للدولة الإيرانية التي كانت في ذلك الوقت تمثل مرتكزاً قوياً للنفوذ الأمريكي في المنطقة.

ومن هنا، فقد دخل العراق الثوري في مصادمات قوية مع كل من السعودية وإيران، الأمر الذي جعله في مواجهة مع الولايات المتحدة التي طرحت نفسها كوريث شرعي للنفوذ البريطاني في المنطقة بعد اضمحلال هذا الأخير منذ نهاية الستينيات، واختفائه تماماً مع مطلع السبعينيات تاركاً المجال للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد حاول العراق في مطلع السبعينيات استغلال حالة الفراغ الأمني التي نجمت عن الانسحاب البريطاني من الخليج، لتمديد نفوذه خارج حدوده الإقليمية، الأمر الذي أدخله طيلة عقد السبعينيات في صراع مع السعودية وإيران، وحاول كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة توسيع رقعة نفوذه الإقليمي، على حساب الطرف الآخر.

وانتهى هذا العقد بتفوق كفة الجانب الإيراني، الذي استطاع - بعد أن فشلت مطالباته بضم البحرين - أن يمدد نفوذه في مناطقه الحدودية مع العراق بموجب اتفاقية الجزائر الموقعة بين الطرفين عام ١٩٧٥، بعد أن كانت إيران قد احتلت الجزر الإماراتية الثلاثة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسي، وعمقت نفوذها في منطقة المدخل الجنوبي للخليج بعد أن كانت قد ساعدت سلطنة عمان في القضاء على ثوار ظفار.

وقد كان هذا التفوق الإيراني يصب في صالح تدعيم النفوذ الغربي في المنطقة، باعتبار أن إيران كانت في هذا الوقت حليفاً للغرب، ومن ثم، فإن هذا التفوق الإيراني لم يسبب إزعاجاً لهذا النفوذ، بيد أنه ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، والتي كانت بمثابة الزلزال في منطقة الخليج، خرجت إيران من تحالفها مع الغرب، وقد ظلت في نفس الوقت بعيدة عن أي ارتباط بالسوفييت، حيث رفعت الثورة شعار «لا شرقية ولا غربية»، وقد اعتبرت الولايات المتحدة أن إيران، حليفتها السابقة، قد أصبحت مصدر خطر

كبيراً على مصالحها في الخليج، خاصة بعد أن رفع الإمام الخميني شعار تصدير الثورة إلى الخارج.

وهنا، وجد العراق الفرصة سانحة للانقضاض على الجمهورية الإسلامية الطامحة، بدعم من الولايات المتحدة وبتأييد من دول الخليج التي خشيت تمدد النفوذ الإيراني إليها، ولكنه خرج من حرب الثماني سنوات ضد إيران منهك القوة بعد أن كان قد أنهك أيضاً القوة الإيرانية، ولكن توازن القوة بين الطرفين ظل قائماً، وظل العراق أيضاً طامحاً لتوسيع نفوذه الإقليمي.

وقد خرج العراق من حربه مع إيران ليجد دول الخليج الست قد أسست فيما بينها ومنذ العام ١٩٨١ مجلس التعاون الخليجي، وقد تجاهل العراق أو لم يدرك حقيقة كون مجلس التعاون يقف ضد طموحاته الإقليمية وحصره داخل حدوده إبان تفرغه للحرب مع إيران والدعم الكامل الذي لاقاه من دول الخليج لصد المد الثوري الإيراني.

وعاد العراق مع مطلع التسعينيات، ليمارس مغامرة أخرى بغزوه للكويت، من أجل تزعم النظام الإقليمي الخليجي. وهنا وجدت إيران نفسها مرة أخرى أمام تحدى توسع النفوذ الإقليمي للعراق، ولكن لأن المتضرر الأكبر من هذا التوسع كانت الولايات المتحدة، فإن إيران لم تجد نفسها في حاجة حتى للمشاركة في التحالف الدولي لتحرير الكويت، فاكتمت بجانب الحياد، وتكفل هذا التحالف برد النفوذ العراقي وحصره داخل حدوده.

وعلى الرغم من أن العراق وفي غمار الحصار الذي فرض عليه عقب حرب الخليج الثانية قد حاول تطبيع علاقاته مع إيران، وخطى البلدان خطوات ملموسة في هذا الاتجاه، فإن الملفات الموروثة عن الحرب بينهما، قد حالت دون المضي بعيداً في هذا الاتجاه.

ويأتى في مقدمة هذه الملفات الرؤية الإيرانية لتطبيع العلاقات استناداً إلى القرار رقم ٥٩٨ الذي ترى طهران أن العراق لم يطبق إلا أجزاء قليلة منه.. فالقرار ينص على دفع تعويضات تقدرها طهران بـ ١١٦ مليار دولار، وفي هذا السياق نجد أن طهران تعتبر الطائرات العراقية التي لجأت إليها خلال حرب تحرير الكويت جزءاً من التعويضات، بينما يطالب العراق بعودتها إليه. أما الملف الثاني فهو ملف الحدود المشتركة بين البلدين، حيث تريد إيران العودة إلى اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ وترسيم الحدود لتشمل مناطق كثيرة تعتبر أنها ضمن حدودها مثل سيف سعد أو تلك المناطق الغنية بالنفط وجزء منها في جزر مجنون. والملف الثالث هو ملف

الأسرى لدى العراق حيث تقدر طهران عدد الأسرى الموجودين حالياً في العراق بخمسة آلاف أسير. ومن جانبه يقدر العراق عدد أسراه في إيران بـ ٢٩ ألفاً منهم غير مسجلين «فيما يقدر عدد المفقودين بستين ألفاً تقريباً». ويؤكد في المقابل أن عدد المفقودين الإيرانيين في سجنونه لا يتجاوز الـ ٤٠٠ أبلغوا اللجنة الدولية للصليب الأحمر برفضهم العودة إلى إيران.

وبالإضافة إلى هذه الملفات هناك ملف شائك يتمثل في أن كلا من العراق وإيران يؤوي تنظيمات معارضة للنظام في البلد الآخر حيث تؤوي بغداد منذ عام ١٩٨٦ منظمة مجاهدي خلق التي يصل عدد مقاتليها إلى حوالي ٢٠ ألف عنصر تدعمهم دبابات وطائرات هليكوبتر. بينما يوجد في إيران أهم حركات المعارضة الشيعية العراقية ممثلاً في المجلس الأعلى لثورة الشيعة في العراق. إيران الخاسر الأكبر :

هذه الإشكاليات التي تغلف العلاقات العراقية الإيرانية كانت تدفع بالضرورة في سبيل تبني موقف داعم للإطاحة بنظام صدام حسين، أي تأييد الحرب الأمريكية على العراق للتخلص من هذا العدو اللدود، ولكن ومن ناحية أخرى، فإن إيران تدرك أنها من أكبر الخاسرين من هذه الحرب، حيث أن ضرب العراق وإن كان هدفاً بذاته للولايات المتحدة إلا أنه سوف يؤدي إلى استكمال عملية حصار إيران غرباً على النحو الذي تسعى إليه واشنطن بعد أن أحكمت الولايات المتحدة حصارها لإيران من الجهات الثلاث الأخرى. ففي الغرب والجنوب ترسو حاملات الطائرات الأمريكية في مواجهة السواحل الإيرانية، وفي الشرق استطاعت الولايات المتحدة بعد الإطاحة بحركة طالبان تكريس نفوذها في الأراضي الأفغانية وبالقرب من الحدود الأفغانية الإيرانية، ومن الشمال ثمة نفوذ أمريكي كبير من خلال تغلغل الولايات المتحدة في دول آسيا الوسطى.

وفي السياق نفسه، فإن إيران - وعلى الرغم من عدم ارتياحها لوجود صدام حسين عدوها اللدود على رأس السلطة في العراق - تشعر بالقلق الشديد لحدوث أي تغيير في العراق في الوقت الحاضر لأنه حتى في حالة إذا ما أدت الحرب الأمريكية على العراق إلى تفكيكه، فإن ذلك لن يعني تحقيق الحلم الإيراني بدولة شيعية في جنوب العراق تناصر نظامها، لأن الولايات المتحدة لن تسمح بتمدد النموذج الإيراني خارج حدوده، ناهيك عن أن العراق يتخذ الموقع الأول في «محور الشر» الذي رتبته الولايات المتحدة، وإيران تحتل المرتبة الثانية، ما يعني أنها الهدف المقبل

للولايات المتحدة، حال أنجزت مهمتها في العراق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة وفي سياق رغبتها في التمكين للتفوق الإسرائيلي في المنطقة، وبعد أن تتخلص من القوة العراقية، من المتوقع أن ينصب اهتمامها على إيران، لتسييد إسرائيل، بما يمكن من فرض شروطها للتسوية وإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.

كل هذه العوامل المعقدة دفعت طهران إلى اتخاذ موقف متشدد في بداية الأمر تجاه الحملة الأمريكية ضد العراق. ولكن هذا الموقف المتشدد التزم الصمت في مرحلة لاحقة، كما سبقت الإشارة، ما فهم ضمناً على أنه تأييد لهذه الحملة جاء على خلفية توافق لابد أن يكون قد حدث بين طهران وواشنطن.

المبادرة الإيرانية : وفي الواقع، فإنه كانت هناك عدة مؤشرات تدعم مثل هذا التكهن، حيث شاركت المعارضة الشيعية التي تحتضنها طهران مع باقي فصائل المعارضة العراقية المدعومة من قبل الولايات المتحدة في عدة اجتماعات، بعضها عقد في واشنطن، وربما كانت إيران تسعى إلى أن تتعامل مع الولايات المتحدة هذه المرة بالطريقة نفسها التي تعامل بها الطرفان في الحرب الأمريكية على أفغانستان، أي أن يتم تحيية الخلافات جانباً لتحقيق هدف الطرفين في الإطاحة بنظام صدام حسين دون أن يعنى ذلك حصار إيران في مرحلة ما بعد صدام.

ولكن يبدو أن هذه الصيغة لم يكن من الممكن تطبيقها من جديد، فالولايات المتحدة ليست في حاجة إلى الدعم الإيراني بشدة كما كان حالها في الحرب ضد طالبان، حيث كانت تتمتع بنفوذ قوى في أفغانستان غير متوافر لها في العراق، كما أن القوات الأمريكية المنتوية غزو العراق لديها جبهات أخرى لشن الحرب على العراق أكثر أهمية من الجبهة الإيرانية التي سوف تقدم في نهاية المطاف دعماً لا يقارن بالمميزات الهائلة التي توفرها تلك الجبهات. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة تخشى بالفعل من أن تتجح إيران في استغلال حالة الفراغ الذي قد ينجم عن الإطاحة بصدام حسين لتدعيم نفوذها في العراق والخليج معتمدة على الطائفة الشيعية، هذا على جانب الرؤية الأمريكية، أما فيما يتعلق بالبعد الخاص بالرؤية الإيرانية نفسها، فإنه وعلى الرغم من غلبة الطابع البراجماتي على السياسة الخارجية الإيرانية، فإن ملف العلاقة مع الولايات المتحدة مازال محل شد وجذب بين الإصلاحيين والمحافظين، وهذا من شأنه أن يعرقل من إمكانات إقدام إيران على فتح حوار مع الولايات المتحدة، أضف إلى هذا أن الولايات المتحدة قد أعلنت بشكل صريح في

الأسابيع التي سبقت الغزو أنها تعتزم حكم العراق بعد صدام بشكل عسكري مباشر. ما يعنى العدول عن خيار تنصيب المعارضة بالسلطة، وما يعنى أيضا أن المعارضة الموالية لطهران سوف يتم تهميشها .

ومن هنا فقد جاءت المبادرة الإيرانية التي تم طرحها على لسان وزير الخارجية كمال خرازي كمؤشر على تحول لاف في الموقف الإيراني، جاء بالضرورة على خلفية فشل واشنطن وطهران في الاتفاق على صيغة للتعاون الثنائي.

وقد تمحورت هذه المبادرة حول إجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة بشأن انتقال السلطة في العراق في إطار خطة لتجنب شن حرب على بغداد ودعوة المعارضة العراقية للمصالحة مع الرئيس صدام حسين لتجنب إراقة الدماء.

ويمكن القول أنه كانت هناك عدة عوامل قد دفعت طهران إلى إطلاق هذه المبادرة. فضلا عن فشلها في التوصل إلى صيغة للتعاون بينها وبين واشنطن كما حدث في أفغانستان، وتتمثل أهم هذه العوامل فيما يلي :

١- أرادت إيران الخروج من العزلة التي يمكن أن تفرض عليها بسبب تأييدها للحرب أو حتى التزامها الصمت في ضوء وجود توجه عربي وإسلامي ودولي مناهض للحرب.

٢- ضعف الرأي العام الداخلي، فالتوجه العام في إيران كما في غيرها من الدول العربية والإسلامية هو ضد الحرب الأمريكية المحتملة على العراق. وما يذكر هذا التوجه موزوث العداء الشديد بين طهران وواشنطن.

٣- انحسار الموقف الدولي المؤيد للحرب بعد التعاون الجيد الذي أبداه العراق مع القرار رقم ١٤٤١ . وهو ما أفرغ الحجج الأمريكية لهذه الحرب من مضمونها، وكشف في الوقت نفسه عن الأجندة الخفية للولايات المتحدة من حربها ضد العراق . ومثل هذا الأمر يعد مقلقا جدا لإيران.

وقد تلى هذه المبادرة إقدام إيران على مجموعة من الخطوات لها مغزاها الهام، في مقدمتها استضافتها مؤتمر للقوى الشيعية العراقية المعارضة عُقد في ٦ مارس الماضي، على الرغم من أن الإعلام الإيراني أكد أن هذا المؤتمر لا يُعقد بضوء أخضر من إيران. وتزامن مع هذه الخطوة تحرك قوات لواء بدر إلى شمال العراق، حيث تمركزت في هذه المساحة الواقعة ضمن مناطق شمال العراق الكردية التي تتمتع بالحكم الذاتي، وتتشكل هذه القوات من عناصر من شيعة العراق الذين تدعمهم إيران والتي تعهدت بمقاومة نظام الرئيس صدام حسين، فقد ظل أفراد هذا اللواء ينتظرون منذ عقدين، وعلى وجه الخصوص منذ

الانتفاضة التي شهدتها مناطق الشيعة في جنوب العراق ضد صدام حسين عقب حرب عام ١٩٩١ . تلك الانتفاضة التي سحقتها قوات بغداد، بينما لم تحرك الولايات المتحدة ساكنا .

وفي سياق هذه المرحلة الجديدة لتقلب الموقف الإيراني، عملت الولايات المتحدة على إرسال مجموعة من الإشارات المتناقضة إلى إيران، ففي الوقت الذي جددت فيه واشنطن اتهاماتها لطهران بامتلاك أسلحة نووية، على لسان وزير الخارجية كولن باول، أعلن في ٩ مارس الماضي أن الولايات المتحدة والدول الأخرى اكتشفت فجأة أن إيران متقدمة في برنامجها لتطوير أسلحة نووية أكثر مما كان العالم يعتقد . وكان باول يعلق على مقال نشرته صحيفة تايمز جاء فيه أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ترى أن إيران استخدمت أكزافلورور اليورانيوم في محركات الطرد لديها لاختبار قدرة هذه المحركات. في هذا الوقت أعلنت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أن عراق ما بعد صدام حسين لا مكان فيه لمنظمة مجاهدي خلق.

وهذا الموقف الذي يبدو متناقضا أيضا من قبل الولايات المتحدة تجاه إيران، هدفه تطمين هذه الأخيرة لكسب جانبها ، أو بمعنى أدق تأمين جانبها عن طريق سياسة العصا والجزرة، وهو ما يضع الجانب الإيراني في التحليل الأخير في ورطة حقيقة حال التطورات الحالية والمستقبلية للأزمة العراقية.

رد الفعل على الحرب :

وفي سياق هذا الموقف الإيراني الراض للحرب الأمريكية على العراق، جاء الإعلان عن رفضها حينما اندلعت فعلا في العشرين من مارس الماضي، فعقب بدء هذه الحرب مباشرة أعلن وزير الخارجية كمال خرازي أن هذه الحرب تفتقد إلى أي شرعية دولية ولا يمكن تبريرها بأي حال من الأحوال وأكد أنها يجب أن تتوقف فوراً، وقال خرازي أن تلك الحرب سوف تضيق جهود نصف قرن بذلتها كافة شعوب العالم لتعزيز دور الأمم المتحدة، مؤكداً على أن بلاده لن تدعم أياً من الطرفين المتصارعين.

أما المرشد الروحي للثورة الإسلامية السيد علي خامنئي، فقد أكد على أن الهدف من هذه الحرب هو احتلال العراق والسيطرة على المنطقة، والهيمنة على مصادر النفط، فيها والحفاظ على الكيان الصهيوني غير المشروع وشدد على ضرورة الوقف الفوري لهذه الحرب وضرورة يقظة الشعب الإيراني حيال الأساليب التي تعتمدها الولايات المتحدة وبريطانيا.

ومن ناحيته قال الرئيس محمد خاتمي أن الولايات المتحدة تجد نفسها وحيدة وممارساتها لا تتمتع بأي شرعية وهي المسئولة عن تهديد السلام الدولي.

الأزمة العراقية ومستقبل العلاقات الإيرانية- الأمريكية

■ عصام عبد الشافي

باحث في العلوم السياسية

١١٥

العالم الذي تقوده الولايات المتحدة، وأن احتلال أمريكا للعراق يعنى زيادة الطوق على النظام الإيراني الذي لا تخفى الإدارة الأمريكية رغبتها في سقوطه، فإن السؤال الأساسي فيما يتعلق بإيران هو معرفة ما إذا كانت الحرب الأمريكية ضد العراق بإمكانها أن تغير التوازنات الداخلية، وتعطى دعماً لجناح على حساب جناح آخر، أم أنها ستذهب إلى حد تشكيل خطر فعلى على النظام الإيراني برمته.

في إطار هذه الاعتبارات وغيرها - والتي لا تخفى على صانعي القرار في النظام الإيراني - جاءت توجيهات الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية الحالية، الأمر الذي يدفع إلى أهمية تناول هذه الإدارة، وبيان تأثيرها على مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية، وهو ما يمكن تناوله وفق الأبعاد والمحاور التالية:

المحور الأول: محددات الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية:

في توجهاتها لإدارة الأزمة العراقية وفي تحديد السياسات والآليات التي اعتمدت في هذه الإدارة، انطلقت إيران من عدة محددات أو اعتبارات أساسية وهي:

أولاً: محددات نابعة من علاقاتها بالعراق:
إن العلاقات الإيرانية - العراقية شأنها شأن الكثير

من الطبيعي أن تكون إيران معنية بأي تطور عسكري أو سياسي في العراق شأنها في ذلك شأن باقي دول المنطقة، لاسيما دول الجوار الجغرافي، وذلك أمام العديد من الاعتبارات، من بينها: ما يتعلق بمستقبل المنطقة بعد الحرب الأمريكية على العراق، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، تشير التناقضات التي تعوق حدوث تقارب حقيقى بين إيران والعراق إلى قوة أثر العامل الأمريكى في رسم مسار العلاقات المتعثرة بينهما بعد حرب الخليج الأولى، كما تكشف عن تداخل الاعتبارات الجغرافية والتاريخية في تشكيل وتحديد طبيعة التفاعلات الجيوبوليتيكية بين الجانبين.

ومن ناحية ثالثة، فإنه ومنذ وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة في إيران عام ١٩٩٧، بدا وكأن العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تسير نحو التحسن، فشرط اللقاء بينهما تضاعف وجودها، ولكن نظراً لأن هذه العلاقات تدخل ضمن دائرة الصراع الداخلى بين المحافظين والإصلاحيين، فإن المحاولات التقاربية التي أبداها الإصلاحيون سرعان ما تم إجهاضها.

ومن ناحية رابعة، فإنه مع وجود عدة تيارات تؤكد أن إيران هي الحلقة المقبلة في مسلسل إعادة تشكيل

من العلاقات الثنائية فى المناطق الحيوية، ذات الطبيعة الساخنة أو المتوترة، محكومة بقاعدة عدم التعاون والتطور أو النزاع والتصادم، وإذا توافرت الإرادة السياسية لدى الطرفين فى العمل على خلاف هذه القاعدة فسرعان ما تعود الأمور إلى ما كانت عليه، بسبب أحداث وتطورات سياسية ربما تكون كبرى عند أحد الطرفين، لتعيد ضبط إيقاع علاقاتهما الثنائية فى سياق هذه القاعدة.

وفى هذا الإطار لم تشهد العلاقات الإيرانية - العراقية أى تطور أو تحسن منذ قيام الدولة العراقية الحديثة (١٩٣٢) باستثناء فترة قصيرة أثناء الحكم الملكى فى العراق والتي أعقبت توقيع الطرفين على اتفاقية عام ١٩٣٧ والتي رسمت الحدود المائية بينهما فى منطقة شط العرب، وكذلك وجود نوع من التفاهم بينهما حول مسألة تشكيل مجلس التعاون الخليجى فى منتصف السبعينيات وبعد التوقيع على اتفاقية الجزائر، إلا أن قيام الثورة الإسلامية، قوض هذا التفاهم ودفع بعلاقاتهما الثنائية إلى حرب طاحنة بدأت بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٨.

وجاءت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ لتضيف تعقيدا آخر وملفات جديدة إلى علاقاتهما، فتداعيات هذه الحرب كان لها العديد من الانعكاسات على هذه العلاقات، من أبرزها الخلاف حول الطائرات العراقية التى تم نقلها إلى إيران لحمايتها وإنقاذها من الهجوم الأمريكى، وكذلك اتهام بغداد لطهران بتورطها فى الأحداث الداخلية العراقية التى تحركت على شكل انتفاضة شعبية فى مارس عام ١٩٩١.

وفى ظل هذه الخلفيات الصراعية، فإن طهران لا تنظر بثقة أو اطمئنان إلى صدام حسين وإنما تتعامل معه على قاعدة الشك والريبة، فهو فى نظرها الذى وقع اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ ثم عاد ليلفيها عام ١٩٨٠ ويعلن الحرب على إيران. أما العراق فتحركه مخاوف من طموحات إيرانية فى القوة والنفوذ لما وراء الحدود فى منطقة الخليج بصورة عامة، وفى العراق بشكل خاص. ولذلك لا يتوقع المراقبون أن يلتقى الطرفان على خيار إستراتيجى فى العمل على تسوية وتصفية ملفات علاقاتهما الثنائية.

أما ما يثار بين الحين والآخر عن الإعراب المتبادل عن الرغبة والاستعداد لتطبيع العلاقات المشتركة بين الجانبين وتبادل الزيارات والاجتماعات واللقاءات، فهى مجرد وسائل مرحلية فى إدارة عامة لملفات عالقة وأزمة مستديمة على أمل حدوث تطور جذرى فى الدولتين قد يساعد فى حدوث اختراق حقيقى لتلك

الملفات.

وفى هذا الإطار يمكن القول بأن إيران لا يهملها فى التهديدات الأمريكية ضد العراق إسقاط نظام الرئيس صدام حسين أو تشكيل عراق ضعيف البنية، وإنما الذى يهملها بالدرجة الأولى هو ألا يكون المشروع الأمريكى الراهن لضرب العراق مرحلة أولية، ما إن تنتهى حتى ينطلق إلى إيران لإقصاء نظامها السياسى أيضا أو لتحجيمه، وفك ارتباطه مع الحلقات الفاعلة فى الصراع العربى الإسرائيلى وخاصة على الجبهتين اللبنانية والفلسطينية.

ثانياً: محددات نابعة من علاقاتها بالولايات المتحدة: إذا كان البعد الأيديولوجى قد هيمن على السياسة الخارجية الإيرانية فى بداية الثورة وفى ظل وجود آية الله الخمينى، فإن الرئيس هاشمى رافسنجاني (١٩٨٩-١٩٩٧) قد تبنى سياسة براجماتية أكثر واقعية فى حكم إيران خلال سنوات حربها مع العراق، وخفف من تأثير البعد الأيديولوجى فى هذه السياسة، وعندما جاء الرئيس خاتمى للحكم عام ١٩٩٧ تبنى الاتجاه الإصلاحى وألح إلى الرغبة فى التقارب مع الولايات المتحدة، وحاولت الإدارة الأمريكية فى عهد كلينتون تطبيع العلاقات مع إيران رغم القيود التى فرضتها عام ١٩٩٥ على شركات النفط الأمريكية الكبرى من الاستثمار فى قطاعات النفط الخام والغاز الطبيعى الإيرانية.

وخلال فترة التسعينيات وحتى أحداث سبتمبر، يمكن القول بأن الولايات المتحدة قد مرت فى علاقاتها مع إيران بثلاث مراحل أساسية اعتمدت فى كل منها على سياسات وآليات مختلفة للتعامل مع إيران، وذلك على النحو التالى:

١. مرحلة ما عرف باسم السياسات العمياء ضد إيران (١٩٩١-١٩٩٣):

فقد حاولت الولايات المتحدة فى هذه الفترة أن تحبط كل مساعى إيران السلمية حتى تعزلها، واستمرت فى تصنيف إيران فى المحافل الدولية والإقليمية بأنها دولة توسعية تتبنى الأصولية الإسلامية، وحذرت من نفوذ إيران واختراقها لدول الجوار الجغرافى، والادعاء بأن إيران تسعى من أجل تصنيع قنابل نووية لتسيطر على المنطقة، وأنه ينبغى على دول المنطقة أن تعمل على الحد من النفوذ الإيرانى.

٢. مرحلة الاحتواء المنظم لإيران (١٩٩٣-١٩٩٦):

فمع اكتشاف مصادر ضخمة للنفط فى آسيا الوسطى، وتزايد أهمية الدور الإيرانى باعتباره البوابة المهمة للمنطقة، فقد ازدادت رغبة الولايات المتحدة فى

عرقلة نفوذ جغرافية إيران السياسية، وذلك عن طريق عدد من الإجراءات منها: إقرار قانون احتواء إيران والذي عرف باسم (قانون داماتو) عام ١٩٩٦، (رغبة منها في حرمان إيران من المشاركة في مشاريع الطاقة ومنع مرورها عبر أراضيها) والضغط على روسيا وغيرها من الدول التي لها علاقات مع إيران لمنعها من تطوير علاقاتها وخاصة ما يتعلق منها بالتسلح النووي. ٣. مرحلة الاحتواء المتخبط (١٩٩٧-٢٠٠١):

وبدأت هذه المرحلة مع انتخاب السيد محمد خاتمي لرئاسة إيران، وأصبحت معارضة الولايات المتحدة لإيران بلا حجة مؤثرة، وخاصة مع التحركات الإيجابية للسيد خاتمي (حيث قام بتوجيه عدة رسائل ودية إلى الشعب الأمريكي، وطرح فكرة حوار الحضارات، وأعلن عن تبني سياسة خارجية هادفة إلى إزالة التوترات الإقليمية) وبجانب هذه التحركات ظهرت حركة جديدة في المحافل الاقتصادية والسياسية في أوروبا تدعو إلى تحسين العلاقات مع إيران.

ولكن في مقابل هذه التحركات ظل هناك عاملان أساسيان وقفا عائقا أمام تحرك إيران في المنطقة. هما: أن الولايات المتحدة ترغب في أن يكون لها الدور الأول في منطقة الشرق الأوسط وهو ما يتعارض مع الأهداف الإستراتيجية الإيرانية، وكذلك سعى الولايات المتحدة من أجل حرمان إيران من استغلال موقعها الإستراتيجي، وذلك عن طريق وضع المعوقات أمام إيران في أهم مصادر دخلها القومي وهو البترول في مراحل استخراجهِ وإنتاجهِ وبيعه، وكذلك حرمان إيران من التقنية المتقدمة في استخراجهِ وإنتاجهِ وخطوط نقل الطاقة.

ثم جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والموقف الإيراني المعلن منها والدور الإيراني في الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على أفغانستان، فكانت هذه الأحداث بمثابة فرصة مناسبة لتطبيع العلاقات الأمريكية الإيرانية، وفتح باب الحوار أمام تفعيلها، إلا أن أمريكا لم تكن راغبة في فتح باب الحوار كما اعتقدت السياسة في إيران، لكنها كانت في حاجة إلى تأمين وضعها العسكري في الحرب ضد طالبان، فما كان لها إلا أن تلجأ لإيران وروسيا وباكستان كقوى إقليمية أكثر إدراكاً للوضع الأفغاني، هذا بجانب وجود أقلية شيعية في أفغانستان والعلاقة الوثيقة بين تحالف الشمال وإيران، فكانت هذه الأمور عوامل أدت للتحالف المؤقت بين أعداء الأمس.

إلا أنه ومع تزايد الاتهامات الإسرائيلية لإيران انتهزت الإدارة الأمريكية الفرصة، واتهمت إيران بإيواء

مجموعة من أعضاء القاعدة الفارين من أفغانستان. كما أعربت عن قلقها من محاولات إيران الانتهاز من تطوير صاروخ «شهاب ٢» الذي يصل مداه إلى ١٢٠٠ كلم، وكذلك القول بأن إيران اشترت «صواريخ ستيجر» الأمريكية الصنع من أفغانستان عام ١٩٩٤ وسلمتها لحركة «الجهاد الإسلامي» في لبنان والتي قامت بتنفيذ سلسلة من العمليات ضد الولايات المتحدة وإسرائيل منذ الثمانينيات بدعم من إيران.

هذا بالإضافة إلى أن أمريكا تراقب بحذر البرنامج النووي الإيراني، وتقلق على إيران شتى طرق التعاون مع أي قوى نووية خاصة روسيا والصين وكوريا الشمالية حتى لا يكتمل البرنامج النووي، إضافة إلى رغبة أمريكا في فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على إيران حتى تقلل من قوتها الإقليمية وتحد من معارضتها الوجود الأمريكي في المنطقة.

وأمام هذه التوجهات تتعدد التفسيرات داخل إيران حول الأهداف الحقيقية للإدارة الأمريكية من هذه الاتهامات للسياسة الإيرانية، فهناك من يجزم بجدية واشنطن في توجيه ضربة عسكرية إلى إيران قد تستهدف مفاعل بوشهر النووي ويدعو على ضوء ترجيح هذا الاحتمال إلى تعبئة قوى الداخل وإنهاء المنازعات السياسية بين التيارات المتنافسة، مع الاستمرار في الوقت ذاته في اعتماد سياسة إزالة التوتر في حركة الدبلوماسية الإيرانية، فيما ترى بعض أوساط النخبة السياسية أن التهديدات والتحذيرات الأمريكية المتواصلة تستهدف في المقام الأول تحييد الدور الإيراني ومنعه من التأثير في مخططات واشنطن لإعادة رسم الخارطة السياسية في المنطقة.

وهنا يرى عدد من المراقبين أن رحلة العودة للعلاقات الإيرانية - الأمريكية الطبيعية قد تكون قد بدأت بالفعل من خلال التحول النوعي الذي طرأ على القراءة الأمريكية الجديدة للتحولات الإيرانية، إلا أن هذه الرحلة أمامها معوقات كثيرة لابد أن يستعد لها الطرفان قبل أن تفاجئهم عوامل التحول المتسارعة في الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية والدولية.

وعلى الجانب الآخر، يرى البعض أن مسألة العلاقة بين البلدين ليست مشكلة إيرانية بقدر ما هي مشكلة أمريكية، فما زالت مراكز أمريكية داخلية بعض نواب الكونجرس المواليين لإسرائيل تقف عقبة أمام تحسين العلاقات مع إيران، وبالنظر إلى الخسائر التي تتكبدها إيران خاصة على المستويات الإقليمية سواء في الخليج أو آسيا الوسطى من جراء الحصار الأمريكي، يمكن للنظام الإيراني أن يكون أكثر مرونة في عودة العلاقات

خاصة وأن إيران في مجال علاقاتها مع بريطانيا أثبتت أنها قادرة على إزالة العقبات التي تواجه هذه العلاقات، كلما استلزمت المصلحة ذلك.

ثالثاً: محددات نابعة من علاقاتها الإقليمية:

تعانى إيران في تفاعلاتها الإقليمية من العديد من مصادر التوتر، هذه المصادر تنعكس بدرجة كبيرة على قدرتها على إدارتها للأزمات التي تواجهها، ومن بينها الأزمة العراقية الراهنة، ومن مظاهر هذه التوترات:

١. التوتر على الجبهة الشمالية: حيث تجد إيران نفسها وقد جاورتها عدة دول تحيط ببحر قزوين، وتلك الدول اختلفت أوضاعها وحساباتها، والنفوذ الأمريكي والإسرائيلي يتوغل فيها على نحو يقلق إيران، وقد اضطرت طهران للتدخل في عدة مناسبات دفاعاً عن أمنها ومصالحها الوطنية، فوقفت إلى جوار أرمينيا في صراعها ضد أذربيجان (رغم أن الأخيرة ذات أغلبية مسلمة وشيعية) خوفاً من تنامي نفوذ أذربيجان وسعيها لاحتواء القومية الأذرية في إيران، وبسبب العلاقات الأذربيجانية الأمريكية الوثيقة التي تقلق إيران.

٢. التوتر على الجبهة الغربية: حيث توجد تركيا، وارتباطاتها القوية بالولايات المتحدة وإسرائيل، ووجود قناعة إيرانية بأن الولايات المتحدة تدعم تعاوناً استراتيجياً بين مثلث يضم تركيا وإسرائيل وأذربيجان. يعمل على منع مد أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين إلى العالم الخارجى عبر إيران، والهدف من ذلك هو الضغط على طهران، وعزلها عن الترتيبات المستقبلية في القوقاز وقزوين وآسيا الوسطى لإحكام الحصار حولها.

٣. التوتر على الجبهة الجنوبية: وينبع القلق من الأساطيل الغربية والقواعد الأمريكية في المنطقة، وخاصة أنه من الجنوب يصدّر النفط إلى مختلف أنحاء العالم، وهو سبب كاف لتمسك الأمريكيين بالبقاء في المنطقة، وفي ظل العلاقات غير الودية القائمة بين الجانبين، فإن إيران تشعر بمزيد من القلق من هذا الوجود.

فإذا أضيف إلى ذلك وجود أمريكي كثيف في العراق، فإن الجبهة الغربية لإيران ستصبح الأكثر سخونة والأشد خطراً، خصوصاً مع وجود حدود مشتركة بين البلدين بطول ١٦٣٠ كيلو متراً، ونظراً لأن الولايات المتحدة لها طموحات أخرى تتجاوز إسقاط نظام صدام حسين.

رابعاً: محددات نابعة من رؤيتها لأمنها ومصالحها القومية:

فاعتبارات الأمن والمصالح القومية تشكل في المرحلة

الراهنة جوهر التحركات الإيرانية، وعن ذلك يقول مصطفى تاج زاده أحد مهندسي حركة الإصلاحيين في إيران: «من حيث المصالح القومية ليس في صالحنا بأى وجه من الأوجه انتصار أمريكا.. ذلك أن انتصار أمريكا في العراق يعنى محاصرة الجمهورية الإسلامية وتطويقها بالكامل من قبل أمريكا، حتى إن لم تحدث هذه المحاصرة وكان الهجوم في مكان آخر وعلى بلد آخر لا يجاورنا من قريب ولا من بعيد، علينا أن نرفض ذلك، لأننا استراتيجياً نرفض الحرب لاعتقادنا بوجود حل مشكلات عالم اليوم عبر الحوار والطرق السلمية، وكذلك لاعتقادنا أن تدخل أمريكا أمر غير مشروع. إلا أن هذا لا يعنى عدم التقدم لحل الكثير من مشاكلنا مع أمريكا».

ومن جانبه قال حميد رضا آصفى المتحدث باسم الخارجية الإيرانية: «أنه في حالة اندلاع حرب تقودها الولايات المتحدة على العراق فإن إيران ستبحث عن أمنها ومصالحها القومية، وستسعى لتجنب أى تقسيم لأراضي جارتها التي تضم جماعات متباينة عرقياً ودينياً وستدرك أى تدفق للاجئين عبر حدودها».

وفي إطار هذه الرؤى كان طبيعياً أن تراعى إيران في إدارتها للأزمة العراقية حسابات المكاسب والخسائر المحتملة، فمن بين المكاسب التي قد تجنيها إيران من هزيمة العراق: الإطاحة بنظام صدام - عدوها اللدود - والتخلص من برامج الأسلحة التي قد تكون لديه، وكذلك القضاء على بضعة آلاف من مقاتلي جماعة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة المقيمين في العراق.

ولكن في مقابل هذه المكاسب فإن نصراً أمريكياً سيثير مخاوف إيران من خطر التطويق الذي أثاره بالفعل النشاط الأمريكي في أفغانستان على حدودها الشرقية، ووجود قواعد جديدة لها في وسط آسيا، هذا إلى جانب استمرار الوجود الأمريكي لفترات طويلة في دول الخليج العربية، كما أنه إذا كان الغزو سريعاً وحقق نجاحاً يؤدي إلى حكومة مستقرة في بغداد فإن إيران ستواجه عدة مخاطر اقتصادية (حيث ستواجه منافساً قوياً على الاستثمارات الغربية في قطاع الطاقة لديها)، ودينية (حيث ستفقد مدينة قم الإيرانية الدينية سيطرتها المؤقتة كمركز للشيعة مع عودة كبار رجال الدين الإيرانيين والعراقيين المنفيين إلى مدن عراقية مثل النجف وكربلاء)، وسياسية (حيث سيحفز أى تحول ديمقراطي في العراق سرعة المطالبة بإصلاح النظام السياسي القائم في إيران) وسكانية (حيث ستجد إيران نفسها في مواجهة موجات من اللاجئين العراقيين)، وأمنية (حيث قد تتعرض إيران لموجة من صواريخ الغاز

السام التي قد يطلقها حاكم العراق كضربة أخيرة للانتقام من أعدائه، إذا ما انحرف الهجوم الأمريكي على العراق عن طريقه المرسوم، كما أن تعرض العراق لحرب أهلية تهدد الشيعة، ووجود طلب للمساعدة سيفرض أزمة على إيران ذات الأغلبية الشيعية).

إن إيران يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في عراق ما بعد الحرب، فوزنها الإقليمي إلى جانب نفوذها لدى شيعة العراق قد يساعد في تحقيق استقرار العراق بعد الإطاحة بصدام.

يضاف إلى ذلك القناعة الإيرانية بأن الولايات المتحدة في حربها ضد العراق إنما تحاول تغيير الجغرافيا السياسية في منطقة الخليج، كما تحاول أيضاً إضعاف القوى الإقليمية فيها، لذا تشعر إيران باستهداف مباشر وأنها ستكون الهدف التالي إذا حققت أمريكا أهدافها في العراق، ومجىء نظام عراقي موال للولايات المتحدة يمكن أن يسهل للأخيرة مهمة العمل من أجل إسقاط النظام الإيراني خاصة وأن هناك أصواتاً علنية تطالب الإدارة الأمريكية بالعمل على إسقاط النظام الإسلامي ولو بالقوة، كما أشارت عدة مصادر إلى أن الجيش الأمريكي سيذهب إلى العراق ليبقى هناك مدة طويلة من أجل القضاء على «بؤر التطرف» المساندة أو التي توفر مأوى للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، ولاشك أن المقصود بذلك هو إيران.

كما أن الإدارة الأمريكية قد شكلت لجنة خماسية لتحديد الاستراتيجية الأمريكية الواجب اتباعها في بعض المناطق ومنها منطقة الخليج العربي. وقد قدمت هذه اللجنة عدة توصيات من بينها العمل على منع إيران من الحصول على أسلحة دمار شامل وضرورة إسقاط حكومة الثورة الإسلامية وإيجاد حكومة حليفة للولايات المتحدة.

كما أن إيران تتخوف من إقدام الولايات المتحدة على ضرب مفاعل بوشهر لاسيما في ضوء النوايا الأمريكية للعمل على منع إيران من حيازة سلاح نووي، وتثور المخاوف من تعرض المفاعل للدمار وادعاء أن ذلك تم بطريق الخطأ، وتنبع تلك المخاوف من وجود القوات العسكرية الأمريكية على مقربة من الأراضي الإيرانية حال توجيه ضربة للعراق، وهذه القوات قد تضطر إلى التقدم في المياه الدولية وربما دخول المياه الإقليمية الإيرانية للقيام بعملياتها، الأمر الذي يعني أن النجاح في السيطرة على الأراضي العراقية يسهل على الولايات المتحدة ضرب المفاعل النووي الإيراني.

ومن جانب آخر - وفي إطار حسابات الأمن القومي

الإيراني - فإن المواقف الإيرانية من العدوان الأمريكي على العراق ترتبط ارتباطاً قوياً بالمصالح الإيرانية في الخليج، ومجمل الرؤى الخاصة بالعلاقات الإقليمية، حيث يتعارض هذا الغزو مع سعي إيران لدعم وجودها ونفوذها في إقليم الخليج، عبر نزع أسباب التوتر مع العراق وتقوية العلاقات مع دول الخليج، وعبر الحد من النفوذ الأمريكي، وخاصة وضع إيران ضمن دول محور الشر مع العراق وكوريا الشمالية.

فإيران تدرك أن الغزو سيؤسس وجوداً عسكرياً أمريكياً في العراق، وسيكون كذلك مقدمة لترتيبات إقليمية تسمح لإسرائيل بالوجود في العراق بالقرب منها، ومن ثم فإن معادلة العلاقات الإقليمية في الخليج سوف تشهد اختراقاً إسرائيلياً غير مسبوق في ظل رعاية وحماية أمريكية لهذا الاختراق.

وأمام هذه المحددات وتلك الاعتبارات يمكن القول أن معالم الموقف الإيراني في إدارته للأزمة العراقية تتركز حول: الرفض المطلق لأي غزو أمريكي للعراق أو التدخل في شئونه الداخلية من ناحية، ومن ناحية ثانية تجنب أي مواجهة مع العراق، والالتزام بدرجة عالية من ضبط النفس للحيلولة دون التورط في أي مواجهة سياسية أو إعلامية مع العراق، رغم الاتهامات الشديدة التي يطلقها بعض المسؤولين العراقيين من وقت لآخر (من ذلك قول نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان بأن الأطماع الإيرانية في المنطقة لا تقل عن الأطماع الأمريكية والبريطانية، كما اتهم الإيرانيين بأنهم حلفاء للصهاينة)، ومن ناحية ثالثة التنسيق مع دول مجلس التعاون في الموقف من الأزمة، ثم الحرص على تجنب المواجهة مع أمريكا من خلال اتباع سياسة الحياد الإيجابي، بالالتزام بموقف سياسي معارض لضرب العراق، وموقف عسكري غير منحاز لأي طرف من الأطراف المتصارعة.

المحور الثاني: آليات الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية: وأمام هذه التوجهات، فقد تعددت الوسائل والسياسات التي اعتمدت عليها إيران في إدارتها للأزمة العراقية، وفي إطار هذه الوسائل وتلك السياسات يمكن التمييز بين:

أولاً: سياسة الحياد الإيجابي:

فالسياسة الإيرانية إزاء الأزمة العراقية تتجاذبها ثلاثة اتجاهات:

الأول: يدعو إلى التعاون مع المخطط الأمريكي للإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين وذلك عبر تقديم دعم سياسي ولوجستي لقوى المعارضة العراقية وميليشياتها المسلحة بما يكفل للإيرانيين حصتهم في

اللعبة الدائرة الآن على الأرض العراقية.

الثاني: يرفض أى شكل من أشكال التعاون مع المخططات الأمريكية على مستقبل العراق ويرى أن مصداقية الجمهورية الإسلامية فى العالم الإسلامى ستتأثر سلباً فيما لو حدث ذلك. ومن وجهة نظر أصحاب هذا رأى فإن المخطط الأمريكى لا يقتصر على العراق وإنما يهدف إلى إعادة رسم خارطة المنطقة بما يعزز الوجود الأمريكى فيها ويحفظ أمن الكيان الصهيونى.

الثالث: يدعو إلى أن تتخذ إيران موقفاً حيادياً مما يجرى على مسرح الحدث العراقى عند انطلاق الحملات الأمريكية المرتقبة كما فعلت عند اندلاع حرب عام ١٩٩١.

وقد ترجمت سياسة الحياد الإيجابى إلى دخول إيران فى اللعبة عبر مساندتها للتحالف الشمالى، واشتراكها فى إسقاط نظام طالبان، حتى أن بعض عناصر الحرس الثورى كانت مع قوات التحالف فى أثناء دخولها إلى كابول. وقد قنن السيد على خامنئى مرشد الثورة مفهوم الحياد الإيجابى، حيث أعلن فى أصفهان فى ٣٠/١٠/٢٠٠١، أننا نشجب الإرهاب بكل أشكاله ونعارض الحملة الأمريكية على أفغانستان ونرفض الدخول فى أى تحالف تقوده أمريكا.

وبمقتضى هذه السياسة فإن إيران قد أدانت الحرب وفكرة تغيير الأنظمة بالقوة، وقررت ألا تعترض طريق القوات الأمريكية ولا تعرقل عملياتها، ولا تشارك فى أى أنشطة عسكرية ضد العراق.

ثانياً: التنسيق مع المعارضة العراقية:

من بين الأهداف التى تسعى إليها القيادة الإيرانية فى إدارتها للأزمة العراقية، أن تلعب دوراً جوهرياً فى اتخاذ أى قرار يخص عراق ما بعد صدام، وأن تعزز مكانتها فى المنطقة وتعمق علاقاتها مع أوروبا، وإذا تحققت لها هذه الأهداف فإنها ستقوى علاقاتها مع دول صديقة للولايات المتحدة، يمكن أن تدافع عن موقفها إذا قرر الصقور بالإدارة الأمريكية استهدافها بعد نهاية الحرب مع العراق، وحتى تحقق هذا الهدف، وبما أنها لا تملك ما تقدمه للولايات المتحدة أكثر من الوعد بأنها لن تسبب شيئاً من المتاعب، فإنها حاولت تعزيز موقفها عن طريق تقوية علاقاتها بالمعارضة العراقية، واتجهت إلى التنسيق مع عدد من فصائل المعارضة العراقية، وقد أخذ هذا التنسيق عدداً من المظاهر الأساسية:

١. اللقاءات والمشاورات: فهناك تحرك إيرانى باتجاه المعارضة العراقية استعداداً لمواجهة ما وصفه مساعد

وزير الأمن الإيرانى (محمد شفيعى) بمرحلة تطبيق سيناريو فى العراق شبيه بما تنفذه الولايات المتحدة وحلفاؤها فى أفغانستان الآن. وهذا التحرك الإيرانى بدأ بعد زيارة وزير الخارجية البريطانى إلى طهران، ثم زيارة شفيعى (المكلف بملف العراق فى المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى) إلى لندن، واجتماعه بشخصيات عراقية معارضة، وتركزت محاورها على ضرورة تشكيل جبهة موسعة من ممثلى كافة فصائل المعارضة العراقية بغية تشكيل حكومة انتقالية للحيلولة دون مجيئ الولايات المتحدة ببديل مرتبط بها فى مرحلة تغيير القيادة فى العراق.

٢. المشاركة فى المؤتمر الذى عقدته المعارضة العراقية بلندن فى يناير ٢٠٠٣، حيث كانت إيران القوة الوحيدة الحاضرة بجانب الولايات المتحدة. وساعد على بروز الدور الإيرانى انعدام النفوذ العربى على المعارضة العراقية ككل من ناحية، وباعتبارها راعية المجلس الأعلى للثورة الإسلامية بالعراق الذى ستكون لمساهمته أهمية خاصة فى إضفاء الشرعية على الحكومة الانتقالية من ناحية أخرى.

والعلاقة بين إيران والمجلس الأعلى تبدو طبيعية، خاصة وأن المجلس يعلن أنه يمثل الشيعة الذين يشكلون نحو ٥٠٪ من سكان العراق، ويؤكد أن المقصود بتحركاته فى شمال العراق، هو ضمان إتاحة الفرصة لوجهة نظر شيعة العراق بشأن ما قد تشهده البلاد متى ما تمت الإطاحة بحكومة صدام البعثية، إضافة إلى ضمان عدم تجاهل مصالح إيران فى الترتيبات المحتملة.

٣. الدعم العسكرى: فقد قامت إيران بالإشراف على تدريب قوات من المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (المعروفة باسم لواء بدر) الذى يخطط حالياً لنشر قوات ربما تصل إلى ٥٠٠٠ جندي بشمال العراق، وتشير التقديرات إلى أن قوام «لواء بدر» يتراوح بين ٥ آلاف و٢٠ ألف مقاتل، وهذه القوات مهما كانت أعداد أفرادها وجاهزيتهم، وقد لا تشكل قوة عسكرية حاسمة فى الحملة التى تنزعها الولايات المتحدة للسيطرة على العراق، إلا أنها يمكن أن تثير حالة من القلق، وتمثل تحدياً تواجهه القوات الأمريكية وهى تسعى للإطاحة بنظام صدام حسين، (يقول أسد الله أثارى ماريان، مستشار بوزارة الدفاع الإيرانية، مشيراً إلى تحركات قوات بدر فى العراق: «يجب عليهم الذهاب إلى هناك، وإذا لم يشاركوا فى الإطاحة بصدام حسين، فإنهم سيكونون خاسرين»)، وقد تسببت الأنباء المتعلقة بنشر قوات بدر فى شمال العراق فى تجديد التحذيرات التى أطلقتها وزارة الخارجية الأمريكية، من أنها ستعارض أى

وجود تدعيمه إيران في العراق، وأن نشر قوات بدر سيمثل تطورا خطرا للغاية وسببا لزعزعة الاستقرار. ٤. تنظيم اجتماع المعارضة الشيعية العراقية في طهران (٢٠٠٢/٣/٦) تحت شعار «ترتيب البيت الشيعي العراقي»، بحضور نحو ٢٥٠ ممثلاً عن عدد من التنظيمات الشيعية العراقية، أبرزها المجلس الأعلى للثورة الإسلامية.

وإذا كان هناك من يرى أن الحكومة الإيرانية لا تقف وراء المؤتمر، وأن الإعلام الإيراني الرسمي لم يهتم بالمؤتمر ولم يبرزه، فإنه يمكن القول بأن الحكومة الإيرانية لو لم تكن راضية عن المؤتمر ومرحبة بنتائجه، لحالت دون عقده، فأيران أرادت - من خلال المؤتمر - أن تبعث إلى واشنطن برسالة مفادها أن ورقة الشيعة لا ينبغي تجاهلها، وأنها من الأوراق المؤثرة التي تسيطر عليها إيران.

وفي مقابل هذه التحركات - وبما يعكس جانباً من عدم الوضوح في السياسة الإيرانية - أعلنت إيران (٢٠٠٢/١٢/١٢) أنها لن تسمح لأي قوة بما فيها فصائل المعارضة العراقية باستخدام أراضيها لشن هجوم على بغداد، وقال الناطق باسم الحكومة الإيرانية عبد الله رمضان زاده لن نسمح لأحد باستخدام الأراضي الإيرانية ضد أي من الدول المجاورة لأغراض عسكرية.

كما أعلن الناطق باسم الخارجية الإيرانية حميد رضا آصفى أن بلاده لن تلعب أي دور في المحادثات الجارية على أراضيها بين زعماء المعارضة العراقية، كذلك نفت إيران أن تكون استضافتها لعدد من قيادات المعارضة العراقية تغييراً في موقفها من الأزمة العراقية، وقال على رضا معيري نائب وزير الخارجية الإيراني (٢٠٠٢/١٢/١٠) أن موقف طهران الرفض لأي تدخل عسكري في العراق لم يتغير، ووصف زيارة المعارضين العراقيين للعاصمة الإيرانية بأنها ليست شيئاً جديداً.

كما أنه ومع أن إيران ظلت تستضيف فصائل من المعارضة العراقية، إلا أنها تركت الأبواب مفتوحة للاتصالات المباشرة مع العاصمة العراقية بغداد، بدعوى إقناع صدام بالالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي تفادياً للحرب.

ثالثاً: التصريحات:

فقد تعددت التصريحات الصادرة عن المسؤولين الإيرانيين على مختلف المستويات، حول الموقف من العراق، ومن الولايات المتحدة، والتي تكشف - في جانب منها - عن أبعاد الإدارة الإيرانية للأزمة العراقية، ومن

أهم هذه التصريحات:

١- تصريحات المرشد العام السيد علي خامنئي: قال (٢٠٠٢/١/٩) إن الدول الإسلامية لن تترك الولايات المتحدة «تلتهم بهذه السهولة العراق وآباره النفطية». وأضاف أن الحرب الأمريكية المحتملة على العراق تهدف إلى الاستيلاء على آبار النفط والهيمنة على المنطقة والدفاع عن إسرائيل وفرض الرقابة على إيران، واتهم الولايات المتحدة بمحاولة إشعال التوترات الداخلية في إيران، مؤكداً أن طهران لن «تستسلم في مواجهة هذه الحرب النفسية».

وقال في (٢٠٠٢/١/٢١) رداً على إدراج إيران ضمن ما عرف باسم «محور الشر»: «إن لهجة بوش هي لهجة رجل متعطش للدماء يتهم دول وشعوب العالم بأسره بأنها شيطانية ويهددها، في حين أن الأميركيين هم الذين دعموا خلال هذه الأعوام الماضية الأنظمة المعادية للشعوب وباعوا أسلحة فتاكة ونهبوا ثروات الشعوب»، وأضاف أن «الجمهورية الإسلامية في إيران تفتخر بأن تكون هدفاً لفيظ وحقد الشيطان الأكبر في العالم»، وقال إن واشنطن تدعم علناً «النظام الصهيوني الظالم وجراته ضد الشعب الفلسطيني»، وأثبتت مجدداً أن الاتفاقات والمجموعات الدولية ما هي إلا وسائل تستعملها من أجل الوصول إلى أهدافها.

٢. تصريحات الرئيس الإيراني محمد خاتمي:

شكك الرئيس خاتمي في (٢٠٠٢/١٠/١١) في حقيقة الخطر العراقي. وقال «يتحدثون اليوم عن تدخل قوات أجنبية وهجوم على العراق بحجة القيام بحملة ضد الديكتاتورية وتدمير أسلحة للدمار الشامل». وتساءل: «هل بغداد هي النظام الاستبدادي الوحيد وهل هناك تهديد حقيقي بأن يستخدم العراق أسلحة كيميائية أو أسلحة للدمار الشامل». وأضاف «لماذا إذاً دعموا العراق عندما غزا بلادنا؟ وأي قوى زودته بأسلحة كيميائية استخدمها ضدنا وضد شعبه؟».

٣. تصريحات رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام هاشمي رفسنجاني:

اعتبر رافسنجاني أن الوجود العسكري الأمريكي المتزايد في المنطقة يهدد استقرارها وأمنها. وقال إن تدخل الولايات المتحدة في شؤون المنطقة سيسمح «لنظام الصهيوني باستغلال ذلك انتباه الرأي العام العالمي عن المجازر وعمليات القمع التي يرتكبها بحق الفلسطينيين».

٤. تصريحات وزير الخارجية الإيراني كمال خرازي:

قال خرازي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في (٢٠٠٢/٩/١٦) أن بلاده تريد أن ينفذ العراق قرارات

مجلس الأمن الدولي ويوافق على إعادة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة للسماح برفع العقوبات التي فرضت عليه بسبب اجتياح قواته للكويت عام ١٩٩٠، وأكد معارضة بلاده لأي إجراء منفرد أو تدخل عسكري في العراق مطالباً بدور للأمم المتحدة في هذا الشأن. كما دعا إلى أن يترك مستقبل العراق السياسي للشعب العراقي وحده.

- قال في (٢٠٠٣/١/٥) أن السياسة الأمريكية غير محصورة في هذا البلد فحسب وإنما تسعى إلى تغيير العديد من الأنظمة في المنطقة لإفساح المجال أمام إسرائيل لتوسيع هيمنتها، وأضاف أنه يتعين على كل دول المنطقة منع الولايات المتحدة من شن هجوم عسكري على العراق ومحاولة حل الأزمة عبر وسائل دبلوماسية.

- اتهم خرازي الرئيس الأمريكي في (٢٠٠٣/١/٢٩) بالعمل على نشر أجواء من التوتر في الشرق الأوسط والتدخل في شؤون طهران الداخلية، بعد تصريحاته بأن طهران تسعى لتطوير أسلحة دمار شامل وتدعم الإرهاب، واعتبر أن الاتهامات الموجهة لإيران التي وردت في خطاب بوش لا أساس لها من الصحة، وأعلن خرازي أن ما قاله بوش عن الشعب الإيراني يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، وهو أمر ندينه. وأن تصريحاته تثبت أن الولايات المتحدة ماضية في سياستها الخاطئة، بسعيها لنشر أجواء من التوتر الأمني داخل الولايات المتحدة وخارجها، وخصوصاً في الشرق الأوسط، معتبراً أن واشنطن تريد بهذه الطريقة ضمان هيمنتها العالمية، وأكد أنه حيال الأزمة العراقية فإننا حياديون، لكن هذا لا يعني أننا غير مباليين، مشيراً إلى أن طهران تنتهج سياسة حياد نشط بشأن هذا الملف.

- أعلن خرازي في (٢٠٠٣/٢/٧) أن الحرب مع العراق ستكون لها آثار في إيران، وإيران مستعدة لاستقبال اللاجئين العراقيين والسماح لهم بالإقامة مؤقتاً على الحدود مع العراق، وقد عرضت إيران، أثناء الحملة الأمريكية على أفغانستان، الجارة الشرقية لإيران، المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ المتعلقة بالجنود الأمريكيين، وأكد على أن إيران تقف ضد الحرب، ولن تتحاز إلى أي من الطرفين.

- أعرب عن قلق بلاده حيال أي حرب تستهدف العراق وحذر من انعكاساتها على إيران، حيث يرى أن الخطر من احتمالات استعمال أسلحة كيميائية يمتد أثرها لإيران يظل قائماً ويتوجس منه الإيرانيون خيفة، كما أن أي حرب تشن على العراق من شأنها أن تفرز

أعداداً من اللاجئين الذين يفرون من جحيمها وستكون إيران من أقرب الجهات بالنسبة لهم.

٥. تصريحات وزير الدفاع الإيراني على شمخاني: - أكد شمخاني (٢٠٠٢/١٠/٢٩) على أن «القوى الشعبية والقوات المسلحة في حالة استعداد تام والقدرات العسكرية الهائلة سترد على أي عدوان أجنبي»، وقال إن «الاستقرار الداخلي في البلاد والصورة التي كونها العالم وخاصة أوروبا عن إيران أفهمت بالتأكيد الولايات المتحدة بأن جمهورية إيران الإسلامية ليست أفغانستان ولا العراق».

٦. تصريحات الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني حسن روحاني:

- أكد روحاني في (٢٠٠٣/١/١٥) أن بلاده تدعم الولايات المتحدة في سعيها لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية وليس لتغيير نظام الرئيس صدام حسين، وقال: «إذا كان هدف الأمريكيين نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق فإن جميع بلدان المنطقة تؤيد ذلك، ولكن إذا كانوا يريدون تغيير النظام فإن ذلك يخالف شرعية الأمم المتحدة وجميع بلدان المنطقة ترفض ذلك»، وأضاف: أن على العراق أن يمثل لقرارات الأمم المتحدة، لكنه شدد على ضرورة منح المزيد من الوقت لمفتشي الأسلحة الدوليين لكي يتمكنوا من إنجاز مهمتهم، وأشار إلى أن قلق إيران ودول المنطقة بشأن الهجوم الأمريكي نابع من الخوف من «تعرض الأبرياء للمجازر وتدفق اللاجئين وزعزعة الأمن في البلدان المجاورة للعراق، وسيطرة الولايات المتحدة على منابع النفط العراقي وتنصيب سلطة تعمل لحساب الأمريكيين في العراق».

٧. أعلن نائب وزير الداخلية الإيراني لشؤون اللاجئين في (٢٠٠٣/١/٢٦) أن بلاده مستعدة لتوفير المأوى لنحو ٢٠٠ ألف لاجئ عراقي كحد أقصى موزعين على عشر مخيمات بدلاً من ١٩ مخيماً كانت إيران تخطط لها سابقاً، وأوضح أن المخيمات التي يستوعب كل منها ٢٠ ألف لاجئ ستقام عند الخط الفاصل بين الحدود الإيرانية العراقية، وفي القسم الجنوبي منها بالتحديد، حيث يتوقع أن يكون عدد النازحين المتدفقين منها أكبر.

وقال إن النازحين العراقيين لن يعبروا الحدود وسيقيمون في مخيمات داخل الأراضي العراقية تديرها منظمات معونة دولية، وأشار إلى أن وزارة الداخلية الإيرانية تجري مباحثات مع المسؤولين العراقيين لمساعدتهم على تمركز اللاجئين داخل العراق نفسه. وقال «اقترحنا إرسال بعثات إلى المناطق الغربية

والجنوبية من العراق لإيجاد أماكن يتم إنشاء مخيمات للاجئين فيها تقع ضمن مسؤولية العراقيين أنفسهم».

رابعاً: سياسة سد الذرائع:

والتي في إطارها كان قرار إيران بالقبول بدولة إسرائيل بجانب دولة فلسطينية وليدة. حيث يرى البعض إلى أن التعديل في الموقف الإيراني من إسرائيل لا يخرج عن كونه تكتيكا مؤقتا يرتبط بتصاعد وتيرة التهديدات الأمريكية ضد العراق وتصميم الإدارة الأمريكية على إحداث التغيير والتعديل المطلوبين في خريطة الشرق الأوسط، وبالتالي رغبة الإيرانيين في النجاة من يد التعديل والتغيير الأمريكي مع التمسك بسياسة المواجهة من جديد مع إسرائيل.

خامساً: التلويح باستخدام سلاح النفط:

فقد لوحث إيران في (٢٠٠٣/٢/٤) باستخدام سلاح النفط في مواجهة التهديدات الأمريكية المتصاعدة ضد الجمهورية الإسلامية، وحذرت الخارجية الإيرانية. من أن أي هجوم أمريكي على الأراضي الإيرانية سيكون خطأ كبيرا لا يمكن إصلاحه. كما حذر الرئيس الإيراني السابق هاشمي رفسنجاني من أن أي هجوم أمريكي محتمل على إيران سيتسبب في «أزمة طاقة خطيرة في العالم وسيتجاوز سعر برميل النفط الخمسين دولاراً».

سادساً: الاتفاقات الأمنية:

تسعى القيادة الإيرانية إلى استكمال مسلسل الاتفاقات الأمنية مع دول المنطقة ضمن تحركها لتأمين نفسها في مواجهة التهديدات الأمريكية حتى تضمن موقفاً محايداً من هذه الدول على أقل تقدير، فلا تقدم أي تسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها إذا ما فكرت في ضربها.

فالاتفاقات الأمنية التي عقدها إيران مع كل من السعودية والبحرين وعمان وقطر والكويت ولبنان والعراق والأردن وتركيا وباكستان وأفغانستان تؤكد على أن إيران تعطي أمنها القومي الأولوية في هذه المرحلة، بغض النظر عن مبادئها الثورية، أو تعهداتها للحركات الثورية في المنطقة، وتشير إلى خط تحركها السياسي والعسكري وحجمه.

سابعاً: طرح مبادرة لتجنب العراق الحرب المحتملة:

فقد أعلنت إيران في (٢٠٠٣/٣/٤) رفضها للمبادرة الإماراتية الداعية لتحيي الرئيس العراقي صدام حسين عن السلطة، واقتрحت في المقابل إجراء استفتاء في العراق ومصالحة وطنية بين النظام الحالي والمعارضة برعاية الأمم المتحدة لتجنب حرب ضد هذا البلد، وقال وزير الخارجية الإيراني إن الشعب العراقي

يجب أن يختار ممثليه الحقيقيين في استفتاء بإشراف الأمم المتحدة، ودعا القادة العراقيين لتبني مبادرة المصالحة الوطنية والسماح بمشاركة العراقيين المعارضين في الحكم.

وأعلن أن خطة من هذا النوع تمثل الحل الوحيد لتغيير الحكم سلمياً في العراق وتفادي حرب في المنطقة، وأضاف «لم نبحت بعد في هذه الخطة مع دول أخرى إذ لا يجوز لأي خطة مفروضة من الخارج أن تحدد النظام المقبل في العراق». وأعرب عن أمله في أن يدرس القادة العراقيون الخطة التي تقترحها بلاده ويتخذوا المبادرة بأنفسهم.

المحور الثالث: رد الفعل الأمريكي:

يمكن التمييز في إطار رد الفعل الأمريكي على السياسات والتوجهات الإيرانية في إدارتها للأزمة العراقية بين عدد من الأبعاد الأساسية:

أولاً: التصريحات: فقد تعددت التصريحات الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين، حول إيران وموقفها من الأزمة العراقية، وكيفية التعامل مع إدارتها للأزمة ومن بين هذه التصريحات:

- اتهم وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلدو في (٢٠٠٣/٢/٤) إيران بالسماح لعدد من أعضاء تنظيم القاعدة وحركة طالبان بعبور حدودها مع أفغانستان هرباً من الملاحقة الأمريكية. كما اتهمها بتسليح عناصر داخل أفغانستان، وقال إن الولايات المتحدة تلقت تقارير مفادها أن إيران تسهم بشكل مباشر في زعزعة الاستقرار في أفغانستان، لكنه رفض الكشف عما إذا كانت واشنطن ستعمل على إغلاق الحدود الأفغانية الإيرانية أم لا.

وأضاف: «لا يساورني أدنى شك في أن الحدود الوعرة بين إيران وأفغانستان قد استخدمت من قبل القاعدة وطالبان للدخول إلى إيران طلباً للملاذ، وأن الإيرانيين لم يفعلوا ما فعلته الحكومة الباكستانية وهو نشر قوات على طول الحدود ومنع الإرهابيين من الهرب من أفغانستان إلى بلادهم».

- تصريح وزير الخارجية الأمريكي «كولن باول» في (٢٠٠٣/٣/٩): «نكتشف فجأة أن إيران قطعت أشواطاً في برنامجها النووي أكثر مما كان الجميع يعتقد، واعتبر أن ذلك يظهر لنا كيف أن دولة عازمة على تطوير أسلحة نووية يمكنها أن تبقى عملية تطوير هذا البرنامج طي الكتمان بعيداً عن أعين المفتشين والخارج».

- تصريح مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس في (٢٠٠٣/٣/٩): «لا يفاجئنا بتاتا أن إيران تحاول امتلاك

أسلحة نووية وتخصيب اليورانيوم»، وأضافت «تم الترويج له على أنه برنامج سلمى. لكننا كنا منذ فترة طويلة من الأصوات الوحيدة التي شددت على أن الإيرانيين يطرحون مشكلة».

ثانياً: محاولة اكتساب إيران (التطمينات والضمانات):

فقد حاولت الإدارة الأمريكية إرسال عدة رسائل لإيران، لتطمئنها ومحاولة اكتسابها إلى صفها في الأزمة العراقية، وخلصت هذه التطمينات أن إيران ليست مستهدفة من الحرب المحتملة، وأن مصالحها في العراق وأمنها القومي لن يمسا بأى سوء ومن ثم فليس هناك ما يبرر القلق أو التوجس في طهران. وقد استقبلت هذه الرسائل وغيرها بحذر في إيران، كما أثارت جدلاً واسعاً حولها، وذلك لعدة اعتبارات منها:

• أن الشكوك متجذرة بين البلدين على نحو أقتع القيادة الإيرانية بأن هدف هذه الرسائل هو تهدئة مسرح العمليات، لكي يحقق الأمريكيون أهدافهم في العراق دون معوقات.

• أن تجربة أفغانستان أكدت للإيرانيين أن واشنطن تريد استخدام الورقة الإيرانية، وليست مستعدة لأن تقيم مع طهران علاقة تعاون مشترك، فإيران برغم الدور الذى قدمته لإنجاح الحملة العسكرية ضد نظام طالبان، إلا أن الإدارة الأمريكية أدرجتها في النهاية ضمن ما سمي محور الشر.

وفى نفس الإطار نظر كثير من المراقبين إلى مشاركة أحمد الجلبى رئيس المؤتمر الوطنى العراقى فى مؤتمر الفصائل الشيعية بطهران، على أنه رسالة صريحة عكست رغبة واشنطن فى إبلاغ طهران بعدم وجود توجه أمريكى لإبعاد القوى المعارضة المرتبطة بإيران من التركيبة المستقبلية للنظام فى العراق بعد إطاحة صدام حسين، والتأكيد على أن واشنطن قامت بإعادة النظر فى سياستها حيال طهران بعد زيارة محمد رضا خاتمي، نائب رئيس البرلمان الإيرانى، إلى روما ولقائه رئيس الوزراء الإيطالى سيلفيو برلسكونى، وكذلك قيام واشنطن بمنح المجلس الأعلى للثورة الإسلامية فى العراق برئاسة آية الله محمد باقر الحكيم، أكثر التنظيمات الشيعية ولاء لإيران، دوراً فى التشكيلة المستقبلية للحكم العراقى.

وفى مواجهة هذه المؤشرات تم الإعلان عن أن إيران وافقت بشكل مبدئى على مجموعة من الطلبات الأمريكية التى نقلت إليها عبر دولة أوروبية، وأبرزها مساعدة الجنود الأمريكيين الذين قد يضلون طريقهم فى الوصول إلى مواقعهم، والسماح لفرق الإنقاذ

الجوية بإجلاء الطيارين وحطام الطائرات فى حالة سقوطها داخل الأراضى العراقية. وذلك مقابل ضمانات بعدم تعرضها لأى تهديد خلال الحرب أو بعدها، ومساعدتها على إقامة مخيمات داخل الأراضى العراقية على غرار ما فعلته خلال الحرب الأفغانية لإيواء اللاجئين العراقيين.

كما تلقت إيران تأكيدات بأن الولايات المتحدة تنظر إلى منظمة مجاهدى خلق بنفس المنظار الذى تنظر به إلى النظام العراقى، وأن مصير زعيم المنظمة مسعود رجوى وأنصاره لن يكون مختلفاً عن مصير النظام العراقى، وأن مواقع ومعسكرات مجاهدى خلق ستكون ضمن الأهداف العسكرية للهجمات الأمريكية فور انطلاق الحرب.

ثالثاً: السياسات المضادة:

رغم التطمينات التى حاولت الولايات المتحدة، تقديمها لإيران، فإنها سعت فى الوقت نفسه إلى تبني عدد من السياسات المضادة، والتى من شأنها - من وجهة النظر الأمريكية - الحد من التحركات الإيرانية، حيث بدأت بتسريب أنباء عن انتهاكات حقوق الإنسان فى إيران، والحديث عن اقتراب إيران من إنتاج أسلحة نووية تهدد جيرانها، ومن هنا فقد نظر إلى زيارة رئيس وكالة الطاقة الذرية إلى طهران أواخر فبراير ٢٠٠٣، على أنها تشكل بداية الالتفاف نحو إيران، وخطوة على طريق تدمير أسلحة الدمار الشامل التى يعتقد أنها تمتلكها.

كما تم الترويج لفكرة أن الحشود الأمريكية الضخمة التى تتدفق إلى المنطقة لا يمكن أن تكون من أجل هزيمة النظام العراقى المنهك المدمر، وإنما من أجل نزع جميع أسلحة الدمار الشامل الإيرانية والسورية والباكستانية، كما أن احتلال الولايات المتحدة للعراق سيجعل إيران بين فكي الكماشة، قوات أمريكية فى أفغانستان وحاملات طائرات وقوات فى العراق والخليج، وحائط عسكرى تركى صلب فى الشمال.

كما تزايد التحرك الأمريكى باتجاه تطبيق «مبدأ التطويق» كمبدأ بديل لمبدأ «الاحتواء المزدوج»، فى التعامل مع إيران، ويهدف هذا المبدأ إلى: تضيق الباب الأفغانى وامتداداته الآسيوية أمام إيران، وتقييد إيران بحزام من القواعد العسكرية والمدارات الأمنية الأمريكية، وكبح محاولات تطبيع العلاقات العربية الإيرانية، وتحديدًا مع الدول الخليجية.

وكذلك حصر التأثير الأيديولوجى والسياسى فى الداخل الإيرانى، وذلك من خلال الدعوات الأمريكية

المطالبة بتفكيك علاقة طهران بكل من حزب الله (لبنان) وحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» (فلسطين) وحزب الوحدة (أفغانستان) فضلاً عن الاعتراض الأمريكي على أي دور إيراني في العراق، سواء على مستوى المشاركة في صياغة مستقبله السياسي، أو على مستوى العلاقة مع فصائل المعارضة وأحزابها، وخاصة مع «المجلس الأعلى» ذي الخاصية الشيعية، والعمل على تحجيم العلاقات الإيرانية الروسية والإيرانية الأوروبية.

هذا بالإضافة إلى التصدي لأي تطور في العلاقات الإيرانية مع العراق، لأن احتمال تفعيل العلاقات الإيرانية العراقية وإزالة رواسب حرب الخليج الأولى، يجعل من العراق حلقة الوصل الجغرافي بين سوريا وإيران ولبنان وفلسطين، مما يعنى خلق واقع «جيو استراتيجي» يعيد إحياء مفهوم «الجبهة الشرقية». بعمق إسلامي يتجاوز الجغرافيا العربية.

المحور الرابع: مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية:

في إطار المحاور السابقة (المحددات، والسياسات وردود الأفعال) يكون التساؤل المهم هو، كيف سيكون مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية؟

وفي إطار الإجابة على هذا السؤال يمكن القول بأن حدود المواجهة بين إيران والولايات المتحدة لا تعنى حتمية الاصطدام المباشر، وخاصة في ظل توافر العديد من البدائل غير المباشرة التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة إدارة الصراع مع إيران، وكذلك لغياب الإجماع الأمريكي الداخلي، وافتقار الولايات المتحدة للحلفاء المناسبين لإدارة الصراع المباشر، وكذلك لتبنى إيران لسياسة تقوية الفرصة على الأمريكيين، هذا بالإضافة إلى تعدد التحديات الأمريكية الخارجية الأكثر إلحاحاً من التحدي الإيراني.

ومن هنا فليس من السهل تصور إمكان نشوب حرب شاملة ومباشرة بين الولايات المتحدة وإيران في ظل العديد من نقاط القوة التي تميز الجانب الإيراني ومن أبرزها:

- عسكرياً: امتلاك إيران لقوات الحرس الثوري التي تتأهل نصف مليون مقاتل، فضلاً عن جيش نظامي يزيد تعداده على ٨٠٠ ألف جندي، كما تمتلك إيران صواريخ بعيدة المدى من طراز «شاهين ٢» التي يمكنها الوصول إلى قلب إسرائيل.

- جيو - استراتيجياً: فموقع إيران الجغرافي يعطيها مزايا استراتيجية عديدة.. فهي تشغل رقعة برية

واسعة وبالتالي فإن إمكانية تدمير الأهداف الاستراتيجية ستواجه صعوبة للانتشار الكبير لهذه الأهداف، كما أنها قادرة على غلق مضيق هرمز وإيقاف حركة ناقلات البترول عبره.

- تنظيمياً: فهي ليست كأفغانستان أو حتى العراق، حيث يصعب تكوين تحالفات معادية للنظام الحاكم على غرار التحالفات الأفغانية، كما أن أجهزة الدولة ومؤسساتها تسيطر على الوضع الداخلي تماماً، في وجود حكومة قوية لديها قدرة كبيرة على تعبئة الجماهير وشحنها معنوياً.

وأمم هذه الاعتبارات وغيرها فإن سيناريو الحرب الأمريكية الإيرانية المباشرة غير مكتمل العناصر. على الأقل في المرحلة الراهنة. ولذلك ستشهد المرحلة القادمة، تزايد الاعتماد الأمريكي على أشكال أخرى من وسائل إدارة الصراع مع إيران ومن ذلك:

- التشدد في تطبيق «مبدأ التطويق».

- فرض ضغوط مكثفة على إيران من أجل السماح باستخدام أراضيها منطلقاً لعمليات أمنية هادفة لملاحقة عناصر مشتبه بانتمائهم إلى «القاعدة» أو «طالبان»، واشتراط تسليمهم للسلطات الأمريكية، أو المشاركة في التحقيق معهم إذا ثبت تورطهم في شبكة «الإرهاب».

- الضغط على طرفي الواقع المذهبي والعرقى في إقليمي سيستان وبلوشستان الإيرانيين، حيث يوجد الإيرانيون السنة، بدعوى أن أفراداً من «القاعدة» و«طالبان» فروا إلى هذه المناطق، وأن بعض التيارات السنية الإيرانية (تنظيم الفرقان المحظور)، مرتبطة بتنظيم «القاعدة»، وهذا يستوجب تشدداً أمنياً إيرانياً.

- إثارة الحساسيات الناشئة عن الخلافات العرقية والمذهبية في المجتمع الإيراني.

وفي مقابل هذه التوجهات الأمريكية، يمكن القول أن قدرة الإدارة الإيرانية على مواجهة التحديات التي تفرضها هذه التوجهات، تتوقف بدرجة كبيرة على نجاحها في التعامل مع الأزمة العراقية، وتعظيم المكاسب التي يمكن الحصول عليها من هذه الأزمة هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية مدى قدرة إيران على الحد من الضغوط والتوترات الداخلية واحتواء الانقسامات التي تبرز بين الحين والآخر بين التيارات السياسية والفكرية الإيرانية، ومن ناحية ثالثة مدى نجاح إيران في تسويق نفسها كقوة إقليمية قوية وقادرة على ضبط وإدارة الصراعات الإقليمية بكفاءة وفاعلية.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

I.S.B.N 977-227-130-3

مطابع  التجارية - قليوب - مصر

